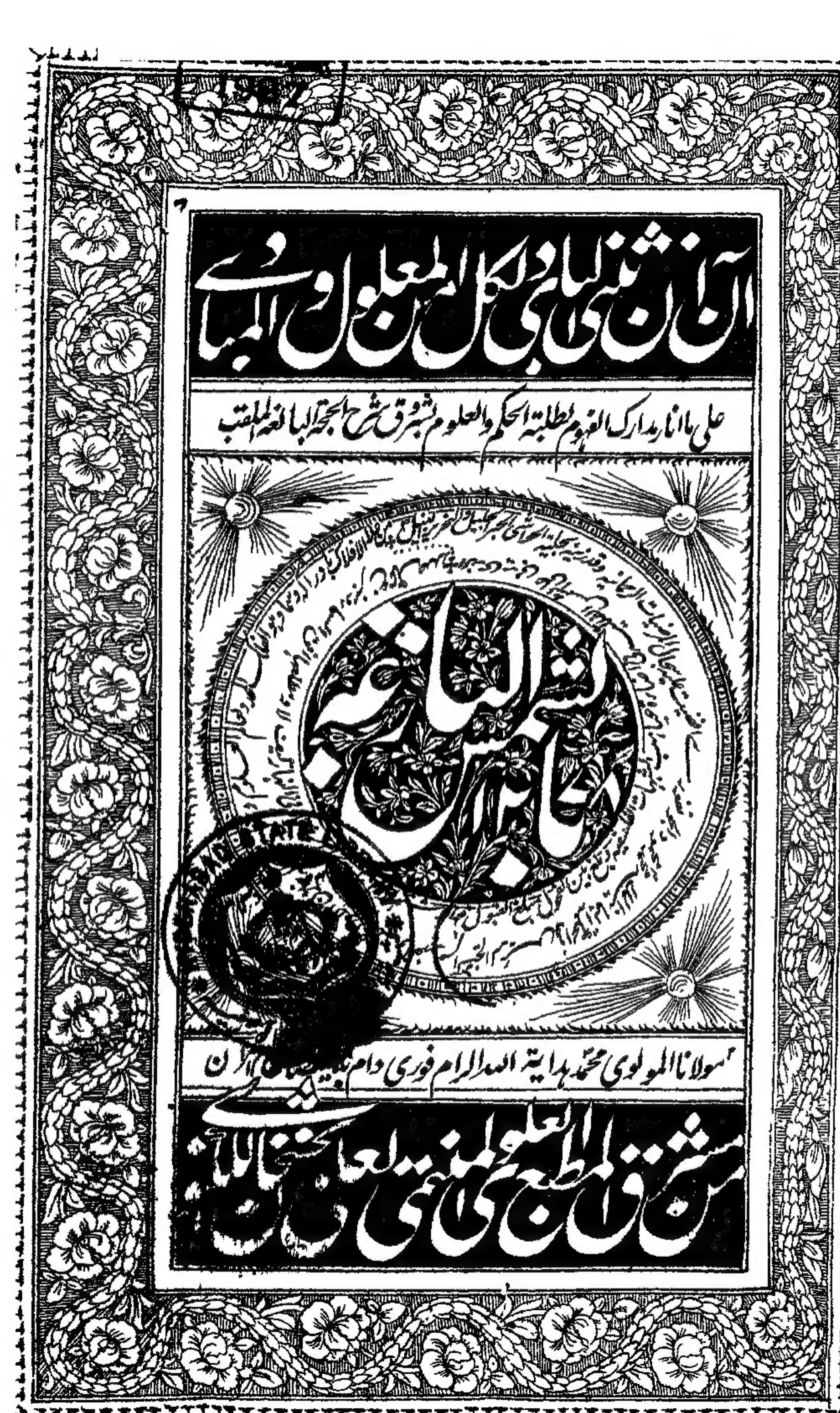
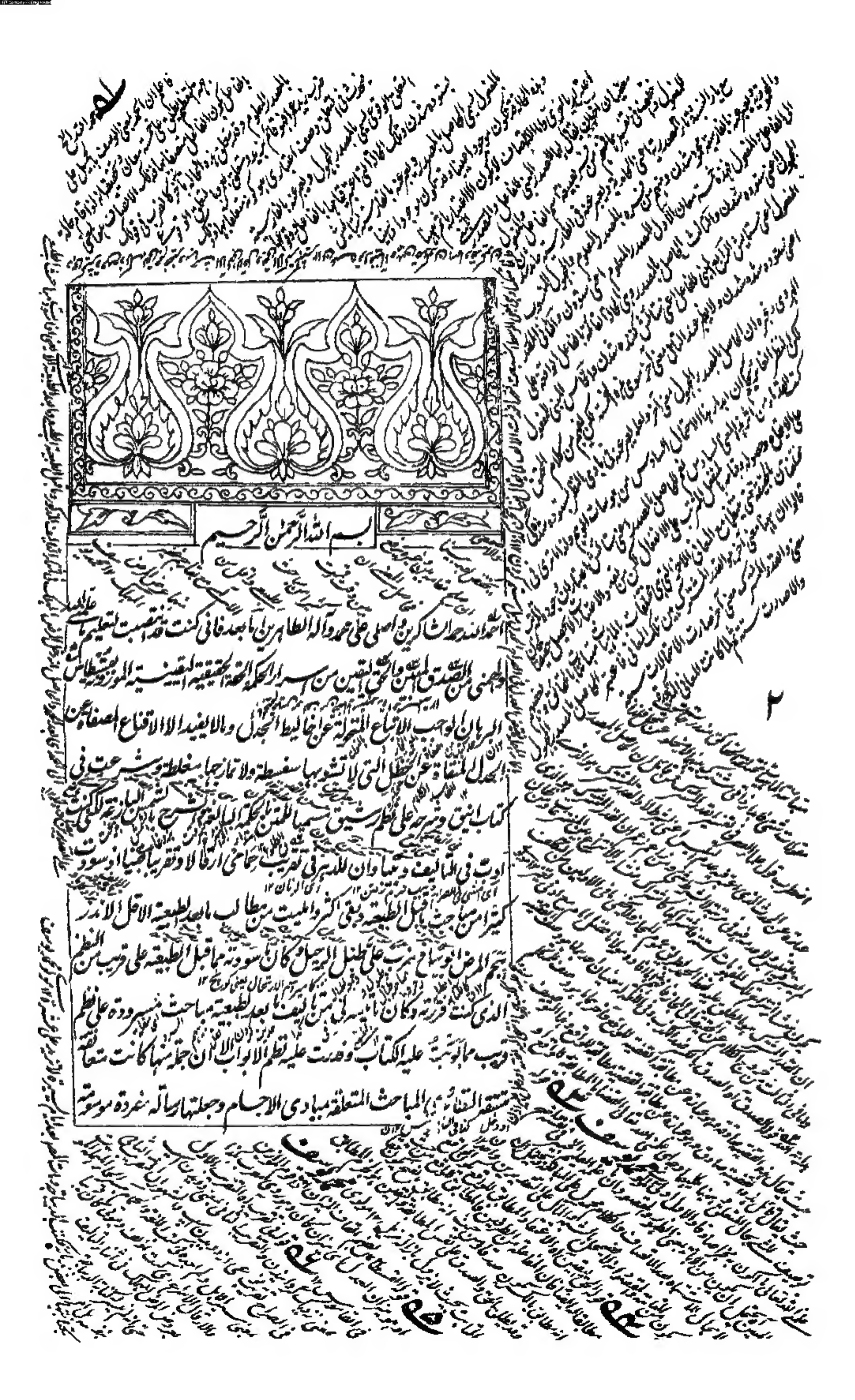

على ما انار مدارك الفهوم لطلبة الحكم والعلوم شرح الحجة البالغة الملقب
النعمة السابغة
مولانا المولوي محمد هداية الله الرامفوري دام



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين واصلي على محمد وآله الطاهرين اما بعد فاني كنت قد انتصبت لتعليم ما علمني
الصدوق الامين والحق اليقين من اسرار الحكمة الحقة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس
البرهان الموجب للاتباع المنزهة عن اغاليط الجدل وما لا يفيد الا الاقناع الصافية عن
الجدل المنقاة عن الخطل التي لا تشوبها سفسطة ولا تمازجها مغلطة وشرعت في
كتاب انيق وشرحه على نظم رشيق سميناه للمتن بالحكمة المنظومة وللشرح [illegible]
اودت في التاليف وعيا وان للدهر في تعريب جامحي ارقالا وتقريبا ونحبا اذ سوفت
كثيرا من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي اكثر واليت من مطالب ما بعد الطبيعة الا اقل الا ندر
بتجشم المرض لو ساغ مترتب على طلل الرحيل وكان مسودة ما قبل الطبيعة على قريب من النظم
الذي كنت قررته وكان ما تيسر لي من تاليف ما بعد الطبيعة مباحث مسودة على نظم
قريب مما توتبت عليه الكتاب ووضعت عليه نظم الابواب الا ان جملة منها كانت متعلقة
بمقصد الثاني المباحث المتعلقة بمبادي الاجسام وجعلتها رسالة مفردة موسومة

بالدرجة المبادة في حديقة الصورة والمادة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب
العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه قلت الجملة الثانية في العلم الطبيعي
وفيها ستة فنون اقول انما نعتذر في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها
على العلمين الادنى والاعلى لما طلب من منع الكتاب كذا الوجه في تقديم الادنى على الاعلى
اما ما يستحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى الموسوم بالطبيعي هو الامور العامة للطبيعيات وهذا الكتاب
سماع الطبيعي ثم يستحق ان يتكلم في الاجسام والصور التي كانت الاول في عالم الطبيعة وفي اول
الاجسام التي تفسد والتي لا تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد و
وعناصرها وهذا كتاب الكون والفساد ثم في احوال الكيفيات الاولى المقصورة والافعال الانفعالات
بمعاصرة من اثار الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة ومنها وهذا كتاب الافعال والانفعال ثم
يخاض في احوال الطبقات الكائنات فيبدأ منها بما هي لا افضل لما من الانفعالات العلوية والسفلية
الى العناصر قرب وهذا كتاب الاثار العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فان النظر في
النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النبات ثم في الحيوان ثم في كتاب النبات
والحيوان فهذه كتب ثمانية ولما كان الاهم من احوال النبات والحيوان ما هي من متعلقات النفس و
قد استوفيت في كتاب النفس اوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يختص
بالحيوان بل وما يختص به الانسان كان المهم ذكره في كتابي النبات والحيوان من احوالهما
مع كثرة مكاوشه الكلام في الصناعات النازلة الجزئية كمحاكي الغالب مبناه على الكسر
الذي ليس بكمال ثوق و لم تكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب
الامكنة وتغير بحسب الازمنة اليها لاتينا خذ منها ما يختص بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاول
من اجزاء الطبيعي وعقدنا لكل منها فنا قلت الفن الاول في سماع الطبيعي

٣

وفيه مقالتان **المقالة الاولى** وهي باب احد فيه اربعة فصول **الفصل الاول** في طريق التوصل الى العلم بالطبيعيات وتحديد المبادي والاسباب لها اعلم ان علم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير يبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع من هذا سواء كانت انواعا او اعراضا او مشتقة منها والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له على زوايا قوائم وثالث مقاطع لهما كذلك وكونه بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وما يلحقه من تلك الجهة يسمى طبيعيا بالنسبة الى الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصدر منها وقد سيتضح في العلم الاعلى ان للامور الطبيعية لها مبادي واسباب وقد تبين في العلم الكلي ان العلم بكل ما له مبدأ وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من ان تعرف مبادئها واسبابها واما انيتها فيسلم ههنا وقد تبين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتتضح ههنا واذا كانت مبادي واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاص منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية التي تنحوها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا لانتقض النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه بل اذا اشترك قوة نفسانية تزدوج فالشخصيات اعرف اذ منها تنتزع الكليات ومع ذلك فالحس والتخيل انما يبتديان من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى يبلغا الشخص الاخص فان ادراكهما شبح زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان

او زيد قلنذكر مبادي الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه
له مبادٍ اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة وهما احق باسم
المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما احرى باسم الاسباب له من جهة انه
متغير او متشكل او كاين زيادة مبدأ متبع وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان
ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه
الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون اجانه وطبيعته ويتعرف
الطبيعة ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة او لنوع منه او للاحق من ذا
ته او لنوع منه فالاول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث
نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع نحو ان الحركة الطبعية كلما ازدادت قربا الى الحيز
الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي ففيه مبدأ
ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم هي الصورة لكن الصورة المخصوصة
تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة لموادها التي هي في نفسها اجسام
وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في
قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كما في قولنا كل فلك متحرك بالا
ستدارة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة
فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا متقاطعا له على قوائم يسمى العرض وما يفرض ثالثا
متقاطعا لهما كذلك يسمى العمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق ولا يعني بالفرض هاهنا
ما يعم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير والتعيين لبعض يقدر الوهم فيه على تحصيل
تقديره وتعيينه في الشيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية منوطة

بالاستعدادات الثلثة الموجودة بالفعل او المفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد على موجودا
او مفروضا لكن يمكن فرض الامتدادات الثلثة كفى ذلك في الجسمية وايضا فانّ كانت الامتدادات
موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود او الفرض لم تتغير الجسمية دائما لم يقل يمكن ان يكون
فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد للجهات
لكن للتوهم وتخييل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغير بالجهة من هذه
الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وسيعرفها وانما نسبت اليها لان هذه
الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوجه في كون
الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها يعرف
مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام وان اختلج في صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة
او كانها جزء منها كما مر آنفا وسيأتي توضيحه فلا تكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة
الانسانية التي في زيد ليست اثر الطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة
التي في الام مثلا وقس على هذا ما علم انه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد
واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا
من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مباد
تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها اما
آنيّة هذه المبادي والاسباب فيتسلّم منها ويتحقق في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية
لهذا العلم وكذلك ما يجب ان يعلم من احوالها المبحوث عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور
الطبيعية واما ماهيتها فتتحقق وتتضح ههنا وتكون من المبادي التصورية ثم اذا كانت هناك مباد
واسباب مشتركة بين الطبيعيات تعرف بها الامور العامة منها ومبادي واسباب مختصة تعرف بها

الامور الخاصة بها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمبادي الاسباب المشتركة التي تعرف بها الامور العامة

فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك واجب في الجنسيات والنوعيات

اذا عرفت النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان للمعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة الحد وكذا

سائر الامور الخاصة والعامة فلها اسوة بها فان الاعم لوجوده معها اعم من الاخص من جهة انه

يكون اعرف فالبيان الاخص بالجملة فكذلك ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه واسبابه

ينبغي ان يقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص

انما هو عند العقل وذلك بين للمتطور هيهنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها

الطبيعة بالذات انما هي النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فتقصدها

الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام

بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد بالتبع وما ذكرنا من اعرفية

الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فاما ان الامر بين الشخصيات

وبين الكليات النوعية او الجنسية فليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات في الطبيعة

الكلية الا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية

لانقطع النظام لفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص

في الاعرفية عند العقل فالعقل اذا اعتبر عرفانه بمجرده فالعقل اذ العقل لا يدرك الشخصيات بمجرد

ذاته بل باشتراك قوة نفسانية واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها تنتزع

الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخيل

وان كان مما يبتدي من الشخص لكن من شخص هو اشد مناسبة للمعنى العامي ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص

الصرف فانا اذا لاحظنا شبح زيد مثلا فادركناه اولا من حيث هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه

من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان وهذا اسبق من ادراكه من
حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان معنى شخصيا لكن زيدا
هو المتشخص الصرف وما قبله فمتشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين نحو من الاشتراك
اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كحيوان ما وانسان ما او رجل ما اعني مفهوم الفردية مضافا الى
مفهوم جنس طبيعي او نوع او صنف كذلك تعني انسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان
فيمكن في نفس الامر ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثاني فرد معين غير معلوم التعيين فهو في نفس الامر
اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصلح ان يكون ايا ما كان من هو لا ولكنه يصلح عند الذهن ان يكون
ايا ما منهم صلوحا ناشيا من الشك والتجويز الذهني فلنذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم
اعني الجسم من حيث وقوعه في التغير فنقول ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه
له مبادي اربعة اثنان منها داخلان في قوامه وهما الهيولى والصورة واثنان خارجان هما الفاعل والغاية
ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية لما كانت هذه الاربعة مبادي للجسم
من غير لحاظ معنى زائد عليه يكون لكل ذي له من حيث هو واقع في التغير بالطريق الاولى فله جسم
ما هو واقع في التغير او من حيث هو متشكل او كائن اي واحد من هذه الثلثة قيدته مبدأ رابع
هو العدم ولهذا انخرط مع الاوليين تبعا لهما في الدخول والاختصاص باسم المبدئية فهو مبدأ
بالعرض كما ستفتح **قلت الفصل الثاني** في الكلام في كل منها اما الهيولى
فهي ما من شأنه ان يحل فيه امر اما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة
اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب منها وانتهاء التحليل اليها عنصرا
واسطقسا وربما تخص الهيولى بما تقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى القابلة

للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واقبولها الصور المركبات فبالواسطة ولنقنع ان هذه الهيولى
لا تتقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات اخر
تتكون وتفسد كالخشب للسرير وتخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية والمادة ربما تعمم حتى
تطلق ايضا على ما يقبل امرا لا يحل فيه كالبدن للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منها
ومن الامر المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل
ونسبة الى المقبول وتقصر على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا نظير لهذا وجود
فان كان له مثال فكالنفس والمادة الاولى او قوتنا الانسان واما ان يكون ذو متقومة
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكنه يلزمه او اوجدان يتقوم مادة مفارقة او
وهذا المقبول يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة فهي متقومة في ذاتها
غير مفتاقة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا عاما بالتخصيص والمادة قد تكفي لوحدتها ان تكون جزءا
ماديا لما هو ذو مادة وقد لا تكفي بل لا بد ان يكون معها غيرها وح فاما ان تحصيل فو المادة
من الاجتماع فقط كالعسكر من الاشخاص الناس من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات
والاخشاب ومع الاستحالة كالكائنات من العناصر **اقول** اما الهيولى فالذي نعني بها هنا
هو ما يحل فيه امرا ما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية ويسمى باسمها
من حيثيتها انها بالقوة قابلة لذلك الامر ولها اسماء اخر من جهات اخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له
موضوعا لانه وضع لان يحل عليه شئ ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلانها
في الاصل الزيادة المتصلة بالشئ فيكون مشتركا فيها الكل كما يمكن ان يراد عليه ايضا فيشاركها
في الاشتقاق المد والتفسير الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينة فلانها
فيها الصور الطروف التي تتخذ منها بل والصورة الانسان مثلا على ما ورد في الكتاب المنزل

انا خلقنا الانسان من سلالة من طين فمن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصر فانه الاصل
في الاصل ومن جهة انتهاء تحليله اليها اسطقس اذ الاسطقس البسيط اجزاء المركب وربما تخص
الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومن الهيولى بهذا المعنى الاخص الهيولى القابلة للصورة
الجسمية ثم النوعية التي للبسائط واما قبولها لصور المركبات فبالواسطة فانها بعد ان تتصور
بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى اعني الاولى هي السبب المادي
القريب للجسم من حيث هو جسم ولكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضا واما المركبات فمادة بعيدة
ومن الاصول الموضوعة ههنا المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تقوم
بدون الجسمية ولا بدون نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد
ولكن هناك هيوليات غير الاولى تتكون وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير
وكما تخص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية يخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية فاذا
قيس الى مقبول احدهم لم يمكن ان يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل
واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات
والى هيئات عرضية تحلها هي والمادة ربما تعمم حتى تطلق على ما يقبل امرا يكون متعلقا وان
لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة ومن ثم ههنا يقال في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق
بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على رأي المشائين والمادة التي هي مسبوقة بها انما هي
البدن وللمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وتسمى هذه النسبة
بالعلية القابلية فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان
داخلتان في قوامه والاولى تتصور على انحاء مختلفة فانه اما ان لا يتقدم شيء من المادة
والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم ولا يظهر لهذا وجود في الواقع فانه كان له مثال في الوجود

١١

فكأنه النفس والمادة الاولى بان توهمنا الانسان فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس
بالفعل مع ان المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصورة العنصرية الحالّة فيها والنفس الانسانية متقومة
بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى
مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء والقوى وتقومه
بالنفس واما ان تكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقا
بالمادة لكنه يلزمها اذا وجدا ان يقوم مادته بمفارقته كما في النفس والبدن المقومين للانسان
او يحاللها كما في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة تسمى صورة بالتخصيص وان كانت
الصورة ربما تطلق على كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة وهي
متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما
يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي توجد بها ان يكون جزءا ماديا لما هي مادة له وهو
ذو مادة بالقياس اليها كما والبسائط وقد لا تكفي بل لا بد وان يكون معها غيرها اما
ان يحصل فرد المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس من الاجتماع والتركيب
فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات
من العناصر وكالترياق من اخلاطه فانها وان خلطت لا يكون ترياقا بالفعل ما لم يأت عليها
مدة يفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها **قلت** واما الصورة
فنعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتتناول النفس الناطقة
وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات
وربما تخص ايضا بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال
للنوع ولحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا كان او جنسا وللعقول المفارقة

وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب تعرفان مما ذكرنا في المادة ولنقنع ههنا بان
من الصورة ما يتكون مع ليتقدم منها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعني بها ههنا هيئة
تحل في المادة فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة
السرير والصورة قد تعمم فيراد بها ما يحصل لقابل ويتعلق به وان لم يحل فيه فيتناول النفس
الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما يخص اسم الصورة بالجوهرية فلا يسمى
الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الاستعداد
الممكن من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما يخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد بها النوعية
من الجوهرية وربما يخص بعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد يخص
بهيئة الاجتماع وقد يخص بصورة النظام المستحفظ كالشرائع وربما يقال الصورة للنوع
وانكان مركبا من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم الجزء على الكل و
يقال للحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكانها لما كانت الصورة هي الجزء
العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة فتجوز اولا بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا
بارادة الحقيقة مطلقا منها وايضا يقال للمعقولات المفارقة للمادة اذ هي كانها صور مجردة
عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما وتعرف النسبتان مما ذكرناه
في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة لتقومها به جزء له يكون به بالفعل
كما ان المادة جزء له يكون بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية
تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة للمركب والنسبة الى المادة تتصور على الانحاء الثلثة
المذكورة في المادة ولكن ما نقنع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى ان من الصور ما يكون
ويفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك **قلت** اما العدم فلا نعني به العدم

المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونه مما لابد منه للمتغير او المستكمل مبني على ان التغير زوال
عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له
ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لابد فيهما من سبق عدم ما يكون
تحت قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يتضح
ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدأ ان سمى كل ما يحتاج اليه الشيء من غير
انعكاس مبدأ له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة والعدم
بانها تجامع كلا منهما وهما لا يجتمعان مع الصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما
للهيولى بخلافه فانه يحصل حال مقارنته وجود الهيولى لهذه الصورة اذا لم يكن موجودة
وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم بالعرض فكونه وفساده بالعرض فكونه
فساد الصورة وفساده كونها **اقول** لما كان العدم مع كونه لابد منه في ان يكون
الجسم متغيرا او نحو ذلك كما سيظهر مقارنا في الوجود للذي له وان كان بالعرض
لا مفارقا كالفاعل والغاية وان لم يكن مما معا في الوجود للجسم من حيث انه متغير او نحوه
بل تتقدم عليه كما سياتي وكان ايضا كانه ماخوذ في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك
المبادي للجسم المتغير ونحوه دون سائر الاسباب فالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة
فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى
ولابد منه للجسم من حيث هو متغير او مستكمل او كائن اما المتغير او المستكمل فسبق العدم من
قابل موجود عليهما بين وذلك لان التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له
كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي
فلما كان لابد من زوال عدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فالحركة لا تتخلف امرا

وجوديا هو ضد له او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل يخلف العدم المقابل له فتبين انه لابد في كل من التغير والاستكمال من سبق عدم لما يحصل عن قابل له موجود قبل حصوله ولا اشكال في ان الجسم متغير ومستكمل بالهيئات العرضية وكذا بصور المركبات فان المواد التي تحصل فيها صور المركبات كالعناصر اجسام باقية معها واما صور البسائط فلا يتأتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام البسيطة المتقومة بها لكونها انما تحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور كانت لها عنها فتكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة الكمالات الا ان يقال للجسم البسيط انه تشكل او تغير بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفي فيما يشعر به الاستكمال والتغير من سبق وجود المتشكل والمتغير على التشكل او تغيره بسبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كلامنا فيه اي العدم عن قابل موجود ليس بيّن بل يوضح بهما ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما سمي العدم مبدأ ان اصطلح على كل ما يحتاج اليه الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص المبدأ بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدأ له في الوجود فلا يكون العدم مبدأ له في الوجود فلا يكون العدم مبدأ لما هو عدم له كالصورة او الهيئة ضرورة استحالة مجامعته اياه فلا يكون مبدأ للجسم المتشكل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامع العدم ثم الهيولى تفارق كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على ما

للهيولى في الاعيان بل قبل وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت بالقوة
على قبولها موجودة فيتحصل عدم الصورة من موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات
انما هو في الذهن لكن لا بمجرد تعقل من الذهن بل هو موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود
قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات بل انما يتكون
ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل
لوجود العدم وبه يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا
بدون الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان **قلت**
والاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بالعدد او
صورة او عدم كذلك اذ من الاجسام ما هي قابلة للكون والفساد اي لها هيولى بحيث تخلع
صورة وتتحلى اخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها ثم سيلوح ان الاجسام
القابلة للكون والفساد كلها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد
فظاهر وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها هيولى اية
وهي واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم **اقول** لما ذكر ان هذه
المبادي المشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في واحد بالعدد كالشمس وقد
يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصي تشترك فيه المتشاركان بل لهذا امر
ولذلك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلي يشملهما فذلك الامر الكلي تشترك فيه المتشاركان
اذ لكل منهما فرد منه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول اذ الاجسام على
نحوين منها ما هي قابلة للكون والفساد اي لها هيولى بحيث تخلع صورة وتتحلى اخرى ومنها
ما ليس كذلك بل لكل منها هيولى وصورة واحدة فلا يكون للقسمين هيولى واحدة

بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستدعية لصورة وغير مستدعية لها نعم يلوح ان الاجسام
القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في الصورة
وفي العدم ليس من النحو الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد ظاهر وكذا في العدم
الذي كلامنا فيه اعني المضاف اليها فانه اذا تعددت الصورة تعددت الاعدام المضافة اليها
بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان الاجسام كلها تشترك في ان لا بد لها من الهيولى
وهي معنى واحد وان تعددت في الوجود وكذلك تشترك في ان لا بد لها من الصورة والاجسام
المتكثرة المتغيرة او الكائنة لا بد لها مع ذلك من العدم لكل من الصورة والعدم معنى واحد و
ان تعددت افراده **قلت** واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في غيره من حيث هو
غيره ولو بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من القوة الى الفعل ومبدأ الحركة في غيره كما هي
لصلح المادة او متمم يعطي الصورة وكعل معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل
للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان هاهنا مهيئا ومعطيا ان
يحقق ذلك واما الكائن للطبيعيات فاعل ما حد ابعده ولا يكون من الطبيعيات البتة بل عسى ان يكون
علة لها ايضا علة خاصة فلا بحث للطبيعي عنه اصلا نعم الكائن منها انما هو علة الكل منها سوى
نفسه كان يبحث عنه اما الواحد بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لها مجازا ان يبحث عنه
كيف يجب ان يكون في قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات هاهنا
وحدت بانها مبدأ اول لحركة ما هي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب
للحركة ان كانت هناك حركة في مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك
وتوضيح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال وحركات فيظن بعضها صادرة من سبب خارج
عنها كصعود الحجر وبعضها عنها بانفسها اما لا زما طريقة واحدة او متفنن الطرائق اما لا بارادة

كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهات والرامي

يجوز نهين القسمين فيما يلزم طريقة واحدة ايضا ثم ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة

كما ظننا من صدوره عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس او محسوس الذات

غير محسوس التأثير ولكن موضع بيانها وبرهانها في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي قوى في

تلك الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية

او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعمم الطبيعة

فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فتشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة

يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون للعنكبوت انما يشبك بطباع لكن

التي تخص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بها هي الطبيعة بالمعنى الاول وهي قد تكون

هي الصورة بعينها كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة

تقال على وجه جزئي وهي الخاصة بشخص شخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع كما نقله من سيقتضي

للتدبير الواجب في استحفاظ نوع او على الاطلاق كما نقله من مقتضى للتدبير الواجب في

استحفاظ الكل على نظامه لا وجود لها في مفهومات قائمة في الاعيان بل انما هو في التصور

اقول واما الفاعل في الامور الطبيعية فمراده به مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كان

المغايرة بالاعتبار كما اذا عالج شخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج و

يتحرك من حيث هو عليل والعليل من حيث هو عليل غير طبيب من حيث هو طبيب ويراد بالحركة الوا

ههنا مطلق الخروج من القوة الى الفعل سواء كان الى صورة جوهرية او كيفية عرضية بتدريج او دفعة و

مبدء الحركة اما هي تصلح المادة لقبول الصورة فانها وان كانت في حدوداتها مستعدة

لقبول الصورة حتى يصير بالفعل صورة جوهرية كانت او ... لكن لا يكون كاملة

الاستعداد فيكمل الفاعل استعداده بان يحيلها اقرب الى القبول مما كان ثم ان لم يكمل الاستعداد بعد واما انهم يعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات لا اعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة والا لكان فاعلا ايضا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليته ايضا للطبيعيات ليست علية خاصة فلانه علة لها علة لما بعدها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به لكنه انه ينبغي ان يعرف انه للطبيعيات من حيث هي طبيعيات تعرف المعلولات من عللها الخاصة بها والا من حيث ان كونها ذوات ذلك الفاعل من اعراضها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات ما هو فاعل لكل ما سواه منها لكان الطبيعي يبحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون علة لما سواه منها علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خاصة فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته ونسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها على الطبيعي كما نشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها ويتعرف ماهيتها وحدها المعلم الاول بانها مبدأ اول لحركة ما تكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض والمراد بالمبدأ الفاعل لما قيل انها مبدأ للحركة والسكون يعني اية حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف ومن الحركات والسكونات ما يتقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم يتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع المتقابلات فالمراد انه مبدأ غير تام لها ويكون مبدأ للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون

بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا احترز
به عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه لكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق
الحركة في اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بطبعه بعدما تكاثف بعارض واما في الكيف
فكتبرد الماء بطبعه بعدما تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتحجر وكذا
المراد بالسكون في اية مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل
حركة تكون فيما هو فيه وسكون كذلك اي ما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون
فيها الا ويكون هو مبدأه الاول فلا يكون في الحيوانات طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ
لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير ما هو المبدأ الاول لحركاتها التي
ليست بارادية وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة انتقض الحد
بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما ظن من ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة
فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت
الطبيعة كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها خلاف مقتضاها ولما تجاذبت مقتضى
النفس ومقتضى الطبيعة واما ان النفس تحرك بايجادات الميل فالطبيعة ايضا كذلك فان اعتبر الميل محركا
لم يكن شيء من الطبيعة مبدأ اولا وان لم يعد محركا بل ما به يتحرك المحرك كما هو الحق فيكون التحريك بايجادات
الميل كما لا يضر في كون الطبيعة مبدأ اولا كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك فهما سيان قلت
لعل المراد ان الطبيعة ما يكون مبدأ بتية لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اوليته واما النفس
الحيوانية وان كانت مبدأ بتية للحركات الارادية اولية فليست مبدأ بتية لحركات النمو ولكون اوليته
بل باستخدام الطبائع والكيفيات انما الاشتباه في النفس الفلكية فان الشيخ صرح بان الطبيعة المحدودة بهذا
هي التي تفعل افاعيلها على نهج واحد بلا ارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما

سنشير اليه والمطلق النفيس حيث استند اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر انه يندرج ح النفس
الفلكية ايضا بقيد الاولية على انه ليس في الحد قيد آخر يخرجها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية
تابعة لتصور جزئي انما يتأتى بقوى جسمانية هي بمنزلة الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة
بل آلة للتحريك فالنفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية وان جعلت تلك القوة محركة
قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة الفلكية او
هي اذا حدثت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة وان ادعي ان تحريك
النفس الفلكية او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول
طولب البرهان على ذلك قوله ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية القسرية والمحرك
بالحقيقة في الحركات القسرية وان كان طبيعة المقسور بتسخير القاسر اياها والقاسر انما هو
من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك احترز عنه بذلك
وقوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي ما يكون تحريكه ومبدائيته بالذات لا عن
تسخير قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالذات لا عن قاسر خارج وبالجملة فاحتراز
عن طبيعة المقسور بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض
ايضا يحتمل الوجهين اي ما يكون تحريكه بالعرض ولا يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالعرض و
بالجملة فاحترز عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا تسمى طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء
كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة الجالس لا تسمى بالعرض لحركته بحركة
السفينة اي لتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على الشط بالمحاذاة
مثلا وذلك لان طبيعته توجب الفعل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها اعني
الحركة بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضتها بالعارض

حركة السفينة او كانت عرضية من وجه كحركة صنم من النحاس الى سفل الثقالة فهذه الحركة من حيث
انها حركة صنم عرضية والطبيعة مبدء لها بالعرض فلا تسمى طبيعية بالنسبة اليها وهي بعينها
من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية وان شئت ان يتضح امر الطبيعة عندك مزيد
وضوح وتميز فرط امتياز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام التي قبلنا افعال
وحركات بحيث يصح ان ينسب تلك الافعال والحركات اليها فيقال مثلا صعد الحجر او هبط ونمى النبات
وتحرك الحيوان فيظن ان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام التي تلك
الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها فهذا لا بد ان
يكون اما على نهج طريقة واحدة او يكون بتفنن الطرائق مختلفا وهذا لا يمكن ان يكون الا بارادة كما يستحيل
البذور نباتات والنطف حيوانات فان ذلك يشتمل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة
او يكون بارادة كتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة واحدة
فانما يجد منه في الاجسام التي قبلنا ما يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الذي لا يمنع تجويز
فيه ايضا فليس ينقبض عن ان يكون ما هو لازم طريقة واحدة ما يصدر عن الارادة وان لم يكن
وقف بعد على البرهان المعروف في موضعه على ان الامر كذلك وان الحركات الفلكية المتشابهة انما
تصدر بارادة ثم ما ذكرناه من وجه تقسيم الافعال ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم عليه
يتبادر الى الرأي على سبيل الظن والتخمين دون الحكم المتيقن فانه ما يدريك ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة
مما رأيناه من صدوره عن المحركات انفسها فلعل شيئا يحركها خارجيا غير محسوس الذات او محسوس الذات
غير محسوس التأثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا يوقف على تأثيره في بادي الرأي فانك اذا
رأيت الحديد يتحرك الى المغناطيس لم تك قبل ذلك واقفا على طبيعة المغناطيس فلعلك لا تفطن لكون
المغناطيس هو المحرك ولكنا نسلم بما نتسلم من الاصول الموضوعة مما يبرهن عليه في العلم الاعلى ان ما يوجد

هذه الحركات التي لا نجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام وهي مستغنية بها
اعم من ان يكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما اشعر تلك اربعة اقسام لانها اما قوة تحرك
على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج من غير ارادة و
تسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادى
الخارجية وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة
تصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لا على طريقة واحدة فتشمل النفس النباتية وتارة على
كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس الحيوانات ايضا
بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية كتكون العنكبوت انما يشبك بالطبع
لكن الطبيعة التي يبحث عنها هنا وكالاجسام الطبيعية حيث طبيعتها بالنسبة اليها انما هي الطبيعة
بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة
الماء هي صورته التي اذا خليت هيولاه لو خاوهي غير محسوسة وتصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر
عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جوهر الماء بجهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس
الى المتأثر عنه والرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه اي تشكل له وقبول الفعل بل التحريك ان لم يمنع
مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء من
الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها
بالذات الى جهة وان كان لابد لها منها بل كان صورها تجتمع من عدة معان تتحد كالانسانية
المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع
تبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقال على وجهين جزئي وهي الخاصة بشخص شخص
من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ المتعالي

المبدأ المتعالي عن الطبيعيات وكلي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما نقله من مبدأ مفيض للتدبير
الواجب في استحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نقله من مبدأ مفيض للتدبير
الواجب في استحفاظ الكل على نظامه بلا وجه وللطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق
في الاعيان ان يكون لها ذوات قائمة فيها بل انما وجودها في التصور وذلك انه كما ان
العناية الالهية دبرت حال شخص شخص بابداع طبيعة فيه مقتضية لما يلائمه ويصلح له كذلك
دبرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع
او الكل بل لا بخلق طبائع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية
لنظام النوع او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبائع الفاعلية بحيث
يؤدي اجتماعها وترتيبها على نمط خاص الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى
واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم
للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم للنار لكن باقتضاء تلك وتلك واقتضاءات
بها ينتظم صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر
المعقول للمبادي الفياضة من صورة النظام للكل لكونه مقتضيا لفيضان النظام في الانواع
او الاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التمثيل او تقدر هناك طبيعة
مدبرة للكل او النوع من حيث هو نوع او كل على نحو من التخييل وقد تسمى طبيعة الجرم الاول من
الاجرام الاثيرية التي هي الاصل في استحفاظ النظام طبيعة كلية واما ما نقل عن بعض الاوائل
من ان كلا من الطبيعة الكلية التي بحسب النوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية
في اشخاص النوع والثانية في الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منهما واحد في ذاته فيضانه
عن المبدأ الحق وتنقسم بانقسام الكل وتختلف في القوة بل كالشعاع المنحدر من الشمس

على الاجسام المختلفة الاستعدادات فقبول النور فان الشمس لم يكن رمز اما ولا فيما لا ينبغي اليه

قلت ومن الالفاظ المأخوذة من الطبيعة الطبيعي وقد عرفته وما له الطبيعة وهو الجسم المتحرك او الساكن بالطبيعة وما بالطبيعة وهو ما وجوده او قيامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما بالطبع وهو كل لازم لها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها والخارج من المجرى الطبيعي اعني ما هو بسبب غريب او ما هو بها لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالرأس المسفط وسليم ههنا انه لا يكون عن المبدأ الاعلى فعل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبيعتها الا على سبيل الندرة والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان الطبيعة الكلية فيه تقاصد كتخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن واما تخلفها في البعض فلسوء الاختيار وكاخلاء المكان لتمكن تشخص آخر ليسوا بالخارج بدوام النسيم من مبلغ الامر بالخلود

اقول هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم مأخوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفته ومنها ما له الطبيعة وهو الجسم المتحرك بطباعه او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده او فعله او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع هو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي هو ما يوجبه الطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب ويقابله الخارج عن المجرى الطبيعي هو ما يكون بسبب غريب او يكون عن الطبيعة لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالرأس المسفط والاصبع الزائدة فيها وانكانا بالطبيعة او الطبيعة اقتضتها لكن ليسا على المجرى الطبيعي اذ لم تقتضيهما لذاتها بل لعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغي ان يعلم ههنا وتبيين في الفلسفة الاولى انه لا يكون عن المبدأ الاول تعالى مجده وملائكته الذين يفعلون ما يأمرون فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبيعتها الا على سبيل الندرة والتوليد



من الافضال الطبيعية واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشيء خارجاً
عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي
بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقدانها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية
اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان
صرف الالتفات عن المجرد بحسب الانسان لم ينظر الا الى النفس كان خلقها غاية للطبيعة الكلية
بحسب النوع البتة من جهة الوصول بها الى الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلصها في البعض
حيث يكون الموت في حقه ثوراً طائفي ويرتكب الشقاوة فذلك بسوء الاختيار لا الطبيعة
النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين لكان المكان مشغولاً بهم
ولم يفضل الا ما يسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين ليسوا باحق
بدوام العدم من هولاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود بالحاجة
للعدم ان يفنى هولاء ويخلفهم امثالهم **قلت** واما الغاية في الطبيعيات فبالاجلية الحركة
والغاية الحقيقية للجسم بالاجلية طبعت الصورة في المادة وقد حال الغاية في الاشتراك
على الفاعل وبهما كانهما سيدان غير قريبين ثم القريب للمادة والصورة والفاعل علة
للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل
وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالماهية فالصورة الانسانية من الابوين هي
المبدء لتكون الصورة الانسانية في النطفة وهي التي تحرك النطفة اليها وهي التي تحصلت
في المادة فصيرتها انساناً فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست
الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي
اقول اما الغاية في الطبيعيات فبالاجلية الحركة اعني بها كل خروج من قوة الى فعل والغاية

الحقيقية للجسم لاجل طبعت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غاية واحدة
بالعدد يشترك فيها الطبيعيات باسرها فانها ان كانت كذلك كانت خارجة عن الطبيعيات و
لعل عليتها للطبيعيات لا تكون جلية بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية
والغاية واحدة بالعموم تشمل الغايات التجربية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل
والغاية كانهما مبدءان غير قريبين من التركيب للمادة والصورة حتى لو فرض غناهما عن
الفاعل والغاية يستغني المركب والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول
والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها
والشيئية بمعنى غير الوجود ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية
والصورة متحدة بالماهية فالصورة الانسانية هي المبدء الفاعل لتحرك النطفة الى الانسانية
لكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في
المادة فصورتها انسانا فان نسبت الى المادة او الى المركب كانت صورة وان نسبت الى
الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنبعث وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي
وتنقطع **قلت** وكل من مبادي الاربعة للجسم يكون له بالذات او بالعرض ايضا اما بالقوة
او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا او ايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما
جزئيا او كليا **اقول** كل من هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون له بالذات
او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا
وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين
ويتداخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات ما لاجل نفسها يقبل الشيء كالمادة
الاولى للصورة الجسمية او النوعية كالعناصر للصورة المعدنية مثلا

٢٧

والتي بالعرض فنحو ان يوخذ المادة مع صورة تضاد الصورة التي اخذت المادة مادة لها او للحاصل
بها فتزول بحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة حقيقة له لفسادها عند كونه او مع صورة لا تضاد
الاخرى ليست وانتفى كون المادة مادة كالطبيب للتعالج فانه انما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث هو
طبيب والصورة بالذات ما يكون جزءا حاصلا كما هي صورة له وما اخذت من حيث هو كذلك نحو الهيئة
السريرية للسرير والتي بالعرض فما تقارنها مما ينافيه كصفار الزيبق والكبريت او لا كالكثير من الاعراض
اللازمة او المفارقة للسرير والفاعل بالذات ما يكون مبدءا للفعل واخذ من حيث هو مبدء
كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنها ما يزيل ضدا فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل ذلك
الآخر كقولنا السقمونيا يبرد فانه يزيل الصفراء فيقوى البلغم فيبرد ومنها ما يكون مبدءا
للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومنه
ما يكون متوجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر يشج فانه بذاته يهبط فاتفق
ان كان في ممره راس فاتى عليها فشجها فعد مبدءا له ومنه ما لا يكون مبدءا اصلا لكنه كثيرا
ما يتفق عند حضوره حصول امر ويظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به او يتطير
منه والغاية بالذات هي التي يتوجه اليها المحرك لاجل نفسها كالحصول في الحيز الطبيعي للثقيل
والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما يقصد لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء
لذته وانما الغاية بالذات هي الصحة ويسمى مثل الشرب بالمنافع ومثل الصحة بالخير
ومنها ما يلزم الغاية كالتقطيع للاكل فان الغاية هو كشف الجوع والتقطيع لازم له وقد يعبر
كالتجمل للرياضة فان غايتها هي الصحة والتجمل قد يعرض الصحة ومنها ما يعارض
الغاية الذاتية والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا وهي كالشجة لهبوط الحجر و
قتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد والمادة بالفعل كهيولى الاولى

للصنف الاول مبدأ الانسان كصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية وتصور بالفعل
ظاهرة والصورة بالقوة من جهة فكقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل
كالنار بالقياس الى احراق ما يحرقه بالفعل او بالقوة كالنار بالقياس الى احراق ما يقوى
على احراقه ولا يحرقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على الكتابة وقوة
من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل او بالقوة كالصورة بالفعل او بالقوة وقوة العلة
بازاء قوة المعلول وفعليتها بازاء فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة
كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث للمثلث والبعيدة كذي الزاوية
له والفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد
كالنفس له والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة
كالهيولى الاولى للصورة العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة
كالصورة المائية والمركبة كصورة الانسان فكانها تجتمع من عدة صور وقوى والفاعل
البسيط كالجاذبة للجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع للاكل
والمركبة كالجمال مع تستر العمل للبس ثم المادة الخاصة ما يختص بالصورة ولا يصلح لما لا يجانسها
من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة
كالفصل للشيء لكن باعتبار انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كالجنس او الخاصة للشيء والفاعل
الخاص كالدواء الذي شربه زيد لصحة بدنه والعام كالهواء المغير لاشياء كثيرة والغاية الخاصة
كلقاء زيد لحركته لقصد البيت والعامة كاسهال الصفراء لشرب السقمونيا فانه غاية له ولشرب
المنضج والمادة الجزئية ما يكون مساوية لما بازائها من معنى المادة في العموم والخصوص
كالمادة الشخصية للمادي الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي

لهذا الكرسي او الخشب للكرسي الكلية ما يكون اعم كالخشب لهذا الكرسي او الجسم للكرسي والصورة الجزئية والكلية لا تخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب لهذا العلاج والغاية الجزئية كقبض يد على فلان لتمية المقصود من سفره والكلية كانتصاف من الظالم

قلت الفصل الثالث في البخت والاتفاق وما يتصل بها فقد جرت العادة بذكر ذلك ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت معنى قائلا ان من الضرورة ان لكل شيء اسبابا موجودة فنعدل عنها ونزتاد عللا مجهولة من البخت والاتفاق فمن حفر بيرا فعثر على كنز او وقع فيه فجزم الاغبياء بان البخت السعيد او الشقي لحقه ولم يلحقه بخت البتة بل كل من حفر الى الدفين ينال او من سبيل على السقف في تنفيذ يزلق عنه ومنهم من قدسه وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان ينال العقل حتى ان منهم من اتخذه باسمه صنما يعبده وزعمت طائفة انه صدور الشيء لا بالسبب فذهب ديمقراطيس واشياعه الى ان تكون العالم كذلك ومن الامور الجزئية وانبذقلس واشياعه لا يقدمون على جعل العالم كذلك ولا ينكرون ان الفاعل البتة ولكن من الامور الجزئية الطبيعية الكائنة لا لغاية بل لضرورة المادة اليس ان الشمس اذا سخنت فخلص البخار الى الجو البارد وبرد فصار ماء ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة فكيف يرخص الفطانة ان يظن ان ذلك للمنافع المترتبة عليه فقس على ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع التشويهات والزوائد والموت واما النظام المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما يوجبه الضرورة فلا ينبغي ان يعتبر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية الموت وهو لا يصلح ان تروم الطبيعة وهؤلاء لم يعلموا ان المادة وان كانت لم تقبل الا تلك الصورة لكن لم تحصل تلك الصورة لهذه المادة لان المادة لم تقبل الا اياها

بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وحينئذ اذا عدمت
الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من
بين افعال يجوز اختيارها لكل منها غاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر
عنها الفعل على نهج واحد من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى الروية
ولا ريب في انها لغاية والقوة النفسانية اذا حركت عضوا فانما تحرك العضل والوتر
فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واما
القسر ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا تضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية والا لكان عدم افعالها غايات ومنها ما هي زيادات هي لغايات فان المادة
اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول ليس متأديا
الى غاية فان اسبابه كما من الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة
غايتها حفظ البدن ما امكن بما اورد لكن كل ثان من المدد يقع الاستمداد اقل من سابقه
فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول انما تضمن ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها
لا فعل غيرها ثم نحو الذبول والموت وان لم يكن غاية بالقياس الى البدن فهي غاية حقيقية في
النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يرتب في ان الامور الطبيعية سائقة
في التكون الى غاية وخير ومع ذلك لا ينكر ان فيها امورا ضرورية تحتاج اليها الغاية تلزم
الغاية والتحقيق ان الامور التي لا تكون متوجهة بالقياس الى شيء اذ هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس
اليه يقال لها انها كائنة بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن له تأدية اليها لم يكن سببا
اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كانت يقال انه سبب اتفاقي لها حينئذ بانضمام
بالقصار ضميمة اليه يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء

ما لم يحصل له وجه فاذا قيست الى المجموع لم يقل لها الاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه بدون تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقيا له ولو نسب الى حفر غايته في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق وكان السبب ذاتيا له وكان البخت اخص منه فانه انما يقال لما يؤدي الى شي يعتد به وسببه ارادة من مختارين الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر عند حضوره حصول سعادة او شقاوة فيستشعر من حضوره عودها اعتيد يقال له الميمون او المشؤم واما ما سببه طبيعي فيقال له الكائن من تلقاء نفسه **اقول** لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات وحصرت في اربعة او خمسة وهناك من زعم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان تكون عن البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية وغائية او بلا غاية او زعم ان من المبادي البخت والاتفاق ايضا فبالحري ان يذكر البخت والاتفاق ويبين ماهيتهما ويحقق الامر في ذلك على ما قد جرت العادة به وان كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول لا يمكن ان يكون للبخت والاتفاق معنى محقق فان المفهوم منهما ان تكون هناك علة مجهولة تنسب اليها الاسباب الاتفاقية ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال لمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق فيها انه بخت سعيد حفر على الكنز او شقي حتى زلق في البئر والقول بهذا مما يأتي من لم يتمسك فان هناك اسبابا موجبة يتفطن بها من له فطانة ولا يحصل عنها متأملا بالعلة مجهولا الا ذو غباوة فان من حفر البئر في موضع فيه كنز يقين يوصل حفره في ذلك الموضع الى الكنز ومن يميل على زلق في شفير بلغته سيله ذلك الى البئر ويقول لا يعد اصحاب ذلك فان للاشياء اسبابا موجبة التي يتفطن لها من تيسر له ولكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا فيشتم من تثبت البخت والاتفاق وعظم الحكم

۳۱

فقالت فرقة انه سبب لا يحصل عن تناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبده ولولا
تعلمهم لم يتفطنوا في الاكثر للاسباب الحقيقية المختلفة واخطأوا في نسبته كل ما لم يدركوا سببه الى
واحد غير السبب الذي ربط بحكمته كل شيء بسببه وزعمت طائفة ان البخت هو صدور الاشياء
لا لسبب وهؤلاء قد افترقوا فرقة منهم كديمقراطيس وتلميذه فلوطرس شايعهما يرون
تكون العالم كذلك من غير سبب جعله لا غاية مقصودة لكنهم يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات
والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها وهم قد خالفوا الرابة في تجويز الترجيح بلا مرجح و
سينكشف في الفلسفة الاولى ما عم الامر عليهم وفرقة اخرى كانبدقلس واتباعه لا يقدمون
على القول بتكون العالم كذلك لا ينكرون لفاعل ولكنهم يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة
كائنة عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك لان الشمس مثلا اذا بخرت
فوصل البخار الى الجو البارد وبرد وصار ماء ثقيلا فينزل نظرا بالضرورة فمع التفطن بهذا
السبب الضروري لا يحصل لفطانته ان يظن ان ذلك انما هو لان ينفق لصلاح الارض للنباتات
واعدادا قوات الحيوانات وكما انه يصلح كذلك قد يفسد البيادر وقس على ذلك سائر الافعال
الطبيعية التي يتوهم انها لغايات كاعضاء الحيوان يتوهم انها على ما هي عليها من المقادير والاشكال
لاغراض ومصالح ليست كذلك بل لاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل
مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا انما تقبل الحدة فاستحدت والمادة التي خلقت
منها الاضراس بخلاف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع بها والمنفعة بالطحن قالوا
وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية حتى تقصد غاية وتختار مصلحة ولو كانت
انما تفعل للمصالح المرعية لم تقع التشوهات والزوائد في الخلقة ولم يقع الموت واما ما
اعتبره القائلون بالغايات من النظام المشاهد الذي يتفق في تكون الامور الطبيعية

وسلوكها الى ما توجبه الضرورة المادية فلا ينبغي ان يعتبر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو مثلا غاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول غاية هو الموت لكنه لا يصلح لان تروم الطبيعة لمضادته اياه فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعات الغايات فنظام الكون ايضا كذلك وهو لا يساعدهم على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تلبست بها لكن ذلك لا يوجب ان تكون الصورة لضرورة المادة ولا تكون مقصودة لذاتها او لغاية مترتبة عليها فمادة الثنايا وان لم تقبل الا الصورة المحددة لكن لم تتصور بتلك الصورة لانها لم تقبل الا اياها بل هناك صنع حكيم اقتضت ان يكون في الثنايا حدة فاتت هناك بمادة صالحة للحدة مختصة بها وكذا الحال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت الى جدران مثقلة والى السقف مخففة اتي للاولى باحجار ثقيلة ترسب وترسو وللثانية بخشب خفيفة تعلو وتطفو لا انه انما حصلت هذه الصورة لضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب ليتامل في قطعة ما هو اذا سقطت فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم ان المادة من الاجزاء الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنفذ في جوهر البرة او الشعيرة وتربيهما ثم اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما يصلح لها من الاجزاء باذن ربها دائما او اكثريا فتلبسها هناك صورة ما فتكون تلك القوة تحرك المادة بذاتها الى تلك الصورة الجوهرية وسائر ما لها من التهيؤات كالكيفية والشكل والاين ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لابد من قابليتها واما ان يكون ما يصلح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلا جرم ان تحريكها الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام والاكثر فمن الظاهر ان

اذا لم تكن لمعارضة ولا معاوقة انما هو الى خيرات وكمالات هى الغايات الطبيعية وأمّا توهم ان الطبيعة اذ ليست لها روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فالجواب عنه منع الملازمة فان الفاعل اذا كان ذا قوى متخالفة ويكون هناك افعال مختلفة ذات غايات متفاوتة يجوز اختيار الفاعل كلا منها لمناسبته به باعتبار قوة فقد يفتقر الى الروية لاختيار فعل من بينها وترجيحه على سائرها لا لكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد متوجها اليه بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات المتفننة من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها ذا غاية وممّا يتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التأمل فى حال الصناعة فانها متجهة الى غاية من غير روية وهى اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية بل التمرن فيها يتبلد اذا روّى فان من يضرب العود لو روّى فى اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف على عدد النقرات يتبلد ثمّة وقد يقرّر الشبهة بانه لو كانت لافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هى علة من غير ان يتوقف وجودها من حيث الطبيعة عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود ولاستحالة توقف وجود العلة من حيث هى علة على وجود المعلول و وجود الغايات فى الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات موجودة فى اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا و انا لا ادرى ذلك موافقا لاصولهم ولا اجترى على التزامه لاسيما للطبائع البسيطة العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متجهة فى افعالها الى غاية متصورة للملائكة العلوية المضطرة على النظام من العقول النورية والنفوس الاثيرية وسنذكر الى تحقيق الامر فى ذلك فى الفلسفة الاولى ان شاء الله تعالى

واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لمصالح مطلوبة لها من الخيرات والكمالات لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها منها ما هو قصور عن الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او ضعف القوة او تحيرها واضطرابها فتكون اصبع قصيرة مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية في الكوسج والنطفة في الخنثين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة بل يجوز ان تقصر عن بلوغها اياها ولا ان لاعدام افعالها غايات بل انا ندعي ان للغايات لافعالها ومنها ما هي زيادات وهي الفاعل وان لم يكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ايضا لغاية وان لم يكن غاية بحسبه للطبيعة الموكلة بالبدن انما كان ان يكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة لكن له سببا مركبا من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بامداد بعد امداد لكن كل ثان من المدد يقع الاستعداد به اقل مما وقع من سابقه لما يذكر في العلوم الجزئية فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حاصل للامور الطبيعية غاية للطبيعة التي فيها بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير ان يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول من حيث انه ذو نظام وتجه الى غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو

الموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون
غاية للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات
على ما اشير الى بعض منها في الكتب الجزئية فلعلت الا فالم يرتب في ان الامور الطبيعية
تتساق في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما حسب الذين قيل لهم افحسبتم انما خلقناكم
عبثا ومع ذلك فلا تنكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجبها ضرورة المادة ولا تحتاج
اليها للغاية كالسوداء الطبيعي فانها تابع الدم وثقله ولا بد من حدوثها عند الهضم
الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك يحتاج اليها لمدخل
في غذاء الاعضاء الصلبة كالعظام ليتغذى الطحال او غير ذلك او يلزم الغاية ولا تكون
مقصودة لوجه كشعر الآباط مع الغاية نحو ذلك كخطط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ
الغريم في الارادية وهذا كله كان كلاما في اختصاص بعض الطبيعيين في امر البخت والاتفاق
وازاحة شبههم اما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية والكائنات بحيث لا يكون
شيء منها بلا سبب ولا يكون ايضا سبب مغاير للاسباب المذكورة هو البخت والاتفاق
لكن بما لا يكون متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه فانها
دائمة او اكثرية بالقياس الى سببها الذاتي يقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة
بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر الى تلك الامور
والا لم يكن غير متوقعة منه فحينئذ ان لم يكن مؤديا اليها اصلا لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال
ان اكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر ويكون لا محالة للكائنة بالاتفاق سبب
غير المقيس اليه لا يكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان
مؤديا لكن على القلة او التساوي يقال انه سبب اتفاقي لها

واذ ليس موجبا لها فلا بد في صدورها منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الصنعة الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست تلك الامور الى مجموع ذلك السبب والضميمة لم يقل انها بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليه وانما ذلك اذا قيس اليه دون تلك الضميمة فكل ما يقال انه صادر بالاتفاق يكون له البتة سبب حقيقي اذ هو بالنسبة اليه لم يكن اتفاقيا فالعثور على الكنز بالنسبة الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق لانه ليس بالقياس اليه متوقعا لا دائما ولا اكثريا والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤديا اليه في الجملة وان نسب الى حفر حائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعا بل واجبا بالقياس اليه ولم يكن الحفر المذكور سببا اتفاقيا بل موجبا ومن احاط علما بمجاري الاسباب كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقي من جهة لحاظه الى الكل بل كان واجبا عن سببه ثم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقال حقيقة لما يؤدي الى شيء بعيد يؤبه ويعتد به اسباب من مختار من الناطقين فسعادة البخت ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة فان استعمل البخت السعيد او الشقي في غير الناطقين كان مجازا واما ما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عودها فهو بما يعتد من السعادة والشقاوة فيقال له الميمون او المشؤوم واما ما مبدؤه طبيعة او ارادة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه قلت

الفصل الرابع في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماما في هذا العلم الجواب الحقيقي عن السؤال باللم انما هو بذكر العلل كلها الا ان يتضمن السؤال بعضها فيبقى لكن قد يكتفى بالبعض واذا تضمن السؤال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة لفاعلية الفاعل لا بالصورة اذ السؤال كانه طلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم

الا اذا كان خيرا بالذات وذكر المادة مع الاستعداد يكفي في الامور الطبعية دون الارادية اذ

فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاؤها واذا

تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى الفاعل لا بالصورة واذا تضمن

الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقاة الفاعل

والاستعداد الاصل ذاتي للهيولى فلا يسئل عنه بل عن الاستعداد القريب انما يكون

بصورة فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل له او بالمادة كما اذا كان السؤال

عن استعداد مركب من مادة ثانية او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم الطبيعي هو

جزء الجسم المادة والصورة لكن اكثر ما يعنيه المادة العلم من حيث القوة والصورة

العلم من حيث الفعل وما افسد راي من اهمل امر المادة فان الصورة الطبعية لا تتصور الا

في المادة ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم التعليمية المناسب للطبيعي

كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي نوجيا تها اقول لما كان

وجود الامور الطبعية منوطا بالعلل فانه اذا سئل عنها لم فالجواب الحقيقي ان يذكر العلل

الحقيقية كلها فاذا ذكرت محذوفة بذكر الغاية الحقيقية وقف السؤال الا ان يكون

بعضها متضمنة في السؤال فانما يؤتى في الجواب بالبقية باسرها لكن قد يكتفى ببعض

كما قد تقام العلة الغير الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان

يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب بما له علية لفاعلية الفاعل كالغاية نحو ان يقال

لكي ينتقم فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشير في الامور الارادية كان يقال

لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية وكالباعث المتقدم

كان يقال لانه غصب حقه فان ذلك هو المحقق للحاجة الى الانتقام فكل ذلك له نحو

من العلية لصورة الاختيار التي ينبعث منه الفعل الاخير ولا يجاب بالصورة اذ السؤال
كانه تطلب سبب صدورها عن الفاعل اما صريحا كما اذا كان السؤال عن الصورة وحدها
كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يعني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا مطلوبا بالذات او
مظنون الخيرية لانها مطلوبة بالغير او مظنون المنفعة فيجوز ان يكتفي بذكرها لا من حيث
انها صورة موجودة لان السؤال كان عن سبب وجودها بل من حيث انها ماهية مطلوبة
وهي من هذه الجهة غاية فيعود الى الغاية وذكر المادة حيث تعرض في السؤال للفاعل
غير كاف فاذا قيل لم تحجر فلان هذا الخشب لم يقنع ان يقال لانه كان عنده خشب
واما ذكرها مع الاستعداد فيكفي في الامور الطبيعية وذلك لانه يكفي في تكونها
ملاقاة المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض في السؤال للفاعل كفى في الجواب
استعداد المادة واما في الامور الارادية فلا يكفي ذلك بل لا بد من ارادة الفاعل
وتصعب فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد دواع في امور قلما تيسر احصاء جملتها
واذا تضمن السؤال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بفاعل نحو ان يقال لانه شرب الدواء او
بالمادة مضافة الى الفاعل نحو ان يقال لان مزاج بدنه قوي الطبيعة لا بالصورة ولو تضمن السؤال الصورة
يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم تتكون البحار فيقال لتتكون منها امطار
الحرارة وقلبها شيئا من الاجزاء المائية هواء صاعدا الى فوق بالطبع مصعدا معها
من اجزاء آخر مائية تلطفت بالحرارة ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد
والملاقاة للفاعل كان يقال لان الرطوبات السفلية تلطفت بالحرارة الحاصلة
من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول الصورة
ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسأل عنه بلم بل انما يسأل عن الاستعداد

بمعنى التهيؤ ما كان او متعارفا بالفعل في الجملة وانما يكون التهيؤ للصورة اللاحقة للهيولى وتهيأها
الى الصورة التي اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب بالغاية كما اذا سئل لم كان
بدن الانسان قابلا للموت فيقال لتتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن او بالفاعل
التي بها حصل الاستعداد فانه فاعل للاستعداد بتوسط تلك الصورة كما اذا سئل لم كانت
المرأة قابلة للشبح فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا كان السؤال عن
استعداد شيء مركب من مادة ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون الاستعداد
لاشياء من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كما اذا سئل لم كان القدح قابلا للصدع
فيقال لانه من الزجاج او يسأل لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقال لانه مركب من
الاضداد او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كما اذا سئل لم صارت هذه الحديدة
قابلة للشبح فيقال لانها مرآة مصقولة ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدءان
الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت ان ما سبق انهما من المبادي كان مبدء تحقيق
فيهما احرى بان يهتم بهما الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن اللواحق الذاتية
لكن اكثر ما يفيده المادة العلم بالشيء من حيث القوة في ذاته ووجوده في نفسه في كونه
الذاتية واكثر ما يفيده الصورة العلم به من حيث الفعل لكن فيكون الاهتمام بها
في الغاية القصوى والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وان قوما من الطبيعيين
جدا بمعلوم امر المادة قائلين بان المقصود بالذات انما الصورة واما المادة فانما قصدت
لتظهر فيها الصورة باثارها فمن حاط علما بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة
فكان الحرص عنها شغل بما لا يعني وهذا الرأي فاسد فان الصورة الطبيعية لا يتصور الا في
محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض لاي مادة كانت بل انها ما يحكم في بادي الرأي

باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما لو

النظر اختصاصها بموادها كالسواد والبياض ليست كالصورة التعليمية فانها لا تحتاج

في تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو وان حكم بانه لا بد لها من موضوع فليس يجب اختصاصها

بمادة مخصوصة فالنظر في صورة الطبيعية يحوج الى لحاظ المادة واذا كانت ماهيات

النوعيات مفتقرة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فما لم يتحقق ذلك من حالها لم يستكمل العلم

بها وكيف يتحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست

مثل الهندسة والحساب تعليمية محضة بل لها مناسبة مع الطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن

المادة اعراضا تاما فاظنك بالطبيعي نفسه انما كانت الهيئة مناسبة للطبيعي من حيث

ان موضوعها اي الاجسام الاول العلوية والسفلية واحكامها تحت موضوع الطبيعي

لكن الطبيعي ينظر فيه من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة ما يتكمم وعوارضه

وقد يعرض ان يشتركا في بعض المسائل ككروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي

برهان اللم اذ مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فيقول ان فعل الطبيعة الواحدة في المادة

المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك

والهيئة برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذيات بالاثر

ثم لما رأى قوم منهم الطبيعيين عظموا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا احصلنا المادة فاتت

عنا بعد الاعراض لواحق هي غير منضبط وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في

ذلك على بعض الصنائع العملية قائلا ان مستنبط الحديد مثلا انما يقصد تحصيل الحديد

لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ ويشبه ان تكون المادة التي قصر عليها الاولون

نظرهم هي الجسمية المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون جدا

فهذا الرأي اشد خسادا من الاول فانا لو اهملنا الصورة لم نقف على خصائص الامور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها وايضا ان ارادوا بالمادة الاولى الغير المصورة فقد قنعوا من العلم بمعرفة ما لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباته انما هو بحاظ الصور والاعراض فلو اعرض عن ذلك فمن اين السبيل الى اثباته وان ارادوا المصورة فلم يخرجوا عما راموا الخروج عنه من لحاظ الصورة وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعا لصناعة المستنبط بل هو غاية في صناعته وموضوعها الاجسام المعدنية التي تشتغل بحجرها وتمويهها وفعله هو صورة صناعية لصاحب الصناعة التي موضوعها الحديد كالقين فانما يبتدئ صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقرير افاده الشيخ في تقصيهم فلك ان تقصيهم بسبيل آخر وهو ان الطبيعي يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها سببا للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى وسدوا على انفسهم السبيل الى نيل المعرض الهيولى لانصرافها بل تهيط صورة ما وان رفضوها من الجهة الثانية لم يمكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهيولى لكونها صورا فلم يكن شيء منها موضوعا لصناعتهم بل غاية ما لهم ان يثبتوا وجود الهيولى لو امكن لهم ذلك وان رفضوها من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم على هذا السبيل **قلت**

المقالة الثانية في اللواحق العامة للاجسام وفيها ابواب الباب الاول

في تناهي الاجسام ولا تناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان

الفصل الاول

في عدم تناهي الاجسام وما يحدد وحدها في الانقسام وتبيين فيه اتصال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى الجسم المفرد اعني غير المتالف



خبر المتألف من الاجسام متصل في الواقع كما عند الحس والا تألف في الجسم من اجزاء بالفعل فالجزء
متجزية في الجهات ولو وهما كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا وان كانت غير متجزية
بنحو من انحاء القسمة ولو في جهة فان لم تتلاق في تلك الجهة لم يحصل تأليف ولا حجم فيها ولا
يحصل جسم وان تلاقت فاما بالاسر فيتداخل ولا يحصل حجم او لا بالاسر فيتجزى في جهة فرضت
غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو حاضر
وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة المنطبقة هي عليها وسينجلي لك ذلك ثم كما امتنع
التألف في الجسم من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل فيه اليها لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد
لا يمكن بعده ويذهب تجزية الخردلة مثلا الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية
والشكان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ثم ان الظن
انه يلزم ان لا يلحق السريع البطيء بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها
ولا يقطع نصفها الا بقطع نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتأتى في زمان متناه واذ يدفعه ان
ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية
كذلك في الزمان المتناهي وتبين ظن ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما لا يتناهى فهو حاصل
بالفعل بالمرة من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى ولكن غير متناهية ويزيد مع
امر نهايات تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تأليف متناهية
منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل جسم من غير متناهية ثم ان الحجم
يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك
فلا يكون الجسم المؤلف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت
ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة

والزمان المنطبق على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام ان ليس للمسافة وما ينطبق عليها جزء اول **اقول** واعلم ان اتصال الجسم المفرد مبني على عدم تألفه في الحجم من الاجزاء بل يكاد ان لا يكون فرق بينهما في المؤدى ثم اذا كان النظر في الجسم المفرد لم يتصور هناك التألف في الحجم الا من اجزاء لا تتجزى اما في الجهات او في بعضها اذ ما يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفردا فاذا ابطل تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى اي الجزء حقيقة انما يكون جزءا حقيقة اذا كان منه التأليف نعم ربما يطلق ايضا على ما يمكن اليه التحليل فيرجح انما يبطل اذا ابطل تحليل الجسم اليها ايضا وذلك كانه لازم مما سبق فاذا ابطل التألف منها والتحليل اليها بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا تأليفية كانت او تحليلية وهذا ما اردناه بطلانها في العنوان واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته نحوا ما اصلا سواء كان عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها فسيأتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا تتجزى ثبت عدم انتهائه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذي ترجمنا الفصل به صالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان لم يكن وجوب كون الاقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة مقوما له لكنه لازم له حتى رسم المتصل بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي يجب ان يكون انقسامه الى امور منقسمة فلا ينقسم الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته الى حد يلزمه كون تلك الاقسام الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول بتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستأنف مع بطلانه

بحامر هذا اجمال ما نذكره في هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهري للجسم فان استصعب كيف يطلب اثباته بالبرهان في علم فضلا عن الطبيعي الباحث عن عوارض الجسم من حيث الحركة والسكون او نحو ذلك بعد تصوره والتصديق بانيته فالجواب انه ربما يتصور الجسم الموضوع لكن حد الاتصال في مفهومه كما ان كثيرا من مثبتي الجزء يرسمونه بالطويل العريض العميق ويحصلونه من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يسميه بالجوهر المنقسم يحصله من جزئين وحينئذ جاز ان يطلب اتصاله بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر في ان الجسم متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعي البتة فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقته فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر في انه متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهري له فذلك ايضا من الفلسفة الاولى خالص لان الاتصال من حيث انه لم يكن الا عارضا للجسم من جهة ما هو متصور من حيث الاتصال او التالف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الا انه ربما يستدل عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تالفه منها فالنظر فيه نظر في تجوهر الجسم او تحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التالف او الا تالف وان مفهوم التالف من الاجزاء وان لم يكن داخلا في حقيقة الجسم عند مثبتيها لكن بلا حظ التحقيق جوهريته ولو تبعا فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها فالم ان لا يلاحظ عند تصور الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى يتقرر الامر في تجوهره ومن ههنا قال المعلم الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى والصورة

هو النظر فی نحو وجوده فیکون کلاهما من الآتی ومنها یقال من ان عدم التالف من عوارض الجسم

الطبیعی فیکون النظر فیه من الطبیعی فاورد علیه انه ان اخذ عدم التالف بمعنی السلب

فلا یختص بالجسم فلا یکون من عوارضه الذاتیة وان اخذ بمعنی عدم الملکة لم یکن من عوارضه

اصلا لاستحالة ترکبه منها هذا ویمکن ان یتصور الجسم لا من حیث الاتصال او التالف

من الاجزاء وینظر فی انه هل یمکن ان یکون التالف من الاجزاء من لواحقه من هذه الجهة

اولا وبعد فلا یکون من الطبیعی الا من جهة الاستدلال علیه من سبیل الحرکة وما یحذوه

حذوها والذی یکاد کلام الشیخ یشعر به وقد اقتفینا اثره هو ان الذی یرام ههنا

عدم تناهی الاجسام فی الانقسام واما الاتصال وعدم التالف من الاجزاء

ونحو ذلک فمن لوازمه وملتصق به وبعد استیفاء الکلام فی المرام لا یبقی کلام فی

ذلک یستانف فیما بعد الطبیعة ثم اللاتناهی فی الانقسام ای قبول القسمة لا الی

نهایة ان اعتبر من جهة الفک او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهی فی القسمة

الوهمیة توطیة له فلا شک فی کونه من احوال الجسم من جهة الحرکة واشتماله علی المادة

واما اذا اعتبر من جهة الوهم واکتفی علیه ههنا کما فعلنا فانما یتعلق بالطبیعی من جهة الاستدلال

علیه بالحرکة والسکون وما یتبع ذلک کالتماس والتداخل وکذلک اللاتناهی فی الصغر

کما قد یشعر کلام الشیخ بکون النظر فیه ایضا وکما انه ینظر فی الفصل الثانی فی التناهی

فی العظم ولنرجع الی التفصیل ما فی المتن فنقول من رأس لا شک فی ان من الاجسام ما هو مؤلف

من الاجسام لیس بینها اتصال حقیقی کالحیوان المرکب من الاعضاء المرکبة والمفردة

ثانیا ومن الارکان ثالثا فلا یتاتی دعوی اتصال الجسم عموما من احد ثم لا خفاء فی امکان

ان ترکیب جسم ولو ترکیبا غیر طبیعی من جسمین متماثلین بسیطین واعنی بالجسم البسیط ما لا

فلا يكون مركبا من اجسام مختلفة القوى وذلك كان تتركب من جزئين من الارض متماسين

من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطا غير متصل فلا يمكن ان يدعى اتصال الجسم البسيط

ايضا على العموم بل اما ان يدعى اتصال الجسم البسيطة الفلكية والعنصرية في الجملة ويرجح

بيزاحمه القول بتركب كل من الاجسام الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار غير قابلة

للقسمة الانفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة ذي مقراطيس واما ان

يدعى اتصال الجسم المفرد اعني ما لا يكون مؤلفا من الاجسام كما فعلنا نحن فلا يزاحمه

ذلك راى اولئك ولذلك لم يتعرض لابطاله ههنا وبعد ذلك نقول ان الجسم

المفرد متصل في الواقع كما هو متصل عند الحس لان الحس يغلط فيحكم بالاتصال لعدم دركه

المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل ومؤلفا في الحجم من اجزاء بالفعل

وانما قلنا في الحجم لان الاتصال لا ينافي التالف من اجزاء بالفعل لا في الحجم كالهيولى و

الصورة فاما ان يكون تلك الاجزاء متجزية في الجهات دونهما فيكون اجساما وهو باطل

لان المؤلف منها لا يكون مفردا وكلامنا فيه واما ان لا يكون متجزية بنحو من انحاء القسمة

لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كانت كذلك في جهة فقط فيكون سطوحا او في

جهتين فقط فيكون خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في الجهات كلها فيكون جواهر

فردة كما يراه جمهور المتكلمين من الهند وشرذمة من الاوائل من اليونانيين ومنهم ذيمقراطيس

للاجزاء الغير متجزية ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان لا تتلاقى في جهة لا تتجزى فيها فلا يحصل منها

تاليف ولا حجم في تلك الجهة فلا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك الجهة فاما ان تتلاقى بالتمام

فيتداخل بعضها في بعض وتتحد في الحيز فلا يحصل منها حجم اولا بالتمام بل يكون شيء من جزء مشغولا

بالملاقاة وشيء منه فارغا فيتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها هف لا يقال تلاقي الاجزاء بالاطراف

فاللازم من ملاقات الجزئين ليس الا ثبوت الطرفين لكل لا الجزئين لانا نقول ان كانت الاشارة
الى طرف عين الاشارة الى الآخر لم يمكن ان يكون احدهما مشغولا بالملاقاة والآخر فارغا
عنها والا كان محل الطرفين المتمايزين في الاشارة منقسما ولو بالقوة وهما بالآن لنفرض
فيه شيء دون شيء هذا اكثر العموم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي ما ذكرناه كفاية و
للعاقلين ثبات هذا الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جليها واهيها واقوى شبههم ما
الى زيتون بحجر زيتون الاكبر هذا لما اعتصم المتكلمون منهم الامام الرازي وهو انه
لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا انتفى الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه
منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر ايضا انتفى
الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيهما وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الاخيرين لان الماضي كان حاضرا
وقد زال والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان
مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع
اجزائه حاضرة فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او لا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان
الموجود من الزمان هو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر
ايضا غير منقسم وكذا المسافة المنطبقة هي على الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية
تتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها اجزاء كذلك من المسافة
فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة تتألف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب وان كانت
نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب بالنقض على ما اشتمل
المذكور انه يقتضي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان قيل يلزم من تتالي النقاط وانكرتم من ان
وجوب تشبث المجزئين عند تماسهما الا بالاجزاء لا ينقسم ظاهر او بكم فهو جوابنا وتحقيق حل الشبهة في اول الفصول

فصول آناء الحركة وحصلت اجزاء الزمان بها بحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم

اصلا والزمان كما سيلوح متصل والمتصل كما عرفت لا ينقسم الى ما لا ينقسم اصلا بل الآن طرف وطرف

وفصل مشترك بين اجزائه فكان مناط الانقطاع او ينته ولو تسلمنا ان يقطع الا لانقسام الا بحسب الفرض فكذلك

فليس يبالك ان يفصل التبة نعم اذا فرض انقسام الى قسمين كالماضي والمستقبل بعض منها ان يكون حدا لها

ومنتهى للآخر كالآن الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض ان خرجا على انها فرض الانقسام

او لا لانقطاع عند غير الحد الاول فيكون لها زمنيا زمان ثم الماضي كالمستقبل من الزمان الحركة

المستمر وان لم يكونا موجودين بالفعل ولا جزء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي خير القدارية

التحليلية في المتصل الوجود بالفعل ولا يلزم من عدمها في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمها مطلقا بل الماضي

من الزمان موجود وان تلك النحو من التحليلية فيها طرف لا زمان الآن الحركة الماضية موجودة في الماضي

والمستقبل منها في المستقبل موجود ولا قول ان تقابل الماضي كالحاضر انعدم والمستقبل معدوم [illegible]

فباطل عند ما حققنا لان بحاضر بحاضر زمان الفعل الذي يتصف الآن الحاضر بل بين [illegible]

عدم انقسام مثلا ضير في عدم كونه حاضرا تماما بالحقيقة وكما يمتنع تالف الجسم في الحجم من اجزاء لا تتجزى

في الجهات كلها او بعضها بشيء من انحاء القسمة ان يمتنع التحليل اليها في الحجم لما ذكرنا امتناع

التالف منها لان التحليل الى الحجم يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل

تحصل منها الحجم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل وح يلزم الانقسام واذا

ثبت ذلك بطل ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ فان الجسم قابل

للانقسام الى ما لا نهاية له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده الا كما ظن محمد بن زكريا الرازي

ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل الانقسامات غير متناهية

بل متناهية وتمسك بها القائلون بتالف الاجسام من اجزاء لا تتجزى القائلون بتحليلها اليها العدم قبولها

لانقسامات غير متناهية وان كانت متصلة في انفسها وهما اي ما تدلان على القدر المشترك بين
المذهبين اعني وجوب تناهي القسمة الى جزء لا يتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء المنقسمة
موجودة بالفعل او تحليلية موجودة بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات
غير متناهية لنسبت تجزية الخردلة والجبل في الحجم لا الى نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول
بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل لا بامكان خروج الانقسام اليها من القوة
الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما بالعظم
والصغر من غير السبيل بحرمان التحقيق بل نقول ان انقسامهما لا تقف الى حد ولا يلزم من
ذلك تساويهما اذ اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف تكون اصغر
كل مرتبة مما يحاذيها في المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه و
ان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم احجاما من اجزائها وربما وقفت القسمة الفكية
او الكسرية في الخردلة قبل وقوفها في الجبل لا بالنظر الى طباع الحجم بل لعدم مساعدة الالات
مثلا وربما قرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة لا الى نهاية لزم تغشية اديم الارض من اقسام
الخردلة اذ يمكن تسطيحها الى صفائح غير متناهية تعرضها الارض بل تفضل عليها والجواب
لزوم امكان ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الالات وتمييز الحس مع وقوع القسمة
ممنوع وبالنظر الى طباع الحجم مسلم وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبرهن عليه قال الشيخ
ولنسلم لهم وجود الجزء مع ذلك فلنسلم ان الخردلة تنقسم الى اجزائها التي لا تتجزى في صغرها
بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة تغشي الارض كلها لو بسطت عليها واحدة
بعد واحدة فما كان يدريهم ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى
ما تبلغ كثرته الى ان تغشى بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف بذلك

٥٠

بذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون

في ايديهم انه اسلم الى جزء لا يتجزى وتغشي الارض بغير التعب بما يجزم القول بان هذا ممتنع فانه غير

موثوق به فالذي لا يكون بحث لا استحالة مع ضيق مجال الانقسام فكيف يبين استحالته استحالة لا تناهي

الانقسام الثانية انه لو كان الجسم منقسما الى غير نهاية وجب ان لا يمكن سريع قطعها بل يمتنع في مكان اولا

تقطع منها من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصف ذلك النصف ثم جرا الى لا نهاية من

انصاف في انصاف فلا يتاتى قطع ما بينهما من المسافة في زمان متناه والجواب انا لا نقول ان في الجسم

بالفعل ما لا يتجزى بينك نصف او ربع بالفعل بل غاية ان فرضت القسمة يمكن خروج انقساماتها الى غير المتناه

والانقسام التي بحسبها يمكن ان تخرج الى الفعل حتى يلزم ان يكون المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع في

زمان متناه واما الانقسام القسمة بمعنى الاولوية فانها على حد لا يمكن بعده فلا يلزم منه ان لا يمكن قطع المسافة في

متناه منها لكن لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان الذي فان المسافة والحركة والزمان متطابقة وكل

منها متناه غير مشتمل بالفعل على الاجزاء لا تقف قسمته على حد لا يمكن بعده فاذا فرض قسمة في واحد منها فبازاء

قسمة نظيره من اقسام في الباقيين علم ان بعض الناس [illegible] فرائض [illegible] بل [illegible]

لما [illegible] على [illegible] الجزء لم يقدروا على التشكيك فيها ادعوا بها فاثبتوا بان الجسم قابل القسمة الا نهاية لكنهم

لم يفرقوا بين القسمة بالفعل فتوهموا ان القسمة انما تكون على اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء

غير متناهية بالفعل وتلك الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل في الكل

وعلى التقديرين ففي الجسم مفردات غير متناهية لما كانت القسمة انما تكون على اجزاء موجودة بالفعل في الاجزاء

موجودة بالفعل في المفرد فلا يكون المفرد مفردا بالقسمة فالاجزاء المفردة الغير المتناهية في الجسم فانهم

بريئا من القول بالجزء الذي لا يتجزى فهم القول بها غير متناهية بل [illegible] المطر [illegible]

الجزء الذي اصحاب الجزء يعني القائلين به حيث تالف الاجسام من اجزاء لا تتجزى وهي متناهية عندهم [illegible]

ضرب يشكل في الاقدمين كذلك في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء واحد واعلى هو الارسطو

سريع العدو ويجب ان يلحق السلحفاة البطيئة الحركة فالتجأ فيثاغورس من معلما الى الطفرة بان الجسم

قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصودا عن حد منها لم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط واما

في المحدثين فلانه لما ضيق اصحاب الجزء على النظام بانه يجب ان لا تقطع ذرة من قطع نعل تشير

بجعلها التجأ من شبهه فيثاغورس من هيولا واطنبه النظام الى القول بالطفرة جاز وذلك

مثلا امتنع ما ان الحاكمة القريبة من طرف الرحى والدائرة والاخرى القريبة من

المركز وذكر انه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط لقطعا

معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل ملتزم بعضه بعضا فتعين ان

الذي في الوسط يتحرك ويقل طفراته مع ان الذي عند الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد

اكثر من الذي في الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة وكرههم هذا الكلام وتحيروا ان

تكون حركة متصلة اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي على الوسط سكن

سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا الى تمكين المتوسط من سكون الى ان حكموا

بان الرحى تتفكك عند حركة بعض اجزائها عن بعض فلا يلزم احدها ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدهما

ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك وتطيل مع

ما مر في ابطال تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى ان تماسك الاجزاء ان اخلت كلا او بعضا لم يحصل

حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب الرأي انما وقعوا في القول بالاجزاء

لا عن انهم ذهبوا الى القسمة المتصارية في الجسم لا الى نهاية مع توهم منهم انها تكون الى اجزاء بالفعل فلا

في ان الاجزاء المتداخلة لا يكون لها مقدار متعددية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل لازم

الالزام فيه النظام ان لم يتداخل بل تماست امكن من تأليف متناهية منها حصول حجم في

٥٢



في الجهات واقل ما يمكن فيه ذلك ثمانية على ما يراه الجبائي وذلك بان يوضع جزآن فيحصل الطول
وآخران على جنب ذلك فيحصل العرض واربعة فوقها فيحصل العمق او ستة على ما يراه العلاف بان
يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على ما يختار بان يوضع جزآن يجنب احدهما ثالث وفوقه آخر فلا يكون
كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر يبطل كلية رايهم لا رايهم بالكلية فاذا اردنا ابطال رايهم بالكلية
ضممنا الى ذلك ان الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية العدد متناه في الحجم قطعا والاجسام
التي اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم بالحس ومتناه التي بعادها
في ان الجسم اذا كان انما يحصل من الاجزاء ويتزايد بازديادها وينتقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد
حادا في الكل مع تكثرات غير متناهية العدد ضرورة عدم الواحد كل ما يتألف عن الآحاد يجب ان يكون
نسبة حجم جسم حصلناه الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء نسبة عدد الاجزاء الى عدد
الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه
الى متناه لتناهي الحجمين هف والاحسن ان يقال ان الساس اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ
ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم ايضا الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء
الغير المتناهية غير متناهي الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم فلا شيء منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية
فبطل رايهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق ذهابهم الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما قد علمت
في الاجسام من اتصالها وامتناع تألفها من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية وتحليلها
وقبولها القسمة لا الى نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان ثقافتها بالجسم التعليمي الذي
هو كمية الجسم مقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف الجسم التعليمي من حيث انقطاع
امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من حيث انقطاع امتداده في جهة
فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على الحركة تشابه الاجسام

فيما ذكر من الاحكام وتبيّن من ذلك ان ليس لشيء من المسافة والحركة وزمانها جزء اول اللهم
الا بحسب الفرض الا انه يفرض له لا يمكن فرض قسمته الى جزئين متقدم ومتاخر ويكون
جزءه المتقدم اولى منه بالاولية وهكذا الى لا نهاية وسياتيك ما يعرض من الشبهة في اتصال
الحركة والزمان وحلّها **قلت الفصل الثاني** في احالة اللاتناهي في العظم والتمادي
في الاجسام والكميات المادية المجتمعة المتسقة النظام يجب ان يكون كل جسم مقدار وعدد مادي
مجتمع الاحاد متسق النظام متناهيا بالفعل والا فليفرض آب بعدا او عددا ماديا مجتمع الاحاد ومرتبها
غير متناه بالفعل في جهة ب وتفرز منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب او ما يساويه على
آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى تساوى الجزء والكل وان انقطع ج
ب دون آب يكون متناهيا ولا يزيد عليه آب الا بآج المتناهي فيكون متناهيا ايضا ويجري
البرهان في عدد غير مجتمع او غير متسق اذ تطبيق جزء على آخر لا يتم تطبيق الباقي على الباقي واما
تجشم تطبيق جزء جزء تفصيلا فلا قدرة عليه للوهم والحكم العقلي الاجمالي لا يظهر له الانقطاع بل
مجرد التفاوت وايضا لنفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في جهتين حركة
من طرف تما الذي يلي جهة آ الى جهة ب آب ... مسامتة الطرف الآخر بحدوث المسامتة لكن لا يتاتي حدوثها
مع غير المتناهي الا لما قالوا من انه لا بد يحدد ونهايتها اول نقطة تكون معها وكل ما تفرض في غير المتناهي
اول نقطة المسامتة فهي مسبوقة باخرى كانت المسامتة معها قبل فان انما يلزم ان يكون لها اول
نقطة لو كان لها اول آن الحدوث وليس كما ليس للزاوية بل لها اول من انها لو حدثت لكانت
في اي آن تفرض مع نقطة ولا يتصور الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة على ما قبلها
من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي لا يتاتي ذلك في الزمان المتناهي هذا يختص بابطال
لاتناهي الابعاد مطلقا وليفرض خطان خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال الانفراج بينهما يزداد

بزيادة الاستعداد فلو بلغ الاستعداد الى نهاية بالفعل كان الانفراج كذلك مع انحصاره بين حاصرين
وخروج الاستعداد عن التناهي بالفعل دون الانفراج المتزايد بسعة غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج
كشكل قائمة او منفرجة حتى يكون الانفراج بقدر الاستعداد وانه يمكن الامر اظهر هذا مختص بابطال لاتناهي
الابعاد فيما فوق جهة قوله بحث هنا عن امكان اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما
هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد
او القوة فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ولا على سنن هذه البراهين تتناول تلك على ما صرح به الشيخ
في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق بان لا يكون للشيء كم اي لا يوصف به
مما يعده سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا بمعنى ان لا يكون للشيء نهاية بالفعل
ولكن من شانه ان يعرض له نهاية بالفرض ويكون اذا اخذ بواحد وضعي نفد البتة كالدائرة
بل المعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون
له في شخصه نهاية بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا اخذ بواحد طبيعي او وضعي لم ينفد
البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات
المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة المتسقة اي المرتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا بخلاف
المنصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين
المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وهو
انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاجزاء مرتبها متناهيا فليكن آب بعدا كان او عددا
ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب وناخذ منه آج جزءا محدودا فاذا فرض
تطبيق ج ب بجزء على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى بل يساوي كل جزء
مما اقتطع ج ب دون آب فيكون ج ب متناهيا ولا يزيد عليه آب الا با ج المتناهي فيكون آب

٥٥

متناهيا هف وكذا لو فرض تطبيق بسائی ج ب علی آب يظهر التخلف بحسب ان يعلم ان ليس الا بان تطبيق

الا بانقطاع ب ومرتبة عهد فی العلوم التعليمية استحالة فيه من تقاطع المحاذات فی الخارج او الوهم بين

متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلی او ما يقتضی

واقع فی امتداد او الاتصال او الاتساق كان بحذائه بعض معين يليه من الآخر ثم انما يظهر التخلف بينهما

بلزوم انقطاع الجملتين الناقصة الزائدة اذ اتی التطبيق بينهما فی آن او زمان متناه ولا خفاء فی ان العقل

يحكم حكما كليا بامكان التطبيق فی زمان متناه بين كل متجانسين من الكم المتصل وغير الاعداد المادية

المتسقة المجتمعة الوجود فی الخارج من حيث هما كذلك وامكان غير متناهيين بتطبيق المبدأ بحيث

ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفی فی هذا الحكم ملاحظة

العقل اجمال الجزئيات مفهوم غير المتناهي من المتصل وغير الاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها

وان لم يحضر ارتسامها فی العقل لكونها جزئيات مادية ولان القوى الجسمانية المتناهية المقادير

لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم متشخص فله حيز معين ينبغی به فی الاشارة

سائر الاجسام من البين ان الجسم المتشخص لا يرتسم بعينه فی العقل ولا يكون الا بتوهم الكلی المرتسم فی العقل

من الجسم ضع ولو وجد فی الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق الوهمي فيه

فالبرهان ينتهض على استحالة وجود ما يكون فرد المفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة فی الخارج

او الذهن معا وان لم يمكن تصور مفهوم غير المتناهي اذ لو استحال التصور استحال الحكم باستحالته ولا ينتقض ان كان على انه

لا تناهي فی الاعداد المتعاقبة فی الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي فی زمان

متناه لكونه فرع الوجود فی ذلك الزمان كذا فی المجتمعة الغير المترتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ

على المبدأ والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع فی الجانب الآخر الا ان يتمدد فی الاعداد فرع

الاتساق وبعبارة اخرى لا شك فی زيادة احدى الجملتين على الاخرى تطبيق المبدأ متصل

الزيادة فيه الى الاتساق الى الجهة الاخرى واما بالاتساق له فهناك مجرد الحكم بالتفاوت والتفاضل لا يوجب الانقطاع اذ لا تميز الوسط هناك عن الطرف اللهم الا اذا تجشم تطبيق جزء جزء فيقع في التطبيق ترتب ولا يتناهى في زمان متناه واما توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا في الخارج لجريان التطبيق الوهمي فيها ففاسد اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين الصور في الذهن فيجاوز الى الترسم منها في الذهن في زمان متناه الا قدر متناه وان كانت في الخارج غير متناهية فكذا توهم استحالتها في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا فذلك لا يجدي الا ان يريد بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي فلا نسلم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في زمان متناه بين الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان يريد حكم العقل بان في الجملة الزائدة بازاء كل من الناقصة شيئا فذلك حكم بالتفاضل ولو ظهر منه الانقطاع لكفى في سوق اقامة البراهين كيف وليس في العقل استبداد والانقطاع انما يكون بعد الاستبداد وقد تفطن ان اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في آحاد الزمان والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في الحاضر فالحضور عند الباري فيقتضي تناهيها في جانب الماضي وانت تعلم ان الغرض من التطبيق بين المتصلات الغير القارة في سنخ حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزمان ان كان بحسب الخارج فمن المحالات التي لا تصلح ان ينبني عليه لزوم الانقطاع في الواقع وان كان بحسب الذهن فانما يتأتى فيما ارتسم من تلك الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن لا ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في الدهر او في الحضور عند الباري لانتهض البرهان على تناهيها في جانب الابد ايضا كما يخالف اصول الفلسفة قطعا وقوانين الملة وحاول التفصي عن ذلك التخصيص لا لتخصيص بالظهور لسيأتي يقين انه لا ان تناهي الزمان في جانب الازل يوجب كون

غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل فتحيله البرهان واما اللاتناهي في جانب
الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يستمر بعده ولا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة
الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية فالخارج الى الفعل الحاضر
عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وتحقيقه هو ان التناهي بالفعل على
سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يتعقل مع التدريج ولا تدريج في الوجود في وعاء الدهر وعند
الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة
دهرية وكذا حضوره عند الباري تعالى وثانيا بان لوجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما
كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدع الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد
وليس فيها باعتبار الاول تعاقب وترتب وانما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمانيات
ان اخذ بالاعتبار الاول اختير انه غير متناه ولم ينتهض البرهان على احالته لانه وان تحقق فيه الاجتماع
لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار الثاني اختير انه متناه لا الى نهاية اخيرة لا يشعر الحكم بالتناهي
انما يجري فيما هو الوجود بالفعل في افق التغير والتعاقب لو كان لا سابل على التدريج فالماضي
والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية فما حصل كلام صاحب الافق المبين انه لا شك
في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع بذلك الا باعتبار ...
في ذلك الماضي والمستقبل فلا يظهر فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي في جانب الماضي على تقدير ازليته
الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل وهذا انما هو نفسه انتهاض البرهان في
الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذ قد عرفت بهما بعدم نهوض البرهان بهذا الاعتبار
في المستقبل لفقدان الترتب لا ... في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يبق اذن في البعد
اعتبار ينتقض به البرهان على حالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل الكلام هو جهاتك ...

فلعله هذا وكانك قد دريت بادعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات
ولهم مسلك اخر في ابطال التسلسل العلل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتاخرين وتمويهاتهم
وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فقد كرهنا استفلا بتعليم الشيخ
فتقلده دون مولانا فانه مع تعرضه ههنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه انما نص على عدم تناوله لغير
للامور الغير الطبيعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلزمه سقوط ما حول
من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة بهذا البرهان الزام الفلاسفة لتحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من
الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتيب
حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فلنفرض
خط آب غير متناه في جهة ب وخط آج متوازيا له متناهيا في الجهتين ولنكن نصف قطر من كرة
مركزها آ فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك آج من طرف ج الذي بازاء جهة ب الى ب
مع ثبات طرف آ اعني مركز الدائرة فصار آج مسامتا لآب الغير المتناهي بحيث يقع
على نقطة ولو بعد الاخراج بعد ما كان موازيا له فيكون المسامتة حادثة ويكون لا محالة في آن
حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور ذلك في
الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها او لا يكون لا محالة بازائها فيه زاوية عند المركز
والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية ويكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض
الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي بعد ما لم تكن فلم
وجب ان يكون المسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى تكون المسامتة فيه على نقطة غير مسبوقة بالمسامتة
على نقطة اخرى ليس كذلك اذ المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول آن توجد فيه ضرورة
ان كل آن لا يصلح ان يقع طرفا لها كذلك المسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد التفصيل فاعلم ان المحاذاة

في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يمكن بقاءه بالنظر الى نفس ماهيته
كالآن او امكن لكن لم يتحقق كموافاة الحدود المفروضة في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار
الحركة والا لانقطعت الحركة وكمماسة الخط المفروض حركته بهما لنقطة نقطة من الخط الآخر فانها
لا تبقى زمانا ما دامت الحركة وكل من الآن والموافاة والمماسة المذكورة وان لم يكن من
الموجودات بالفعل ولكن [illegible] معتبر لكن في ذلك لا يضرنا او يبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصورة
المكانية وكالوصول الى منتهى المسافة وكمماسة الخط المنقطع بنقطة عند انقطاع الحركة عند مماستها
والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على نحو التصرم والتقضي كالزمان و
ما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على
سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا لا في آن
طرفا او طرف زمان وجوده ولا في آن مفروض من زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو حدوثه
فيه نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة
والصوت او على وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا كحصول الجزء اللاحق
مع السابق فيجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين
منطبق احدهما على الآخر بتحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له
اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم لا على آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة
ولا على سبيل التدريج بل يكون الحادث في زمان منطبق من جهة البداية غير انطباق عليه فلا يكون
موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه في كل آن جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط
وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين
المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا بقدر معين من الزاوية وكمماسة الخط المفروض

تحركة فيها الحد الآخر القطعية ومحاذيها المسافة متجزية التي كلا منها فيها فلا يكون لهذا ايضا اول آن
الحدوث اوجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدء هذا الزمان
فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون آخرا لذلك الآن
يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن
زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يفرض لابتداء الحدوث آن
هو اولى من هذا بان يكون اول آن الحصول ما حققنا في هذا المقام وتتميم الكلام فنقول كما تختلف
الحوادث في اول الوجود تختلف الزائلة منها في آخره فالامور التي لا يكون لوجودها
استمرار اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها اول من طرفها فهما آخر موخرا فلا اول لها
ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتاخر وكذلك ان تقول لها اول وهو آخرها ان اريد
بالاول السابق عليه وبالآخر اللاحق لها فاما الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها
دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا على ما اولا فها ولاوائل فقد عرفت ان الزمان منها وما
ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او
آن وآما ما عدا ذلك فالحال في الوجود ضا فلا يكون لها آخر آن الوجود كالعدم فيها تعتد
آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن اقرب على آن الانفساد ولا يحصل بينهما زمان
حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية وآن لم
منطبقة عليها ومسافته الخط الزائد بالمرات ناقصة والاجل آخر آن الوجود كالمرات الزائدة بالحركة
الى المسافة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا
كالآن والآنيات والصورة لا يكون لا آخر آن العدم السابق واما البسيط جهة فيما سواه كان
تدريجيا كالزمان والحركة القطعية اولا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كالمسافة

الخط المنطبق وبالجملة بالنسبة إلى أول آن الوجود حقيقة آخر آن العدم السابق وأما ما يكون وجوده
بالتمام دفعياً لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كحصول حصة معينة من الزاوية بحسب
بالحركة فللسابق من عدمه رأساً آخر آن لا للسابق من عدمه وجوده بالتمام فهنا تم الكلام
في آخر آن العدم السابق وأما العدم اللاحق فظاهر أن منتهاه أعني آخر الآن والآنيات لا
يكون لها أول آن كما كل انعدام تحصيل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة إلى المسامتة و
لا محالة وجودها آخر آن الزمان وما ينطبق عليه كل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة
التوسطية وكالصورة الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة إلى الغاية أو يكون انعدامه بمفاجاة
حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة وانقطعت الحركة عندها أو استمرت بعد فيكون لعدمه اللاحق
أول آن وإنما آثرنا التفصيل مع أن أفضى إلى التطويل لما فيه من تصحيح الأقدام من أن لكل لا حق
من أن يحصل فليكن منك على ذكر وقد لاح لي بعناية ربي الحجة في تقويم البرهان وإقامة الحجة
وهي أن نحو التحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه زوال الموازاة وتحدث
المسامتة قطعاً لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي محال إذ لو حدثت لكانت
في أول آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي لا يتصور المسامتة مع تلك النقطة إلا بالمرور على
تمام ما قبلها أعني بانتفاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج
ولا يتأتى ذلك في زمان متناه فمع ذلك لو تحقق أول آن يلزم أن يكون المسامتة غير متناه في جانب المضي
فلا يكون حادثة أو آنيته يلزم أن يكون غير حاصلة للموازاة وللمسامتة مع أية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي
زمان غير متناه فإنه يلزم أن يخرج المسامتة من القوة إلى الفعل لأنها لا تكون إلا على نقطة ما ولا يكون على
ما إلا بالمرور زمان غير متناه بعد الموازاة تكون في الخط مسامتاً للخط الغير المتناهي لكن لا على نقطة منها
البرهان يتحصن ببطلان اللاتناهي في الأبعاد مطلقاً ولا يعين على بطلانه في الأعداد وإثبات البرهان السلمي

وتقريره على ما كان في سالف الزمان من انه لو امكن وجود بعد غير متناه في جهتين فلنفرض خطان غير متناهيين خارجان من نقطة كما في مثلث لا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا الى غير النهاية كان البعد بينهما كذلك مع انحصاره بين حاصرين وقد اعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن لا يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد بحد متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد وان يكون متناهيا فيها كالجسم يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي حد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعا باللزوم بين لا تناهي الامتداد بالفعل وبين لا تناهي الانفراج المتزايد معه كما ان خروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل يخرج الانفراج المتزايد معه عن التناهي [illegible] ومما يصلح تنبيها على ذلك انه لا ارتياب في ان خروج خطين مستقيمين [illegible] الى لا نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناهي في الجهتين فلا يستلزم اللاتناهي في الامتداد اللاتناهي في الانفراج [illegible] الى [illegible] السطح في الجهتين كيف [illegible] كل [illegible] بعد المعينة المفروضة بين الخطين [illegible] للزاوية متناهيا انما يكون [illegible] كذلك فان [illegible] في امكان اللازم لم يقدح في المقصود وبالجملة فاللانهاية ههنا فرضت بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست بالفعل بل هي لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة يفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع النظام عندها وعند يفرض زاوية الانفراج كمثلث قائمة حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد من ثلثيها حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر اظهر وهذا البرهان كما مرت الاشارة اليه يختص بابطال اللاتناهي فيما فوق جهة قلت

الباب الثاني في المكان وفيه فصول

الفصل الاولى

في ماهية المكان وتحقيق ماهيته يكاد ان يكون من الفطريات ان هناك

بالسكون الجسم فيه وتنتقل عنه واليه يسمى المكان والمتكلم يشاهده بهو ولولاه لم يكن فوق ولا تحت ولم تكن

الحركات الطبيعية بالصعود والهبوط وقد بلغت قوة امره الى ان حكم العامي بامتناع وجود

شيء لا في مكان وبوجوب وجوده قائما بنفسه حتى يوجد فيه الاجسام ثم المكان يطلقه العامة

تارة على ما يستقر عليه الجسم وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم ينفذ في مكان

فاذا توسعوا اطلقوه على ما يسع الشيء ولو مع غيره واذا تضيقوا خصصوه بما يختص به ويتنحى عنه

غيره بكليته ما علمت من لوازمه الانتقال الى انه حاو يختص بالجسم من غير دخول غيره او قيام به

اما بعد غير مادي مساو له في اقطاره او السطح الباطن من الجسم الحاوي له المماس للظاهر منه ولما

جسم الحاوي فمن ثم رجع يسير المحققين العامية يجد تحته لكونه في الاحاطة فلا يجد مكانا حقيقيا فيه بعدا

بل سطحا والاول باطل لان المكان اما امرا موجودا ليس لشيء في الخارج وقد لاح بطلانه او امرا

مجردا موجودا وهو ايضا باطل اذ يكون متناهيا بالبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته و

لا يصح له صورة فلا يكون الشكل له من ذاته ولوازمه فيجوز تبدل شكله المستلزم لجهة القوة الموجبة

المادة فلا يكون مجردا وايضا المانع من التداخل في الاجسام طبيعة البعد لا المادة فلو وجد

منع من ان يداخله ابعاد الجسم فلا يكون مكانا له فالحق هو الثاني واما قول اصحاب البعد ان

وجوده ولو رفع الجسم نظري ولذا نتصوره منتظرا وانه لو كان المكان هو السطح لم يكن لبعض الاجسام

مكان ولكان للطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح متحركا فالجواب منع الاول بل الوهم لاختلاف

الاجسام يتوهم لتعاقبها او انقطاع لبعضها مع بعض بخلاف الابعاد فقطعها لتماثلها اتحدتهما ولا يدرك الا بها

على فرض نفي الابعاد وايضا انما يدرك العامي من البعد ان المجرد من الجسم فيحد البعد مع فقد الجسم بلا جلس والتزام التناهي وان كان

الوهم لعدم النفي الا جسما مكان بحسب ان المكان للكل ومنع الثالث فان المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدءا للاثر وهو لا

كذلك الطير فهو ساكن ان يريد به ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي لو خلي وحاله وترك عليه مكانه

٦٥

حفظا او ليس ساكنا ايضا ان اريد به ما يكون في مكان زمانا ما **اقول** ههنا مقامات

الاول في ماهية المكان اعلم ان الشيء قد يتصور بعارض فيبحث عن وجوده قبل تحقيق ماهيته كما ان المكان
يتصور بما يسكن فيه الجسم وينتقل عنه واليه ويتكلم في وجوده وان لم يعلم بعد ان ما هذا الشيء
فنقول يكاد ان يكون وجوده ضروريا وان خالف فيه كثير فنفاه بعضهم واثبته آخرون
في التوهم دون الخارج فالمكان موهوم للاجسام عندهم وذلك من قبيل توهمهم للباري تعالى وعندنا
هو الذي على نحو من توهم المناطق والمراكز للافلاك ويشهد على وجوده اولا النقلة فانا نجد
بالضرورة وهي مفارقة شيء لشيء وكل ما سوى المكان ما يبقى معها فهي مفارقة المكان وثانيا
ان الشيء انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك فوق ولا تحت وثالثا الملء
بالضرورة وثالثا انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم تختلف الاجسام في حركاتها
بان يتحرك بعضها صاعدا بالطبع الى فوق وبعضها هابطا الى تحت فيكون مطلوب هذا مهروب
ذلك لكنها مختلفة قطعا فان قيل بان المقتضى مفارقة الوضع وترتيب الجسم مع غيره من الاجسام
او صيرورة الشيء فوق او تحت الغير فذلك هو المطلوب او المهروب بالحركات الطبيعية وذلك
فانا نقول ذلك الوضع والترتيب المكان بحيث يكون الاجسام متراكمة بحيث يكون جسم محاطا بالكلية
بجسم او اجسام يكون محاطا بسطح او سطوح من هذا المحيط بالجسم احاطة تامة ويسكن فيه وينتقل عنه
المكان ولا فلكون الاجسام متباينة ويكون بينها فضاء متداري يمكن ان يتحرك الجسم
ويسكن فيه ويختلف بحسب الصنعة لا بمجرد اختراع الوهم فلا يكون لا شيئا محضا بل اما موجودا
بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان اذ لا يجب هنا ان يكون سطحا [illegible]
موجودا وان يمكن ان يتعقل في الخارج فان السطح الذي يتحقق انه المكان لا يوجب [illegible] ينفصل
[illegible] التحرك على ما ان في ذلك الفضاء يجب ان لا يكون ماديا والا كان جسما وثبت ما تكلمنا

الاجسام وعاد الى الاول واذا لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجودا بالفعل كان شيئا محضا
وقد لاح بطلانه هنا وقد بلغت قوة امر المكان في ظهوره الى ان التخييل العامي يمنع وجود شيء
لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعدا فالتخييل انطباقه
على ابعاد المتمكن واما قيامه بنفسه فللشبهة بالوجود على الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام
الثاني في تحقيق ماهيته اعلم ان العامة يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض
وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم حين حركته ينفذ في مكان مع عدم
ما يستقر عليه وحينئذ قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشيء وكونه مع غيره كالبيت والدار
وكرة العالم وقد يتضيقون اذا لاحظوا تمايز الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان جسمين كما لا يكون
جسم في مكانين فيخصونه بما يسع الجسم لا يسع معه غيره فهذا ملخص عن حقيقته ولعلك قد عرفت مما
علمت من لوازمه الانتقال الى لوازم اخر يكون شركا لاقتناص حقيقته الاول انه حاو له
من كونه بحيث يسع الجسم الثاني انه مختص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث
انه غير داخل في ذلك الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم واليه واذا عرفت
ذلك فهنا احتمالات يتأتى فيها ذلك قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم
وغير الوضعي كالمفارق او الوضعي الغير المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتواؤه
على الجسم بالكلية تعين ان يكون وضعيا منقسما اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين
كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا غير مادي اذ لو قام بمادة الجسم
المتمكن قيام صورته او بعده لزم دخوله في ذلك الجسم او قيامه به وان قام بمادة اخرى
لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا ويجب مساواته
للمتمكن في اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثاني لم يجز ان يكون

٦٧

فانما بنفسه لما تحقق في موضعه والا ان يكون قائما بذلك الجسم لامر فيجب ان يكون قائما بغيره

فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يحو السطح ايضا فيه اذن سطح الحاوي لا يمكن ان يعم من السطح الظاهر

شيئا اما الباطن اي الغير المماس كمقعر حاوي الحاوي فانه حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون

هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وقد اتضح بهذا ان ما يعتري في قوم من

الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب صوره وكونها اول حاوي محدود وانه بسيط

لبسيط تام محيط كان او هما حتى يكون للجرم الاقصى اي ان يتحرك فيه هو بسيط

انه لابد وان يكون لكل جسم مكان وان حركة الفلك منه فلا بد لها من مكان كله باطل

الثانية انما الحق والامر بين الاحتمالين فقال يحتمل ان يكون المكان ان يعرض الجسم الحاوي سطحا لا ما هو اول كل

من يخرج ويتدرج قليلا من العامية وان لم يراع بلوغ الخاصية يعلم ان سطح الحاوي الفوقي

الاحاطة فلا يجوز ان يكون المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه لا انه يشغل جسم

الاسفل لكان المعنى الاول اعني ما يستقر عليه الجسم بل سطحه فلتنظر في الا انه

كونه بعدا غير مادي مساويا للجسم في اقطاره باطل الا فانا ان يكون فراغا موهوما ليس بشيء في

الخارج على ما يراه المتكلمون فقد تبين بطلانه واما ان يكون بعدا مجردا موجودا كما يراه جمع من

المفارق والمادي كما هو رأي جمهور الاشراقيين وهو المشهور من افلاطون في المكان تدبير في السبب

امر بانه هيولى او انه صورة وربما يقال ذلك بانه يسمى البعد المجرد تارة هيولى فيقول له المعاقب

كالهيولى وتارة صورة لتحديده بجوانب احتوائه الجسم بشكله باطل لوجهين الاول منها انه يبطل وجود

المجرد مطلقا وذلك بانه يجب ان يكون متناهيا بالبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته لو انه

محدود فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء مفروض منه فيكون مشكلا بعينه كان الشكل

ولم يكن كل جزء منه من الحد والشكل من ذاته ولوازمه بالنظر اليه يتبدل شكله

المستلزم لجهة القوة الموجبة الى المادة على ما تقف عليه بالجملة ليس البعد الا صورة جسمية
لها ولو امكن توهم المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لها وعلى ما قربنا
البرهان بها لا يكاد يقصر احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالماهية شيئا والثاني
منهما يبطل كون المكان بعدا مجردا وذلك لان الاجسام ممتنعة عن التداخل بالضرورة وامتناعها
عنه ليس للمادة ولا لسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل لطبيعة البعد
والامتداد الا يرى ان الخط والسطح اذ هما امتدادان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف
اليهما بعد يجانسهما في جهة الامتداد زادا ولم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف
بخلاف جهة لا امتداد والجسم لانه امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا
يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وهكذا يجب ان يكون حال ذلك البعد مع الابعاد الجسمانية
لا يجدي تجريده عن المادة وعدم اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد منع من ان يحل الاجسام
فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم اذا قد رسخ فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه تبادر الى استبعاد
البرهان القاضي باستحالته فهذا يكاد يوسوس في شرك يكيده ان البعد المجرد يجوز ان يخالف البعد الجسمي
بالماهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع حلول الابعاد الجسمية في البعد المجرد
فينبغي ان لا تصغي اليه وتعلم ان طبيعة البعد المقداري المنبسط في الجهات نوعية محصلة انما تختلف
بدون الفصول على انا نقول لو اختلفا بالماهية لكنهما يشتركان البتة في نحو الممسوحية والمساحة
تساويهما على السواء ولا تختلف باختلافهما في الماهية ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف
قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس ويجري بينهما
نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين وان جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد
احدهما في المساحة على الآخر زادت المساحة واذا نقص نقصت فكما ان مساحة

بعد جزء من مساحة بعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين. كذلك مساحة بعد او مساحة
جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستحالت الاجزاء
المفروضة في البعد المجرد ممتنعة عن التداخل فيما بينها فلان يمتنع من ان يداخلها الابعاد الجسمانية
اولى فلعل هذا المقنع انما نشأ وان لم يفحم المناظر واذا بطل الاحتمالان الاول والثالث تعين الثاني وهو
ان يكون المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي كما هو رأي المعلم الاول و
المشائين اعلم ان لاصحاب البعد مقالات منها ما يكاد يبلغ الشعور او نقلته لو لم ينبه
على فساده فانه رده اولا ونبطله ثانيا قال اصحاب البعد الموهوم منهم خاصة ان وجوده
وكونه مع جسم وكذا حلول الاجسام فيه مفطور عليه البداهة فان الناس كلهم يحكمون بان الطرف
الاناء بعدا يتعاقب عليه الماء والهواء ويبقى بعينه معهما فلا يكون هو القائم بهما بل هو المكان
فهو لا يحتاج في اثباته الى برهان وما اوردنا في بطلانه سفسطة يعارض حكم الفطرة فلا يتكلف الجواب عنه
وكانهم من بينها سموه مفطورا اي مفطورا على البداهة اولا او انه مفطور عليه لا مشوه بما
اوانه اول ما فطر من مقولات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان استودوس الشاعر لما اراد ان
في شعره عن ترتيب الخلقة لم يران يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله المكان
ثم الارض الواسعة وقالوا كلهم لو كان المكان هو السطح المذكور فلو حوى كل جسم بجسم لذهب
الاجسام الى نهاية وهو باطل فيجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان
وقالوا ايضا انه لو كان المكان هو السطح المذكور يكون الحركة هي المفارقة من سطح كذلك
الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركا لتبدل السطوح الحاوية
وهو الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح كان المسافة
المخروقة في البئر به بكرة بسبب كما وان السطح مشارق للارض صغيرها والجواب عن الاول لعني ... دماه

اصحاب البعد للموجود من فطرة البداهة عليه تشنيع وذلك بل انما هو من اغلاط الوهم لان
الاجسام مختلفة والابعاد متماثلة فاذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت عليه ابعاد بابها
لكن الوهم يتنبه لتعاقب الاجسام لتخالفها ولم يتنبه لهذا الامر في الابعاد لتشابهها فيظن ابعادا بعينها
باقية وكذلك يتنبه لانقطاع جسم بجسم آخر يخالفه فيجد مكان الاول بدون الثاني ومكان الثاني
بدون الاول ولا يتنبه لانقطاع بعد باخر لتشابه الابعاد فيجد البعد متصلا واحدا ثابتا في المكان
فيتوهم ان المكان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه انما يدرك العامي من الهواء البعد من الجسم
البعد مع فقد الجسم بلا حس كما سيأتي وعن الثاني وهو الزام ان لا يكون لكل جسم الا بعض الاجسام
ذلك فان بطلانه غير ضروري ولا مبرهن عليه فان الوهم انما الف من الاجسام بالمكان حكم
ان كل جسم له مكان بل يحكم ان كل موجود له مكان فكما لا يكون زعمه هذا حجة لا يكون ذلك
حجة ايضا وعن الثالث وهو حديث الطير منع لزوم تحركه لمنع ان الحركة حقيقة هو مطلق تبدل
الامكنة على متمكن بل المتحرك بالحقيقة ما يكون منه الاستبدال فيه ولذلك الطير المذكور
فلا يكون متحركا وسيأتيك زيادة تحقيق لهذا ان شاء الله تعالى واما انه يلزم ان يكون ساكنا فان اريد
بالساكن ما لا يتحرك ومن شانه الحركة او ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي يحفظ على
حاله وترك عليه مكانه حفظه كان ساكنا فان اريد به ما يكون في مكان واحد زمانا فليس
بساكن لما انه ليس بمتحرك أيضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس بمنع ارتفاعهما على ان سلم
ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وانما يستشنع اهل العرف
ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا الا العدم تبدل الامكنة عليه والعبرة للمعاني دون الالفاظ ولو حسبوا
عدم تبدل الامكنة عليه فاي حجة في حسبانهم وعن الرابع وهو لزوم سكون المسافر ان اريد بالسكون
ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فلا نسلم لزومه لا نسلم بطلانه والضرورة انما تقضي بكونه متحركا في

يجب خلو الوسط وتخلل الاولى بان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة فجاز ان يتخلخل او يتكاثف اى
يقبل مقدارا ازيد او انقص فيتخلخل الماء بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والثانية
بان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه الجسم من الطرف الى الوسط

اقول اصحاب البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من
متفلسفة بغداد جوزوا الخلاء اعنى مكانا ليس فيه متمكن والبعض الآخر منع لا مع اصحاب السطح كافة
احالوه واذ قد حققنا ان المكان هو السطح المذكور نقول فى احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك
السطح عن متمكن فيشغله ما اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لتعقل المساواة والمفاضلة فيه او بعدا
مجردا وقد ابطلناه ولو شئت قلت من الناس من جرينا على ان المكان هو السطح ان الخلاء لو جاز لكان
لا شيئا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان سلبوا عنه ذلك لا يكون لنا كلام معهم
لانا انما نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن مع الامكنة متفاوتة فى المقدار فلا يكون لا شيئا
محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه ايضا فننقل الكلام الى الحجة التى تمسك بها
اصحاب الخلاء ونشترك فى التمسك بها اصحاب السطح انه لو كان خلاء لفرضنا فيه حركة
قاطعة لمسافة محدودة بميل معين فلا محالة فى زمان ولنفرض حركة اخرى بمثل ذلك الميل
فى مثل تلك المسافة فى ملاء ويكون النسبة زمانها ازيد من زمان الاولى ثم حركة اخرى بمثل ذلك
الميل فى مثل تلك المسافة فى ملاء ارق من الاول يكون نسبة معاوقته للمتحرك الى معاوقة الملاء
الاول كنسبة زمان الحركة فى الخلاء الى زمان الحركة فى الملاء الاول لاشتراك الزمان تتفاوت
حسب تفاوت المعاوقة فيلزم ان يكون زمان الحركة فى الملاء الارق كزمانها فى الخلاء فيكون الحركة مع
المعاوقة مثل الحركة لا مع المعاوقة لا يقال انما لزم من فرض زمان الحركة فى الخلاء بحيث فرض
الخلاء فجاز ان يكون المحال هو الحركة فيه لا نفسه لانا نقول لو لا ان الحجة بما اشرنا اليه بتكميله

مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانيا انا كل ادوما انا الزمنا ببطلان وجود المكان
مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم اجتماعه على تقدير الخلو عن امارات المكان فلا كلام
معه وقد يقال بان الحركة في الخلاء وان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير
وجوده بل لو وجد المكان الخالي لكانت الحركة فيه اسهل فليتأمل فيه وقد اعترض على الحجة
بان الخلف لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل انما مع فرض معاوقة على نسبة مخصوصة
فجاز ان يكون الخلف هو تلك المعاوقة او اجتماعها مع الحركة في الخلاء والجواب انا لا نحتاج
الى ان نجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة مدخلا في وجوده لانا نقول بان كل حركة
في الخلاء يكون مساويا الزمان حركة في معاوقة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة حقة
او صحيحا صدقا وكل حركة في الخلاء فهي حركة في عدم معاوقة وهذه المقدمة ايضا صادقة
وكل حركة في عدم معاوقة فليست مساوية لحركة في معاوقة على النسبة ما لو كانت موجودة
فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في معاوقة
ما لو كانت موجودة ويلزم منها ومن الاولى ان لا شيء من الحركات في الخلاء بحركة في
الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول يمكن تحرير هذا الجواب بوجه اخر بحيث انا لو جعلنا الخلف اللازم
حقيقة هي ان الحركة مع معاوقة ما مثلها لا معها ثم وعليه ما ذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض
تحقق الخلاء والحركة فيه فقط بل مع فرض معاوقة مخصوصة ايضا فجاز ان يكون استحالة اللازم
لاستحالة المعاوقة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء او الحركة فيه لكنا نجعل الخلف اللازم صدق شرطية
هي انه لو كانت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها فلا يرد ذلك لان هذه
الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلان
ولا يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان

اذ صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم كذب الشرطية لان تاليها لو كان
محالا لكن اذا كان المقدم محالا جاز ان يستلزم المحال فيصدق الشرطية لانا نقول بما ذكرت
لا يمكن المشغوفون بالجدال يتوسلون به الى التشكيك حيثما كان على عمياء لكن يجب
ان يعلم انا لا نستدل باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة كما نعلم
كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل محال يستلزم
كل محال واعترض الشيخ ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء
نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الزائد
بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلا يكون على القدر الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملاء
الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك القدر مع زيادة اقل من
الزيادة الاولى بقدر نقصان مقاومة هذا الملاء من معاوقة الملاء الاول وهذا الاعتراض
في غاية السقوط لانه ان كان استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فلنفرض حركة
في ذلك الزمان ويكون لا محالة في مسافة منطبقة على الزمان والمسافة وكل منهما قابل
القسمة لا الى نهاية وبانقسام ايهما شئت ينقسم الباقي منهما وينقسم الحركة ايضا فيكون
في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء من الحركة وجزء منها حركة ايضا فقد وقعت حركة
في اقل من ذلك الزمان فلم يكن استحقاقه لنفس الحركة هذا خلف بان قطع مسافة
معينة في خلاء كان او ملاء يكون لا محالة بميل معين فيمكن ان يحدد زمان الحركة بذلك
الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة ويزداد
الزمان باعتبار مقاومة قوام الملاء للميل ويتفاوت بها الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في
اية مسافة كانت انما تستدعي مطلق الزمان او اي قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة

فی مسافة یمکن ان تقع حرکة فی تلک المسافة فی اقل منه بازدیاد القوة والطبیعة انما تقتضی الحصول فی المکان فکیف تقتضی التراخی فیه لکن لما کانت مفارقة للمکان لا تتمکن من الوصول الیه بدون الحرکة اقتضت الحرکة فی المسافة التی بینهما واما تحدید زمان تلک الحرکة فکلا فان ای حد یفرض منه تکون الحرکة فی اقل منه اسرع وہی بالطبیعة الیق ولیس للسرعة حد تنتہی الیه فالمیول الطبیعیة لا یمکن ان یتحدد بها حد من السرعة وان اختلف قوة وضعفا وانما یظہر التفاوت بینہا عند المعاوقة فیختلف انکسارها بالمعاوقات وحینئذ یتحدد حد من السرعة ویتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حرکة فی مسافة معینة یتحدد من السرعة متعین باعتبار قوة الطبیعة ومعاوقة المعاوق فلا محالة یتحدد بها زمان ینطبق علی المسافة محدود وباعتبار المسافة والقوة والمعاوقة فاذا نصفت المسافة مثلاً مع اتحاد القوة والمقاومة تنصف الزمان واذا نصفت القوة مع اتحاد المسافة والمقاومة تنصف السرعة وتضاعف الزمان واذا نصفت المقاومة تضاعف السرعة وتنصف الزمان وبالجملة اذا اختلف ای واحد من الثلثة اختلف الزمان بحسبه لان الکل انما یتحدد به لا ان قدرا منه یکون بازاء الطبیعة یکون محفوظا وقدرا آخر بازاء المختلف فیختلف بحسبه فلاح انه لا بد فی تحدید الزمان فی الحرکات الطبیعیة من معاوق وکذا فی القسریة اذ کان فی القاسر طبیعة بقی ہہنا اشکالان کما یعیان ولہما انہم یستعملون ہذه الحجة فی مقامین تارة فی اثبات المعاوق الخارجی فی ابطال الخلاء بفرض حرکة فی خلاء وحرکة فی ملائین یکون نسبة معاوق الارق منہما الی معاوقة الآخر کنسبة زمان الحرکة فی الخلاء الی زمان الحرکة فی الملاء الآخر فیکون زمان الحرکة فیه کزمان الحرکة فی الخلاء فیکون الحرکة مع معاوقة مثلہا بلا معاوقة کما عرفت وتارة فی اثبات المعاوق الداخلی

في الحركة القسرية وجوب ميل طبيعي وذلك بفرض تحريك قاسر واحد جسماً خالياً عن معاوق وميل
طبيعي في مسافة محدودة ثم تحريكه مع معاوقة ميل طبيعي فيه ثالثاً يكون نسبة ميله الى ميل
الثاني كنسبة زمان الحركة الخالي الى زمان حركة الثاني فيكون زمان حركته كزمان حركة الخالي
وتكون الحركة مع معاوقة كلا معها وهو محال ويرد عليه في المقاصد ان الحجة انما تنتقض على اثبات
مطلق المعاوق لا على خصوص شيء من قسميه لا على كون المعاوق الخارجي ثلاثاً فنقول
في المقام الاول اذا فرضت الحركة في الخلاء بلا معاوق لزم جواز ذلك اولاً بد في تحديد
زمان الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي او خارجي غير قوام الملاء فالحركة
في الملاء ان فرضت بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة في
الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما
خارجي اعني قوام الملاء في الاخرى غيره من داخلي او خارجي وان فرضت معه فلا
لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء لان الزمان يتعين
قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظاً
في الحركات ويزيد في الملاء بسبب قوام الملاء قدر آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف
قوام الملاء فيكون في الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة
في الملاء الارق مساوياً لزمان الحركة في الخلاء لان نسبة زمان الحركة في الملاء الارق
الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الارق الى
مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء الارق
على المعاوق في الحركة في الخلاء الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق
في الحركة في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمان الحركة في الخلاء ولو كان

نسبة زمانی حرکتین کنسبة فضل المعاوقتین فیهما علی المعاوق فی ثالثة لم تنحصر عدة المعاوقات

فی حد اذ کلما فرض اشتراک ثلث حرکات فی معاوقات مخصوصة و اکتفی فی احد بها

تلک المعاوقات و فرض فی اخری معاوق زائد علی حد من القوة و فی الثالثة

معاوق ضعیف یکون نسبته الی المعاوق الاول کنسبة زمان الحرکة الاولی الی زمان الحرکة

الثانیة و التقدیر ان نسبة الزمان الی الزمان کنسبة فضل المعاوق الی فضل المعاوق

لزم الخلف و فی المقام الثانی ان الحرکة بلا معاوقة المیل الطبیعی ان فرضت بلا معاوق

اصلا فممتنع جوازها و ان فرضت مع معاوق خارجی کقوام الملاء مثلا فالحرکة مع معاوقة

المیل ان فرضت بلا معاوقة خارجیة فلا استحالة فی مساواة زمان الحرکة مع معاوقة

المیل الطبیعی الاضعف لزمان الحرکة بلا معاوقة المیل اذ کل منهما مع معاوق لکن المعاوق

فی احدهما داخلی و فی الاخری خارجی و ان فرضت معه فلا نسلم لزوم مساواة زمان الحرکة مع معاوقة

المیل الاضعف لزمان الحرکة بلا معاوقة میل بمثل ما عرفت انما ینتج لو استعملت فی ابطال

الخلاء فی الامکنة المتحددة کما بین السماء و الارض کانت ان تتم بشهادة البدیهة بانه ان وجد هناک

خلاء و ارسل فیه حجر منفصل من الارض تحرک لا محالة الی السفل و لیس هناک معاوق داخلی

البتة لان الطبیعة فی البسیط لا یتصور فیها المعاوق الداخلی و الا لکانت هناک قوی

متخالفة او اقتضت قوة واحدة امرین متضادین و لا خارجی ایضا لان المعاوق الخارجی

اما قوام الملاء و قد فرض عدمه و اما غیره و الضرورة قاضیة بعدم توقف حرکة ذلک الحجر

من الارض علی معاوق غیر الملاء فیلزم ان تکون حرکته بلا معاوق اصلا فلیتأمل فیه و اما

اذا استعملت فی ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم لجواز ان لا یکون فیه حرکة طبیعیة لشیء من

اجزائه بل ارادیة او قسریة راجعة الیها و حینئذ یجوز ان یتحدد الارادة حال الحرکة من السرعة

والبطوء على ما جوّز لكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل يختلف بالشدة والضعف حتى ان ذلك يحس مع تسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قووم ومنعت الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمها ما يلزم الميل الطبيعي انتهى ولا تتم الحجة التي انما استعملت في اثبات الميل الطبيعي لا في معاوقة الملاء موجودة لاستحالة انفكاكها عما عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان فلا يلزم مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل واي فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة تتنقص مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا ما لاح لي الى الآن ولعل الله تعالى يحدث بعد ذلك امرا وتنبيها ان المعاوق الخارجي والداخلي الذي يجعلونه محددا انما يكسر من قوة الميل مع ضعف القوة الطبيعية للمتحرك اذا القاسر كضعف قوة المانع عن قوة الارض مثلا وايضا يكسر قوة الميل فان عموا ان طبيعة المتحرك والقاسر مع حد من القوة لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول في المكان على اقصر ما يمكن فليكن مع المعاوق الذي يثبتونه ايضا كذلك لان الميل الحاصل هناك مع المعاوق ميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل انما يقتضي الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين وهذا المقام لغموضه حقيق بتأمل دقيق عسى الله ان يأتي بالفتح او امر من عنده كذا قيل اقول لعل الفرق هو ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول في المكان فلا تقتضي التراخي وليس هناك امر آخر تقتضي التراخي واما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي الحصول والمعاوق يمنعها فاذا لم يقو على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وهذا ظاهر جدا

جدا في المعاوق الخارجي لاسيما الملاء فانه ليس تكسيره بميل بل الميل بحاله المعاوق بنفسه معدوم عن مقتضاه من عدم التحرك واما المعاوق الداخلي في الميل القسري مثلا فيكسر قوة الميل فيتحدد به ميل ضعيف مجازا فلن ينسب الى عدم تحدد الزمان به واعلم انه كما ذكره الشيخ ابطل الخلاء لاصحابه بالهواء وذلك ان الظن العامي يكون ان ما ليس بجسم مرئي او ملموس لا موجود ثم انهم في الاجسام الموجودة ثبتوا ان ما يكون يبصره وما ليس يبصر ليس بجسم مثل الهواء جعلوا الاناء الذي فيه الهواء الذي ليس فيعندهم شيء بل ابعاد خالية فاول من ما تنبيههم انهم ان الزقاق المنفوخة تقاوم اللمس فظهر لهم بالمس ان الهواء جسم من الذين ابانهم ذلك ممن جوز تحصيل الخلاء اذا كان فيه خلاء صار ملاء ومنهم من صرح بحجيته زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فهو ملاء يخالطه الخلاء بشبهات اضطرته الى اثباته منها انه لولاه لم يكن جسم يجسم يزداد تارة وينتقص اخرى من غير ما خلا جسم آخر والثاني باطل فان الماء المنجمد يزداد حجمه بالاذابة والمذاب ينتقص حجمه بالانجماد فاذا كان هناك خلاء صح ذلك بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تملاء ذلك الخلاء اخرى ومنها انه لولاه لتحرك العالم بتحرك جسم لان المتحرك انما يتحرك في مكان يملاءه جسم آخر ولا يمكن ان ينتقل اليه المالي له فيه لامتناع تداخل الاجسام بل ينتقل المالي له عنه ولا يكون ذلك الى مكان يملاءه الاول لتوقف انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه الى مكان هذا وبالعكس فلتقيا من الى ذلك بل ثم يكون انتقاله الى ملاء آخر فالمالي له يجب ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان تموج العالم كله من قيام المتحرك ايضا يجب ان يملاء المكان الذي خلاه المتحرك غيره ولا يكون المالي له ما كان ثانيا لما انتقل اليه بما عرفت بل غيره كذا الكلام في مكان ذلك الغير الى ... فتموج العالم كله من حركة المتحرك مثلا ومنها انا اذا وضعنا

سطحين انطبق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا الصقنا باطن اصبعنا بصفحة
ملساء ثم رفعناه دفعة عنها يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان ما يلاقي الفضاء الذي يحصل بينهما كالهواء
انما ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الطرف يكون الوسط خاليا واعلم
ان الامام الرازي اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه في الارتفاع
والانخفاض او لمسامات فيه والاول انما يكون بسبب سطوح صغار تتصل بعضها ببعض لا
على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من الانتهاء الى سطوح صغار مستوية والا لذهبت الزوايا
الى غير النهاية وحصول المسامات وان جاز لكن لا بد من ان يحصل بين كل منفذين سطح
متصل والا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة فانتهج ونحن لا نجادل الامام في استواء السطح
على ان الشبهة لا تتوقف الا على وجود سطحين منطبقين يمكن ان يفترقا وان لم يستويا و
لو جاد لنا لم يكد سعيه يرجع الى طائل لجواز ان لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع
والانخفاض بسبب سطوح صغار تتصل بعضها ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون
هناك الا سطح واحد فيه تقعيرات وتحديبات من غير زاوية بحيث لا يماس السطح
المستوي او المستدير الا على نقطة او نقاط ونحل الشبهتان الاوليان بتمهيد ان الجسم في ذاته
قابل للمقادير المختلفة على ما تصحح في العلم الاعلى فجاز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا ازيد بلا انضمام
جسم ولا وقوع فرجة خالية بين اجزائه او يتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير انتقاص
جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد انفراج كما سيأتي وحينئذ فالجواب عن الاولى ان الماء
يتخلخل بالاذابة ويتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف الجسم الذي قدام المتحرك فيخلي
عن بعض مكانه للمتحرك ويتخلخل الجسم الذي خلفه فيملأ مكان المتحرك من غير ان يخلي شيء عن
مكانه ونحل الثالثة بان تفارق السطح انما يكون بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك في



فی ذلک الزمان جسم من الطرف الی الوسط وتحقیقه ان اللاماسة الحاصلة بعد المماسة وان کانت حاصلة فی زمان الحرکة وکذا فی آن یفرض فی ذلک الزمان غیر الآن الذی هو طرفه من جانب المبدأ لیس حصولها علی سبیل التدریج والانطباق علی الحرکة حتی لا یکون طرف حصولها آنا اصلا لکنها انما تحصل بالحرکة ولیس لحدوثها اول آن بل کل آن یفرض فی زمان الحرکة کان قبله قدر من زمان الحرکة فکانت فیه اللاماسة فیجوز ان یتحرک فیه الجسم الذی من الطرف الی الوسط فعلیک بالتامل الصادق فکت

الباب الثالث فی الحرکة بالتعریف بمعونة الحس بحیث یتجرد عند المعاینة فی المحسوسات وان کان خفیا عن اذهان النظر فی اقتناصه تبیان الالفاظ المستعارة بما تعلق بنحو من الاشتراک علی معان مختلفة فاذا اریم البحث عنه فلا بد من تعیین المراد الی قول ضابط یفصل المفهوم الجلی وان لم یکن فی نفسه اوضح بل مساویا لذلک الجلی ویجتنب عما یشبه الدور تمییزا للازم وتمهیدا لما ان تبنی علیه الاحکام وتقریبا للمتعلم لصناعة التعریف وذلک مثل تفسیرنا الحرکة فان الموجود یستحیل ان یکون منها شیء بالقوة من کل جهة والا کان کونه بالقوة ایضا بالقوة بل منها ما هو بالفعل من کل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة منها من اخری فهذا قد یکون خروجه الی الفعل دفعة وقد یکون بتدریج وهذا ما نعنی بالحرکة وان کانت تطلق علی کل خروج علی ای وجه وقع الا ان الدفعة والآن والتدریج وقولنا لیس دفعة انما یدرک عند درک الزمان والزمان عند درک الحرکة فیهان علینا ان نقول انها خروج من القوة الی الفعل دفعة او فی آن او تدریجا او یسیرا یسیرا لکن کل ذلک ینطوی علی نحو دور فیسلک مسلک آخر وذلک ان کل ما هو بالقوة من وجه ولا یخرج الیه کما لا هو کذا تم وجوده بعد بل اولی بالنسبة الی ذلک الکمال للشیء انما هو من حیث کونه بالقوة فی ذلک فی هذا ایضا غایة ما یتحرک بالفعل واما هو باق فیها ای بقیه کمال الیه بعد ما هو بالقوة ظاهرا فی جسمه من الحرکة نفسها غیر فارغ بعد عن تحصیلها بخلاف

٨١

سائر الكمالات فالحركة هي كمال أول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا من أي جهة كانت فإنه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهري أو عرضي لا يتعلق بكونه بالقوة ثم إن اسم الحركة يطلق على معنيين أحدهما الحركة بمعنى القطع وهي الأمر المتصل المعقول للمتحرك من المبدء والمنتهى بالضرورة ويسمى الوصول إلى المنتهى وهي وإن كانت موجودة في الأعيان لكن لا على قرار الذات واجتماع الأجزاء بل على التقضي والتصرم على حدو طرفيها أعني الزمان فلا تكون هي ولا شيء من الأجزاء المفروضة فيها المماثلة في الحقيقة لها بحسب الوجود العيني موجودة في آن إنما لها الوجود القائم الحاصل في آن في الأذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط وهي كون الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدء وقبل الوصول إلى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعده وهي معنى واحد غير منقسم ما دام المتحرك متحركا وليس وجوده في الزمان على سبيل الانطباق عليه بل كل آن يفرض في ذلك الزمان يكون موجودا بعينه فيه وقد يتشكك في وجودها بأن المتحرك ما لم يصل إلى المنتهى فبعض أجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد ولا يوجد الشيء قبل وجود جزئه وإذا وصل انتهت الحركة وبأن الجسم موجود في آن انتقاله من السكون إلى الحركة ولا يتصف بواحد منهما فيلزم الواسطة وفي اتصافها بأنها منقسمة إلى ماضية ومستقبلة فلا توجدان معا بل أحدهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبأن الحاضر هي الموجودة وهي غير متجزية وتليها حاضرة أخرى كذلك فتركب الحركة من أمور غير متجزية وفي وحدتها بأنه كيف يتأحد حقيقة من أمور يستحيل اجتماعها في الوجود وبأن وحدتها بشرط وحدة الزمان والمتحرك ما دام متحركا كان شطر من حركته مضى وشطر باق فلا يتأحد زمانهما ويزاح الأول بأنها موجودة لا في آن الانتهاء ولا في شيء من الآنات المفروضة في زمان وجودها بل في كل ذلك

الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وبذلك تنحل الثاني فان الجسم من حيث
وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح
للاتصاف بهما والثالث بانها موجودة توجد بها في زمان واحد فان انقسمت كانقسامه
الى ماضية ومستقبلة لم تكن واحدة منها معدومة مطلقا بل في الآن وانما يمتنع الاتصال
بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع فانه لا حاضرة بمعنى الواقعة في آن حاضر كل
من الماضية والمستقبلة موجود في الماضي والمستقبل وآن حدهما في الآن والخامس فليس كل
امور بالفعل بل يتم منها حركة واحدة بل بالوهم تحليلها الى اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما يستحيل ذلك
فيما هو قار الذات موجودا في آن او في زمان بلا انطباق عليه والسادس فالانقسام
الى المضي والاستقبال بالنسبة الى آن مفروض لا يصادم وحدة الزمان والحركة وبالجملة
فانما ينتهض الا فيه على نفي الوجود في آن ما للحركة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا
كذلك انما ذلك للحركة التوسطية **اقول** الحركة وما يشابهها مما يدرك بمعونة الحس بشرط
عند العادة في المحسوسات وان لم يكن محسوسا بالذات هي وان كانت لجلائها غنية
عن اعمال الفكر في اكتسابها لكن ربما يكون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق بالاشتراك او نقل
او تجوز على معان مختلفة بحيث ربما يقع اشتباه في المراد بها لهذا العارض فاذا اريد البحث
عنها في تعليم الفلسفة قصد في تعيين المراد بها الى قول ضابط اي مطرد ومنعكس يكون فيه
تفصيل للمفهوم المجملي لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه ويتميز المراد وان لم يكن هذا القول
في نفسه اعرف من المعرف بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون فيه تمهيد
لما يبتني عليه الاحكام اذ ربما يكون للشيء احكام مبنية على جهات متضمنة في مفهومه لا يتبين
ثبوتها له الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدا او رسما حقيقيا

لكن ينبغي فيها ما يراعى في التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور
من جنس نقض المحدود وفيه صريحاً او ضمناً تمرينا للمتعلم بصناعة التعريف على انه عسى ان يقع
التميز واذا اختل الشرط وذلك مثل تفسيرها الحركة فان من الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها
بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى لكن
لتعلقه المزيد في بيانها نقول لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة
فلا يكون شيئا موجودا بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف
المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها
ما يكون بالفعل من كل وجه كالباري تعالى وسائر الذوات المفارقة وليتصور ذلك ههنا الى
ان يصدق به حيث يبرهن ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودا
او متصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم من شأن كل ذي قوة ان يخرج منها الى
الفعل المقابل لها وما امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون خروجه اليه دفعة وقد يكون
بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة ولا يتحقق الا في مقولات بعدها وبعدم
الحركات وقد يطلق على كل خروج من قوة الى فعل في كل مقولة وقد يطلق على الخروج الآني ايضا الا وكان يعرفونها
ان المحصل في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او بتدريج او يسيرا يسيرا او لا
ان التدريج وقوعا يسيرا يسيرا او وقوع في حد من الزمان والدفعة وقوع فيها الآن والآن نهاية
في حد الزمان والزمان لا يدرك الا بدرك الحركة فيختل ذلك ويحتاط على تخمين الدور
فلذلك سلك المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من جهة فله
تحرك ويتدرج الى ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فكما ان حصوله له بالفعل كمال له اذ هو عبارة عن
خروجه من القوة وتحلل خروجه من الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه اذ هو فعلية بازاء ما هو قوة

٨٥

قوة قريبا يكون للمتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل وايضا انما يحصل المتحرك الى كمال الذي يتحرك اليه بالحركة

وبالتحصيل الشيء الى ذلك الكمال لهو هذا الكمال اعني التحرك دل بالنسبة الى ذلك الكمال الذي يتحرك

اليه وكماليته لهذا الشيء انما هو من حيث كون الشيء بالقوة من وجهين احدهما من جهة كونه بالقوة في

ذلك الكمال الذي يتحرك اليه اذ لو لم يكن قوة عليه بل كان ممتنعا له او حاصلا بالفعل لم يتحرك اليه

وثانيهما كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا صار متحركا بالفعل فهو ما كان

معنى المتوسط الذي نشرحه حاصلا له بالفعل لكن يطلق بحسب ظاهر الامر انه يكون بعد بالقوة متحركا كذلك

من جهة الحركة الاتصالية التي سنبينها فانه ما لم يحصل الى المنتهى لم يحصل الحركة المتصلة بتمامها واذا حصل الى

فهو ما دام متحركا غير خارج بعد عن تحصيل الحركة وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة

من جهة ما هو بالقوة فليست الكمالات التي تتفرع عليها اخرى تكون هي اول بالنسبة اليها واشياء اذا كانت

متفرقة عن كمالات اول حركة ولا الكمالات التي هي لما هو بالفعل من كل وجه التي هي لما هو بالقوة

من وجه لكن لا من جهة ما هو بالقوة انما يكون لما هو بالقوة ككمال جوهري كالانسانية او عرضي كالسواد

لا يتعلق بكونه بالقوة بل يكون غير مناف للقوة ما دامت موجودة ولا لكمال اذا حصل …

مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر الممتد من المبدأ الى المنتهى المعلوم

بالضرورة اتصاف المتحرك بها بين المبدأ والمنتهى وبها الوصول الى المنتهى وجودها في الاعيان

لكنه لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء حتى تكون موجودة في آن ما البتة بل على التقضي والتصرم

فلا تكون موجودة الا في زمان فلكل من الحركة القطعية والزمان وجود متصل في نفسه منطبق على الآخر

بحيث اذا جزئ احدهما جزئ الآخر بحسبه فيكون كل جزء من الحركة واقعا في جزء بازائه من الزمان و

كل آن يفرض في الزمان فهو بعينه طرف للزمان بحسب ما في الزمان في الاعيان لا جزء منه ازاء طرف للحركة

بحسب وجودها في الاعيان للحركة منها بل هو حد مشترك بين جزئين مفروضين في الزمان يكون بالقياس الى ما قبله وما بعده

بالنسبة اليه والآخر بعده و مستقبلاً كذلك و تنقسم الحركة ايضاً الى ماضيه و مستقبله باعتبار
انقسام ظرفها و يكون عروض القبلية و البعدية لاجزاء الزمان اولاً و بالذات و لما فيها من الحركة ثانياً
و بالعرض فلا يكون الزمان للحركة و لا شيء من اجزائهما موجوداً في الآن اصلاً و هذا هو المعنى بكون
الحركة غير قارين في الاعيان مع اتصالها بالوجود و القار في الاذهان فقط و المعلم الاول و الشيخ الرئيس اذ
يثبتان الوجود القائم في الاعيان للحركة القطعية ويثبتانها في الاذهان فقط انما يثبتان في الوجود
الحاصل في الآن عينا في الاعيان كما اشير اليه كلاهما و الثاني من المعنيين للحركة الذي هو الحركة يمكن
الاسم ما قعاملة بمتوسطة هو كون الشيء بين المبدء و المنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة
عن المبدء و قبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل و لا يكون فيه بعد لانا نعلم قطعاً ان
المتحرك في زمان التحرك في كل آن يفرض في ذلك الزمان حالة لا تكون له في زمان السكون و لا
في الآنات المفروضة فيه و تلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها لا توجد بل لا شيء من اجزائها
في آن بل هي ما ذكرنا و هذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشيء متحركا و ليس فيها تغير اصلا نعم
تتغير حدودها بالعرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه في حد معين من الوسط و الا لم يكن متحركا عند
منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة و تلك الحالة لا تتغير في جميع حدود ذلك الوسط فلا
ان فيها حدوداً مستمرة موجودة بالفعل و ما ذكرنا فيها كذلك في الآنات كذلك و آن
الكون بين المبدء و المنتهى امر عام لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا متخصصا
باحدها فانه لو كان كذلك لزم اما تشافع الآنات و تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى
و اما اثبات الحركة فيما بين الآنات بل ليس هناك الا كون واحد في زمان واحد متعلق
بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان بحيث
ان فرض في المسافة اجزاء اختلف نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء و ليس

فلذلك استحال ان يوجب تكثر المعنى في نفسه البتة والانفصال يوجب اجزاء فيه كما يوجب في الحركة القطعية اذ
ليست نسبته اي المعنى الى المسافة نسبة منطبقة ولا وجوده في الزمان كذلك بل انما هو بعينه موجود
في مسافة تامة وزمان يقطع فيه المتحرك تلك المسافة وكذلك هو بعينه موجود في كل جزء يفرض من تلك
المسافة وذلك الزمان بل في كل حد يفرض في المسافة وكل آن يفرض في الزمان فانه وان
لم يمكن في وجوده محاذاة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد الا
ويوجد شيء معه لا يوجد الا فيه ثم ههنا تشكيك صعب قد عرض لبعض اليونانيين كزينون وكلسيس هو
زينون الاكبر وكان برمانيدس من اتباعهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة
المتصلة الواحدة ووجه الشبهة نحو نفي وجود الحركة تارة ونحو نفي اتصالها اخرى ونحو نفي وحدتها
ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك في وجود الحركة فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى
فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه فلا وجود للحركة
قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى فقد انقطعت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها في آن
الوصول وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثاني ان الجسم موجود قطعا في آن انتقاله من
السكون الى الحركة وهو في ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية
عند القائلين بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين ايضا الاول انها منقسمة عندكم
الى ماضية ومستقبلة ولا يوجدان معا فلو كانت واحدة منهما موجودة تكون الاخرى معدومة
ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم والثاني ان الموجود منها هي الحاضرة ضرورة ان الماضية
فاتت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون
بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون تمامها حاضرة وهو خلف واذا كانت الحاضرة غير قابلة
هي الموجودة بالفعل تكون متتالية في الوجود ثم اذا فاتت هذه تعقبها حاضرة اخرى غير منقسمة كهذه

فتركبت الحركة من امور غير متجزية متمايزة في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن جهتين

الاول ان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان تتألف حقيقة وحدانية

من امور ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سياتي فلو كانت

واحدة كانت في زمان واحد ولا شيء من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام

المتحرك بين المبدء والمنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل

فلا تكون في زمان واحد فهذه تشكيك ويندفع الاول بان ما ذكرتم انما يقتضي وجود

الحركة في آن الوصول وكذا في كل آن مفروض في زمان كون المتحرك بين المبدء والمنتهى

ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها

في مجموعه واذا انقسمت في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان فلا تكون تلك الحركة ولا شيء

من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن هو طرف ذلك الزمان فان في آن

يفرض فيه حد مشترك كالحين يكون منه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشيء موجودا

في الآن من الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر فالحركة

موجودة مع علوه عن آن الآن كما سينكشف لك بعد وبهذا يندفع التشكيك الثاني ايضا

اما الثاني فلما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة

فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا فهذا السكون عدم الحركة عما من شأنه الحركة ولا يلزم من ذلك الواسطة

بينهما وانما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها

في زمان واحد وليس للحركة ولا في الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن في الزمان

وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم تكن واحدة

منهما معدومة مطلقا بل في الآن مع الآخر وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف



لا بين موجودين في زمانين متصلين لا يكون شيء منهما موجودا في آن ولا في زمان آخر و
استوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود في مكان
واحد فاذا جزئ في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما موجودا
في مكان يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ج لا يلزم من اتصالهما اتصال
الموجود بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك
حركة حاضرة اي واقعة في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة
فكل من الماضية والمستقبلة وان كانتا معدومتين في الآن فهما موجودتان في الزمان
الماضي والمستقبل لا يقال اذا قيل بالوجود في الماضي فاما ان يراد انه وجود مقارن
بوصف المضي فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للمضي الا الانقضاء او انه وجود
كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجودا
في آن فما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا في الماضي وتفصيله ان وجوده
لو كان مقارنا بوصف المضي فهو متصف في الآن بالمضي فيلزم ان يكون موجودا في الآن
وان كان مقارنا بوصف الحضور لزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس
على ذلك حال المستقبل وبعبارة اخرى الشيء اذا استلزم احد الوصفين علم التجامع
وجوده وشيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف
بالحضور اصلا فلا يجامع وجودها شيئا منهما لان الماضية الآن ليست بموجودة الآن والمستقبلة
الآن ليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول الزمان والحركة متصلان
في انفسهما فليس فيهما ماض ومستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا وكذا
الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضي والمستقبل

٨٩

انما اتصافه بالمضي او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضي والاستقبال
بالاضافة اليه ثابت له في نفسه لا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار
التقدم على ذلك الآن فانما ينافي الوجود فيه فالماضي من الزمان موجود في نفسه
لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة
الى ذلك الآن صادق في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة
في الزمان الماضي والحكم بمضيها بالنسبة الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة
وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من اجزاء موجودة
بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء واذ هي غير قارة الذات
لا توجد في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها
التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما يستحيل
ذلك فيما يكون قار الذات موجودا في آن او في زمان من غير انطباق عليه واما السادس
فلان الزمان ليس في نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى يصادم ذلك وحدة
الزمان ووحدته انما يشترط في وحدته وحدة الزمان حتى الحركة بل كل من الزمان والحركة
المنطبقة عليه متصل واحد في نفسه يجوز للوهم ان يحللها الى قسمين او اكثر واعلم انه لما كان
مرجع هذه الشكوك واساسها الى نفي الوجود في الآن عن الحركة القطعية المتصلة الواحدة حاول
المعلم الاول حل ذلك بان الوجود القائم في الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية
وانتفى في هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس مع اخرابه واما اساس ذلك انا انما نقول بالوجود القائم
الحاصل في الآن للحركة التوسطية ولا تنهض الشكوك فيها اذ هي موجودة بعينها في زمان
كون المتحرك بين المبدء والمنتهى وفي كل آن يفرض في ذلك الزمان وليست متصلة

ولا منفصلة بل هي غير متجزئة واما الحركة القطعية فلا تثبت لها في الاعيان وجود اتفاقا حاصلا
في الآن وتشكيكهم انما تبطل الوجود المستكمل في الآن وزعم المتفلسفة من المتأخرين
انهم راموا نفي وجود الحركة القطعية عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان
وتوهموا ان ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو محجة الفلسفة ومذهب الفلاسفة
بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذي هو بازاء الحركة
التوسطية ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية
والموجود في الاعيان انما هو راسمهما ولعمري ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية
كما تفطن بذلك قبلي بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين والدليل على ذلك
اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول في كثير من الفصول فهم يقسمون الكم الموجود في
الاعيان الى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان كما يشهد لك
عليه كما ستقف عليه في موضعه ثم انهم اتفقوا على ان الزمان هو مقدار للحركة المنطبقة
عليه قائم بها وهذه الحركة هي القطعية فيجب ان تكون هي ايضا موجودة في الاعيان
واطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب الوجود العيني واما الوجود الذهني
فهما قاران فيه ثانيا وان كان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجا وثانيا ان التشكيك
ناهض في اتصال الوجود تدريجا مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان ثم لو قيل
بارتسام الحركة والزمان في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئا [illegible]
في تفكيك عقدة التشكيك ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن حينئذ تندفع
الشبهة عن وجود الحركة والزمان في الاعيان **قلت** واذ لا بد لها من قابل هو المتحرك
وفاعل هو المحرك ولا يتحدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الاولى خصوصا

لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل لها وليس بفاعل البتة لاستواء المهروب عنه والمطلوب اليه فيه

كذا الا بد من مبدأ ومنتهى بالفعل او بالقوة وتكون منه واليه ويجب ان لا يجتمعا من حيث هما

كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا من مسافة او ما يجري مجريها تقع هي فيها او

منها بان يتحددا بها فهي متعلقة بهذه الستة وهي وان لم نعلم فيها صريح النطق والبراءة

عن شبه التشكيك فهي احرى بان تكون مقولة ان ينفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها او

يبعد ان تعد النسبة اليها مقولة ونحوها مع انها لا تندرج في مقولة واما ما نحن فيه من ان الحركة

في كل مقولة هي من تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال

هو الحركة في تلك المقولة بل من الجواهر ايضا سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلف القول

فان التسود اشتداد الموضوع في السواد لا اشتداد يشتد اذ لو لم يبق السواد الاول عند

الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب كيفية بسيطة

مخالفة تمام فاتها المخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع

فضلا عن الفرد والحصة من الجنس لا تبقى مع تبدل الفصول بل لا تبقى هي ولا الحصة من

النوع مع تبدل التشخصات ومراتب التزيد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول مع

زيادة لكنها متمايزة في الوهم دون الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الاتمام

فيها ويفرض في كل آن بينها غير ما يفرض في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حيثما يتحرك امر

متحصل بالفعل مما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل ويفرض له في كل آن يفرض

فرد متوسط بين ما تحرك منه وما يتحرك اليه مغاير لما يفرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف

او الشخص فهذا معنى الحركة في مقولة وقد لاح بذلك انها لا تتاتى في الجوهر اذ لا بد لها

من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حيثما هو متحرك فرد ما فيه

الحركة والسيلان الاتصالي بصورة موجودة متصل فان اعتبرت بعينها لم تكن حركة بل الا باثبات

ذات الموضوع فعلم يكن الحركة موضوع بان يحصل بخلاف الاستحالة مثلا فان موضوع [illegible]

في توارد الى الاعراض [illegible] ان لا يكون [illegible] الحركة ما يحصل [illegible] من الكيفيات المتوسطة

فكذلك الهيولى بالنسبة الى الصورة فان خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعيا

الا ان [illegible] تقلب الشيء في اطواره حتى يكون حيوانا بعد ما كان [illegible] حركة لكن

[illegible] يحصل [illegible] بين كل [illegible] سيال [illegible]

[illegible] صورة [illegible] ثم [illegible] الا ان يصير مضغة وبعد [illegible] وعظاما

وغير ذلك ثم الى ان يحصل صورة الحيوان فهناك حركات وسكونات كثيرة [illegible]

[illegible] ان يحصل [illegible] متصل [illegible] فيها الصور [illegible] في ذلك [illegible]

لا يكون [illegible] من فرد [illegible] ان [illegible]

[illegible] الحركة المتوسطة [illegible]

على الزمان [illegible] في زمان الحركة [illegible] كل آن فرد منها لم

يكن [illegible] من ان الشيء ربما يكون [illegible] ثم [illegible]

[illegible]

[illegible] والشيخ في [illegible]

[illegible]

[illegible] الاول [illegible] الثالث [illegible]

[illegible]

[illegible] فيها بالعرض [illegible] الى [illegible] في الاتصال

فالتبدل اما هو اولا في المكان وثانيا تماما في الحركة التي تبقى من المقولات وهي ظاهرة في
الاين وكذا في الكيف لكن يمكن ان يتوهم ان لا حركة في الكيف الا في المحسوسات منه فان قسم الحال
والملكة موضوعه لنفس الجسم ونحو القوة واللاقوة تقع اعراضا للموضوع يصير بحسبها متوجها
للقوة وبعضها للاقوة فيختلف الموضوع واما الاشكال فلا يقبل الاشتداد والتضعف فلكون
وضعه في الابدي لانها يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس كما ظننا فان الموضوع
للحال والملكة كان اوبدنا او نفسا فيوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال [illegible]
الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون النمو والذبول حركتين بل تحليل الموضوع
طبيعة النوع الحالة الاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الاشكال
في الشكل دفعة واما الكم فما يكون الحركة في الفصل الغاذية اما بزيادة تتضاعف او بنقصان
يتبع كما في النمو والذبول او لا بل بمجرد تبدل الحد كما في التخلخل والتكاثف ولا
ضير في تبدل الاين في الكل كما في تبدل الصغر في التخلخل والتكاثف اذ لا حجر في اجتماع حركتين
واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وكحركة ذلك مع تبدل في الاين
على حركة الفلك وضعية ولا اينية **قوله** بهيآتها بحث في الاول اي الحركة [illegible]
بسبب امور ذلك لانها بدلها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك وكل لمكانها من فاعل
او لكونها خروجا من قوة الى فعل [illegible] لابد لها من مبدء ومنتهى مما منه وما اليه من
وما يجري مجراهما منبعثة من المبدء والمنتهى تتبع عنها التي فيه الحركة ومن مقدار التدريج
هو الزمان ثم المقابل [illegible] الفاعل [illegible] واما الاولان فامتناع ذلك مطلقا كما تبين في
الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم
قابل للحركة الى ما بالقوة فيه من كم او كيف او اين او وضع وليس فاعل لتلك الحركة والا لكان

الجسم متحركا [illegible] بين التقابل بمجرد ذاته [illegible] ذلك

[illegible] الكائنات [illegible] المتقابل [illegible]

شرط الكون [illegible] بان يكون الجسم [illegible] الحركة [illegible] بعض [illegible]

[illegible] بعض [illegible] يتحرك [illegible]

الجسمية [illegible] في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم [illegible]

[illegible] بالبعض [illegible]

[illegible] ان بالفعل [illegible] مسافة [illegible]

ابتداءات الحركة [illegible]

فكل جزء من [illegible] المسافة التي يتحرك الشيء [illegible] وصل اليه [illegible]

[illegible]

[illegible] الانقطاع [illegible]

[illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

[illegible]

[illegible] حركة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

[illegible] والوضع [illegible]

كل مقولة هي الحركة في تلك المقولة وثالثها انها ليست في شيء من المقولات الا بمعنى

على نحو اقسام الحركات بالتشكيك لان الكمال الذي ناخذ في تعريفها معنى مشكك فلا يمكن ان

مقولة اي جنسا عاليا لان المشكك لا يكون ذاتيا على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب

الثاني فباطل بالضرورة لان حاصله ان الحركة في الكيف مثلا هي كيف يشتد فالمشتد سواد يشتد

ذاته [illegible] وبدل الاشتداد والموضوع في سواده اذ ليس هناك

سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول ان كان باقيا

عند الاشتداد والا فان كان الثاني فالسواد نفسه لا انه يشتد فلا بد للاشتداد من موضوع باق

بتمامه معه وان كان الاول لم يكن السواد سيالا كما زعموا على ان كلا من [illegible] الاشتداد وكيفية بسيطة

فانها [illegible] للسواد الاول وسائر [illegible] ذاتها [illegible] للسواد الاول

وزيادة [illegible] الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين [illegible] فلا يبقى النوع

الاول عند الاشتداد فضلا عن الجنس [illegible] بل الفصول [illegible] بل

لا يبقى [illegible] ولا [illegible] مع تبدل الشخص ايضا كما تبين في موضعه واما المذهب

الثالث فهو وان كانت [illegible] الى [illegible] الاول زيادة عليه لكن الزيادة فيه غير [illegible]

فلا يكون خارجة عن [illegible] تمام الزيادة فرد من الكم [illegible] كان قبل الاخذ فيه

[illegible] في الان [illegible] بالحقيقة لا يكون

[illegible] متحرك [illegible] في كل ان من الآنات المفروضة [illegible]

زمان المتحرك [illegible] من الافراد المتوسطة بين المبدأ والمنتهى غير [illegible] في ان [illegible]

هناك فرد واحد باق ما دام متحركا [illegible] لا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلا بالفعل

لانها آنيات [illegible] بالآنات [illegible] غير متناهية محصورة بين المبدأ والمنتهى

فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين الا ان يكون البعض بالفعل والبعض بالقوة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح

فبقي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل المحض بل للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين محض القوة

ومحض الفعل بحيث يتعرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن

آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك فظهر بذلك ان معنى كون الحركة في

مقولة هو هذا الا ان تكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة في تلك المقولة واما

المذهب الثالث فيلزم منه ان لا تكون المقولات منحصرة في العشرة فان اقسام الحركة ليست داخلة في

شيء منها على ما ذكروا وان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا يكون ذاتية لها خلافا

يمكن ان يقصد هاهنا بلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة والمكان وقوعه على الجوهر والتسعة الباقية

بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة ليس وقوعها

على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان تكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتأخر في نفس

معنى الحركة فليس كون النقلة حركة متقدما لكون الاستحالة كذلك او حركة بان يكون وجود النقلة سببا لكون

الاستحالة كما ان وجود زيد سبب لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك

فالحري ان يكون الحق هيهنا هو المذهب الاول من كيفيته وهو ان كل ما ينسب الحركة او ينسب اليها على الاول

الكائنات نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة كالنقلة والاستحالة وجب ان يزيد في

عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة وجب ان تكون الاستحالة ايضا كذلك على قياسها فيلزم ان يكون نوعا

متعددة النسبة الى الحركة مستقلة ما يعلو الحركة بنفسها اذ لم يعد ما مقولة ... خلت تحت مقولة الفعل

الثالث انها ليست مقولة تقع عليها بل لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة واما الكم فذلك فيه

قولا مجازيا وذلك انك قد عرفت ان الحركة مقولة هو ان يكون للمتحرك فيها حالة بين محض القوة ومحض الفعل

فلا يكون له امر محصل بالفعل مما فيه الحركة بل ما هو متوسط بين المبدأ والمنتهى بحيث في كل آن يفرض

في زمان التحرك يفرض له فرد منه مغاير لما يفرض في آن آخر من غير ان تكون تلك الافراد حاصلة بالفعل وهذا انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لا بد للحركة من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متحصلا بالفعل في نفسه ولا يكون له من المجال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو مستغني في تحصله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتحصل بتحصل ما يتوهم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة الى الصورة فانها جزء قوام الجسم ومحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالفرض فلو فرضت في الجوهر حركة لكان الموضوع لا محالة متقدما عليها بل متحصلا بصورة ما فان بقي تلك الصورة بعينها حيثما هو متحرك فلا يتحرك فيها وان لم تبق بعينها فلا حركة فيها وتبدل الصورة يزيل ذات الموضوع بزوالها وان كان هو الجسم ومحصله الكائن هو الهيولى وبالجملة فلا بد من الموضوع متحصلا بذلك التحصل فلا بد ان يحصل بالفعل صورة محصلة اخرى ولا يكون مما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسدت لفقدت فيه الواحدة تحدث دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا ما يوجبه الفحص الناظر الا انه في نحو تقلب المني في اطواره المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما توهم ان انتقال المادة من صورة الى اخرى يكون تدريجا حتى ظن ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للمني مثلا تكونات وانتقالات من صورة الى اخرى دفعة فيكون هناك بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا وتوسطا في الكم ايضا كذلك فلا يلزم تتالي الدفعيات ولا وقوف الطبيعة عن التأثير والمادة عن التأثر وذلك ان المني يستحيل اولا في الكيف والكم يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان تخلع عنه الصورة المنوية وتصير علقة ثم تستحيل وهي علقة الى ان تخلع عنه الصورة العلقية وتصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى تخلع عنها صورتها وتصير عظاما واعصابا ورباطات واوتارا وغيرها ثم تستحيل كذلك حتى تصير حيوانا فيها حركات فالى ان يكون ما فيه

كثيرة متشابهة الحال فيها القرب للمنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه وبهذا الاستحالة فعلم حركة واحدة متصلة واما

المقولات التدريجية وهي التي ان ينفعل ومن ان يفعل فلا يتاتى الحركة فيها ايضا وانا اطلعك على تحقيق الحق في ذلك وهو

انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد من تلك المقولة

قبل ولا يكون حاصلا له التدريجي اما ان يكون نفس التي فلا يمكن ... لا زمان ان يكون ... الزمان كالتسخن

والانفعال بالحركة لا يمكن ان يفرض فرد منه في آن اصلا فلا يكون المتدرج له بحيث يفرض في كل آن فرد منه فلا يكون

متحركا فيه وكيف يتحرك فيه وهو لا يمكن ان يفرض فرد منه فلو فرض كان الاخر ... لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن لم

يمكن آن يفرض له اجزاء منها مع غاية الكل لكن لا يكون شيء منها في آن يكون الانتقال من واحد الى واحد فيه فكذلك

بطلت امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي ان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية

بشخصها في زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك منها في كل آن ما لم

قبل ولا يكون بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يظن ان في ان يفعل وان ينفعل حركة لوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما

يكون لا يفعل ولا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية لذلك

التدرج كالسواد للتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلا او ينفعل انفعالا كالتسخين او التسخن ثم يتدرج الى ان يفعل

او ينفعل ضد ذلك الفعل او الانفعال كالتبريد او التبرد والثالث ان الفعل او الانفعال قد يكون ضعيفا بطيئا فيتدرج

يسيرا يسيرا الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فان التدرج هناك ليس في نفس الفعل او الانفعال

بل في اكتساب هيئة بها يصح ان يصير يفعل او ينفعل واما عن الثاني فان التسخين او التبريد كنا التسخن

والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان سكون عند منتهى الاول منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث

فقال الشيخ لا يعنف من جعل استحالته من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة وهو انسكان

لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة والبطء وليسا بحركتين والاصليين للانفعالين بل

عارضين كيفيتين حقيقيتين لهما او الفعل والانفعال التي ولك ان تقول عليه انه لا بد للحركة كما مر

مرارا من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعد
فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة او البطوء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد
من السرعة او البطوء الذي سنحكي في التقضي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع الحركة او الفعل
او الانفعال هو الذي يتحرك من الابطاء في الحركة الى الاسراع فيها او بالعكس اي ان موضوع الحركة
التوسطية يتحرك من سرعة الى بطوء مثلا وتبين لك ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا
فيها من سريعة الى بطيئة فتكون في الحركة التوسطية حركة وذلك لما عرفت من انها باقية بشخصها
وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا ينافي وحدة الحركة واما الاضافة فقال الشيخ لشبهه
انه يكون جميع الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع فيكون
التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة او الاضافة من شانها ان تلحق مقولة
اخرى ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت للمقولة ما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك
فلما كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون
موضوع الاضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولا اوليا فتكون الحركة في الامر العارض لها الاضافة
بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا انتهى اقول في توضيح الحق انه كما ان الحركة
قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم العقل اذا لاحظ معه ما هو متعلق به تعلقا مخصوصا
يجده متحركا البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة من غير ان تكون هناك
حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما منسوبة للاخرى كحركة يد الرامي
لحركة المرمي كذلك قد تكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم العقل اذا لاحظ مع
ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا مخصوصا يجد فيها الحركة البتة بنفس
تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان

تكون له بها حركة فلا حركة كالاستحالة في السخونة للمتخلخل والوجه ان تشابها بان لا حركة في الاضافة انما
بنفس الحركة في السخونة تحدث لحفظ الاضافة الى تخلخل ضعيف مع تحفظها ادا ان كل حركتين بالذات في الاعيان
تكون ما هو حدها بسبب الاخرى فلا تتوهم فيه ان هذه منحصرة فاما الجهة فقال الشيخ اني الى هذه الغاية لم اتحقق امر
الذي قال ان فيها حركة فان الجهة تدل على نسبة الجسم الى ما يشابه ويلزمه في الانتقال فيكون الحركة في النسبة على الوجه
الاول انما يكون في السطح الحاوي وهي في المكان فلا يكون فيها على الاطلاق لذاتها ولا حركة انتهى الكلام
فيها لتعرف بما مر في الاضافة وانما يبقى الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي مذكورة في الاين
وتسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سيأتي الكلام معهم وههنا قوم سلموا الاستحالة
في المحسوسات دون ما عداها فانكروا ان تقسم احوال الملكة موضوعها للنفس الا بجسم وموضوع الحركة وما يكون
به فيما لا يكون جسمانيا لنحو القوة واللاقوة فتبع اعراضا طارية على الموضوع
بعضها موضوعا بالقوة وبعضها موضوعا باللاقوة فتختلف الموضوع في الحركة وما يكون
هي فيجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل الاشد والاضعف حتى يتصور فيها الحركة بل
تكون دفعة قال الشيخ ولا يبعد عندي ان لا يقولون في تحريك الاستقامة والانحنا يلبس الامر كما يظن سيما
اما في الحال والملكة فلان الموضوع سواء كان نفسانيا او بدنيا او ما بينهما يوجد للحس ما هو بالقوة كالاول
ولا نعني بالحركة الا هذا اصطلحن لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جميعا واما في القوة واللاقوة
فلتسقط ما ذكروا في ذلك من حيث تبدل الموضوع او لا بأس فان تبدل الموضوع على ما ذكروا وقع في ...
ما الذي يواخذ في القوة واللاقوة انما تبدل الاعراض في النمو والذبول تبعا لاجزاء تنقص مع ...
تكون بها حركتين ثانيا بالحمل بل الموضوع بطبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة باقية فالموضوع باق نعم
يشبه ان تكون الاستحالة في الشكل في حجم ما فاما الكم فانما تكون الحركة في المتصل انما نسبته انما بزيادة تفضي الى الاكمل ونقص
به على التدريج كما في النمو وبنقصان ينقطع منه على التدريج كما في الذبول لطبيعة النوع هي الموضوع بعينهما

١٠١

لا يتوارد الاشخاص فان مثلا بشخص اللون الانساني الباقي بعينه مدة عمره آنا فآنا بل الحركة فيه الا في
ولا نقصان بل بحجمه يتبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين بحجمها ولا يتحقق الا في النمو والذبول
والتكاثف يتبدل المكان بحسب كاشاغله ولانه يتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون في انواع
فيكون بالحركتين في الكيف وذلك لانه كما يتبدل الاين القوام يتبدل الكم ايضا وكلاهما متبوع للتبدل
في الكم يجوز ان يكون بتبدل آخر في الاين او الكيف يجامع الاول فيكون الاول حركة في الكم والآخر في
الاين او الكيف او لا منع من اجتماع حركتين في مقولتين ضرورة ان الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى
القيام من القعود ولا يضر في ذلك تبدل الاين ايضا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل
في الاين كما في حركة الفلك فلا شبهة في تحقق الوضعية هناك **قلت** والسكون يقابل الحركة تقابل العدم
والقنية دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدها
كان له كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول
يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان يتعقب السكون كمالا حتى يكون السكون اولا
بالنسبة اليه وكل منهما غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله كما ان الحركة في مقولة
من تلك المقولات كذلك السكون فيها **اقول** لا خفاء في ان السكون يقابل الحركة ولا يشتبه انه لا يقابل
الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة
ما هو بالقوة فلو كان السكون المقابل لها ضدا لها لكان امرا وجوديا يجب ان يكون اما كمالا
ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة واما كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم على السكون
حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس بواجب والثاني يوجب ان يتأخر عن
السكون كمال حتى يكون السكون كمالا اولا بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب فان الساكن من حيث
هو ساكن لا يستدعي كمالا آخر عن سكونه ولو لزم ذلك لزم ان يشتمل كل من الاول والثاني في حد السكون لما

لما راعينا شرط التقابل ولو اردنا ان نأتي في حده بما يقابل الكمال وجدناه القوة وهي ليست السكون
بالضرورة فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون
الملكة فيكون السكون عدم الحركة عما من شأنه الحركة ومعنى بكونه من شأنه الحركة ان يكون متلبسا بما يتعلق به
الحركة من نحو الزمان وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فالباري تعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو
ليس بمتحرك وكذلك الجسم في آن كما مر ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله وذلك التقابل قابل للتقابل
بين السكون بمعنى عدم النقلة عما من شأنه النقلة لا الكون في مكان واحد في زمان كما قد يقال فليس كل
وكما عرفت ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس من تلك المقولة
لكونه عدميا اعلى من الحركة بان يكون من تلك المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما
قد يقال بل سكون في اين عدم حركة فيه **قلت فصل** الحركة تكون واحدة بالعدد لا بد لذلك من
وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة بالعدد ولكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المتحرك والزمان وما فيه
وحدة الباقيين يكتفي باشتراط وحدة الثلثة وفي غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة المبدء والمنتهى ولا
وحدة المحرك لانه لو جاز تعاقب محركين في مسافة بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء الثاني
زمان فاتصل الزمان بوحدت الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستديرة كالحركة الفلكية
لما ثبت في الحكمة فان المستقيمة [illegible] اعلى التصل بالوحدة التي [illegible]
او الاستدارة ان توهم وجود المتصل على الكروية واولى ذلك التامة واولى التامة التي ليس من
شأنه ان يزاد عليها بالتكرير وهو المستديرة اذا تمت الدورة وقطعت الدائرة فان الدائرة
لا تقبل الزيادة فلا شيء غير دائرة وهو المستقيمة اذا استوعبت المسافة كقطر العالم فليس تماما لعدم
قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة وتكون واحدة بالنوع ولان الاضافة الى الموضوع ما
للاعراض انما تدخل في قوام التشخص لا النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة

١٠٣

في وحدة الحركة كذلك فليس وحدتها بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك لا زمنة لا تختلف بالنوع بل انما
ولا بد فيها التشخص فلا يوجب البتة مخالفة متنوعة ففي الحركة انما تختلف حقيقتها باختلاف الامور المعتبرة
لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت
كذلك كما اذا كانت حركتان من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة والاخرى على مستقيمة فيتضح
ان الاختلاف بالاستدارة والاستقامة ينبئ عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف
ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية
والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين
للحركة ليس بحسب ذاتيهما فقط بل بحسب المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف في ان تكون قسرية
او طبيعية فهي امور خارجية وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافتان تعرضان
بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا انحصاران
بحسب يقبلان الاشد والاضعف فلا يكون الاختلاف بينهما نوعيا كيف والحركة الواحدة
بالاتصال تتدرج من حد الى البطوء وبالعكس تكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في الاينية
وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف **اقول** الحركة تكون واحدة بالعدد وبالنوع وبالجنس
القريب وبالجنس الاعلى يعتبر في كل وحدة منها بعض ما يعتبر في الاخرى وتقابل كلا منها
كثرة ولنتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول من البين ان ما سوى الامور الستة التي قد عرفت ان الحركة
متعلقة بها لا مدخل له في وحدتها وكثرتها في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة فما سوى المحرك
منها لا بد من وحدته بالعدد في وحدة الحركة بالعدد اما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة
ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فالموجود منه في الاعيان انما هو
شخص واحد بالفعل وانه متصلا في ذاته لا الى نهاية في الجهتين لكنه يتكثر في الوهم بالقياس

الى مبادئ وغايات كثيرة كتحريك جسم مثلا فيها آنات يتكثر بها في الوهم دون الاعيان وكذلك الحركة المتسقة فلكيا بعرض لحركة الفلك بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واحدة في جزئين مفروضين من الزمان ينفصلها اجزاء بينهما سكون متخلل في البين لم تكن واحدة بالعدد في الاعيان البتة لعدم الوحدة الاتصالية وذلك لان الوحدة في المتصلات ملازمة للاتصالية فهذا هو المعنى بتعدد الحركة بتعدد الزمان واما ما فيه الحركة فتعدده يوجب تعدد الحركة بالضرورة وان اتحد مبدأ الحركة واليه فان الحركة من مبدأ مسافة الى منتهى على الاستقامة تخالف الحركة بينهما اليه اذا كانت على الاستدارة والحركة من البياض الى السواد من طريق الكدرة تخالف الحركة بينهما اليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا جزئت مسافة متصلة الى اجزاء وهمية كان حال الحركة باعتبارها كحالها باعتبار الزمان فان كانت متصلة كاتصال المسافة لم يوجب تكثر المسافة في الوهم تكثر الحركة الا في الوهم وان كانت واقعة في جزئين من المسافة ينفصلهما جزء او اجزاء منها او كانت بينهما في البين كانت الحركة متعددة بالفعل في الاعيان واما مبدأ الحركة واليه فتعددهما يوجب تعدد الحركة وان اتحد ما فيه الحركة ضرورة ان الصاعدة مثلا غير الهابطة فلا يجب وحدة هذه الخمسة بالعدد في وحدة الحركة لكنه لو اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة يستغنى عن التصريح باشتراط وحدة المبدأ والمنتهى بالضرورة فان الحركة في زمان واحد في مسافة واحدة لا تكون لها حركتان مختلفتان في ما منه وما اليه فليس يمكن ان واحد وبسيط مثلا بل اشتراط وحدة ما فيه الحركة في غير المسافة يغني عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان ما يعرف ان المتحرك في الكم او الكيف مثلا وان لم يمكن ان يحصل بالفعل بل له في كل آن يعرض في زمان الحركة فرد من ذلك غير الذي في آن آخر الا ان له من ذلك امر واحد مبهم يتحرك فيه ولا يكون ذلك الامر المبهم لواحد بعينه مستحقا لتشخيصه المتحرك آخر

١٠٥

البتة ملك المتحرك في زمان آخر غير الزمان الذي فرضناه ولا تحرك غيره بخلاف السابق فانه يجوز
ان تبقى بعد القطع احدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليها متحركان اوكل
منها اما اذا جعل ما فيه الحركة في الاينية هو المسافة المكانية بعينها كما هو الظاهر في بادي الرأي فهي باقية
بغير المتحرك فيجوز ان تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان ما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك
نوعية فيستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين فان الهوية
لا تبقى بعد انقطاع الحركة ولا تعود بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع
وحدة الزمان يغني عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان تقطع متحركان في زمان واحد مسافة واحدة
بعينها فضلا عن ان يحتاج على ذلك وكيف ما كان الآن الغرض هو التنبيه على التفصيل من ذاكله بعد
الى الاجمال حيث ذكر ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض ورده الى وحدة الموضوع
المحمول والنسبة والى وحدة النسبة مرادا الحرك فللتنازع مجال في اشتراط وحدته لا بمعنى انه يجوز ان يجتمع
عدة على تحريك شيء بحيث تكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع تلك العلة فانه لا خفاء في جواز
ذلك بل بمعنى انه هل يجوز ان تكون الحركة متصلة واحدة بالشخص تكون بعضها صادرة عن محرك
وبعضها عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه لا يمكن ان لا يكون بين تعطل المحرك
الاول وابتداء تأثير الثاني في زمان فاصل بل اتصل زمان الحركة وسائقيها فلا يجري ان
تكون الحركة واحدة في ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المقارنة الى تأثير المحركين فان الوحدة
بالاتصال قد ينقسم بالمقارنة انقساما لا يقطع الاتصال هذا محصل كلامه ولا يلزم عليه ان يرد
المؤثرين على اثر واحد لان يتشكل منهما مغايرة لا اثر الآخر لكن تغايرا لا يوجب تحاينهما بالذات
والانفصال بينهما بالفصل فلا ينافي كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة
الشخصية والمرتين الجميع هو مجموع الحركتين لا كل منهما على الاستبداد لان علته المجموع محصل

الاجزاء كان ثانى قلت انما يتاتى فى الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا فى

التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى الجميع لعدم اجتماعها فى التاثير ولا الى كل واحد لامتناع

توارد المؤثرين على اثر ولا الى واحد دون الاخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول

بتمامه والى الثانى بقائها كما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستطلع

عليه فى الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس هو العلة

الجاعلة للحركة بالحقيقة بل لعل الجاعلة هو المبدء والمحرك هو من متممات العلة لكن

لا من حيث خصوص وحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة

بالشخص لكن الواحد بالشخص لا سيما اذا كان وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند

الى علة جاعلة واحدة بالشخص انما يتم عليها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول

وابتداء تاثير الثانى فانما يتبدل خصوصية المحرك هى ملغاة فى تتميم العلة وجهة التاثير انما هى

فى ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا

يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص مع وحدة مبهمة تستند الى

المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا انعدمت صورة وحدثت

اخرى لم تتبدل علة الهيولى فلم يتعاقب عليها مؤثران ثم ان الحركات بالاتصال المستقيم الى

لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف بذلك شأن لم يصح فى الاتصال لكن الاستقامة

اولى ... بالمستديرة ظاهر فى الفلكية الوضعية وقد يتحقق فى المكانية فان الطبيعة تشتد اجزاء

المقاوم والمعزية القسرية تضعف اخير المصادمة الطبيعية واولى الحركات المتصلة بالوحدة الى على

او الاسد ... او بالحرى محرمها دون ما يكون على الزاوية وهذا لو امكن الاتصال على الزاوية

وان لم يمكن ذلك كما ستبين فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستقامة

١٠٧

او الاستدارة او ما يجري مجراهما فهو اولى بذلك بالوحدة فالحركة التامة المستوفية للمسافة فان من جهات
الوحدات ان يكون تاما والناقص بعض الواحد واولى التامات ما ليس من شأنه ان يزاد عليه بلا تكرير
وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة
لا تقبل الزيادة لنفس صورة الاستدارة لا لشيء غير كونها دائرة واما المستقيمة اذا استوفت
المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها مستقيمة ولا لعدم قبول مسافتها للزيادة لنفس
الاستقامة فاما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان تكون الحركة عليها
تامة بل الحركة على المستقيمة متناهية فتتم وعلى المستديرة لا تتناهى فلا تتم فساقط لان المستديرة
اذا تمت دورة ابتدأت من رأس فتكون كل دورة واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة
بالنوع وكثرتها كذلك فانما تتقيد بوحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في
ذلك الى حالهما اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما
تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص
فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع
البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالقائسة وفرض الآنات فيه فتكون
هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة نوعية على ان الزمان ليس من مقومات
الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة
انما تختلف نوعها باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لماهيتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه
فان اختلف واحد من الثلثة بالنوع في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة به اختلفت
الحركة بالنوع فضلا عن ان تختلف الثلثة جملة فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه و
ما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركتين من مبدأ الى منتهى على الاستقامة والاخرى من ذلك

١٠٩

ذلك المبدأ إلى ذلك المنتهى على الاستدارة فإن للمسافة هناك مختلفة بالنوع أو الاستدارة والاستقامة
في الخطوط كما سيتضح إما متصلان أو لا زمان منفصلين فالاختلاف بينهما يغني عن الاختلاف بالنوع أو لا اختلاف
ما منه وما إليه حتى تفوت ما فيه فتختلف الحركة وذلك ظاهر في الحركة الكمية والكيفية لوضوح أن الاختلاف
بين النمو والذبول وكذا بين التسود والتبيض نوعي إنما يقع الشك في المكانية كالصاعدة والهابطة فربما
يظن أن الحركة إنما تعلقت بالطرفين من حيث إنهما طرفان للمسافة ولا اختلاف بينهما في ذلك النوع
فإن عرض لأحد الطرفين أن كان قريبا من جهة الفوق وللآخر أن كان بعيدا عنها فذلك لا يوجب اختلافهما بالنوع
فضلا عن أن يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما كذلك وأما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر أنهما
فإن طرفا واحدا يكون مبدأ بالقياس إلى حركة ومنتهى بالقياس إلى أخرى فلا يوجب ذلك اختلافهما بالنوع
فكيف يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع وحل الشك أن الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وإن كان
عارضا للطرفين من المسافة من حيث هما طرفان لكن الحركة إنما تعلقت بالطرفين من حيث أن حقيقتها
تقتضي تعينهما وتأخرا فإنها مفارقة وقصد فيجب أن تكون من مبدأ إلى منتهى بالفعل أو بالقوة فتتعلق
الحركة بهما من حيث وصف المبدئية والمنتهائية فاختلاف الطرفين في ذلك وإن كان بعارض
لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم الحركة من حيث عروض العارض
لهما وبذلك كان الاختلاف في التجدد بالأطراف لا يوجب اختلافا نوعيا في الشيء ويختلف بحسبه الأشكال
المتعلقة بالشيء اختلافا نوعيا بما اختصه الشيخ تم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية إنما يوجب الاختلاف بالنوع
في المستقيمة وأما المستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصا ما يكون منها لجسم متشابه الأجزاء
جسم كذلك أو في جسم كذلك فلا فإن المبدأ هناك يكون هو المنتهى فما لم تنقطع الحركة قبل الدورة أما
الحركتين في كون أحدهما قسرية والأخرى طبيعية فهو اختلاف في أمور خارجة عن ماهية الحركة فإن كانت
لازمة فلا يختلف نوعيتها والاختلاف بالسرعة والبطء أو بأن يكون نوعيا لأنهما متنافيان تعرضان للحركة بالإضافة

الى حركة اخرى تختلف حال حركة بعينها فى السرعة والبطؤ باختلاف المضاف اليه فتكون سريعة
بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا يخصصان جنس حد بل يعم كل جنس من
الحركات اعنى الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشد والاضعف
فتكون حركة اشد سرعة او بطؤ من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان فصلين للحركة لان
الامور الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافى ولان الفصل الواحد الذاتى لا يكون مقسما لاجناس
مختلفة ولان الذاتى لا يقبل الاشد والاضعف نظرا الى ان الاختلاف بالسرعة والبطؤ لا يكون نوعيا
كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما تتدرج من سرعة الى بطؤ كما فى القسرية او من بطؤ الى سرعة
كما فى الطبيعية فالواحدة بالجنس ما تكون متحدة باعتبار ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد
وذلك كالتسود والتبيض يشتركان فى الجنس باعتبار ما فيه الحركتان وهو الجنس الاقرب اعنى اللون
والتسخن ايضا يشتركان فى الجنس باعتبار ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب هو الكيفية المحسوسة فانها
جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى اعنى الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى الجنس الاقرب
والتصلب اى الاخذ فى الصلابة من اللين يشتركان فى الجنس باعتبار ما فيه الحركتان اى متحد فى الجنس الاعلى
اى الكيفية قلت **فصل** فى مضادة الحركات ولا مضادتها المقابلة بينها بالسرعة والبطؤ والمساواة
السريعة هى التى تقطع مثل ما تقطعه الاخرى فى زمان اقصر او التى تقطع ازيد منه فى مثل زمانها والاخرى
هى البطيئة والقاطعة للمثل فى مثل الزمان هى المساوية وانما هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان يقع
واحدة منهما فى ما يقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان او المساوات كما بين كميتين او بالشدة والضعف
والمساوات كما بين كيفيتين الاولى هى المعتبرة فى الحركات الكمية وكذا فى الاينية والوضعية لكن المسافة
فيها قد تكون على وجهين كما بين خطين مستقيمين ينطبق كل منهما بتمامه على الاخر فيتساويان او ان يفضل احدهما
على مطابق الاخر فيتفاضلان بعدد وكما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع للمثلث خطوط [illegible]

الى نظام يكون فيه مربع يساوي الاول فيتقاطعان كما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يمكن

ان يميل احدهما ما يؤدي الى تطبيقه على الآخر لكن يتوهم ان المستقيم مستدير او بالعكس هي المماسة فيهما والتي

هي المعتبرة في الحركات الكيفية هي اليه قريبة كما بين حار وبين بعيدة كما بين حار وبارد او سواد وبياض من حيث انهما

في الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او من الطرفين فالحقيقية من المماسة هي القريبة من حيز

ثم الى البعيدتين من الاولى والباقيتان مجازيتان مع ابعدهما بعيدة الثانية ثم ان المماسة

وان كانت انما يجري بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها الاينية للاجزاء بفرض التجزية

فقط او مع توهم المكان بالقياس اليها الاينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** مضاهاة الحركة

هي المماسة بينهما في السرعة والبطوء فالحركتان انما تتماسان بحيث ان فرض تساويهما في المسافة

او ما يجري مجراها مما تقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخرى في قطع ذلك الحد

هي السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث ان فرض تساويهما في المدة كان ما تقطعه الواحدة اكثر

فالوصفان لازمان لطبيعة ليجوز ان يعرف بكل واحد منهما فمثال السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان

او التي تقطع اكثر مما تقطعه الاخرى في مثل زمانها والاخرى البطيئة هي التي تقطع مثل ما تقطعه صاحبتها في زمان اطول

او التي تقطع اقل مما تقطعه صاحبتها في مثل زمانها هي البطيئة وانما كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساويا

في المدة او ان فرض تساويهما في المدة تساويا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان في السرعة فبينهما حركتين باعتبار [illegible]

او كثافته فيما تقطعانه فانما تجري في حركات يكون فيها المماسة بانه [illegible]

والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما الكيفية من حيث الشدة والضعف فالمساواة المقابلة لهما

تكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كيفيتين يمكن ان ينطبق كل منهما على الآخر تماما فيتساويان او ينطبق

بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين بعيدة اذ لا يمكن ذلك فيهما حقيقة بالفعل

ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقال كل مثلث انه مساو لمربع

مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا يقال المثلث انه زائد على مربع مع انه لا يمكن

بحيث يمكن ان تقع المربع بحيث ينطبق كله على بعض المثلث لكن يمكن ان يقطع المثلث قطعا يمكن تركيبها

على نظام آخر يحصل منه مربع مساو للمربع الاول بحيث ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه وزائد منه بحيث ينطبق

بعضه على تمام الاول واما توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يقال ان القوس اعظم من الوتر وان نسبة

القطر الى المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر بالفعل

كلا او بعضا ولا ان يجعل احدهما بعينه او بالبعض بالامكان تطبيقه على الآخر كذلك لاستحالة تصيير المستقيم

مستديرا وبالعكس مع استحالة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما يحيل تصيير

مستقيما فح يمكن التطبيق الشبه او تصيير المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان القوس

فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المغائرة بين زاوية مستقيمة الخطين وبين زاوية يكون من مستدير

ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين وكما

بين المحيط والقطر فيقال انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين مع انه لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين تلك

نسبة بالمساواة التي هي من جنسها فيقال ربما يكون بين قسمين من الكم نسبة المفاوضة بدون ان يكون بينهما نسبة التساوي

اصلا وتحقيقه ان هذه المعاكسات مبنية على التوهم والقياسات تكون ايضا على نحوين فكما بين زاويتين قريبتين وبعيدة

كما بين زاويتي المماس باعتبار كونهما على التقاطع الحقيقيين او باعتبار انهما وان لم تكونا في النهاية لكن بعد بهما عن الوسطاني

المتجانسين على السواء فان بعد بهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلاح ان المقاربة بالمساواة والمفاوتة بحسب

الى القبيلتين الاولى تكون في الامور الثابتة في الكيف وكل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة من الاولى

على جهتين اولهما اقرب الى الحقيقة لابتنائها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والثانية

لابتنائها على توهم امكان التطبيق دون امكانه في الواقع والبعيدة من القبيلة الثانية ابعد عن الحقيقية

من ثانية البعيدتين من القبيلة الاولى فان الخلاف الابي عن التطابق في السواد

والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير واذا قد عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين
الحركات انما يكون اذا كان بين ما يقع فيها من المسافات وما يجري مجراها اما باعتبار الزيادة والنقصان
والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا من اينية مستقيمة او مجازا
وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة
حقيقة وبذلك يقال ان التسود اسرع من التسود او مجازا وبذلك يقال ان التسود اسرع من التبيض
فلا جرم انه لا تقاس كمية او اينية مثلا الى كيفية اذ لا يمكن بين ما يقع فيه الكمية والاينية مثلا وبين ما يقع
فيه الكيفية احد الاعتبارين لان ما يقع فيه الكمية والاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة المقابلة
لهما لكن ما يقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما يقع فيه الكيفية
وان كان قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكمية او الاينية لا يقبل
ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الاينية
اذ ما يقع فيه النمو او التخلخل مثلا مقدار مجسم وما يقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت
نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار
وبالجملة فلا تتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان لا تقاس الاينية
الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن اينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان
لكن لا تفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كان جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن
تحرك الكل في الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك
الاعلى فبمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى يتحرك فيه الاينية ان توهم له مكان
كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا الاعتبار تكون الوضعية كانها مجانسة
للاينية فربما تقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما تقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة وحركة

السمت في الحركة الاستقامة الى حركة الفلك لكن المجانسة بين ما في الوضعية والاينية المستديرة قد يكون

قريبة وبين ما في الوضعية والاينية المستقيمة لا يكون الا بعيدة **قلت** **الفصل** في تضاد

الحركات اي في شرائط التضاد والتجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف وربما تجتمع وربما

تتنافى فذلك لخارج والمتجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض فتضادهما بالاستحالة انما هما تتعلق بهما واما

من جهة المتحرك كيف والضدان من شأنهما ان يتعاقبا موضوعا ولا المحرك فان الاضداد

يجوز ان تحرك حركة متفقة ثم الصاعدة والهابطة المتضادتان في الاطراف تتضادان وان فرض

المحرك واحدا ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها

بالطبع ولا ما فيه فيجوز ان تتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تتضاد بالماخذ وما اليه معا

لا لاحدهما فان الحركتين المتضادتين في المبدء دون المنتهى وبالعكس لا تكونان في غاية الخلاف و

ذلك بان تتضاد الاطراف من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض كما لا بالقياس

الى الحركة ككون احدهما في غاية القرب من الفلك الآخر في غاية البعد او بالقياس اليها ككون احدهما

مبدءا والآخر منتهى في المستقيمة ولا يمكن ان يكون المبدء فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان

الاطراف كانت المتضادة بين الاطراف بالعرض من الحركتين بالذات وتعلقها بالطرفين لكونهما

مبدء الذاتيها ثم تلك المستقيمتان مع تضادهما بالعرض بعضها تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس

الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركتها بالعدم

تضاد الاطراف وان تبادلتا في المبدء والمنتهى فان المبادي في المستديرة لا تضاد فهي بل تحد ان

ان لم تنقطع الحركة قبل تمام الدورة ولا يظن انها تضاد المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة

والاستقامة فاسد لو لا يكون موضوع الضدين واحدا فلا تضاد ان فصلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في

موضعه ان التضاد انما يكون بين انواع حقيقية متجانسة فالحركات المتخالفة بالجنس كالتي في مقولات شتى



لا يتصادقان كيف وهما يجتمعان فان الاتحاد والتكاثف والتبرد قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد حيث تتنافى
الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا يكون وانها بل الاجتماع كالتبرد والتخلخل فانهما لا يجتمعان لكن الفرق
متحيزة للكيفيات فرجما الحركات التي تجانسه فقد تتضاد واما الكيفية كالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس مشاركان
في الموضوع ووجودها بان غير معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وفيهما خاصة التضاد
واما الاينية كالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمضاد
للكبير بل مضائف له فالجواب عنه ان الكبير والصغير اللذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب
النوع والطبع وليسا متعقلين بالقياس ونحو الحركات الزيادة بالنقصان فليست الحركة الى الزيادة
بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية فكالمستقيمتين المتبائنتين في المبدء والمنتهي على ان يكون
المبدء في احدهما منتهى في الاخرى وبالعكس واما الوضعية فلا تتضاد على ما سيأتي تقول الحق
لو لم يكن تمانع في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد وبينهما بالضرورة فتضادها انما هو لتمانع
فيما يتعلق به من الامور المشتركة لكن التضاد فيما ليس يتعلق بالمتحرك وتضاد فيما امر او لا فلان الضدين
يستحيل شأنهما ان يتعاقبا على موضوع فليعتبر ان يكون التضاد بين شيئين للتضاد في الموضوع
واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركة مع انتفاء التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين
المتباينتين في الاطراف لا سيما الصاعدة والهابطة اذا فرض ورودهما على حجر ويكون احدهما
بالطبع والاخرى بالقسر ولا تضاد للمحرك فان الحركتين المذكورتين متضادتان مع ان فرضنا
عن محرك واحد لكن في ذلك او لم يكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على انهما اذا
كانت احديهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادتان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر
واما ما يقال في الاستدلال على ان الحركة الهابطة للمدرة من حيز النار والصاعدة له من حيز
الارض مع كونهما صادرتين عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه

ولأن من حيز الزمان بالأول وهو عدم التضاد فيه بل عدم التقابل فيه رأسا التشابه في طباعه وأما ثانيا
فلأنه لو فرض فيه تضاد لا يكون تضاده مستدعيا للتضاد في طباع الحركة لكونه من عوارضها لا
مما له دخل في تقويمها وتحصيلها بوجه لا من جهة ما فيه الحركة فإنه يجوز أن يتضاد الحركتان مع اتحاد
بهما في المسافة كالمذكورتين أعني الصاعدة والهابطة المتباعدتين في الأطراف بل سيتلو عليك
ما يتعلق بوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فليس من شيء إلا بأمنه وبالنسبة لا يكون التضاد
في الحركات باعتبار التضاد في أحدهما فإن الحركتين اللتين يكون مبدأهما متضادين أو منتهاهما
أو بالعكس لا يكونان في غاية الخلاف فلا تضاد إن من شيئهما تعرف أن حركتي الهواء الصاعدة من الأرض
إلى حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار إلى حيزه الطبيعي لا تتضادان البتة فإنه وإن كان بين مبدئيهما تضاد
عرضي كما ستعرف فالمنتهى المقصود بالحركة فيهما واحد فيجب أن يكون التضاد في الحركات
بحسب تضاد ما منه وما إليه تضادا وبما يتصور على وجهين الأول أن يكون كل من طرفي أحدهما
متقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الأخرى كما في التسود والتبيض فالمبدءان أي البياض
والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني أن لا يتضادا بالذات بل بالعرض
وذلك على وجهين أحدهما أن لا يكون ذلك بالقياس إلى الحركة كما في الصاعدة
من المركز إلى المحيط والهابطة من المحيط إلى المركز من حيث إن المبدئين وكذا المنتهيين
نقطتان فهما لا تتضادان في الطبيعة لكن أحدهما في غاية القرب من الفلك فتكون علوا
والأخرى في غاية البعد عنه فتكون سفلا وثانيهما أن يكون ذلك بالقياس إلى الحركة كما
في المثال المذكور فإن إحدى النقطتين تقابل الأخرى من حيث إنها مبدء ومنتهى في الحركتين
والمبدء في المستقيمة لا يمكن أن يكون منتهى فهما متقابلان من هذا الوجه وقياسها إلى ذات
المبدء والمنتهى وإن كان قياس المضاف لأن المبدء مبدء لذي المبدء وذو المبدء له

انما هو ذو مبدء بالقياس الى المبدء والمنتهي منتهي لذي المنتهي و ذو المنتهي انما هو ذو منتهي بالقياس
الى المنتهي لكن المقابلة بين المبدء والمنتهي ليس بالتضائف فليس المبدء مبدء
بالقياس الى المنتهي ولا المنتهي منتهي بالقياس الى المبدء بل الكان بانار كل مبدء
منتهي او بالعكس فانما يعلم ذلك بدليل و وسط والمتضائفان ايهما علم علم الآخر معه
فاذا كان المبدء والمنتهي في المستقيم لا يمكن اجتماعهما وجوداً فيكونان غير متضائفين كانا متقابلين
بالتضاد هما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدء هو المنتهي فلا يتقابلان هناك كما ستاتي
واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه وتبادلت الحركتان فيهما كانتا متضادتين لا لكون المبدئين
متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين
على حدة وكذا المنتهيان لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فافهم واستقم ثم الامر في تضاد
الحركتين عند تضاد الاطراف تضاداً حقيقياً كما هو جلي لا مرية فيه وانما يشك في انه
كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات وهو مندفع بذلك بجوهرها
مر في اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدء والمنتهي وذلك ان الحركة لما كانت
هرباً عن شيء وطلباً لشيء فانما تتعلق بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث
كونهما مبدء الهرب ومنتهى الطلب فهما من هذه الجهة متضادان فتضاد الحركتان تضاداً
جوهرياً بتضادهما من هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضياً ولعلك تتفطن بما قررته
لاندفاع ما قد ظن من ان عروض مفهومي المبدء والمنتهي لذوات الطرفين متاخر عن وجود الحركة
فلا يكون تضاد هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من
المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة فهو مقتضيان لكون الحركتين متضادتين
ولعلك قد علمت بما علمت ان كل مستقيمتين متبائنتين في الاطراف متضادتان ليس

۱۱۷

التضاد تختص بالمصاعدة والهابطة ... ثم استيضاح المتباعدتان في الاطراف لانها
تتضاد وان الكائنات تتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني باعتبار الحركة كذلك تتضادان
تتضادهما بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالمصاعدة من المركز الى
نقطة المحيط والهابطة من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما متضادان من حيث تقابل طرفين
من حيث كونهما مبدأ ومنتهى كذلك تتضادان من حيث تقابلهما
من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه واما على ان تضاد الحركتين من التضاد
عرضي ان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونهما في غاية القرب او غاية البعد
تضاد الطرفين بينهما الاعتبار لا من حيث تضادهما الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد الحركتين
لتضاد الطرفين من الوجه ذاتيا لكانت قد تضاد الحركات التي اطرافها متضادة من
متضادة بالذات فيلزم ان تكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضادها كل حركة الى المركز
من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد
كثيرة ومن هنا يلوح ايضا ان المستقيمة كل صاعدة وهابطة متضادتين كانتا سواء تطابقتا
ان المستديرة لا تتضاد بالذات حركة ما لا مستديرة ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات انما
من جهة تضاد المبدأ والمنتهى وليس فيها شيء من ذلك تضادا بالذات لكونهما نقطتين
او وضعين كذلك لاسيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه وفي جسم كذلك لا انها
من حيث كونهما مبدأ ومنتهى اذ المبدأ بلا تضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى
عند عدم انقطاع الحركة قبل تمام الدور فلا جرم ان المستديرة من المتقاطعتين كالشرقية
والغربية لا تتضادان فان اية نقطة تفرض واي وضع يفرض مبدأ جهة ما للحركة الشرقية يكون مبدأ
جهة ما للحركة الغربية ايضا اذا كانتا في تلك الدورة بتلك النقط او بذلك الوضع يكون

ايضا مطلوبا فيها ثم بانتقله احدى الحركتين في نصف دورة تنتقل الاخرى مثلها في نصف
الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدئه الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه
الى مبدئه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الانحداب المشتركة في الاطراف لا تتضاد و
وان تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة
على وترها وان تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان
للواحد اضداد وما ظن من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة ولها نوع من الحركة
وحدة فيجوز ان تضاد الوترية فقد صحح الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد وضدها لا يكون الا
واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم فاطلبه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة
نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب للواحد الشخصي من حيث هو
ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص ثم
تلك الوترية لا يمكن بان تتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا يتعين للضدية بازاء كل فرد منها
فرد من الوترية المتبادلة لها في الطرفين كما لا يتعين للضدية بازاء كل فرد من
السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك من هذا فساد ما ظن من ان المستديرة تضاد
المستقيمة لكن جهة الاستدارة والاستقامة تضاد وهو فاسد من وجه آخر ايضا وذلك ان الاستدارة
لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة والاستقامة
واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الانحداب كما سيظهر في موضعه **قلت الفصل**
لا يمكن ان يتصل حركتان متخالفتان متعاقبتان على موضوع عن سبب محصل و آخر مزيل
اذ السبب المحصل موجود في آن الوصول الى ان لم يسمح ميلا ولا يكون في الوصول حينئذ المزيل
الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل ويكون لا محالة لوجود الثاني اول آن لعدم محصله

بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان لا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم
حدوث سبب الثانية فيقيما ساكناً قيل تشنيع الخصم بان الحصاة المرمية الى فوق لو لاقت في
صعودها رحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع اوقفت الرحى ساقط بانها تتفتت قبل الوصول
اليها بريحها فترجع واما استدلالهم بانه لو وجب فبسبب اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن سببه
الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي وليس فيه او قسري
وهو غير واجب فاجاب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدمياً وهو عدم حدوث الميل الهابطة
لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة مع ان حدا ثبوتها عدم شدة الميل فليس كل ميل محرك او وجودياً بان
يكون القاسر افاد قوة محركة وتبعها قوة مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال
من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب اي تعاقبا على موضوع وكانتا
بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لكونهما في طريق
واحد كالمتصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الخضرة ثم القتمة والعكس
في الاستحالة في اللون او لكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى الى طريق اخر سواء كان ذلك
الطريق موصلاً الى مبدأ طريق الاولى كالمتصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقويس
في النقلة وكالتسود من الطريق المذكورة والتبيض من طريق القتمة ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة
على ضلع من المثلث ثم على اخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون كما ذهب اليه المعلم
الاول وتابعوه وفاقاً للجبائي من المعتزلة خلافاً لافلاطون وجمهور المتكلمين اقول وكذا
الحال في كل حركتين صادرتين عن متحركين متخالفين في آن كانتا بحيث لولا تخلل السكون بينهما
كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر دائرة
طبعاً ثم قسراً او بالعكس وكحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعاً ومن حيزه الى حيز الارض قسراً على خط

حدا واحدا فان البرهان يوجب السكون بينهما ايضا وان كانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع
حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك واما الحجر الذي
للحجر في الهواء رحا لم يكن فلا يوجب البرهان فيها تخلل سكون ثم المشهور من الحجج المأثورة عن القدماء
على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا له
الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه حجة
سوفسطائية فانه ان عنى بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان المباينة اي طرف
زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة سيما
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عنى به آنا يصدق فيه القول بان الشيء مباين فحق ان
بينهما زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه المماسة الى نقطة وليس ذلك الزمان زمان السكون
وحصرهما من حيث ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس له اول ما يكون حركة او
مباينة وكذلك ان شركوا النقط المباينة واحدة واحدة بالمماسة فانه يجوز ان يكون في طرف
الزمان الذي في كله لا مماسة مماسة وقد سلف منا بيان يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن به على
ان جميع ذلك يتعين اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل اما بالعدد
وبعضها بعض كان جزءه منضودة على التماس كان هناك حدود بالفعل لكنه يتعذر الى
عرض لك حيث ان لا يقع هذا الفصل بالفعل وتمايزت تكون الحركة ابطاء منها لو لم يكن
ان بعضهم قال اما المتقطع فكذلك اما ما يكون النهايات فيه بالعرض كما من السواد والبياض كان
الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك احدود بل بالقياس الى تلك الكيفيات وبها يقاس الى
ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بشيء فانه لم يكن المانع الذي اوردوه بالقياس
الى شيء بل كان لعدم حصول الفعل البسيط المتصل عنه وهنا ذلك الحكم موجود لا شك فيه فهذا

عدا الفصل بين السواد والبياض وسلم انتفاؤه لم يمكن في ذلك سلم لكن عدم قابلية الاطراف
المسافة اما قبل الانطباق وهو آخر حدها من حيث هو مسافة فغير محقق حيث يقف عليه المتحرك ومن
لم يشبه الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة المركبة على وجه لا يمكن ان يراد فرض فيها
سطح مستو بحيث يماسها عند السطح المستوي ثم تفارقه … ذلك السطح بنقطة فلا يتقى …
زمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الا بالاستدارة …
ولا يكون بمماسها بالفعل وحيث يكون مماسا بالفعل فلا يكون كرة حقيقية ولو كانت فربما احتمل ان …
دفعة تتزول … ان يقف … ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والسطح ملاقاة
… بسطح ذلك ملاقيا لمسطح … وهو بسيط سطح وسطح آخر ملاقي تغيب الكرة ولم يجز ان يكون في
وجه نقطة … من جسم آخر فان النقطة لا يتعين لملاقاة السطح وضع متميز عن ان يكون من ذلك
البسيط وهو لم يتم مماسة بين الكرة والسطح بالنقطة على ان هذا التعليق لاحكام طبيعية بأوهام
رياضية وذلك يستلزم خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد على ما بينا والان يجب
منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن نمنع ذلك في الامور الطبيعية الخارجية عن الاوهام
اقول وتبيين ما ذكره من حديث الملاقاة وعدم ان يكون في وجه نقطة … من جسم آخر
انه لو صور النقض بملاقاة محدب حامل … مثلا بمقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج
فالجواب منع الملاقاة … ان حكم المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث لم يتم لمحدبه نقطة من محدب
الحامل وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام اذ ليس لها … ان تدرك الالات الرصدية
فيما فوق فلك الشمس … وبينه اختلاف المنظر الذي هو نيف ونصف قطر الارض فكيف تعيين …
في تعيين النقطة بالحقيقة هنا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة
ولا يمكن هناك التزام الوقفات ولا حل اتصال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وهو ان

١٢٢

كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل يحققه اندفاع الشيء القائم امام المتحرك احتياجاً الى قوة
ممانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد من شيء
يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء يرجح ان يكون الوصول الى حدها بلا علة موجودة
موصلة وان تكون هذه العلة هي التي ازالت عن المستقر الاول وهي وان كان انما تسمى ميلاً
بالقياس الى ما هو ميل وهو دافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل بعينه وفساد هذا الميل
ليس هو نفس وجود ميل آخر بل معنى آخر يقارنه فاذا حدثت بعد وصول المتحرك حركة الى جهة
اخرى تكون لا محالة بحدوث ميل ويكون حدوثه بعد آن فيه وجوده ومتعلقاً
وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي تكون اول حدوثها في آن هو شيء زمان الحركة
بعد زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي آن لا يعرض محال لان ذلك الآن
لا يكون فيه الحركة واللاحركة معاً بل يحدهما لكن ذلك الآن الذي هو اول وجود الميل الثاني غير آن
هو آخر وجود الميل الاول فح يكون الميل الاول الموجود في آن الوصول باقياً زماناً فيصح
تصحيح السكون واما قول ان الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول و
لا تصغ الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة او نحو منها
وفيه بالفعل التنحي عنها فلا تظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل ثقل البتة بل فيه مبدأ من شأنه
ان يحدث ذلك اذا زال العائق واذا الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان قال
وان شئت ان تجعل الموصل يعني موصلاً فانا لكنا اخذناه موصلاً آنا فلا يكون اقرب من الموجب
لتقدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع الحجة المشهورة الى نحو ما افاده وفصل فيما نقلناه
كفاية في البداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية للمسترشدين لكن من لم يجعل الله له نوراً فما له
من نور والمخالف بما يشنع بانه يوجب السكون بين تينك الحركتين فانه تصحيح بل الحركة له

الرحى الى فوق او وافقت فى صعوده الرحى بل جعلا يابطا طا بدان تقف ثم تنزل ولا يمكن دفع هذا الا
بالقاء الرحى او الجبل فى الترامى تشنيع عداه والجواب ان تلك الحصاة او الحجر لا قبل الوصول الى الرحى
او الجبل تقف برهة ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها ثم اما ان يدير كها الرحى او الجبل من خلف تسر تموج
حركته الهابطة او لا يدير كها الدكها الريح الا انه لو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على القائها
دون الملاقاة فلعله لا استتباع فى الترامى القائها الرحى او الجبل على ان الاستتباعات فى القادة
ربما توجد الضرورات الطبيعية كضرورات الخلاء او الا حموض عندى ان يجاب بان الحجر وله الحصاة
تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير توقف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل
لا يحدث الا فى آن بطلان الوصول فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل لا يلزم
منه ان لا يكون حركة عرضية او نقول ان ميل الحجر وان لم يحدث فيه ميل ما يطلب بالذات الموضع الذى
ما بين الميل وتحرك بحركته بالعرض لا يرد عليه انه يصح هذا سبيل بالعرض بين الثبات زمان سكون
بين الحركتين المتصلتين بان الحركة المحافظة للزمان ليست مستقيمة وذلك ان الحركة الاولى الذاتية قد بطلت
والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة او الممكن متحركا بالذات وتارة احيت سكون بانه
لو وجب السكون فيتوقف لك السبب اما عدم على عدم تسبب الحركة لكن الحجر الرحى الى فوق سبب الحركة الى
مرجوحه فيه وهو الطبيعى او وجودى ما طبيعى او ارادى لا دخل فى هذا الانتفاء فى ذلك الحجر او قسرى
من الميلين ايكان عدم هذا يجب السكون الجواب انه يمكن ان يختار الاول لان السكون عدمى فيتوقف على عدم ضد الميل
وذلك ان القوة القسرية فيما حدث فى الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل من الحركة الصاعدة لم ينتف بالكلية
هذا ان قوى الطبيعة على احداث الميل الهابط ثم عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة لن تحدث ميلا لكن يجوز ان يكون
الميل بانه الضعيف لا تقدر على التحريك كان ذلك لضعفه عن خرق الملاء القائم فيكون سبب السكون ومعه الملاء
فيكون جزو باتكن الملاء انما لا يعارق بالميل الشديد الميل لذلك جعل السبب عدم الشدة وبينا ان انتهب فى ذلك ما ان

بان يكون القاسر افاده اساه قوة محركة وبتوسطها تلك الحجر قوة مسكنة **قلت** **الفصل**

حركة الشئ ذاتية اذا كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدأها من خارج فقسرية والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية ثم الطبيعية ان كانت لا على وتيرة واحدة فالطبيعية الحقيقية الخاصة هي الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبيعية على الوجه الطبيعي وربما يسمى ما يصدر عن الطبيعة وهناك زائغ او عائق او لا منها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتكون قسرية طبيعية بالقياس الى طبيعة الكل وبعد يسمى تجريدية لنفس غير خارجة من الاقسام **اقول** اتصاف الشئ بالحركة اما ان يكون من قيام الحركة فيكون متحركا بالذات وتسمى الحركة ذاتية واما ان يكون لمصاحبة ما له علاقة معه على نحو تحقيقه فيكون متحركا بالعرض والحركة عرضية كحركة الجالس في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدؤها المحرك امرا من خارج غير متصل بالمتحرك تسمى قسرية كحركة الحجر الى فوق ودوران البكرة والاصح عرفا انه لا يمكن ان يصدر من جسم ما هو جسم بل بمعنى غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى الحركة طبيعية كهبوط الحجر دخان الحجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية كدوران الفلك والحركات الارادية هو ان ينبغي ان يعرف ان الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة للجسم متوجهة الى الغاية التي على الوجه الذي تقتضيه من غير زائغ وعائق فقد تصدر من الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى الغاية الطبيعية لكن لا طبيعيا من الوجه بالنظر اليها كالنار في التشارورة وقد يصدر الى الغاية الطبيعية على زيت من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم لمصادمة الريح حينا لا الى غاية طبيعية كتكون الى صبع الزائدة وقد تكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا من

١٢٥

وجدها الحركة الحجر المرمي الى اسفل على خط مستقيم بحيث لا يصدر مثلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه
كلها قد تسمى طبيعية وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتصرف الغذاء
بحسب تدبير القوة الغاذية هو لنفس الغذاء غير طبيعي لكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت
طبيعية بل الاحتراق يكون طبيعيا للخشب عند ملاقاة النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس
الى طبيعة الكل ولعلك قد تنبهت ان ما تسمى تسخيرية وترادفها على الاقسام كحركة النبض انما هي
قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن
فان النفس الحيوانية للبدن ان كانت شاعرة لكن تحدد حركة النبض عنها ليس من جهة
ما هي شاعرة فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق
لم يتعين بالطبيعة حد من السرعة والبطوء ولا توجد الحركة ما لم يتحدد فلا بد من معاوق فلا تكون
طبيعية حقيقية قلت الامر كذلك ان تشدد الا ان المعاوقة التي تكون من المادة التي
تحركها الطبيعة اذا لم تكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في المجرى الطبيعي فجعلها قعد كلا
معاوقة وذلك كما في النار فان القوة النامية انما تحرك بالطبع غذاء لتسوق طبيعته عن
الى الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كانت على الحال الطبيعي والمجاري
كذلك كانت الحركة كانها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي اذ حاله الطبيعي بدون تحرك قوة
النامية غذاء فيه معاوقة طبيعية فالحركة المتحددة بالنظر اليها تكون نار طبيعيا للمركب فكان
لا تخلو عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاوقة
التي من مجاورة الهواء في تحريك مجرد النار المستحق بالطبع هو في حيزه الطبيعي قد ينزل منزلة انها ليست كلا
معاوقة فانها لازمة لطبيعة النار بالعرض المعاوقة التي من الهواء والنار وهو على قوامه الطبيعي في سبيل الحجر
فانه انما يتحرك بالطبع لو لم يكن في حيزه الطبيعي الهواء والنار فلا طبيعيا يتحرك الحجر فيه بالطبع الى القعود

الحال في ذلك باعتبار سخن الهواء المعلوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من الارض وقربه منها واما اذا كان
هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدء للحركة فيها هو الطبيعة وحدها وحركة في
الطبيعة حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية واما التي يكون المبدء فيها مركبا من طبيعة و
قاسر فان اشترط وحدة المبدء في المقسم كما هو الظاهر خرجت عن المقسم الاولي واخلت فيه لا تخرج باعتبار
قيد وحدة الحركة ايضا او هي لا تخرج عن الوحدة تركيب مبدئها واما باعتبار بساطة المتحرك في القسم
فمع بعده لا تخرج عنها فتح اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام لو تعدد قسرية بناء على ان المركب من خارج
وغيره خارج او طبيعية بناء على تغير مخالف لمقتضاها ويشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة
لكن المطلب بعد الاحاطة بالامرين ترجع الى التسمية تصحيح القسمة الواقعة **قلت فصل** الحركة
لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة الطبيعية متجددة والتوسطية والانجذابات
قارة فهي من شيء عن حالة غير طبيعية فانما تحرك بالطبيعة لكونها على حالة كذلك تتجدد والقطعية تتجدد
الحالات وباثباتها حالة طبيعية تقف الحركة عندها ومن هنا ان المستديرة المتصلة الدائمة ليست طبيعية
طبيعية بل باسم وحدة ايضا فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير بالاعتبار لا يكفي في
الوضعية مطلقا الا ان تكون طبيعية لبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان بصورته
يتحرك مربا او صورته التي تغالب فيقتضي بكماله كيفا او اينا او وضعا لا تتحرك بالطبع ان يسلم اقتضاء
ولكن لم يسلم تغاير اما في بعده كونه او بعده فان ال الغاسر لم يكن ثم يتحرك بالطبع الى مقتضاه
فان هو وصل اليه فتصور ثم ان الامر قد يشتبه في مقتضيات الطبيعة كما اذا نزل الماء مثلا فالمطلوب
هو الحيز او المكان او الوصول الى كلية لكن كان المطلب هو الحيز لم يقف دون حدود الارض
ونسلم انه لا يمكن ان يكون الحيز جسمانيا بالطبع فلا يمكن ان يقال انهما يطلبان حيز الا ان الارض
غلب سبق به لو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان او سطح الهواء

١٢٧

الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو طلب الكلية كان الحجر المرسل من [illegible] لم يتعين له التقصير
هناك لانه اقرب بل المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب بين اجزاء الكل مخصوص
ووضع من الحد والجهات مخصوص والجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة
لكن المقصود حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن
مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة مهرب لها **اقول** الحركة الطبيعية لا يعني بكونها طبيعية
انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا
كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن
الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لابد ان يكون من حالة غير طبيعية فانما تصدر
عن الطبيعة من حيث انه عرضت لها حالة غير طبيعية واذ قد عرفت انه لابد للاثر المتجدد
من تجدد في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية الطبيعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية فان
المتحرك اذ هو في مبدأ المسافة في حالة غير طبيعية وليس هناك عائق له عن التوجه الى الحالة الطبيعية
يتحرك اليها بالطبع على النهج الطبيعي فيكون له فيما بين المبدأ والمنتهى ايضا حالة غير طبيعية مما يتحرك
فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يتعرض للتحرك في كل آن يفرض في زمان التحرك حالة
مخصوصة متجددة غير طبيعية انما يتحرك اليها لانها لابد في الوصول الى المطلوب من قطعها
مطلوبة بان لم يصل اليها لكونها لابد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب ومهروبة عنها بعد
الوصول لكونها ايضا غير طبيعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبيعية
يكون لا محالة الى انها حالة طبيعية تكون هي مطلوبة بالطبع فتقف الحركة عندها واما توهم ان ما
التي يتحرك اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرك
لا يكون كمالا اذ انما يتوجه اليه بالحركة الطبيعية وستسمع ان الطبيعة لا تكون دائما معوقة

مصورة بالحيوان عين كما لنا فلا نسلم ان كل حركة طبيعية يجب انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة

الدائمة وضعية كانت كحركة الافلاك او اينية لو امكنت لا يكون طبيعية بل كل مستديرة تترك

دورة لا يكون طبيعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب ولا يكون المهروب بالطبع

مطلوبا بالطبع اما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر اذ الطبيعة لا تختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما

ذلك في الارادية فان قلت أليس كل حد من الحدود المفروضة في الماء قد يكون مطلوبا

بالحركة الطبيعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لا بد من طلبها للوصول الى المطلوب فالمطلوب ما ذكر

ولا يأتي مثل ذلك هنا بل الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان يكون طبيعية للبسيط لاستواء اجزائه فيلزم ان تستوي

الاوضاع الحاصلة لمحاذاة الاجزاء للامور الداخلة في حيزه مثلا او الخارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون هناك

وضع مطلوب ومهروب بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان لصورته التي يتحرك بها او بالصورة

التي يتحرك بها الجسم الغالب من الاجسام التي تركب منها تقتضي امرا من المقولات التي تقع فيها الحركة

من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات مقتضاه عنه لعائق فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في

تلك المقولة او يمكن فحينئذ ان لم يفت مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في بدء تكونه كما اذا تكون جزء في

الماء مثلا او بعده بكونه شكلا اذا رمي حجر في الهواء فان زال العائق ولم يكن ثمه عائق لابد ان يتحرك بالطبع فلابد

يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه توقف ثم الامر ظاهر في الاين والكم والكيف المشتبه في الثقلية

فانه اذا نزل الماء مثلا يمكن ان يتوهم ان المطلوب هناك هو جهة السفل او انه المكان الخاص اي

سطح الهواء المحيط اما انه الوصول الى كلية الارض بان يكون المياه الجزئية تقتضي ان تتصل بكلية الماء

وسطحها كما حققه ثابت بن قرة فاما ان المطلوب هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم حينئذ الا تقف المياه دون

حد وتوقفت الارض فان قال قائل ان عدم توقفه دون ذلك لاتصاله بغيره لازم وعدم وقوفه بالطبع لذلك

وبطلانه ثم بل الماء والارض كل منها يطلب المركز فان لم يعق عائق يصل اليه الا وقفة الارض

انما هو السبق فبلغت المركز وسهدت ثم عاقت الى حيز ولو فرض نزول الى الارض لبلغ الماء المركز فالجواب

انه يكون سح بحيزه حسبان بطلانه بالطبع وسيعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان الطبيعي فيه منه كان الماء

حينئذ يتقف في الهواء حيثما كان ان سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبيعي له وذلك حاصل له اينما كان في اى

واما ان المطلوب هو الكلية فيه منه انه كان يجب حينئذ ان يتسبق بالحجر المرسل من كل اين التفسير بالانه

التي هي من جنس الحركات الطبيعية انما هو اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يعتقد في ذلك

هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص من اجزاء الكل في القرب والبعد من

الجسم المحدد والجهات والجهة غير مقصودة بالذات بل لكون المقصود دونها وكذلك ما يعبر عنه بالحيز الطبيعي

في تلك الجهة والاتصال بالكلية ايضا غير مقصود ولكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية بها

واذا كان الطلب متوجها الى الحيز الطبيعي مع هذه الغاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاتها

فاذا كان المكان غير طبيعي او كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المتنشف المحصور في اجرة

مرفوعة في الهواء فان الاجرة تتنشف الماء من اسفل لشدة هرب الهواء من محيط غريب واشتماله

انحلاله ووجوب تلازم الصفائح فيتخلف الماء في مسام الاجرة متصعدا لهرب الهواء عنها فان

الترتيب قريبا من الحيث كهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب ما صلا

كذا حققه الشيخ ولا ينبغي بان يظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك

طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة تتحرك اليها دون اخرى **قلت** ا **لفصل**

القوة الجسمانية كما ولا منكسرة بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي بالذات بل انما باعتبار

تكثر ما هي فيه ان كانت جسمانية وتكون متناهية بهذا الاعتبار النسبة في جانبي الزيادة والنقصان لنشاء اللا

ومتناهية باعتبار المقدار هذا الاشتداد اقصر مدة او اكثر ما هي تقوى عليه اي حركة مالكية متصلة من مبدا المتحرك الى

وتكون متناهية الجسم مقدار الحركة اي الزمان في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى اقتت الحركة



مدة اطول واما في النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر وقد لا يتناهى

بحسب ما بالشدة كالقوة التي على الحركة القسرية لمحافظة الزمان بخلاف الشدة لانه لا تبلغ الحركة الى زمان لا يتعين

اسرع منه واقصر اما مستعملة بالفعل وما بالقوة والاقرب منها الى الفعل ما يكون بتكرار المسافة مع الاتصال

كما في الدورية واللاتناهي في العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهي في المدة والقوة الجسمانية لو كانت في

غير متناهية كانت على غير متناه في العدة والمدة والا لكان من المقوى عليه بازاء قوة جزء من الجسم واضعافها

الجزء من الجسم مرة بعد اخرى يتعدد بازائه من المقوى عليه بتضعيف الجسم غير متناه لما في المتناهي فلا يكون الا على متناه

في المدة والعدة المتشابهة المرتبة في ترتيب تضعيف لانها اذا تضعفت مثلا القوة بتضعيف الجسم تضعفت ما

بازائها من الحركة الغير المتناهية في استداد المدة او سلسلة العدة [illegible] اذ الاضعاف توجبها عليها [illegible]

الاستعداد وذلك محال اقول القوة ليست كالكمية بالذات فلا تتضعف بالذات بل التناهي واللاتناهي

بمعنى العدم ودون السلب اختصاصهما بالكم لكن قد يعرض لها بالقياس الى الكم [illegible]

او اللاتناهي من حيث ما باعتبار ما هي عليه فاذا كانت حالة في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بعد الا

البتة وان في جانب الزيادة واذا ما كان يتصور كان [illegible] غير متناه في المقدار لكن [illegible]

او انما يتصور لو امكن لجميع المقادير في النقصان الا ... تنقسم لكن كل مقدار فرضت اقصر يمكن [illegible]

قسمة اقصر منه اما باعتبار ما هي عليه من الحركات فكم القوة في تفاوتها بهذا الاعتبار [illegible]

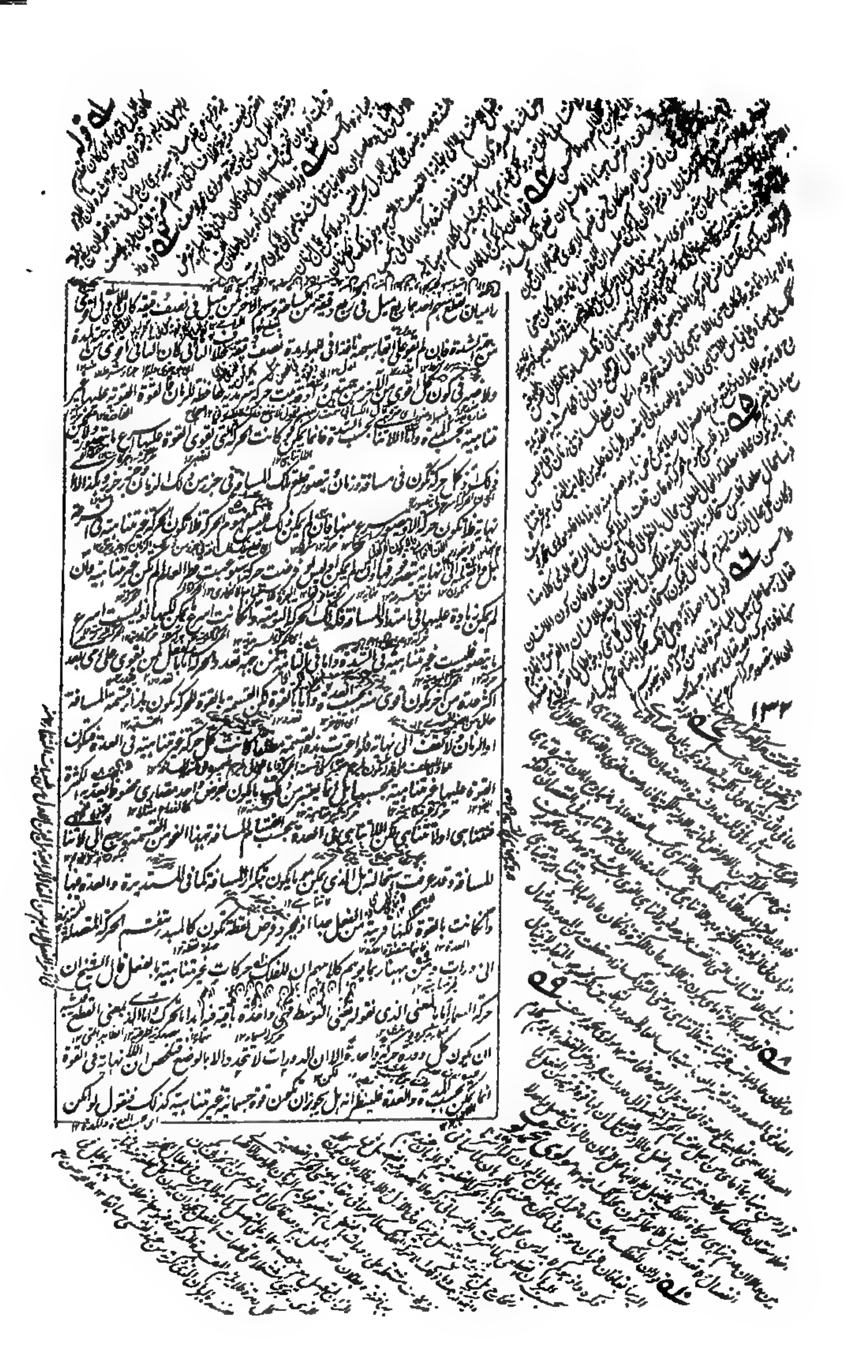
في الاول فانما من حيث مقدار المتحرك ومقدار المسافة ولا يتصور اللاتناهي من حيث [illegible] في شيء من [illegible]

النقصان [illegible] من حيث مقدار الحركة اعني الزمان وذلك اما في جانب الزيادة او النقصان [illegible]

للحركة عدد من المسافة ولو لوحظ حال القوة في استتباع الحركة مدة اطول والا كان الاقوى يكون مدة [illegible]

الحركة اطول وهي الاقوى بحسب المدة وان تعين قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في اخراجها من قطعها في مدة

اقصر والا كان الامر بالعكس [illegible] الاقوى اعني ما اقصر مدة واسرع حركة بالاشد الاقوى من [illegible] اشدة [illegible]





ولكن يجوز وجود جسم غير متناه وحلول قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب الشدة بالعرض تابعا للجسم
الجسم كذلك تكون غير متناهية البتة في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي
في الشدة وان استحال في ذاتها وان استحال اجتماعها مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان
يستلزمه المفروض المحال ذلك لانه كلما ازداد الجسم حجما ازدادت القوة السارية فيه فكلما ازدادت القوة
ازدادت آثارها من المقوى عليه فاذا بلغ ازدياد حجم الجسم الى لا نهاية كانت القوة وآثارها ايضا كذلك
كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه في المدة والعدة متناهيا لكان لكل جزء من الجسم حصة من القوة
على جزء من الامر الذي عليه القوة فاذا ضوعف ما للجزء على جزء تضاعف بازاء ذلك الجزء حتى
فنى المتناهي بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم تكون قوة هناك بجملة قوتها على كل ذلك المفروض ثم ان الكل
يبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها قوة وتقوى على ازيد من المفروض حيث وان الجسم المتناهي
يمكن ان تكون القوة الحالة فيه تقوى على غير متناه بحسب المدة والعدة المنتظمة [illegible] لامتناهيا
لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لابد ان يقوى على شيء من جنس ما يقوى عليه الكل لان القوة
سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل وتقوى على من الجنس الذي يقوى عليه الكل فاما ان يكون ما يقوى
على تحريكه مساويا لما يقوى على تحريكه الكل فان تساويا في التحريك من ان في العدة والمدة لا يكون للكل فضل على الجزء وان كان
ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة اقل فيكون نقصانا لا في جانب المبدأ بل في الجانب الآخر فيكون
في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على ما يقوى عليه الجزء بزيادة محدودة فان الجسم انما يزيد على جزئه
زيادة محدودة فلذلك المحال [illegible] اذا تجانس التحريكين [illegible] ما يقوى عليه الكل ايضا متناهيا الا ان
يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اسكن فالكل ايضا يقوى على تحريكه فيتمشى الكلام فيه فيظهر انحلاف الكلام من هذه
التقديرات كالكلام في التقديرات التي ذكرناها في دوام الملازمة في ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى اعادة
المناسبات بالتفصيل بل نقول بالتقدير مناسبة بحسب [illegible] الاحكام فهو متناه على نحو التقديرات التي ضبطناها من قبل في المجلس

القاسر فى ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التى ليست توجد فنقول ان بعض الحق بحيث لو كانت
الامور توجد على تحركنا لكان عجبا عجيب كذا وكذا ولو كانت قوة متناهية فى جسم متناه لما كانت
بحيث لو كانت الامور توجد كذا لكان عجبا حيث كذا وكذا فتبين انه لا يجوز ان يكون فى جسم متناه قوة
غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المتصلة سواء كان بالقياس الى العدة المتخلطة فلا يمكن ان يستعمل فى
البيان طبيعة فان العدة والمدة ومدة اذا كانت انقص من عدة اخرى يلزم ان تكون متناهية
كدورات الفلك القياس من جانب الحادثات الغير المتناهية فانها انقص من دورات الفلك
والادوار الغير المتناهية واما الزمان فلا يجوز ان يكون له متصل معتبر من ان الى آن
المبتدى من ذلك الآن الا متناهيا لكن اذا كانت الكثرة المتخلطة المنتهية من ترتيب كل منها
غير متناه تقول ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على ترتيب حد لا نهاية فلا تقوى على تمامه وان لم تكن
الكثرة منتظمة اصلا الا فى ترتيب حد ولا فى ترتيب اثنين ثم قسمنا حدا من العالم فان قيل يجوز ان يكون
لجملة الجسم قوة فاذا قسم بطلت فلم يكن لجزئه قوة من جنس قوة الكل كما ان القوى التى توجد فى المركبات
بعد المزاج لا تكون لشىء من الاركان التى امتزجت عنها والواحد من محركين للسفينة لا يقدر على تحريكها
قلنا ان القوة وان كانت لحال الاجتماع للاجزاء او امتزاجها لكنها تكون سارية فى جملته فيكون لبسيطه
اذ فى حال الامتزاج مثلا للقوة الحاصلة بعد المزاج ان لم تحلها حال الانفراد ونحن لا نأخذ جزءا
منفصلا مباينا حتى يمكن ان يحمل شيئا من القوة بل نعين جزءا منها وهو بحال اقترانه بحال ما يصدر
عن القوة التى فيه وحده والواحد ان لم يقدر على تحريك السفينة يقدر على تحريك ما اصغر منها فان قيل
ما ذكرتم من البرهان ينتقض بالقوة المحركة غير الجسم الذى هى فيه فلا على قوة تحرك ما هى فيه اذ كل من القوتين
انما يحرك ما حل فيه من كل الجسم فبعضه اذ كل القوة يحرك بعض الجسم فلا بعضها كله فاذا لم يحركها على
تحريك شى ما عظم ثم ينتهى الكلام الى المقاصد فيقال انه لم يذكر حديث اعتبار القضية شرطية وتقديره

وتقديرية فان قيل القوة الغير الجسمانية المؤثرة على تحريك الفلك بلا نهاية انما تفيد فيه شوقا عزميا وميلا
بها يتحرك الفلك فتكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي ان لم تفد الا حركة كان ذلك
قسرا وهو لا يدوم عندكم قلنا اذا افاد شوقا وميلا لا تكون القوة الجسمانية مبدأ للحركة الغير المتناهية بل انما
فيها انفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك ان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا
فان القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم ما فيبقى قوته دائما فيحرك دائما
كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض سكنت من طبيعتها دائما قلنا ذلك وان لم يكن في نفسه مستحالة
لكنه مستحيل لما بينا والسكون ليس فعلا بل عدما على انه من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون
والفساد فضلا عن حجابها هذا تقريب البرهان المقتضي مما يرد عليه على حدو كلام الشيخ وذكر انه تفتيش عن البحث
حق التفتيش مع بنيه على غير الوجه الضعيف الذي ذكره من بحث في العلوم وما خذ القوة الغير المتناهية كانها
في نفسها شيء غير متناه وتحتج خلفا بانها يلزم ان تنضعف او تنتصف او تكون لها نسبة اخرى والعلم
ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل بمعنى قوة غير متناهية لان متعلقها من المقوى عليه
غير متناه فيكون غير المتناهي بحركتين مثلا مشتركين في المبدأ او اكثر من ذلك من جنس حادث من جنس مختلط لا يستحيل
تضعف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعيف القوة التي هي قوة على ما لا يتناهى بل يجب ان
حول ما بيناه انتهى ولما قدم مقدمتين الاولى ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل كان في كل
جزء منها قوى على شيء مما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل هو مجموع ما يقوى عليه الاجزاء ليست
اعني هناك انه لا يقوى الكل الا على جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك بما لا يصدق اذ ربما
يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الآحاد وربما لم تكن القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا يفيد
انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا قسمت القوة في الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها على
اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها

فبذلک ان کل قسم من الحرکة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه بل مجرد ان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء
الربع والثالث بازاء الثالث ان توزیع الحرکة علی اقسام القوة یکون بانحاء مختلفة فان اعتبرت حرکة الجسم بخصوصه شیئا
وحدانیا لا تختلف بالقسمة فی امتداد المسافة او الزمان کان توزیع الحرکة من جهة المسافة او الزمان
بازاء نصف القوة مثلا حرکة جملة الجسم بتلک السرعة فی نصف المسافة والمدة مع انحفاظ السرعة لکون المسافة والمدة
منقسمتین بقسمین کل منهما بازاء قسم آخر ولا یکون من قسمة الحرکة من جهة المسافة وقسمته من جهة الزمان
الا فی اللحاظ والاعتبار فان اعتبرت الحرکة بتلک السرعة فی تلک المسافة والمدة شیئا وحدانیا ولا تختلف
بالقسمة فی امتداد الجسم المتحرک کان توزیع الحرکة من جهة الجسم المتحرک فیکون بازاء نصف القوة حرکة نصف الجسم
بتلک السرعة فی تلک المسافة والمدة فان اعتبرت حرکة جملة الجسم فی تلک المدة من غیر انحفاظ السرعة شیئا وحدانیا
ولا تختلف بالقسمة فی امتداد المسافة یکون التوزیع باعتبار المسافة من غیر ان تنصف المدة بل
تنتقص السرعة لکن لا یکون قسمة لتلک الحرکة بعینها علی ما هی علیه بالفعل اذ اعتبرت حرکة الجسم فی
تلک المسافة من غیر انحفاظ السرعة شیئا وحدانیا فلا یمکنک توزیع الحرکة علی اقسام القوة بتقسیم المدة البتة
اذ لا تترتب المدة بازدیاد اجزاء القوة بل تنتقص فاحفظ ذلک بان الحرکة الواحدة کیف تتوزع علی اقسام
القوة بانحاء مختلفة فاوضح بانه لا ضیر فی ذلک عند تعدد الاعتبارات وتذکر انا لا نعنی بالتوزیع ان یکون
قسم بخصوصه من تلک بازاء قسم بخصوصه من ذلک بل ان النصف مثلا بازاء النصف ثم اذا کانت هناک
حرکات متعددة بان یفعل بالقوة منتظمة مترتبة سواء کانت فی ترتیب حدا وترتیب سببیة او لا فاذا کانت
القوة واحدة لا تختلف بانقسام الحرکة فی امتداد سلسلة العدة او سلسلة ترتیب سلسلة الحرکات
او کل من سلسلتها بحسب انقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فاقول لو وجب وجاز فی جسم متناه علی حرکة
غیر متناهیة بحسب المدة او العدة المنتظمة فی ترتیب حدا وترتیب سبب کل منهما غیر متناه ولم تکن احادها مختلفة فی تصفنا
القوة بتنصیف محلها تنصفت الحرکة بانتصاف امتداد المدة او امتداد سلسلة العدة کما ... فیستحیل لو ... متناهیة القوة

القوة الا بالاولى عاما كلي المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا سيما ان التضعيف في الا

لا سيما او كان هنا مبدأين من مبدأ معين كذا التضعيف الى الاثلاث والارباع البتة وكذا الحال

او ضعفنا الجسم ذو القوة الغير المتناهية فضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من ان فرض

ذو وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من تلك المبدأ قبل التضعيف اذ يدور

يكون نصف ما تقوى عليه بعد التضعيف في مبدأ المدة والعدة بازاء القوة السابقة والتضعيف بازاء

الزائدة فيتعين المطلوب باقوم حجة لا يحتاج فيها شبهة على التلبيس فسقطت المؤونات التي تكلفها الشيخ

الرئيس ولعل ما ذكرناه هو مراده من نسبته الشيخ الى الانحراف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالانصاف

ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من

ذلك المبدأ فينقطع الى آخره ان يكون هناك حركتان علويتان من مبدأ واحد احداهما انقص من

الاخرى فينقطع فيتناهى لا يجب ان يكون النقص والنقصان في العدة لا يوجب الا انقطاع اذا

كانتا مختلفتين بالسرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس الى دورات الفلك الاعلى والشيخ نفسه

يعترف بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك كل القوة من مبدأ يكون اكثر منه مبتدأ من ذلك المبدأ

على ذلك الاتساق باشتراط القوة فينقطع لا محالة تم ما يكون بما مهدناه من المقدمتين و

لا يحتاج الى تجشم تلك المؤونة التي تجشمها قلت فصل في ان يبين ان كل جسم لا يمكن

خلو الجسم عنها كالحيز والقابلية لبعض الكيفيات فان شيئا منها طبيعي فلذلك ان مطلق الحيز مثلا

يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة المخالفة والمتخصص وكالقاسر

ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه وحده على طبيعة يكون مطلق الحيز في ضمن معين لا محالة ولو كان من

خارج فيكون ذلك من طبيعة معين ومع ذلك فلا يكون للجسم حيز ان ما بان التسلسل اللهم

منها والطبيعة النوعية البسيطة ان انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد واستدعت بعد

وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذ فرقت التجربة ان الحيز الطبيعي للمجموع هو حيز اجزائه التي فيه بالقوة وكان الحيز الطبيعي
جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض في المتصل الحقيقي من حيث خصوص فرديته
بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون
الاقرب اليه الا ما هو الحاصل له اذا كان في شيء منها فان نقل منه الى بعض آخر منها بالقسر
صار باصالته اليه طبيعيا لصيرورته اقرب اليه وان لم يكن في شيء منها فالاقرب اليه هو الاقرب
منها الى حيزه الذي هو فيه فيتحرك اليه ان لم يعق وتخصيص البعض بالاقرب اليه شيء لكن بالسبب التي لا يمكن
بالقياس الى خصوص فرديته فقط انها راسا واما المركب فلما لم يكن بعد عالم التخليق له حيز خارج عن احياز
البسائط ثم تركيبه ان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى طبائع البسائط لكن لم يكن قسريا بالقياس الى
طبيعته ويكون له حيز طبيعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون للمتصل الحقيقي حيز
طبيعيا ولا منافرا بالطبع وحيزه الطبيعي هو ما اتفق حصوله فيه وظني ان الطبعي للمركب انما هو باعتبار
الامتزاج المخصوص للحالة المتوسطة على حسب النقيضية تركيب البسائط فلا يكون حيز مركب خارجا عن احياز
البسائط اما الارض السافلة [illegible] وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **قوله** وقد اوضحنا
الكلام هنا الى ان الحركة الطبيعية انما تكون عن حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان نبين ان كل
شيء ما يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه [illegible]
خلو جسم [illegible] عنه فيكون لكل جسم شيء منه طبيعيا وما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك
البعض شيء منه طبيعيا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد وان
يتناهى في الجهات فيحيط به احاطة تامة حد او حدود فيحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل فلا محالة
يكون له حيز يباين به بالذات غيره من الاجسام في الجهات اما وضعا كما في الجسم المحيط بالكل او وضعا
اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى الحدود والجهات فهذا المعنى الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة

١٣٦

الملازمة للاول للاجسام الفلكية وكالالوان والطعوم والروائح لبعضها ولتصور البرهان في الحيز فنقول
لو كان الجسم لما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الى ما لا يمتنع خلو مطلق الجسم
عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص ببعض افرادها وكالقاسر مطلقا اذ يمكن وجود مطلق الجسم بدون طبيعة مخصوصة
وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم فخلى مع طبيعته بحيث لا يكون
هناك قاسر يؤثر فيه فانه يشغل حيزا لا محالة بالقياس الى الذي يمتنع خلو الخارج عنه اذ لا يخلو كل جسم يكون له لا محالة
حيز معين اذ لا يلبس من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في ضمن معين فلا بد من ترجيح ذلك المعين من
مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة او ما يستند اليها فيكون
ذلك الحيز طبيعيا له ووجود الجسم بدون فاعل على الامكان غير ممكن لكن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز السوية
فلا يمكن تعيين الحيز بسببه الا من الطبيعة المخصوصة ثم انه تبين مما عرفت انه لا يكون للجسم حيزان طبيعيان
متباينان لان نسبتهما على السواء فلا ترجيح لواحد منهما وانما ادعانا الى القول بالحيز الطبيعي
وجوب الترجيح ثم ان هنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط او مركب اما البسيط فاذا خلى وطبعه كان له
حيز معين ليس معه ما يقتضي حيزا غيره والحالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها
وكذلك ينبغي ان يكون بحالة الابداع اذ لا يكون هناك كثرة باتصال تام يوجد بسببها فرض حدود وقصت
الطبيعة مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الحق ولا يكون الا واحدا ثم ان
الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن في ذلك من حيث خصوص
طبيعته ايضا وبالجملة فيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز بالقوة وحيز الجسم
حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا كما ترى كانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التحليل فاما تلك ان
الاجزاء اذا وجدت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك تحصيل ان
تلك الاحياز اذا وجدت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم الواحد بعينه لكن الامر بالعكس ليس كذلك فان

السطح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء المتفرقة وفي مجموع تلك الاحياز المجتمعة وفي
ملتقاه ما سافي حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو
اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء المتصل حيزه الطبيعي
هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من تلك الاحياز
انما يتعسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع لبعض بالتموج اما بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا
انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع لبعض لم ينتقل اليه حيز هو الطبيعي لانه صار اقرب اليه والجزء المتصل
عن بسيط المفارق لحيزه الكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي لان يتشكل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث
يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي يكون الجزء في اقرب حيز من الاحياز المتوهمة في الكل
فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال والمفارقة فان لم يتيسر الاتصال لعائق من
خارج ومال الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة من حيث هي وان اقتضت
الاتصال لكن السبب الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال ان لم يطرأ الانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد
طريانه لتعارض يمنع من الاتصال من جهته فهو انما يطلب الحيز المماس بالكل وهو المتصل الماس
في الاتصال من بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة تقتضي الجزء من حيث هو جزء هو الاقرب من الاحياز
المناسبة المتوهمة في حيز الكل وتعيين الاقرب اليه انما يكون من خارج فان قلت طبيعة الكل بعض الحيز
ح ان لا امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في احد ما كان ح الاقرب اليه الكلي يطلب
الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي هو فيه بالقسر فيه للاتصال اذا كان حيز
الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء البعض واحدا مما ان يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز
متباينة متعددة وقع بحيث يكون نسبته الى كل منها على السوية فلا يتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له
حيز طبيعي لما فرضناه لا اقرب لا اقرب هناك ثم انه ح ان لم يكن هناك عائق عن التوجه

الى شيء منها الا متوجها الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا وان حصل في
كان هو الطبيعي لانا نقول ربما يمكن تفرق الجزء بحيث لا يكون له اقرب من الاحياز المتوهمة متفق جزء الكل
واحد لكلها لو افرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم افرز ووقع الكل بحيث تستتم يكون
ح بعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز وبعض آخر الى بعض آخر فاذا كان التجزي يهون على الطبيعة مفارقة
الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية متعددة من جميع الجوانب على السواء تجزى وانقسم طلب كل جزء منه ما هو اقرب
اليه وما كان مفارقة الحيز اهون على الطبيعة من التجزي لم يتجزأ وسكن في الاوسط لكن حيث لا نسبة
الكل الجسم الى تلك الصفة مع الاولى من التجزي كذا واذا كانت الامكنة متعددة من جميع الجوانب على
السواء مع ما بيان ان من وقت هذه الحكمة التجزي البتة وذلك كما قال الشيخ ابو علي بن سينا ان النار في
مركز الافلاك لا يميل جزء منها الى جهة كان حيز لها السكون لكن لا يتصور بها كانت تقتضي ان ج
تنفرج في وسطها تنبسط عنها الى الجهات بالسوية الى ان ينتهي كل جزء من المنبسط الى ما هو اقرب اليه من
المكان الطبيعي وحينئذ لا يجد على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق كالحرف
يكون في جهة ما انبساطا من جميع الجوانب فيكون سكونه بالقسر ايضا فان الخلاء لما لا يجوز ان يحدث
في الوسط عند تخرقه وهذا القسر عارض عن الطبيعة فيجب لا جواب الا اقرب من الاحياز انما يتعين
بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مبدءا ولا يمكن بالقياس اليه
تخلية الطبيعة ونفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا اذا تجزى بمفارقة
على الماء في الاعيان او في التوهم فتعين معه الاجزاء واحيازها تبعا لتلك التجزئة الحاصلة لها وكما ان كل فرد
جسم آخر صورته كصورتها صورة الماء بالاحالة كانت لها قبل لبسها بالماء ثم مع تخصص لا قرب الاحياز
من جملة الاحياز التي بالقوة في حيز الماء فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم يتأت له التحيز
ليسكن بالقسر حيث كان كما ذكرته واما الماء من حيث هو ممكن تخليته مع طبيعته فلا حاجة الى تعيين الحيز له

واما المركب فلا يكون له حيز على حدة اذ المركب يورث زيادة في احجام الاجسام فلا يحتاج بسببه الى
حيز زائد على احياز البسائط وايضا لا يتصور للمركب وجود مبتدع اي وجود يحصل من غير سبق زمان ومادة
تامة فان نوعية الكائن قديما لكنه في مرتبة مطلق الفردية يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة
المتصورة بصورته بل الصور المتضعفة بوضع كل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان والمادة
كذلك مسبوقية ذاتية فحينئذ يكون اركانه الاحياز ان غلبت وطبايعها طالبة الاحياز لا جائز
عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج المحدد الذي سبقته وهو باطل اذ لا يكون
خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد وان يكون من جهة الى جهة على ان لا يمكن
خارج المحدد الاخلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون اما حيز الحيز الجسم آخر الغير فيكون حيز
واحد حيزان لمطلب وستعطا او لا روح فاما قبل ان يتبع لم يكن مكان بالخلاء في مرتبة وجود بسائط المتقدمة على تقرر
وجود المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسيأتيك تحقيقه عند الكلام في امتناع ان يكون الحاوي [illegible] للحوي ثم
ان كلامهم قد اضطرب في اثبات الحيز الطبيعي للمركب حتى ان الشيخ العناصر [illegible] قال في الاشارات
انه بالقضية الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه واما بحسب جزء فيه اذا تساوت الجواذب وقال
في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان يكون من اجزاء متساوية
القوى فيتساوى فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شيء من البسائط
ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان الاجزاء كلها تتفق في ان لها تلك الامكنة كان خارجا عن مكانها
اوليس مكان شيء منها الكل جملة الاجزاء ليس لجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا اشياء وان لم تكن
متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب اما اذا كان الجسم المركب من بسيطين فقط فيمكن
ان يكون التركيب فيه من شيء متساوية لانه اذا كان كل بالبسيطة متجاورين ان مكانه الطبيعي
في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين جسم

١٤٢

البتة فان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيطة وذلك المكان غير غالبة فان كان في حيز من

الاحياز بالطبع فقوة بسيطة وذلك الحيز غير غالبة بالطبع ح ان لا يتحرك ولا يسكن فلا تركيب من بسايط

فوق ثلثين متساوية القوى شيء عليه زيادة فليس كما بينا في الكتب المبسوطة وقال في الشفاء ان كل مركب

لا يخلو اما ان يكون من بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اقوى

فان كانا متساويين في القوة ولم يتحرك الى ان يقسر احدهما الآخر فاذا [illegible]

جامع وان تجاذبت حركاتهما [illegible] بسيطة [illegible]

على [illegible] الى [illegible] ان [illegible] بالطبع [illegible]

[illegible] بالطبع يكون [illegible] في [illegible] الغالب [illegible]

تساويت [illegible] البسيطان [illegible] الى [illegible] الذي [illegible] التركيب وحصل [illegible]

في اقرب الحيزين [illegible] التركيب [illegible] الى الجانبين [illegible] الاسباب [illegible]

عن البسيط الذي [illegible] ان [illegible] اجسام

البسيط [illegible] الاجزاء [illegible] الى احيازها

[illegible] ان يكون الاجزاء [illegible] ان تفصيل في الاجسام التي بينا دين

كلها [illegible] ان يكون قوة [illegible] على الاجتماع [illegible] في تلك البسائط [illegible] وانما [illegible]

[illegible] بالقسر [illegible] بها [illegible] لها واعتبر الكتاب في القوة [illegible]

الحجم والمقدار [illegible] المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فان [illegible] مقدار [illegible]

من [illegible] في [illegible] الاسفل [illegible] الصاعد [illegible]

او بالعكس بل ربما كان [illegible] في المقدار [illegible] في القوة [illegible]

[illegible] في طلب [illegible] ان الطبيعي [illegible] وان [illegible]

١٤٣

بما ذكر بالضروريات ان الآخر انتج ... يكون على حسبها والاخفاء في ان المركب ان عرض

غلبة النار ... او سلب ... حتى يكون ... في غلبة الارض ... المركب ... يكون له

هو الله من النسبة ... بقية كلام الشيخ وبقية الاتباع المعقول من ان ... المركب كان ... الطلب ...

من ان المركب من العناصر الاربعة على السوية مكانه باتفاق وجوده غيره ما ينطبق به المحاذاة

من انه لا يكون مكانا طبيعيا له ولا منافرا له بالطبع ما لم ... فان المركب يكون لا محالة

اثقل من بعض العناصر حيث ... بل يكون مكانه الوسط بين مكانيهما

والكلام انما يصح فيما اذا كان المركب ... ان لم يكن هناك قاسر على المزاج طلبت بسائطه

احيانها وانفصلت الا ان يكون التركيب ... كل منها في حيز المركب بين الحيزين ان

البعض ... حيث يتعادل

قوى البسائط لكن العقل الصريح في الوجهين الفاقية والوحدة اعتبارية وهناك حيثان كل منها في

حيزها و ... حد الكل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزاج فانما يعين له

الحيز من جهة يحصل له ... في الخفة او الثقل او التوسط بينهما وضابطة في ذلك ان يفرض النار

اذا كانت على حالتها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين

من الثقل والماء في واحدة منه فان تساوت اعداد البسائط كان التركيب من اثنين اي الاكثر عددا

لكل ما عرفت من جهة فان كان هناك اختلاط بين الخفيف والثقيل ... درجات الخفة على درجات

الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا فاسم فضل الاكثر على الاقل منها على عدد البسائط

فالخارج من القسمة هو قدر درجة المركب في الخفة والثقل ان لم يكن هناك اختلاط بل

كان التأليف ثنائيا من خفيفين او ثقيلين فنصف درجات المجموع قدر درجة المركب وان تفاوتت الاعداد

فان كانت النسبة بين الكل ... فرض واحد مقدارا بعدد الجميع سواء كان ذلك الواحد

١٤٤

١٤٥

الواحد هو مقدار احد بسائطه اولا فقد بان انه لو يجعل كل قدر واحد جزءا على حدة ويرجع

الامر الى الضابطة المذكورة في التساوي وان لم يمكن النسبة بين الكل عددية لم يكن درجة

المركب على الوجه العددي تحقيقا بل غاية الامر يستعلم من ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية تقريبية

وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنزيد ذلك توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان

التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب معتدل ولا يتصور الاعتدال

مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة نصف من

الكيفية المنفعل [illegible] متوسطين كالنار والهواء والارض مع الماء في نصف درجة اذا كانا متخالفين

كالنار والماء والارض والهواء وكذا في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الفعل

ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين من ان يكون

المتوافقين فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من الطرفين والوسطين او من طرف ووسط

متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين اذا كان الوسط ضعف

الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا كان الوسط

المخالف تقريبا زائدا على مجموعهما بقدر الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما يعتدل

اذا كان الطرف المخالف تقريبا ناقصا عن مجموعهما بقدر نصف الوسط منهما مثاله ان يكون النار

جزءا والهواء جزءين فان ضم اليهما الماء اربعة اجزاء وبدلها الارض جزءا يكون المركب معتدلا واما

في الرباعي فيعتدل اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره او كان فضل احد الطرفين على

الآخر ضعف فضل الوسط الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض

جزءا او كل من الهواء والماء جزءين او يكون النار جزءا من الارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة

وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار اربعة والهواء ثمانية والماء جزءين والارض جزءا او يكون

المركب في ستة اعشار درجة من الخفة او يكون الماء جزءا والهواء جزءين مع الماء ثلثة والارض ربعة فيكون
المركب في ستة اعشار درجة من الثقل هكذا اذا كانت العناصر كلها على قواها الطبيعية او نقص
سورة بعضها يجبر نقصانه بالزيادة في مقداره فان قلت ما ذكرته كله انما هو بالنظر الى قوى البسائط
واشتراكها في المركب لكنه يجوز ان يفيض عليه صورة نوعية مقتضية خفة او ثقلا لا على مقتضى الاختلاط
الا ترى ان الذهب اثقل من الارض مع ان ثقل الخفة والثقل على ما ذكر في الكيفيات الاربعة الاول من
فلا بد ان ينسب الى الصورة النوعية في المركبات على خلاف ما تقتضيه امتزاج البسائط كيف لم يكن
المركبات من حيث هي مركبات اخف فلا يكون لها من حيث هي خفة وثقل غير ما تقتضيه اجزاؤها قلت
الخفة والثقل انما هو للوصول الى الامكنة الطبيعية وثقل الذهب انما يزيد على ثقل الاجزاء الارضية المتخللة
فيه وان زاد على ثقل ما يوازيه في الحجم من المدرة التي استولت مساماتها من الاجزاء الهوائية
وما يشبه ذلك ان الاجزاء الهوائية المائية لم توجد الا وقد زيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في
خلخلة مساماتها من الذهب فاذا عرفت درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل
هو الحد المشترك بين الماء والهواء واما غير المعتدل فان كان خفته او ثقله دون درجة يرتفع او
ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة
فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة او الثقل درجة كان حيز المركب
حيز الهواء والماء وان كان خفته او ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه الحد المشترك بين النار والهواء
او بين الماء والارض فان زاد على ذلك لكن لم يبلغ درجتين ارتفع المركب عن الحد المشترك
بين النار والهواء وانخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك ان نقص عن ذلك
مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد وارتفع عن هذا الحد فان قلت ما ذكرت يكون مثلا
حيز المركب من النار والهواء والماء والاجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء



بقدر مثلی نصف قطره ای ثلث قطره لکن ینبغی ان یکون حیزه حیز الهواء اذ الجزء الهوائی یطلب السکون
فیه والناری یجذبه الی فوق والمائی الی تحت فالتجاذب من الجانبین لا یبطل السکون
الذی یقتضیه الهواء قلت الماء یقتضی السکون فی حیزه ثم الهواء المساوی له انما یقدر علی اشالته الی
الحد المشترک بین حیزیهما لا الی حیز الهواء نفسه ثم النار لا تقدر علی اشالة هذا المجموع الذی یتضمنهما الی
حیز نفسها ولا الی الحد المشترک بین حیزها وحیز الهواء وانما کان لها ذلک لو کان ذلک المجموع مساویا
لها ولو کان حیزه حیز الهواء ولا الی حیز الهواء وانما کان لها ذلک لو کانت حیزه بحیث یکون المجموع فی
خفته الهواء فکیف یستقر فی حیز الهواء بالطبع بما ثقل منه واعلم انه قد یتوهم ان المرکب من بسیطین متباینین
متساویین فی الحرکة انما کان اقرب الی حیز احدهما ینجذب الیه لان الحرکات الطبیعیة تشتد عند القرب
من احیازها وتفتر عند البعد عنها [illegible] ان الحرکة الطبیعیة انما تشتد عند القرب من الحیز الطبیعی لانه
کلما یقرب یرق حجم الملاء المقاوم ولان الجسم کلما تحرک یزداد تحوزه ویزداد لطیفة الملاء المقاوم
وعلی هذا الوجه لا یکون الاشتداد منوطا بالقرب بل بامتداد زمان الحرکة وبالجملة فهناک
اسراع فی الحرکة الی الجهة التی یتوجه الیها بالمیل الطبیعی لضعف یحصل فی المقاوم لا لشدة
فی المیل نفسه والمرکب المذکور انما المیل فیه الی حیز بین حیزی بسیطیه لا الی الاقرب منهما
واما البسیطان فمیلاهما الی امکنتهما حیثما کانا ولا یختلف المیل نفسه بالقرب والبعد وانما اطنبنا الکلام
فی هذا المقام لان المستفید ممن سبقنا اتوهم به ولنعول علیه الامر کله بیده
قلت وکذا الکل جسم شکل طبیعی والبسائط لا تختلف فی الشکل اختلافها فی الاحیاز بل
هو الکری اذ القوة الواحدة انما تفعل فی المادة المتشابهة فعلا متشابها والارض انما خرجت
عن الکرویة بالقسر وانما لا تعود الیها بالطبع لمنع یبسها عن ذلک بعرض فانه حافظ للشکل الطبیعی کان
وللقسری لکان یصعب التقصی عن النقص بخلاف الافلاک من تقریکه فیها الندادیر والکواکب

مولوی محمد یوسف

مختلفة المقادير متخصصة المواضع ومن اختلاف في القسمات بالكثرة والقلة واذا مهد اعتراض في تشييد

مبلغي من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون احياز بعض في جوف

بعض او ثخنه او يكون ثخنه خارجة المراكز ... او غير ... لزم ذلك قوله بشكل ما ذكرنا

في الحجر فتبين ان لكل جسم شكلا طبيعيا وبين ذلك بانه لما كان الفلك لا بد له من وضع ليس

شيء من الاوضاع طبيعيا فتعين ان يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبيعيا

فلعل مراده ان الوضع الذي للافلاك عنه يترتب تباين ... من ... الاجسام وكلام الشيخ في

... طبيعيا له بل تعينه الطبيعي او جزء من حيزه ... الوضع الحاصل له باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة

فيه الى حيزه فكيف يكون ... عند فرض تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون ليس ...

جزء بل فضلا عن نسبته للجزء الى امر آخر وكون الشكل مردودا على النهاية لا يقتضي كونه لا يجب ...

عند النهاية ما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط وان اختلفت في الماهية

فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبيعي لكل منها الكري وذلك لان القوة الواحدة تفعل في

المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه اختلاف الافاعيل وكيف يفعل الطبيعة

المتشابهة شيئا في المادة المتشابهة فتقبل وشيئا آخر فيه فتقبل آخر ومن ... اولى بهذا من

ذلك فالمكان في ذلك من ذات ... الفاعل او القابل ارتفع التشابه فالكان من خارج فعلى فرض التجرد

عنه يكون شكل لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبيعي فاستقم وقد يعترض بالارض فانها مع طبيعتها ليست

كرية ولو كان ذلك لقاسر فيجب ان تعود الى الكروية عند زوال القاسر والجواب ان

ذلك لقاسر وانما لا تعود الى الكروية عنده والا لان يبسها يعوقها عن ذلك فان استشكل

بان يبسها طبعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس

ليس بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية وكان يبسها حافظا

فكر وتوهم حتى لا يزول بادنى قاسر لانا نعرض فان من شان الطبيعى ان تحفظ الشكل الحاصل فان كان هو
الطبيعى حفظه وان كان هو القسرى حفظه فصرفه عن الطبيعى انما هو بحصول القسرى وتشكل بعض
الافلاك من غير تركيز فيها المتداوير للكواكب وبما فى المتممات من اختلاف بالرقة والغلظ فربما يكون رقيقا
فى جانب الاوج وغليظا فى جانب الحضيض وبالعكس فى الوجه الى غير ذلك تقتضى فذلك
ما ابتت الافكار من ان ذلك ليس لطبائعها بل ليفيضان صورة كمالية زائدة على البعض
من حيث هو فتفيض صورة متصورة بصورتين هى تدويرا وكوكب وفلك خارج المركز فيلزم
ان يجى فى المفروض عنصرا واختلاف شخص مع ان التصور بصورتين مجازين على امتناعه
فى موضعه وانه كيف يفيض صورة على شىء من مادة متشابهة دون سائر ما يشبهها لك
استعداد ومن ارجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصرا وهدم مصرا لان اجازة ذلك يبطل
الدليل وثلم اصول كثيرة مؤسسة على امتناع ذلك وكذا مع ان ليس هناك اجزاء
بالفعل ما التداوير والكواكب والمتممات والخوارج اجزاء فرضية وهى ربما تختلف فى
السرعة والبطوء فى الحركات كاحوال المنطقة والقطب فى جهات الحركة كالامالة والانحراف
على الحكاية وانما بعد الاعتراف بقصور يطلبنى من العلم بل بضعف المنية البشرية عن اكتناه الامر
اقول ان الفلكيات كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احيانا
بعض منها فى اجواف بعض وان يكون احيانا بعض آخر فى ثخان بعض مراكزها خارجة
عن مركز ما هى فى ثخنه شاملة كانت لمركز المحيط او غير شاملة فلا جرم يكون فيما هى فيه نقر
او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون فى جوف الفلك بعض العناصر
فلك وعنصر كانت مصمتة كالارض فلما ان التجوف فى اصل الابداع لمكان جسم آخر يبدع
معه حيزه فى جوف هذا لا يوجب كسرا فى فعل القدرة كذلك حصول نقرة او نقرات فى الثخن

١٤٩

او اختلاف بالرقة والغلظة اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا ببساطة الفلكيات ان الفلك
الكل بسيط غير منتظم من كوكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان يعنوا بذلك بل انه ليس من
امتزاج اجسام كامتزاج العناصر في المواليد او انه كلا من الكواكب والافلاك الجزئية المفروزة
المفروزة عن الكواكب بسيط ليس فيه تأليف **قلت فصل** كل حركة فانما هي بمبادئ انبعاثية
نحو الخروج من المبدأ الى المنتهى بما فيه العائق وبنى الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة
عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم لا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن طرد حركة عليه لا
عن طباعه ولا يتحرك من قاسر مثلا في مسافة ما في زمان ما ولنتحرك به ايضا في تلك المسافة جسم
في طباعه ميل معاوق واخر نسبة ميله الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول ثم اذا تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبة زمان
ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول فتكون الحركة بمعاوقة مثلها ومعدومها والقسم المشهور يختلف عليه بتأثير الاقوى ولا
فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو هو بل للطباع يطلب البقاء
على مكان ما او وضع وهو المبدأ الذي نرومه فنقول كل جسم طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم
او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فالمكان بالطباع فذاك والا فلا به
من مبدأ ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو لمقتضيه طباعه مال اليه بطباعه اذا لم يعق
ففيه مبدأ ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع
الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي جائز البتة لاستوائها فسواء كان ذلك
عن طباعه او لا عنه ففيه مبدأ ميل مستدير **اقول** كل حركة فانما هي قطع شئ
بين المبدأ والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها فتكون على

على حدة بما هو سرعة بالقياس الى ما هو دونه وبطوء بالقياس الى ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم و

فصل القطع المنتفية لا ارتياب في ان قطع الجسم شيئا يسيرا وبطوء انما يكون بكيفية حاصلة فيه من المحرك

الداخلي او الخارجي قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث

تدافع ما يمنعه عن ذلك هذه الحالة هي المسماة بالميل وهو ربما يوجد ويتخلف عنه الحركة كما

في الاعتماد كما نحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا

في الكيفية التي يسميها الاعتمادية واما الوضعية فكما انها ثابتة لكل جزء منعدم فسبيل التصديق بالميل

فيه ايضا وانما يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكنفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم

طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير ولنمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي

لا ميل فيه بالفعل لا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طبعا اي لا يتحرك قسرا وذلك حين

اخذه مع انه لو تحرك بقاسر في زمان تا في مسافة تا فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه

تلك المسافة جسما فيه مبدأ ميل معاوق فتكون حركته فيها في زمان اطول ثم نفرض تحريكه

ايضا في تلك المسافة جسما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة

عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول وهذا لا شك في ان النسبة بين زماني حركتين متشابهتين

في المحرك والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان

حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل

الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة

ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فتكون

الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد قدمنا في فصل ابطال الخلاء الكلام على

هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان المقسور على الحركة المستقيمة

او قسرية ويختلف عليه تأثير القاسر فاذا قوي عال وان ضعف دنا وذلك الآن بالقاسر الغير قد طاوعه
الجسم المقسور الضعيف قد طاوعه وذلك الجسم ليست المعاوقة لجسميته بما هو جسم بل لمعنى فيه يطلب
المعاوق على حالة من المكان او الوضع منها هو الميل الذي نحن في بيانه كذا قرره الحج في الاسفار
اقول الحج وغيره ايضا يجب ان تكون المعاوقة لقوة في الجسم من شانها حفظ حالة ما حاصلة من طبيعة
او قاسر والا بها من حيث ان يكون شان هذه القوة ان الجسم الى حال غير حاصلة كالان الطبيعة
انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شانها اقتضاء شكل غير حاصل
فلهم الآن نحكم بالضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز او كان له في ذاته
مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصيته لا بمجرد كونه حاصلا له واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز
بقاسر ثم زال القاسر وجب ان يكون مائلا عن الميل اليه كانت تلك الخصوصية ميلا اليه لا محالة
وانما الوضع الذي باعتبار محاذيات الاجزاء المفروضة فيما سبها الاجل بحيطها او محاذيها فلا يكون
شيء منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة لما تبين انه الشعور بل اذا كان فللنفس شيئا غيره ثم لا يكون مطلوبا
لذاته للنفس من حيث خصوصيته بل لكل مما آخر نعم مما يلزم الجسم وضعا لاانه بل يحفظ كل جزء
حيزه الذي يحصل له من خارج ينبغي ان يعلم ان الميل كما يتبعض في تحرك الجسم من
خارج كذلك يتبعض في تحركه من نفسه اصلا انما تحرك بمجرد ارادة وانزعاج فصدر فان
ذلك انما يكون حيث تكون التي يتعلق بكون البدن متأنفا من ام منفصلة قبل تلك النفس
ويختلف تحريكها اياه باختلاف تلك زيادة ونقصا كما يرى في النفس الحيوانية تختلف تحريكها
لبدنه والقوة واحدة فلا بد في البعض من سبب متعدد فاذا مهد ذلك فنقول ان الجسم
ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طبيعة
فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تجرے

١٥٣

او قسر تحريكه الى جزء آخر فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة والا فلا محالة
لا يكون له حيز طبيعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو يقتضيه بطباعه ومن الممكن ان لا يكون هناك عائق
عن التحرك اليه يتحرك اليه بطباعه لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون
العائق ذاتيا حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء
حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل في البسيط ثبت في المركب لتقاوي البسائط
فيه والمركب يطلب الحيز الغالب من بسائطه كما قالوا او ما يناسب مرتبته كما حصل [illegible]
انفسه والفصل كما قلت وبالجملة فلا يكون غير متحرك من حيث ذاته بالسوية بالفعل كما يقتضيه من حيث
التركيب قولي على قياس ما مر يدل بهذا انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه قوة
حافظة لما يحصل له من الاحياز بطبيعة او قسر وبقية عليه فاذا حصل له من قاسر حيز حفظه
وعاقت الجسم بالعرض عن الميل الى الحيز الطبيعي كما ان الهيئة الطبيعية للارض تقع عائقا عن
العود الى الشكل الطبيعي ولا نعني بالحيز الطبيعي ما يتحرك او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هناك
عائق من خارج بل ما يقتضيه الطبيعة بالذات تحرك او يميل اليه اذا لم يكن هناك عائق اصلا
فان اردتم بالحيز الطبيعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه
المناقشة الا بما اشرت اليه من ان الحيز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة
في الحيز ان يعرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه او حوله مما يشتمل عليه او في ذلك حول ذلك
باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي والمحوي او فيها لكن ليس شيء
من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى اليه من غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا
بجزء من الحاوي والمحوي اولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طباع
الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير

فاما عن طبائعه فيه مبدء ميل مستدير او نحن قائلون فيه بحكم القدماء فيه مبدء ميل طباعي
ذاتي يمتنع عليه الانتقال عن حيزه فلا يكون الا ميلا مستقيما بل مستديرا او لا ينتقض فلك الارض
مثلا فان الجسم المتشابه بالاوضاع في البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى بعض يجوز
ان يكون فيه مبدء ميل الى استدارة او مستقيم واما تعين المستقيم الى حيزه دون نحو وما لا يجوز
عليه الانتقال عن حيزه فلا استحالة مستقيم هناك نعم يجب ان يكون بامكان تبدل الاوضاع بقياسه
الى ذات الجسم كما في اقامة البرهان فلا تعلق للتشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان
الذاتي فمسلم ولا يلزم منه وجود مبدء ميل بالفعل فليس يلزم من امكان شيء وجود مبدء موافق
له فيه بالفعل وان اريد به الوقوعي فممنوع واما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط
يجوز ان يكون بحركة عرضية لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدء ميل نحو ما بان تبدل اوضاع
بالقياس الى ذاته يقتضي جواز الانتقال فيها عليه بالذات وبذلك يندفع ايضا التشكيك
بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركة هذا يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع
بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث
هو ساكن اذ يجد تبدل اوضاع هذا مع سكون ذلك ممكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة
الى الجسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض لا يمتنع عليه الميل المستدير طبعا
ويكفي في تبدل الوضع بحركة قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدء ميل
مستدير جاز ان يتحرك به فتكون الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين ومنطقة معينة وهو محال اذ
ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى بالقطبية والمنطقية مما عداه فيلزم الترجيح
بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدأ مقتضيا ذات ارادة مرجحة للحركة على قطبين مخصوصين
ومنطقة كذلك الامر لا يجب ان نعلمه بخصوصه ان كنا نتيقن ثبوته وليس يجوز ان

١٥٤

ان يكون هذه النفس تحرك بازعاج قسرية والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدء ميل معاوق
في الجسم لتحريكها قلت ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدءان او مبدء الميلين طباعيين مستدير
ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك
طبعا الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه استدار
لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف في حالين بالعرض
والمطلوب بالمستقيم هو الحيز ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما
فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من بسائطه مبدء ميل مستقيم لجواز زواله عن موضعه فلا
يكون في شيء منها مبدء ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب تبع البسائط في الزوال عن الحيز
فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير طباعي بل ان استدار فبالقسر فمن النفس انما تحرك بقصد اقول
لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيطا او مركبا مبدءان متغايران بالذات احدهما مبدء احد الميلين
طباعيين مستدير ومستقيم اما اذا كان الميلين احدهما غير طباعي كما اذا كان مبدء حيوان بقصد مع
ان فيه مبدء ميل مستقيم طبعا فلا يجوز ذلك لان المستقيم يقتضي انفصال الجسم واجزائه الى حيزه
الطبيعي باقرب الطرق والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان فيمتنع ان يكون في بسيط
قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتنافيا
ويقتضيهما مبدء واحد في حالين مختلفين متنافيين كما ان الجسم يقبل المستقيم طبعا ويتحرك طبعا
الى حيزه ويسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يستندان الى الطباع طباعيين و
الطباع مبدء لهما اذا كانا بالغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبيعيين و
الغايات الطبيعية الذاتية لا تتنافى والغاية في الميل المستقيم هو الحيز الطبيعي والمستدير لا يحصل اليه
فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز لم يستدر الجسم وهو فيه فغايتان لم تنافيا

١٥٥

غاية المستقيم يستاج الميلان الى الغايتين يجامع ثمانيهما وان تنافيا لم يكن احد الغايتين طبيعية فكذا

الميل الذي بازائهما فاذن كل في البسيط واما المركب فلتعلم انه ان يجوز ذلك فيه فقدم امتناع تخالف

القوى وما فيهما فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك

انما يتاتى في بسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه

فاذا مال كل عن بعض حيزه ولو باشتات لم ينتقل غيره الى حيزه فلا يبقى كل منها من مبدأ ميل

مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب

لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبيعيا كان له او غريبا و

زوال جزء عن حيزه يستلزم زوال الكل لا يقال انه يصل الجزء الى الحيز بالقياس الى كل من البسائط

دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه

زواجها الا بقوة مستانفة فلتعلم ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه

ايضا مبدأ ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدأ ميل مستدير فصل

الفصل في اثبات ان في طباعها الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس كالعناصر

فالحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنه او اليه واقسم هذه الامتداد بل الحركة التي

هي المستديرة اذ الحركة لا تنتحى الا مع امر غير مستقيمة فلا تكون الا متناهية منتسبا لكل الابعاد وجوب

الوقوف بين حركتين الاستحالة الامر لا يكون الا بين ضدين فلا يكون شيء من هذه الاحادية

بالشخص متكونا مسبوقة بعدم والمدة مفتقرة الى حركة سرمدية ليعينها فلا تكون الا مستديرة و

يجب ان يكون المحرك لها ارادة انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام

ويحدد به جهات سائر الاجسام اقول كانك قد تنبهت على ان الفلك المحدد للجهات

لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدأ ميل اذ لا يجوز عليه الانتقال

من جهة فلا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدأ ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت
بالارصاد تحركها بالاستدارة ولا اشتباه هناك فلا يكون فيها ايضا مبدأ ميل مستقيم واما ما في جوفها من
العناصر فتتحرك بالطبع اما عن الوسط او الى المركز وذلك كالنار والهواء او اليه كالماء والارض فالحركة
التي يختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثلثة اصناف
حول الوسط وعنه واليه فان اعتبرت الجهات بالعرض يزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا يكون طبيعية
ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة كذلك الكمية
المستلزمة لها لا تتصل الى لا نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد وضرورة الوقوف بين كل
حركتين مستقيمتين راجعة او منعطفة فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك الاستحالة لانها اما
تكون بين الضدين او بالجملة فكل من الطرفين لا تكون الاحادية بالشخص كل حادث كما سيلوح سرمدية
بمادة واحدة والمدة لدوام اتصالها بالشخص تفتقر الى حركة دائمة شخصية ولا يكون ذلك الا المستديرة
ووجب ان يكون السبب المحرك لهذه الدائمة واحدا لانما ينفعل بالارادة والحركة لا عن انبعاث قصد
ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسبق الاجرام ويتحدد بها جهات الحركات الطبيعية المستقيمة لسائر
الاجسام قلت لتفصيل والتكلم في الحركة العرضية وهي ان يلزم الشيء للزوم مقارنته لمتحرك
لتغير فيه اين او وضع غيرا وبين ايضا ليس كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما
ان يكون المتحرك بالعرض في حيز شيء بان يتحرك فيه بالذات ففي الاين كالجسم المطلوب
في الصندوق وفي الوضع كرة محوية لاخرى وتكون مخالفة لها في المركز او ملتصقة بها بحيث لا اعزال
والمسامير او بالطبع كان تكون ساكنة في نفسها يلزم اجزاءها المفروضة امكنتها الطبيعية من سطح
الحاوية ككرة النار مع الفلك او متحركة على محور غير محورها فيلزم قطباها موضعيهما من الحاوية فيتحركا
بحركتها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون من شأنه ذلك كالسواد والاعراض

157

١٥١

[illegible] بالعرض تحركه [illegible] العنصر وصفت [illegible] بالذات [illegible] لكن [illegible]

بالعرض قوله وهو قضيتنا او وطن من الكلام في الحركة التي تكون في طباع الجسم [illegible] ان يكون

[illegible] بالعرض لما بالذات وقد تقدم الكلام فيما بالعرض فنقول الحركة بالعرض

[illegible] في مكان [illegible] متحرك [illegible] في وضع [illegible] او كيف [illegible] شيئين

[illegible] ولا ينتقل [illegible] يقال انه متحرك بالعرض [illegible] بالذات [illegible] يقال انه متحرك

فيه بالعرض [illegible] وضعه [illegible] او كيفه [illegible] بالذات [illegible] ان يكون المتحرك

بالعرض في جنس من مقولة [illegible] المتحرك بالذات في ذلك الجنس [illegible] ان يكون [illegible]

بالذات شيء من ذلك الجنس [illegible] الشيء الذي هو محمول فيه [illegible] اينا ووضعا

مثلا [illegible] فيلزم ان [illegible] حركته [illegible] في جهة [illegible] اشارة [illegible] التي كان

مع الاشارة [illegible] على وضع بالقياس الى [illegible] جهات [illegible] كان [illegible] كالمحمول في الصندوق

فانه [illegible] الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له ولكن [illegible] الاشارة [illegible] الى الصندوق

واما في الوضع [illegible] اخرى تتحرك بحركتها وذلك [illegible] اذا كان [illegible] اتصال

[illegible] اذا كانت المحوية خارجة المركز فتنتقل في قطعتين [illegible] من [illegible]

من المحوية [illegible] ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا بمثل حركة [illegible] ان تتحرك بحركة [illegible]

والا [illegible] عن [illegible] الحركة واما اذا كانت موافقة المركز ساكنة كانت او متحركة [illegible]

في الحركة فكيف يلزم من حركة [illegible] حركتها بالعرض من [illegible] حركة [illegible] الفلك [illegible]

انها لا تكون عرضية لموافقتها [illegible] مع الفلك في المركز بل [illegible] فيلزم ان تكون [illegible]

طبيعية والعناصر [illegible] طبيعية للنار فيلزم ان يكون ميلان مستديرة [illegible] طبيعيين لها و

[illegible] بطلان [illegible] والجواب انها عرضية وذلك [illegible] الاجزاء المفروضة في الفلك [illegible] النار

وان كانت متشابهة في الطبع الا انها تختلف في انسب اوقاتهما من المتمكنين بالقرب والبعد فكل جزء

من الهواء مثلا قد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره وهو يحركها

الى مكانه الطبيعي ويسكن عنده وهذا انما يتصور بالقياس الى الطبيعة بحيث يلزم من انتقاله النقصان بالعرض

والمسامير فانه تحرك الاماكن القريبة منه بالطبع يسكن فيه حافظا لما يليه وفيه تشعر بانه يلزم

فاني عليه بانه لا يمكن بناء على ان الاماكن عليه كالطبيعي له كما كان للاول قال الشيخ ولو كان الجزء

وهو في الهواء صعد الى ترتيبه الطبيعي الذي يحاذيه قبل ومع محاذاته الموضع الذي هو فيه الى ان يحصل ولا

اختلاف اجزاء ما يقوم عليه الارض بالمكان الذي يتبع حركة الهواء في تلك الجهات تحرك للكل الى ما عليه الى المكان

المكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر انضغاط بعد الى المفعل مع اختلاف في بعض اجزاء

من جهة من التبع الحركة الجهات تشبها باجزائه العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما سببا ظاهرا

غير هذا السبب المقول غير ظاهر من فلك كالتموج من الهواء الى نصيب المكان الطبيعي على الوجه الذي

عليه هذه الاتصال بحيث بعض الى بعد عن سبب السحاب والرياح امر اوقع تيز مما في جزء

انتهى وقد يشكل بما امر حركة الكرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان تقال هناك ان

كل جزء من السافل يلزم جزءا من العالي بالطبع كيف وهو يتحرك بنفسه متحركا ويستبدل مكانه جزء غيره

عن هذا ما اشار اليه الشيخ في البقية من النجاة وان يحرك حركة الكرة الباطنة وان لم يكن على محور الحاوية

بل على قطبين آخرين هما قطبا حركة الباطنة وهما من الحاوية ومن شانهما فيلزم ان يتبع البها

يلزم ان يتحرك الباطنة مع حركة الخارجة ويتحرك بحركة منها ايضا ما يليهما ان يكون الاخر الذي ليس من

شانه ان يتحرك بالذات فيما يقال انه متحرك فيه بالعرض وذلك ان لا يكون هو الموضوع الاول

بجنس ما يقال انه متحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق كالعرض يقال انه متحرك

واما المتحرك بالذات جزء جسم غيره انه لعق المكان وجسم مستقر واما ان يكون مباينا له بالكل في جسد الا ان مقارن

له لا لمقارنة جسم بجسم بل لمقارنة الصورة او العرض له فيصير له بسبب الجسم حيز تخصص الاشارة الحسية

فليجزا جزا من الجسم ما بين كانه وضع كوضعه فاذا تبدل شيء من سكان الجسم او وضعه بالانتقال

لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع والنفس اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بحركة البدن فان

لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته ولو بالعرض ثم ان يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بنقلة البدن لا يقال

انها تسود بسواده فيشكل في مطالب الفرق والجواب على ما ذكره الشيخ ان التحقيق الحق لا يفرق بينهما

الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا نقل الجسم عن اصابه اشارة تزول باسمه فصار اليه اشارة اخرى تخصه

ولو كان الشيء غير محسوس بالسواد فقد استقر في الجسم لم يوجد احصوله فيما يقارنه اذا كان عن محسوس

كانهم يحسبون ان الحيز لكل موجود ولا يحسبون السواد الا قابلا وعلى ما ذكرنا من المقسمين في الحركة الاينية

والوضعية قس الكمية والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو هو

بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او شيء هو عرض فيه او جسم هو هو في الموضوع وليس هو بالاعتبار كقول

القائل ان النبات يسود وليس الموضوع للسواد هو الجوهر مع النباتية بل التحقيق اذ كان موضوعه بدن

نبات على ان وصف الجسم ايضا بالسواد كانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شيء فيه لا بتجرد وهو

السطح وكذلك يقال بان السواد غير لكونه في الجسم الذي والنار غير وليس الموضوع لهما هو الجوهر

ما خوذا مع النباتية قلت **فصل** واما القسرية هي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج

فالاول منها ما يبتدأ الامر بالاكثرين الى غاية طبيعية اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة كما في الحجر

المجرور على الارض او مضادة كما في الرمي الى فوق والمكانية منها تكون بالدفع او بالجذب او بما

تركب منهما كما في العرضية اشبه والتدوير القسري مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سبب خارجين

او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري بسبب فيما يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على

المتحرك باعداد الحرك وهي تشتد الى الوسط ثم تضعف حتى تفنى ومن السبب في ذلك ان تلك القوة

القوة تأخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاونة المحاكات لها لكن التسخن المستفاد من الحك
لتلطيفه الهواء المخروق وإثارته سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة قال الشارح القوة
بعد ما تدارك التسخن ما يفوت بالضعف بل يوفر فإذا استحكمت جدا لم يف التسخن بذلك
على أنه يضعف هو أيضا بضعف القوة والحك وإن اشتد استعداد المرمي لم يذكر
منها التي من تلقاء المتحرك دائرا وبها التي لا تكون من سبب خارج ويكون لموضوعها أن يتحرك
بطبعه حركة غيرها فتدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية أو التي تصدر عن إرادته
فتخرج النباتية وتدخل الفلكية أو التي له أن يتحرك بها إذا شاء فإن اكتفى بذلك فكذلك
وإن زيد وله إن شاء أن لا يتحرك لم تدخل الفلكية أقول الحركة القسرية كما عرفت
ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من سبب خارج وهي تشمل ما إذا كانت إلى غاية
طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها طبيعية والأولى باسم
القسرية ما لا يكون إلى غاية طبيعية وحينئذ فإما أن تكون خارجة عن الطبع غير مضادة
له بالطبع كحركة الحجر المدحرج على بسيط الأرض أو تكون مع خروجها عن الطبع مضادة
له بالطبع كحركة الحجر المرمي إلى فوق ثم القسرية كما تكون أينية تكون كيفية كتسخن الماء
وكمية كذبول المرضى ووضعية كدوران الرحى والكلام فيما تختلف بها الإشارة إلى
الشيء أو أجزائه أعني الأينية والوضعية فنقول الأينية تكون بالدفع وتكون بالجذب
وأما التي بالحمل فإن كان المحمول لم تتغير أينه الحقيقي أصلا كالمحمول في الصندوق
فالحركة عرضية قطعا وإن كان قد تتغير أينه كالمحمول على اليد أو السفينة فإن البعض
أجزاء أينه كما يلاقيه من سطح اليد أو السفينة لم يتغير بهذه الحركة وإنما عرضية الحركة
متبعية عروضها للبدن الجسم من أينه فلعله لذلك قال الشيخ وأما الحمل فهو

بالتحريك العرضي اشبه اي من نحو المجروة بحبل كانه تحميل متحرك بالعرض وانما القسر الحق في
المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة ما يلازمه وذلك كالحديد المجذوب
بالمغناطيس وكالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب
والدحرجة تكون من سببين خارجين او تكون من ميل طبيعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا
فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كالحجر المرمي والمدحرج فالحق ان
السبب فيها قوة يستفيدها المتحرك باعداد المحرك اياه وتصولها وتلك القوة تكون
يكون اشد وضعف وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة معاوقة المصادمات
كما يماس المتحرك ويخرق به وذلك لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها
والحس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم آخر ... حركة المرمي
بدوامها وتنقضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي واذ ليست طبيعية ولا ارادية فهي
قسرية مستفادة باعداد ... لا يجاوزه والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي
والنافون منهم من توهم ان الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعدهما حركة
واعتماد وهو لا يمنعون ان يعقب الحركة سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع
جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب ان توجد الاولى
مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان
السبب هو الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرء السكون مع بقاء سبب الحركة
وان ما نع وان انعدم كما انعدمت الحركة اولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم
من زعم ان الهواء المدفوع يتحرك الى خلف ... ... بالقوة وينضغط
ما امامه ويتحرك ... فان الهواء ... حركته الى قدام

عند الالتيام حتى انضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمي لكن
الهواء اقبل للدفع فيتحرك اسرع وتحدث حركات متشافعة في اجزاء الهواء قدامه والسهم
موضوع فيها فينجذب معها وليس مستبعدا ان تبلغ قوة حركة الهواء الى ان تحمل الحجارة
فان من الجبال ما اذا عصفت فيها رياح انقلعت اركانها واندكت اوتادها والرعد يهد الابنية
المشيدة ويقلع الجبال وربما يحتال لفتح القلاع المبنية على القلل بتكثير الصوت ويمولا
يبعثوا ابدا به حتى فلم يا تواشئ فان الكلام في الهواء كالكلام في المرمي لان الحركة التي
يقولون بها في اجزاء الهواء قدما ان كانت في جزء بعد جزء كان المتحرك قد تحرك
بعد سكون المحرك وقد تبرأوا عنه والكائنة في تلك الاجزاء معا فاما ان يكون
حين تحرك المحرك الاول وثبت بعد فيجب ان يقف السهم عند سكون الرامي او تكون موجودة
بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة السهم انما هو بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور الطاقة
في وجهه فكيف ينفذ السهم في الحائط فان كان الهواء الذي يتصل السهم يحتبس والذي
يلي فوقه يكون بعد على قوته كان السهم اسبق من الهواء وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال
الهواء يحمل السهم والاشياء الثقيلة التي يتفق حصولها فيه لتفيق السهم بسبب فيه ولا يحملها وما بال الرياح
التي اذا هبت على اغصان الشجر يشبهها لا يحمل السهم لو وضع فيها ولم ان حركة الرمي
تشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون باندفاع الهواء حين قالوا لو كانت معاوقة
القوة المستفادة من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانت تاخذ في
في الانسلاخ ولم يكن للاشتداد بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي اندفاع
الهواء فالوجه فيه ان الهواء ينعطف بالحركة ويزداد سرعة انحراقا لما ينفذ فيه من

١٦٣

الهواء الناقل للرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة ليس باشد منه على فرض
اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة فان كان المعتبر
هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا يعجل عنه المنقول فيه
لانه يصير اكثر تحجما واضعف قواما وهو كذلك يكون الطف حركة مما هو بخلافه فيه اذا فرض تحريكهما
بقوة واحدة وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في
الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت المحاكة على شيء واحد فانه يكون مع المحاكة
السخن بطول المدة ولذلك فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك ايضا يشتد سخونته فيكون الطف
واقبل للخرق وهاهنا لا المحاك واحد ولا المحكوك بل على توهم يجب ان يتحرك الهواء بسلسلة
مدفوعة قدما ويكون كل جزء يفرض حاكا بعينه محكوكا بعينه وتتبع ما ذكره الشيخ في هذا
الاستبعاد على فرض القوة وان القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاكات
لها لكن التسخن انما استفاد من الحك لتلطيفه الهواء المخروق وايراثه سرعة النفوذ فيورث الاستعداد
في الحركة فما لم تشتد القوة بعد يتدارك التسخن ما يفوت بالضعف بل هو فرقا فاذا استمرت
جدا لم يف التسخن بذلك لكثرة ما يفوت بالضعف على ان التسخن ايضا يضعف حينئذ
بضعف القوة والحك وان كان ثم امر الحك على المرمي يستدعي اشتداد استعداد التسخن فيذكر
بعد المعتبر به الحركة التي تسمى ما من تلقاء المتحرك وتختلف فيها اختلافا يرجع الى تسمية فمنهم من يريد
بها الحركة التي لا تكون من سبب خارج ويكون لموضوعها ان يتحرك بطبعه حركة غيرها فعلى هذا
تدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية في اسمها اذ لا بد منها ان تحرك كما
طبيعة الى جهتها تقتضيها على حسب التركيب وتخرج الحركة الفلكية ومنهم من يريد بها التي تصدر
عن ارادة المتحرك بها اي اذن النفس المتعلقة به وهذه بعينها ما يسميها ارادية فتخرج النباتية وتدخل



وتدخل مع الحيوانية الفلكية ومنهم من حدها بالتي ان تحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك
فيخرج منها النباتية وتدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد
آخر اعني وان يكن له ان يشاء ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية **قلت الفصل** اذا ابتدأت معاً
حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معاً فبين ابتدائها وانقطاعها امتداد يمكن ان يقطع كل من
مسافاتها المتفاوتة وامثالها بحركة قطعت بها او بمثلها وهو امر واحد تنطبق فيه الحركات
المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة ربما تكون مختلفة المقادير
لا يكون نفس الحركة لاختلافها سرعة وبطوءاً ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره وهو
هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار فذلك المقدار هو متصل بالذات لانطباق
الحركات وهو الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا لاجتمعت اجزاء الحركات فهو غير قار
فيكون مادياً لحدوث اجزائه ولا يكون عن مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في المادة
لا المجرد ولا يكون مقدار المادة لما مر بل لهيئة فيها لا قارة والا قرت به وليس الا بل غير قارة
وهي الحركة ليست الا فهو مقدار الحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام الى متقدم
ومتأخر لكن المتقدم والمتأخر في المسافة يجتمعان ويتقابلان بخلاف الحركة وكما ان الزمان
باتصاله مقدار للحركة فهو عدد لها عند انقسامها الى متقدم ومتأخر لا يجتمعان ولا يتقابلان
واعلم ان القبلية والبعدية اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا تتعلقان في الثابتات
اذ لا فوات هناك ولا لحوق بل انما تعلقان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه
اذا فرض فيه حدود وانقسم الى اجزاء وقيس بينها يكون قبل وبعد بذواتها لا بقبلية وبعدية
زائدتين عليها وفيما سواها من التغيرات والمتغيرات بواسطته حتى اذا قيل فيهما ان هذا قبل
وذاك بعد فمعناه ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك لكان بالعكس

١٦٥

او معا وسعة الزمانيات ليس لها [illegible] اعني كونها فيه بتة بعضها ببعض في كونها معا جميعا

اعني كونها فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل نحن فيه او اجزاؤه وحدوده

ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليست فيه واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها

ثبات مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة دهرا فيكون الدهر محيطا بالزمان وما اضافة

الثابتات بعضها مع بعض فيختص باسم السرمد **اقول** اذ قد فرغنا من مباحث الحركة فيجدر

بنا ان نتكلم في الزمان ذي الحركة بعد عرضها ونقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى

تزييف ما صح فيه من قبل لتصحيح الفلسفة وحل شبهات وقعت اليها فنقول اذا ابتدأت

معا حركات مختلفة في السرعة والبطء ثم انقطعت معا فلا جرم تقطع المتوسط مسافة

ازيد منها ولبطيئة انقص فبين ابتداء هذه الحركات وانقطاعها متسع لقطع كل من الحركات

المتفاوتة او اشباهها الحركة قطعت بها ومثلها يمكن فيه ذلك لا يمكن فيه قطع تلك المسافة بسرعة بطيئة و

المسافة لبطيئة قطعها فيه بالسرعة وان كان ممكنا لكن على سبيل الانطباق على نهاية ما من

من قطعها في تلك المسافة فهذا التسع ربما يعبر عنه بالامكان هو امر واحد اتفقت فيه الحركات المختلفة

المختلفة بالسرعة والبطء الواقعة في مسافات متفاوتة النهاية والحركات ربما تكون مختلفة

بالعظم والصغر لا جرم لا يكون نفس الحركة وسرعتها وبطؤها ولا المسافة او مقدارها ولا

المتحرك او مقداره ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام الى انصاف وانصاف انصاف

لا الى نهاية تكون بازائها انصاف الحركات وانصاف انصافها الواقعة في انصاف المسافات

وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب وان كان ذا مقدار فذلك

المقدار لا يكون للمسافة [illegible] فهذا هو مقدار بالذات متسع لتلك الحركات

ليس لشيء من تلك المذكورة قبل وهذا المقدار يكون الجزء المفروض فيه غير مجتمع مع الكل ولا مع جزء منه سابقا او لاحقا

أو لو سلمت لانعدمت أجزاء الحركات الواقعة فيها فهي غير قارة وكل جزء منه حادث فلا يكون
بريا عن المادة بل يكون إما عن المادة أي مركبا من مادة وصورة أو ما في حكمها أي أمر حال فيها جوهرا كان أو عرضا
وأما في المادة أي هيئة فيها لكن التجدد بالذات لا يكون لمجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط
فهو إذن متقدر في مادته فإما أن يكون مقدار المادة فيكبر أو يصغر به المادة وقد عرفت
بطلانه للتغيير فيها ولا يجوز أن يكون مقدار الهيئة القارة لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره
بل الهيئة غير قارة وهي الحركة ليست إلا فإذن هو مقدار الحركة فيها هو ضابط التغير الزمان
فإن قيل ولا لكان المراد بمعية الحركات الثلث في الابتداء والانقطاع هو المعية الآنية الزمانية
أعني كون الابتداءات في آن وزمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري والكان
غير بالطبيعيين حتى ينظر فيه وثانيا أن استحالة قرار الشيء بدون مقداره ممنوع فإن الجسم التعليمي قد يتخلخل قار
مع عدم قرار مقداره حينا ما تخلخل وتكاثف وثالثا أن انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة ممنوع لم لا يكون
غير الحركة فإنها أيضا هيئة غير قارة وذلك حيثما تحرك أين أو وضع أو كم أو كيف غير مستقر
فيها فالجواب أما عن الأول فهو أن المراد الإجماع في الحصول تصويرا وكذا التجدد
فطري بالإجمال لا أن يبدى فيه وبيان وبرهان والكان ما ذكرت لكن منع ذلك مما لا يغني
وجود الزمان لحصول وجدان وفرام الإنقياد والإفهام مما يبتني على تلك المعية لاسيما وهناك
يعترف بالآن دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على أن التمسك في
المقصود بهذا البيان بتحصيل ماهية الزمان أما إنيته فإن أريد بها ثبوته في نفس الأمر يعني
شيء واختراع من الأوهام سواء كان ذلك بوجوده بنفسه في الأعيان أو وجود راسمه هناك فكذا
فمنفية عن تفسير الآنية والمنكرون إن جحدوا ما هو متحقق فيها الفهم فقد تقرر بها حيث لا يحتاج إلى برهان
حيث يقسمون الزمان إلى الساعات والأيام والشهور والأعوام ويضبطون أزمنة الوقائع

والمعاملات ويمتون طولا في مدد الاعمار لا للتسنيم وقصر اقيتها للعبادة وان ...

في الاعيان فلا يفي به هذا البيان بل سيلوح ذلك ان شاء الله تعالى بنظر ادق واما عن ال...

والثالث فما اقول من ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريبة في امتناع

قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى وكلا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار

بمعنى ما في الحركة من الكم وغيره فانما يعني به تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل ان يفرض

في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعده ويكون في ذلك الان حاصلا بجميع اجزائه ان تصور

له اجزاء فانحصرت الشبهات في اعراض الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة

يعرض لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها اخذا

من مبدأ الى منتهى فاذا فرض بين المبدأ والمنتهى حد ينقسم المسافة ويكون شطر منها متقدما الى المبدأ

واخر متاخرا الى المنتهى فينقسم الحركة ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في المتاخر

منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا

والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة منها وقع الاول في المبدأ والمنتهى ولا يمكن ذلك في

الحركة فان المتقدم منها لا يجتمع مع المتاخرة ولا يصير المتقدمة متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر

في الحركة وان كانا بازاء التقدم والتاخر في المسافة يكون لها من جهة انها حركة خاصية ليست

لها من جهة انها المسافة وذلك لكون الحركة متقضية متجددة بخلاف المسافة فالحركة لها عدد

من حيث انها في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة بعد للاجزاء كما ان الواحد من الناس

للعشرة فهم يحصل ان الزمان هو مقدار الحركة وانه متصلة وعدد بها واما انقسمت

الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعة بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا بانقسام الزمان اليهما

حتى يلزم ان هذا البيان يا كما ظن ان الاتصال اصلي والانقسام عرض ثم ان الفعلية العددية للمتقين ... بها

ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور الثابتة بل كل موجود اذ لا
فائت هناك ولا لاحق بل انما يقال ان فيما فيه تجدد وتغير فنقول عروضهما اولا وبالذات
انما هو لهذا المقدار وما بغيره فلعين الحركة والمتحركات فانما يقال ذلك بغيره بالعرض من تلك لانه لو كان
قولهما فيه لاجل شيء آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه فحصل آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد
ويكون قبل ابيه قبلية وبعدية تعرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية
انما هو بالذات لذلك الشيء فلا محالة وذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو
المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون
الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور
ويقع فيه فلك الامكان وقوعا اوليا فاذن قبول القبلية والبعدية للزمان لذاته وتصوير ذلك
ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو وان كان متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء
متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن بما انه يتوهم فيه حدود فينقسم في الوهم
الى اجزاء فح اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء المحدودة الى بعض صادف بينهما قبلية
وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء المحدودة وان يتصور القبل بعدا والبعد
قبلا او معية بينهما ووجد السؤال بانه لم اختص في تلك الاجزاء الواحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل
السؤال في اجزاء المقادير المحدودة بانه لم وقع هذا الجزء بين الجزئين مثلا ولم اختص هذا بكذا
بهذا الموضع اذ لا يرتاب في ان هوية ذلك الجزء الواحد لا تحصل بدون تلك خصائصه القبلية او البعدية
في اجزاء الزمان وحدوده نفس ذات الطرفين فيها قبل وبعد باعتبار قبلية وبعدية باعتبار
آخر على نحو ما يقال في الفلسفة الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان
كحركة مع ابن انسان مع آخر فربما يكون احدهما موجودا ولم يوجد الآخر فيقال ذلك

اذ قبل ولهذا انه بعدم ثم يلحق هذا او ذاك موجود فيكون ان ح شيئين ثم يبقى ذلك ويزول هذا
فيقال لذلك من هذه الجهة انه بعد و القبلية جعل بان يبقى مع الحالة الاخرى فما جاءت
المعية والبعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذاك موجودة مع اختلاف الاحوال
فالقبلية معنى ليس له لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجرد انه نسبة ذات
الى ذات هذا وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي يقال للشئ قبل مجرد انه نسبة وجود او عدم او وجود
او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس
قد يكون قبلية وقد يكون بعدية والمنسوب من الوجود او العدم هو في الحالين وجود او عدم و
كذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امرا الى وجود او عدم مقارن امر آخر فيكون
الاول قبل والآخر بعدا فاعتبار ذينك الامرين وتشكيك الحال ان تعاكسا مع ان الوجود والعدم
وجود وعدم في الحالين وهذا الامر اما الزمان او النسبة الى زمان فالحكم هاهنا قد ذاك بانقول انها
نسبة الى الزمان تكون جعلها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واتباعه من كرام العشيرة فان قلت
الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا فرض فيها اجزاء فبالضرورة يكون بينها تقدم وتاخر
في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذاك فما بال القبلية والبعدية كانتا بالذات للزمان دون
الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو ان الزمان كم يقبل الانقسام لذاته واما الحركة
فهي متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف تكون القبلية والبعدية المتوقفان
على التجزية لها لذاتها وذلك ان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال اول لما بالقوة او خروج
من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك تعدد بين المبدء والمنتهى قابل للانقسام
حتى يكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا ثلثة اجزاء لا يتجزى ويكون المتحرك على الوسط
عند ما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما

يعرف وجهه بان تكون الحركة على متصل بنوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين
جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا يعني به ان هناك اتصالا للحركة سوى
اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو بعينه اتصال
للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فيعني به ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة
اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة سكون حتى
لو كانت مسافة متصلة يتحرك عليها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة دون
اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتبارها في نفسها بل من حيث انه اتصال الحركة
وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل لاتصال
لا انه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له ليس بعلة كذا حقق الشيخ واشياعه فان قلت
ما ذكر من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا نتصور الا متصلة
قلت لعل الفطن المتدبر فيما تلونا يظهر له ان ليس هناك حركتان متغايرتان في الوجود احديهما
التوسط والاخرى القطع بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الاستعداد راسا [illegible]
هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح
المحدثين بل اشتراط عدم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث
اختلاطها في الوجود بالاتصال العرضي وتحصلها بالعرض للقطع بها او للتقدير به هي الحركة
القطعية فالحركة التوسطية مما لا خفاء في كونها غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال
المأخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما الاتصال الذي يعرضها
بالذات وهو الزمان فخارج عنها فتمثل الحركة التوسطية بمثل الطبيعة الآنية مجردة عن الاتصال
والاستعداد والذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار جسماني

ومثل الحركة القطعية مثل الطبيعة الآنية مخلوطة في الوجود بالاستداد والاتصال بالعرض حتى ان تلك

الحلول الآن انحلالا الطبيعة الآنية بالاستداد والاتصال بالعرض فانما هو من جهة استداد واتصال

حال في مادتها واستداد الحركة واتصالها بالعرض انما هو من جهة استداد واتصال في متعلقها اي

المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية متوهمة من حيث وجود الحركة التوسطية والاتصال

المسافي ومن جهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها استداد عرضي

كذلك المتحرك بسببها في المسافة المتصلة يصير كالممتد على ما سيجيء فيلزم ان يكون هناك في كل

نوع من الاجسام امر قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان

انسان قار وانسان غير قار وكذا في المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد

والبياض قلت الاستداد الغير القار انما يحصل لكون الامر الذي يتبدل في المسافة المتصلة وزال

ما كان منه في حد عند كونه ما يكون منه في حد آخر والكون في المسافة للحركة ليس ما كل من

حقيقة الحركة فزوال ما كان في الحد الاول عند كونه يكون في الحد الآخر للحركة من حيث ذاتها وذاتيا

بهوية شخصية لكنها مع ذلك مبهمة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اذ يحصل بين السيد [illegible] ويكون

اتصل منها في كل حد هو كونه في ذلك الحد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند

الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في الحدين الى الاول عند كون الثاني

انما هي باعتبار تحصل بها ما هيا وفعلية وتوهيا بالعرض واما المتحرك فهو من حيث ذاته على تحصل

وفعلية محققة يكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون آخرا لانه من تكونه في حد بحيث

لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد بعينها نفسه من جهة كونه في حد آخر كذلك يزول الاول عند

كون الثاني لكن الجسمين هما جهتا تحصل الحركة وفعلية وتوهيا لا جهتا تحصل ذاته وفعلية قد مر في ذاته

اعلم ان المتحرك حيثما يتحرك في الاين مثلا فكما ان فيه امرا مبهما بين صرافة القوة ومحوضة الفعل كما مر تحقيقه كذلك

فلذلك حركة اي كونه بين المبدء والمنتهى ولا تظن ان ذلك بديهية اينية الجسم فان اينية الجسم هو
كونه بحيث يكون في اي آن يفرض في اين مخصوص سواء كان او يكون فيه في آن آخر
او لا واما كونه بين المبدء والمنتهى فمعناه كونه بحيث اي حد يفرض يكون فيه في آن ما لم يكن فيه قبل
ولا يكون فيه بعد اذ لو كان فيه قبل او يكون بعد لم يكن هناك مبدء ولا منتهى وان كان فيه قبل
لا يكون فيه بعد فهو في المبدء لا بين المبدء والمنتهى وان لم يكن فيه قبل ويكون فيه بعد فهو في المنتهى
فاذا فرض آن في زمان الحركة يكون المتحرك في اين ما ويكون في ذلك تحصيل اينية الجسم بحسب فرض
الآن بل مع انفراض حد في المسافة بازائه ويكون كونه في ذلك الحد بعينه بحيث لم يكن فيه قبل
ولا يكون فيه بعد فهو تحصيل حركة فلو فرض توقفه في ذلك الحد كان في ذلك تحصل اين في الاعيان
وخروجها الى الفعلية الصرفة وتكون الحركة ح قد زالت لانها تحصلت ثم تعلق الحركة من جهة امتدادها
واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر بالزمان ثم هي بحسب حالها في الشدة
والضعف من قبل حال المحرك في قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان كان هناك ملاء مقاوم في سهولة
قبوله الانخراق وعدمه وحال الجسم المتحرك في قوامه مثلا تتعين لها في تلك المسافة ان كانت متناهية
قدر من الزمان ثم الزمان يدخل في مشخصات الحركة ولا دور على ما ياتي تحقيقه في العلم الاعلى
في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى القارة
فيها تتقدر الهيولى بالعرض باعتبارها واما الحركة فانها هي غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك لا تقدر
الجسم بمقدارها اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف
في زمان معين تتعين بانها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما
اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة في مسافة معينة تتعين بانها قدر من الزمان ثم للحركة ايضا
بما يكون امتداد واتصال من جهة امتدادها واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانه تلك قسمت

الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تنقسم الحركة ايضا بقسمين متحيز كل منهما بقسم من الجسم فكل هذا الاشتداد
والاتصال بادو يكون فيه قبلية وبعدية لا تجتمعان غير ما نحن فيه وليس لها مزيد اختصاص بالحركة
بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم المنقسم فتبيح هذه المباحث على ما
القينا عليك من النفائس لتحقيقه هو نهاية الكتاب فوانيها بما ابديت اليه في ذلك ففصل في
وجود الزمان بحسب الامتداد الطولي الصريح المنقضي لا يلاحظ في هذا الاشتداد وانبساطه في العرض
اليه حتى يكون كالسطح فلا انبساط حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه النظر الى نحو التقضي من
انه في ذاته متعولة وانه من هذا يعدا الى ذلك ومن ذلك الى هذا بل ربما يوخذ الاشتداد من حيث
انه متسع ومقدار لانه حركات كانت متباينة بالسرعة في مسافات زمنية او وضعية او في
ما يجري مجرى المسافات من طرف كمية او كيفية ولانه حركات كانت اسرع منها في مسافات
وطرق الطول من مسافاتها وطرقها ولانه حركات كانت ابطأ منها في مسافات وطرق اقصر
فيتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص بحيث تخالفها نوعا وعددا
في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم وتأخر ولا يعد
ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات جميعا ايسرها واكثرها وكذلك
اختلاف المبدء والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما بدل
الاخرى لم يختلف الزمان فبذلك ظهر ان الحركات اذا انقسمت بقسمة المتحركات التي جهة
طول الحركة بل في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يصير
فيه عرضيا قسمة اولا قسمة بمعنى العدم دون السلب بان ينضبط مع امتداد طوله امتدادا
ثانيا اخر كان التأليف بين الامور فالازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا وتكون القبلية والبعدية
بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات فربما تكون مع ولنضرب لك مثالا

فنقول آب ج د شكل مستطيل فرضنا بحيث فيه تماديا بان يمتد ما يتمادى في جهة الاستطالة ويسمى جهة الطول
والآخر في الجهة الاخرى ويسمى جهة العرض ولا يعتبر في جهة الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون
آب طولا و ج د طولا آخر لذلك السطح وان فرض خط ه ز موازيا لهما واقعا بينهما يكون طولا ثالثا
بل ليس هناك الا طول واحد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات مبتداها من ا و ه و ج
وتم واقعة في جهة الى ب و ز و د الواصلة الى جهة اخرى او بالعكس او فرضت حركات مختلطة
من جنسين كانت كلها في الطول لا كل في طول فالطول المأخوذ على هذا الوجه يمكن ان يعتبر مسافة
للزمان فعليك بتطبيق الحركة فان الامر مع وضوحه في غموض حتى كأنه يعرف وينكر فان قلت
قد اتضح بذلك الحال في امتناع المعية بين الازمنة مطلقا الا بين الحركات المتعددة والاجزاء
المفروضة لحركة واحدة لكن بقي الشك في امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها الغير
قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات
متعددة فلا يمتنع معيتها من حيث انها حركات متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة
مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون فيها قبلية وبعدية فكذلك في الحركات الواقعة
فيها المستندة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم هوياتها
لكن من جهة الازمنة المشخصة لها وقد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن هوياتها
وعينيها الكلية من مشخصاتها ومقوماتها وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه بما يتكلم
فالاقرار بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان وبالعرض للحركة وكذلك لا يحتاج
ان التسريح الى تعرف الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل التطرق الى امكان حركات مختلفة
في السرعة والبطوء في مسافات متفاوتة على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء
حركة وانقطاعها كذلك يمكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية

وان لها معروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة باديا وليس هو الحركة لكنه يجب
ان يكون منطبقا على الحركة لانه لا يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد ووجب ان يتصف ذلك التجدد
انطباقا على نوع من الحركة لم يكن سبق شيء كان سبق آخر ونقيصه لم يحل اما ان يكون بينهما امكان تجدد ومكون
فيما بينهما قبل وبعد وانما يكون ذلك بتجدد امور وفرضيا عدمية اذ لا يكون بينها امكان
فيها المتعاقبان نوع انه محال لما ستعلم من استحالة تتالي الآنات نقول انما ان ينتهي الا التصادق
فيحصل فرضا او ينقطع فيعود الكلام ثم نقول بالحركة في القبلية والبعدية حيث الحال
في المعية المقابلة لهما نعني الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية شيئين هما غير نفس الزمان فان
معية الحركة والزمان هي شيء الحركة اي كون الحركة في زمان ومعية شيئين زمانيين هي ان احدهما
على حد الآخر اي كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب امر خارج عن المعين بخلاف
الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان ثم اعلم انه
لا ينبغي ان يتوهم مما ذكرنا من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه
معية الزمانيات بعضها البعض هي كونهما في زمان واحد ان المعية مطلقا ليست الا
الفيئية وان معية الاشياء للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها البعض هي كونها في زمان ليس كل
ما مع الزمان يصح ان يكون فيه كما انا مع الحجر ولسنا فيه بل ما يكون في الزمان فلاجزائه وحدوده
وثانيها الحركات المقدرة بها وثالثها المتحركات بالها الحركات فهي في الحركة والحركة في الزمان
وكذا الحوادث بالها تتوقف على الحركات وتخصص بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان
وحدوده فيه لكون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة في الخط فيه وكون حركة الفلك الاقصى
فيه لكون المعروض في العارض على اسلوب ذلك كون سائر الحركات والمتحركات والحوادث
فيه لكون الاجسام في الامكنة والاستداوات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه البرية من التجدد

من التجدد والتغير فليست في الزمان البتة واذ ليست معه مع ما فيه كان ثباتها مع ثباته
وثبات ما فيه وسلم يعني لك ان لها امتدادا في الوجود ودوام استمرار يشاكل امتداد الزمان واستمراره بل هي
خارجة من جنس الامتداد واللا امتداد بمعنى العدم لا السلب لو كان لها امتداد كانت نسبتها الى ما
بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام المحاذية وصورها وهيئاتها الثابتة
لو كان لها امتداد بهذا المعنى كانت فيها تنسب كالامور المتصرمة تنحل الى ان يكون بالاشياء كل جزء
او تقيس مع الزمان من حيث اجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق
او لا انطباق مع الامور الدفعية الحصول مع اي حد من الامور المتجددة معية وتشاركها في الوجود في الواقع
فالمنسوب في هذه النسبة بريء من التغير ومن استمرار الوجود واستيعابه للزمان او الشطر منه فلا استمراره
مختص بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس الزمان او جزء منه او حد فيه وهي وان لم تكن حيث
الاستمرار واللا استمرار من التجدد والتقضي لكنها بريئة من المتى بل كانها هي حتى الامور التي لها متى
واما الزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان خلت من هذه الحيثية فلا
ذلك كونها مشاركة للثابتات البريئة من المتى في الوجود في الواقع فان الوجود في زمان او آن
نحو من انحاء التجدد الراسخ في كما ان الوجود في المسبوق بالمسبوقية تجدد الواقع فالوجود فيهما مشاركة
فيه مع الوجود المتعالي عن المكان والمحال في نفس المعية لا تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان مكانا
كله او شطرا او حدا فيه او كان هو الزمانيات باصنافها كلا او بعضا فان هذه الامور الكائنات
اذا قيس بعضها الى بعض ما معية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية في المعية التي هيها
كما ان المكان اجزائه وحدوده والمتمكنات كلها وبعضها والكائنات فيها او قيس بعضها الى البعض
تحلها بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواسية في المعية لما هو متعال عن المكان

١٧٧

وقد يهدى اليه سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معيته سبحانه لها بقوله تعالى وهو معكم
اينما كنتم فافاد عموم الزمانيات والمكانيات اصالة والازمنة والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين
في الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليقاس بالاول الباقي
يعني عدم الاختلاف بحسب الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية والتي بالاضافة الى نسبة
اليه فهذه المعية لا يعني بها امرا زائدا على الواقع والوجود فهو نسبة الثابتات فيه الى المتجددة والمتغيرة
كما ان الزمان الذي تنسب اليه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل لا نعني بالدهر الا الواقع
المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى الشيئين الى الآخر من جهة المشاركة في حضور الوقوع
فاذا قيست الثابتات بعضها الى بعض فمعيتها تسمى سرمدية وهي اعلى من الدهرية من حيث ان
المنسوب اليه في الدهرية متجددة ومتغيرة وفي السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا
ليس افتراقا في سنخ النسبة فلذلك ربما يطلق الدهرية بحيث يكون السرمدية منقسما منها والمعية
الزمانية تحتها في سنخ النسبة فانها لكون متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما
فقد تبعنا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد هنا لا لسياق الكلام الشيخ الا فهذه المعاني اجل من ان
تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق فنعود اليها في العلم الاعلى قلت و
للزمان مبدع انما يتقدم عليه بارئه سبحانه بالذات وليس له وجود بداية او نهاية فيسبقها او يلحقها
العدم والا لكان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون معروضها بالذات زمان قبل الزمان او بعد
الزمان عدمه السابق او اللاحق ويستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها والجسم المتحرك بها
اقول اعلم ان حدوث الزمان انما هو بالابداع وتقدم محدثه عليه انما هو بالذات وليس له وجود
بداية فيسبقها العدم ولا نهاية فيلحقها العدم والا لكان لبدايته قبلية عليه الكان له بداية او بعدية عنه
الكان له نهاية ويكون القبلية للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق الكان له بداية

179

ونهاية وقد تعرّفت ان معروض القبلية والبعدية اللتين تمنعان عن الاجتماع لا يكون نفس العدم لا
يمكن ان يكون المعروض بالذات للقبلية العدم السابق هو الزمان المتأخر عنه ولا للبعدية العدم
اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض للقبلية العدم السابق زمان يقارنه
وللبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن الزمان عدمه السابق او اللاحق او
لا يقارن عدمه بعد ونحن بما القينا عليك من قبل على ثقة من تشبثك في هذا الاصل على نمط
اليقين بحيث لا تزعزعك الشبهات الدائرة على السنة المشككين واعلمن ان بعض خيرة
اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في تشاجر ارض الحكمة وتبحّطه في سماء حرم الحكمة
ووقوعه في اعماق ثرى الملكوت باقدام انظاره الغائرة وخروجه عن اطباق سماء الملكوت
بقوادم افكاره السافرة او بعض عزمه الباسمي لحماية دار الطاهر من الدين الاقرب عن حمى اعليه
الجمهور من المليين من حدوث العالم الجسماني وتصحيحه لحدوثاً ذاتياً فقط من جهة لحاظ الذات بحسب
بل حدوثاً احسن من ذلك متحققاً بسلب الوجود اصلاً في الاعيان قبل صدق الايجاب لكم قوى
بصيرته النقادة وقريحته الوقادة ان يقول بالحدوث الزماني للزمان مع ما يتقدم عليه من الممكنات
كالحركة التي هو مقدار نفسها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على ذلك الفلك لانها هو في قوة
ذلك ونظام الامكان اليه من تقدم عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقررة لجاعله سبحانه
عليه كما تخيله الجمهور فيصحح القول بالحدوث الدهري والقبلية الدهرية ويمعن في ذلك القوانين
الدقيقة ويدون الصحف الانيقة ويحصّل مقالة في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع القبل والبعد
عن الاجتماع انما يكون لكون المتحقق حاصلاً بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلاً لما هو
بعد ولا يكون حاصلاً لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان ذلك بحيث تخلل بينهما
ممتد بالذات او لا ممتد بالذات هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت

دهرية وسرمدية والزمان اذ ثبتت تناهيه في جانب الماضي دون المستقبل تبين بالتطبيق كان عدم سابقا

على وجوده لا سبقا زمانيا بل دهريا ولا يلزم من سبق العدم على الوجود امتداد ما يجعله الدهر

لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو دهري ولا من جهة السبق

لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني لو العدم السابق بالزمان مثلا يكون في جزء واحد من

الزمان واللاحق في جزء واحد آخر فيلزم الامتداد واما السابق بالدهر فيقع الوجود والمسبوق

في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود عن الواقع مطلقا فيما

الوجود مطلقا فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بلا عينه كوقوع جسم بعد

جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان لانقسامه يمكن

الاختلاف في اجزائه وحده وجود الشيء في جزء واحد منه دون آخر فالوجود في زمان لا يبطل العدم

في زمان قبله حتى يقع بدله في حيزه بل انما يثبت باستمراره ذلك كحصول جسمين في مكانين في زمان واحد

وكذلك يكون للواجب سبحانه البراءة عن سبق العدم على وجوده اصلا قبلية على الزمان فلا بد ان

يكون هو سبحانه معه بنفع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في سبق الدهر ان يترتب قبليتان

ولا بعديتان متعاقبتان لحصول انما يتاتى ذلك في السبق الزماني وتنقيح ذلك ان سبيل التحقيق بما

للنظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وثانيهما لحاظ طباع السبق الدهري مع عزل النظر عما

طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق انه كان مسبوق معدوما قبله صرفا لا يوصف باستمرار وتقدر مع

وجود السابق وجودا كذلك فكان الصادق قضيتان دهريتان سالبة موجبة فو المسبوق

كذب السالبة صدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فاذا فرض ا سابقا على ب

السبق وهو على ح كذلك كانا معدومين معا مع وجود ا ثم اذا وجدت ب ح بعد معدوم

تقع تقدري في عدم ح ووجود ب جميعا فاذن يكون سبق ا على ح بحسب استمرار الوجود

وتساوي العدم الاسبق منهما ومن هنا يستبين انه لا يصح في الدهر عدم بعد الوجود ولا الازم ما اثبته
والامتداد ولو كون عدمه الطاري بعينه هو العدم السابق لا تغايره الا بحسب اللفظ فالحوادث الزمانية
وان لم تبق في زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود
بحسب الواقع مطلقا فكما ان وجوده في زمان حدوثه لا يرتفع والا لصدق النقيضان فيما مضى
زمان لاحق لا يرتفع وجوده في الزمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود في زمانه السابق
للوجود نحو من انحاء الوجود في الدهر اذ الزمان بما فيه بتغيره وقطعيره في الدهر فاذا هو موجود في
الدهر فان توهم انه كما يلزم الامتداد في قبليتين كذلك يلزم في قبلية واحدة فان آ لو وجد
مع عدم ب ثم انعدم ووجد ب لزم الامتداد في وجوده وان لم يلزم في عدم ب ولا في وجوده
يدفع بانه ليس وجود آ في حدين انما وجد ب في الاخير منهما فكان القبلية في الاول والمعية
في الاخير كما هو شأن القبلية والمعية الزمانيتين بل المعية تقع في حيز القبلية كما عرفت وليس
العدم شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فهو لا شيء لا شيء يعبر عنه بالاستعارة ولذلك يصح الحكم
عليه بامتناع الوجود بل انما يوجد مفهومه متمثلا في الذهن وهو ليس حقيقة العدم بل مفهوم
يضع الذهن انه عنوان لتلك الحقيقة الباطلة فيصدق الحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل التقدير
ثم هذه القبلية من صفات الجاعل وليس للعقول المفارقة سبيل الى اكتناهه فضلا عن الاذهان
البشرية لكن البرهان يوجب ان هناك تقدما سرمديا مجهول الكنه وذلك ان الحادث اليومي
تتخلف في الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية لا تجامع البعدية وليست زمانية فانها
انما تكون بالذات للزمان وبالعرض للزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك الامر
في هذه القبلية على قياس ما عرفت في المعية لما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى
كان له عليها عن آخرها قبلية غير متقدرة والكل في ذلك سواء اليه فقبليته سبحانه على دم

عليه السلام كتقلبه على محمد من غير تعاقب وترتب والا لاستغرقت الاضداد وكذا المكون بهذه القبلية [illegible]

المبدعات فيها بالله تعالى ونحن نجعل المبدعات الدهرية عين الحدوث الزماني مع الحوادث

الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم على الممكنات بان وجودها بعد البطلان

في وعاء الدهر اليس اذا كان بعضها مستمرا غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا كان الواجب

مع المستمر معه غير المسبوق بالبطلان معدوما في الدهر ثم انما هو سبحانه صاحبه بعد لو ادرجه

المعية الاولى في الدهر [illegible] ثم اشترت معها فيلزم حصول امتداد في الدهر عروض

نسبة متقدرة امتدادية للواجب سبحانه [illegible] الا ان يكون كل من الممكنات مستمرة في وجودها

البطلان او كلها مسبوقة بالعدم وهذا هو المطلوب هذا محصل كلامه والتي نقلنا مع الاطناب [illegible]

مع الاسهاب اقول تعلق القبلية والبعدية الا نفيين عن الاجتماع لا نتعلقها الا حيث يكون

[illegible] اذ ما لا يكون فيه امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال [illegible]

[illegible] كان الصادق سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا يعرى عن [illegible]

فان دفع ذلك بمنع [illegible] الالف بالرسم ورسم [illegible] ليس [illegible]

[illegible] في الابصار الناظرين كيف [illegible] الزمان

وامتداده من البين [illegible] في بيان [illegible] الحكم فيها بالقبلية والبعدية بل اذا جرد [illegible] عن

[illegible] لم يستطع [illegible] الا الحكم بالوجود [illegible] العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم

[illegible] الزمان [illegible] لم يتخلص بعد عن [illegible] وما دة ولم يجرد عن

توهم الزمان وامتداده فحكم احكاما مشوبة بذلك التوهم كما ان يحكم من قبل [illegible] الغارض

بسبب التخلية والتجريد [illegible] ان تلك الاحكام مصونة عن التخليط وليس كذلك فليس كلام هذا الفاضل

تجرد هو عن غواشي الوهم كان كذلك فاذن قد استبان [illegible] التشنيع والتغليط [illegible]

وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم مما لا محصل له فانه اذا كان الدهر خارجا عن الامتداد والا فكيف يمكن ان يتعاقب فيه ان اللهم الا ان يكون هناك ظرف آخر ممتد كالزمان يحيط به ويكون التعاقب بملاحظته كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما يتصور باعتبار كالامتداد الزماني وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان وكون الجسم الآخر فيه بعينه بلا عكس في جزء واحد آخر منه ولا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضا الا بانقسام ذلك الزمان واختصاص كون كل فيه بجزء منه وما تعرض له في جواب توهم الامتداد في قبلية واحدة حيث كان وجود المقدم مع عدم المتأخر ثم انحفظ وجوده مع وجوده من العدم ليس شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فشبه المؤاخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتأخر قد يكون مع شيء من وجود المقدم دون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما اذا لو وضع جوهران فردان بحيث يتلاقيان ولم يتلاقيا الا بكل منهما فلا يلاقي شيئا من الآخر دون شيء الخ فلا ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكر من اختصاص هذه القبلية بالواجب سبحانه وعدم اكتسابها منه انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الحادثات فانها حوادث ويترتب عنده بالقبلية على وجوده انها نوع من القبلية فكيف تكون مختصة بالباري عز مجده فنقول لا حاجة بنا الى اكتساء القبلية فانك اذا وضعت ان هذه القبلية الجوهرية مانعة عن الاجتماع بين القبل والبعد فنقول لا يمكن ذلك الا في وعاء الدهر اذا كان كنهها ان لم تجتمع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون اجزاؤه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم بترجيح سبق العدم على الوجود اولى من العكس اذ العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي التأخر فلابد من ان يثبت ان العدم شيئا لولاه لم يكن له تقدم والوجود

قال المحسن رحمه الله

شيئا ولولاه لم يكن بعضها متأخرا ولاح بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية تمتنع عن الاجتماع انما هو
لكون التحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل مع دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد
الا ويكون قد حصل لما هو قبل فهو محض فانه ان اراد بما جعله مناط مطلق القبلية مجرد ان يكون
الوجود حاصلا في الجملة للشيء وليس حاصلا للشيء الآخر فلا يكون حاصلا لهذا الشيء الآخر الا وهو حاصل
للاول فيقال للشيء الاول انه قبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فبقي زيد و
عمرو او يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد
فينبغي ان يكون زيد متقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فيه عمرو وفيه اعني الزمان وليس كذلك
وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا للشيء ولا يكون حاصلا للآخر وقد حصل قبله كما ينبئ عنه
صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا الزمانية ثم لو تصور سبق عدم سابق
على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق للزمان فيه ايضا بان يكون
العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون حيزا
للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود في العدم من
احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم السابق على الوجود
لطبيعة العدم والوجود ولا المقارنة بينهما زمانا حتى يكون احدهما بذاته متقدما والآخر متأخرا بل الامر لا يعلمه
الا الله سبحانه وتعالى او من كان الراسخ في العلم ايضا لا يكون هنا التقدم للوجود والتأخر للعدم لطبيعتهما
بل لذلك الامر ويكون الامتياز بين المتعين لا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قبل العدم
للشيء في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن وعاء الدهر وخلاف الواقع فانه غير
لانه اذا وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض امتناع وجوده في زمان لاحق لا يرتفع وجوده
عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان وجود

في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضا لا يتصور الا بتصور سلب الوجود راسا عن وعاء الدهر
لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان الا بجمع
النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر فان قلت ان وجوده في ذلك
الزمان وجود في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان وجودا في وعاء الدهر
قبل العدم ايضا على ان كلامنا في الزماني الزماني ليس وجودا في زمان حتى لا يرتفع وجوده عن
ذلك الزمان بل لما كان معدوما في الدهر ثم وجد علم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر بل قد صح حيثما
سوى الآخر فليعدم ايضا بعد ما وجد ويقع عدمه في حيز الوجود ولهذا قد اتضح لك انه يصح انقطاع
وجود الزماني ايضا عن الدهر لا بد انقطاع وجوده عن زمان بالوجود مع وجوده ذلك في الدهر بل تماما
مع زمانه عن صحائف الواقع ولوح الدهر مرة واما التمسك في سبق العدم على الزمان بادلة برهان التطبيق
على الجهات تمادية في جانب الماضي دون المستقبل فقد عرفنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده
واما التمسك بانه لو كان بعض الممكنات قديما دهريا كان الواجب سبحانه معه معية غير مسبوقة
بقبلية ولا شك ان معيته تعالى الحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم استدادي معيته
تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر مبني على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية
تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصورها فضلا عن ان نصدق بها او ندعي فيه الضرورة
مبنية على الالفة بتصور الزمان وامتداده كيف ولما نحكم بالقبلية للواجب تعالى على الحوادث
اليومية قبلية تمنع عن الاجتماع كذلك نحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحوادث والسلطة للامر
بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني من اعتبارات الوهم قطعا عنده ايضا فليكن الاول كذلك
ثم انه قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود عيني
في الزمان ثم انه حدث وجوده في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان المخصوص

١٨٥

وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه واتفاق
زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان
ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون بين وجوده الزماني
ووجوده الدهري اختلاف بالتقدم بل انما الاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان هو بعينه وجوده
في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في الزمان قبل الحدوث
هف فالحاجب عن ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم الحادث
وجد في وعاء الدهر وفي افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر فهذا
كلامه هو في غاية السقوط لانا سلمنا ان ليس للحادث اليومي وجود في وعاء الدهر قبل وجوده
المفروض الحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود
وكيف يكون للشيء الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان له عدما
في الدهر قبل وجوده لما عرفته من انتفاء القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم منه ان يكون
وجوده المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم
واذ يتصور في الزمان مسبوقيته بالعدم يتصور حدوث زماني واذ لا يتصور في الدهر مسبوقيته
بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها لا يتصور حدوث دهري واعلم ان العدم المحدود
من آن الطلوع الى آن الغروب قد اتصل من جهة آن الطلوع بزمان غير متناه في الجانب الآخر
له قبلية على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات والليلة متقدمة عليه كذلك فلا يكون
ويكون معه عدم سبقه زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا بالعرض
لعدم اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم
على اليوم يوجب سبق عدم ما وجد مختصا باليوم على وجوده فهذا معنى حدوثه الزماني

واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجود فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المتخصصة
بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة والآنات متخصصة بها الا في زمان قبل تلك الحصة
بها وآن قبله وليس يلزم من الحصر في زمان او آن قبله عدمه في الدهر اذ يكفي في كون الزماني موجودا
في الواقع وجوده في زمان ما ولا يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان بل انما يكون الشيء الذي لا يتصور
وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في زمان اصلا ويتضح
ذلك بملاحظة وجود الشيء المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون معدوما فيه الا
اذا لم يوجد في شيء من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني ووجوده
الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق له كل في تلك مع الوجوب معية دهرية لكن وجوده
وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شيء من عدميه عدما مطلقا فيه واما ما ينطق به كلام هذا الحبر العظيم
من وفاق الفلاسفة في ثبوت قبلية تعالى على الحوادث الزمانية قبلية دهرية فلنقص عليك
حاله اعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة ومع ذلك اثبتوا المعية
الدهرية ولا شك في انها خارجة عن المعيات الخمس التي هي بازاء تلك التقدمات فاعترض
عليهم امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء هذه المعية قبلية وبعدية
دهريتان وذهب هذا الباقر النحرير الى انهم لم يكونوا غافلين عن السبق الدهري على انه
نوع مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل بعد تعقل وجود القيوم الواجب لذاته جل ذكره
انه كان الله سبحانه ولم يكن معه الحادث اليومي مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث
قد وجد فيه لا يرتاب محصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يكون لكون حصوله في زمان
متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس المبدء
عن ثبوت التعلق بالزمان لنفسه اجل من ان يخفى ذلك عليهم وتفحصاتهم في ذلك اكثر من

١٨٧

ان تحصى فاذن لا يكون سبقه على الحادث الزماني وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر
والسرمد لكنه جعل جاء ولم يحصل عن اقسام السبق في مباحث التقدم والتاخر احد والسبق الزماني
على وجه يشمل النوعين اي الزماني والدهري معا حيث قالوا السبق الزماني هو ما يجب فيه ان
يتخلف المسبوق عن السابق في الوجود والمعية ولم يقيدوا ذلك بان يصح ان يتخلل بينهما [illegible]
بالآلات ولو وهمي بينهما في التصدي او لا يصح فلا محالة كان ذلك المعنى المطلق مشتركا بين السبق بالدهر
وبين السبق بالزمان قال فهذا غاية ما تشبث به متكلمهم الا ان هذا الاحتمال منهم ليس على التحصيل فان
تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وبالخواص والاحكام لا يستدعي تعطيلهما
عن الامتياز وعدّ المعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم وذلك
ان المعية المطلقة وان كانت يتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل معية في
ظرف قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية فالمعية
بين شيئين في الآن لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك الآن اذ الآن غير قابل لان يتصور
فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد الا انما يتصور بازائها اللامعية الساذجة بينهما وذلك بان يكون
ذلك الآن خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود في غير ذلك الآن على سبيل المعية
او التقدم والتاخر الزمانيين وكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما
في الدهر لكونه منزها عن جنس الامتداد والاستداد بل انما يتصور بازائها اللامعية الساذجة وذلك
اما ان يكون عدم الدهر خاليا عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم انه شريك له تعالى عنه
علوا كبيرا او ما يتوهم من شريك الباري تعالى وبين الخلاء فيتصور القبلية على الآن البعدية
هذه ولا يتصور قبلية على الدهر ولا بعدية [illegible] ان يتصور فيه اجزاء وحدود قبلية
وبعدية والدهر هو الاوسع ولا يتصور قبل ولا بعد وكانك قد لاح لك ان ما نسب الى الجمهور الى الفلا

يحسن غلبته بهم وحسبانه اليهم من عدم في زعمهم عن القبلية الدهرية لهم بل لم يستندوا الا ما اشتهر لهم من تعميم القبلية الزمانية

فما ذكر في ذلك من بينهم انما عنوا بها مطلق السبق الذي يمتنع عن الاجتماع مع المسبوق لكن يحمل المعنى الذي يعنون

الزمان عندهم ولذلك تراهم تارة يصححون مطلق بين القبلية البعدية انه الزمان ثم يعرضهما بالذات

هو الزمان اخرى يستدلون به على عدم سبق العدم عليه اولا يلون معروض التأخر بالذات

الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وبهذا التحرير الهام يعترض عليهم في الموضعين وبالجملة فهم

ايماني جاذ عاني بهذا الحاذق البالغ الفائق بتسجيع طول الباع وعلو الكعب في معظم مسائل

الفلسفة الاولى ووضعه البناء مواضع النقب في اكثر اصول العلم الاعلى للارادة اني في

هذه المسئلة التي بها انتياره واختياره عن اهل جلدته حتى هي حكمته يمانية ايمانية نضيجة سوية

يقينية وتستقيهم اليونانية نية ذات تخمينية وفيها يرفل ويختال بجاوز اقصى امد الاطراء والاعجاب

جنسه ويرفل ويختال الا فما انتهى مدى الازدراء والاتراب على ابناء جنسه المتفلسفة زخرفت

وزججت بالتشدق ومغلطة تفيقهت وزججت بالتحذلق فان قلت فما يصنع المؤمنون

من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة من سماء القدس مع الروح الامين ومن عن المبلغين

لانباء الغيب الى الانس من القدسيين فقد نطقت الآيات المتناقرة والانباء المتواترة

بحدوث العالم برمته وسبق العدم عليه قلت فعليهم ان يحملوها على ما يحمل العلم الثاني كتاب

الجمع بين الرأيين ما روي من شاكلة ذلك عن افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى انها ممكنات

في حد ذاتها من غير ملاحظة افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود عنها

ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ فيها الوجود من جود الموجد لها بل بمعنى ليس

من تلك وهو انه لولا البسط القيوم القديم بالذات النور وهذه الظلل لم يكن شيئا مذكورا

ايه ذات فضلا عن ان يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من اشرق القدم وكل شيء خلا

١٨٩

محفوف فی حد ذاته بالهلاک والبطلان فکان ان لم یکن معه شیء وهو الآن کما کان بل هذا

الالکما انه لا یفهم اہل اللغة والعرف من البقاء الا استمرار الوجود فی اکثر من زمان فما یکون متعالیا عن

مطویة الزمان کالعقول النوریة یکون البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمکان ومبدع

النفوس والعقول فتسمیته سبحانه بالباقی ووصفه بالبقاء علی ما جاءت علیه الملل والنحل اما علی

سبیل التجوز والاستعارة تنزلا الی استیناس الفطرة العامیة واما بناء علی ان ہو اقصی ما یرتفع من ذلک

ثابت لقیته بعدم استیحاش المدارک الحاسیة لعدم الاستیناس الا من علی الذین ہم للحقائق منفضون

ولا ہم یستشعرون کما ذکرنا الی من الخیر فیذا وان لم یا بیان ہیہا فی کل الیہ تو حش

طبائع الجمہور تعالی تحصیل سنن تحیل سنن ضدا مما من سالب البقاء عنه سبحانه اکثر و فی مما من سب الحدوث

عن الزمان کلما معه فوق وکما ان الفطرة ہشقطة عن لبان الطبیعة تشتہی حلیب البقاء وبعد

عین التقدیس کذلک لعلہا تحکم بان کون امر افاضة انوار الوجود وعدم انفکاک آثار الجود عنه

سبحانه یتیق بجنابه من سبق التعطیل وتخلف الفیض لکنہا لا یمکن بالقرائح المرتاضة بالنظر الکلامی

سبیل الی الاعتبار والاستدلال بوجود العالم علی خالقه الا من جہة الحدوث فضلا عن ادراک

الجبوشة فی العرف العامی لم یترقب من مولا لقمن الحدوث الذاتی بالمعنی الاولی فضلا عن

الاجرم وردت الآیات المنزلة لهدایة الجمہور والاخبار الماثورة عن المبعوثین لاخراج الامم من الظلمات

الی النور علی نہج تستفید منه العامة ما یسر فطرتهم وترتقی منه الخاصة الی ما یبلغ الیه تفسیرہم او یقرع سمعک

ان معاشر الانبیاء امرنا ان نکلم الناس علی قدر عقولهم ولعل من النصف اعترف بان للادلة

السمعیة الواردة فی ہذا الباب مما یضطر الی صرف الالفاظ فیها عن ظواہرہا ولو قیل بان حدوث

الدہری الغیر ان کان المتکلمین المتخیلین ثابتة وفی العدم السابق علی حدوث العالم واستمراره

فی وجود الواجب سبحانه لا تخلص لهم ایضا عن ارتکاب تاویل فی اکثر ما ورد فی ذلک

١٩٠

قلت لتفصيل واذ قد ان الزمان متصل فله فصل متوهم يسمى الآن وهو كسائر الاطراف نفس الطرف لا شيء فيه

ثم هو لا يكون بالفعل في الاعيان واذا حصل بالفرض نحوا اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون

لعدمه اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان من حين انطباق

عليه وفي كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة بينهما زمان هو معدوم فيه والمفروض ربما يتصور

آن على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون بالنسبة اليه بمنزلة النقطة الراسمة للخط لا المتوهمة فيه

اليه وكانه بازاء الحركة التوسطية **اقول** واذ قد عرفت ان الزمان متصل فلا بد ان يتهيأ لانفراض

فصل مشترك فيه يكون واصلا من جهة من حيث انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من

حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان

كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم كما ان النقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط

والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا في طرفه والفرق بين الآن وبين تلك

الاطراف ان تلك ربما تكون موجودة بالفعل فاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما ان الجسم

ينتهي بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه انفصال فيحصل سطح وسطح والخط ربما يكونان متباينين في

الوضع بخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يحصل في الاعيان البتة اما من حيث انه واصل

فلان الوصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان والا كان هناك متصلات

لا متناهية بالفعل واما من حيث انه فاصل بالفعل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه انفصال في

الاعيان بل يتهيأ بالقوة القريبة لان يعرض الذهن فيه انقساما وانتهاء بشطر وذلك باعتبار

امور وقعت فيه بحيث بالحركة كموافاة حد من حدود وحقيقة او مفروضة له او نحو ذلك طلوع او

غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في اضافته الى الحركة كما يحصل

فصول اضافية في المقادير الاخر بالموازاة والمماسة ثم هذا الآن الحاصل بهذا النحو يكون منه اللاحق في جميع الزمان

الذي بعده وكما ان عدمه السابق في جميع الزمان الذي قبله ولا يكون لعدمه اللاحق اول آن كذلك لا يكون
لعدمه السابق آخر آن فان قلت نحن ايضا نقول ان اول آن فساده آن يليه فيلزم التشافع اولا فيلزم الوسط بين الوجود والعدم
واما ما يقال من ان فساد الآن ان كان قليلا قليلا يلزم امتداده في الآن وان كان دفعة فلا محالة يكون
اول آن فالجواب ان الآن يريد بالفساد دفعة ما يكون في الآن ولم يكن قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان
لا يكون قليلا قليلا اي في زمان على سبيل الانطباق عليه ولا دفعة اي في آن لم يكن قبله البتة
بل يكون في زمان لا على سبيل الانطباق عليه بل لا يكون في طرف ذلك الزمان ويكون حاصلا في
ذلك الزمان في كل آن يفرض فيه دون الطرف فلا يكون له اول آن لانه لا يكون في الآن الذي هو
الطرف ثم اي آن يفرض في ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون ذلك الآن اول لما قلنا البتة
بل يكون بينه زمان يكون الفساد حاصلا في هذا الزمان في اي آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض
اولا اول آنات الفساد وان يكون الفساد دفعة ما يكون في الآن لم يجب ان يكون اول آن كما
زعم ولنتلو عليك تفصيلا ينفعك في التثبت في مزالق ويمنعك عن التورط في مضائق
اعلم ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يمكن اعتباره
بالنظر الى نفسه بهيئته كالآن اوامكن لكن لم يتحقق كموافاة الحد المفروض في مسافة يمكن انقطاع
الحركة فيها لكن لم تنقطع فان تلك الموافاة لا تبقى زمانا والا لانقطعت الحركة وكمماسة خط
مفروض الحركة كنقطة من خط آخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة بل في كل آن الآن الموافاة والمماسة
وان لم يكن من الموجودات بالفعل في الاعيان لكن في ذلك لا يضرنا اذ لا يبقى زمانا بعد ما حدث
في آن كالتصور الكائن وكالوصول الى منتهى المسافة وكمماسة الخط لنقطة تنقطع الحركة عنده
والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على سبيل التصرم والتقضي كالزمان
وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع او لا يكون وجوده على سبيل الانطباق

عليها كالاصوات فلا يكون شيء من هذه الامور موجودة في آن اصلا الا في آن هو طرف زمان وجوده

ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو بداية زمان

فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت اولا على وجه التقدم والتقضي بل مع

حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا كتتبع الجزء اللاحق مع السابق فيجاز ان بعد تمام الحدوث

لقدر معين من الزمان هيهنا حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر بتحرك احدهما من طرف مع ثبات

طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون لاول آن ابتدا فيه الحدوث ثم لاول آن تم فيه الوجود الثاني

يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج يكون لها الوجود في زمان ينقطع من المبدأ

من غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون وجوده الى طرفه يكون موجودا فيه تماما في كل آن حيز

يعرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كحصول الزاوية

الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر فقد تحقق ان من هذه الزاوية كما حصل

في امتداد وضع الحركة مع خط آخر كان سواء زاوية لا مستقيمة فنقطة من الآخر ولا يكون لها ابتداء فصل

الحدوث اذ وجودها في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا الى ان هو مبدأ هذا الزمان

فكان في ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون بها اذ ذاك الآن حتى يكون اول آن حدوثها

بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن يكون هذه الحادثة موجودا فيه فليس آن

يفرض قبل كل آن يصلح لابتداء الحدوث آن هو اولى منها بان يكون اول وانما يختلف الحوادث

في اول الوجود ويختلف الازمنة منها في آخرها فالامور لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن

والآنيات فلا يكون جزء منها او شيء منها مقدما والآخر متأخرا فلا اول لها ولا آخر الا بمعنى الاول والآخر

المتقدم والمتأخر وذلك يتبع الى ... لها متأخرا ان خصت بالاول لا سابق عليه بالآخر ما لا لاحق له واما

الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التقدم او لا علية لا بها او لا اول

١٩٣



على سبيل التخييل دون التحقيق لانه اذا ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى تكون النقطة
الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها
الجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليست فيه نقطة متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدء
يبقى الخط الذي هي مبدءه ولكن هذا سبيل تصور ما نحن فيه ثم المنتقل اذا وصل نهاية متصلة على مسافة
متصلة فالذي له بازاء ذاته ليس هو المسافة فقد خلف شيئا منه ولم يصل شيئا بعد لا الحركة بمعنى القطع
فقد مضى شطر منه ولم يفعل شطر البعد ولا الزمان فقد سلف شيء منه ولم يات شيء بعد بل بازاء ذاته
من المسافة حد كنقطة ومن الحركة بمعنى القطع التوسط بين المبدء والمنتهى ومن الزمان الآن فصار غير منقسم كما ان
كلا من هذه الامور نهاية فكذلك المنتقل نهاية لنفسه من حيث انتقل كانه شيء ممتد من المبدء الى انه
الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا انحفاء في
ان المنتقل من حيث هو ثابت في حد ذاته ان لم يبق من حيث انه حد لذاته لانه انما يكون حدا من جهة وجوده
في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذلك الحركة بمعنى التوسط باقية في ذاتها
بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليحدس ان ما بازاء الحركة من
الزمان ايضا امر واحد باق في نفسه يفعل الزمان لسيلانه يسمى الآن السيال وان كان لا يبقى من حيث هو
آن بالقياس الى الزمان حد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف و وجوده هو انه حد بينهما
يبقى متنقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلا مشتركا لمحله الزمان فانما
بانه يسمى الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث عرض له آن سيال فاحدث لسيلانه زمانا متصلا
لذلك الزمان متعال عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه كنسبة النقطة الجوالة الى الخط المرتسم
قلت الفصل كانت لهم في الزمان قبل نضج الحكمة ظنون متفرطة وافراطات فالمفرطون فمنهم
من نفاه ملتبسا بما هي الحركة ومنهم من نفاه من الاعيان و ان لم يكن لم يدر انه لحيس من

عوارض المعلومات من حيث وجودها في الاذهان فقط ولا سلبا او اضافة ولم يكن شيء منها في الذهن الا
الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلم يتوهم لم يصدق ان بين مبدا الحركة وانتهائها تعددا فمنهم
من لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه حوادث توضع ليعلم بها بقاء ما بينها من حوادث اخر فيكون الاول كطلوع وغروب
او قاما للثواني كولادة وممات وانما يتعين الاوقات بتعين المؤقت وانكان الاول بذلك لم يكن اليوم
والشهر فاذا تبت اوقات كان المجموع زمانا ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معية زمانية وليست
لذات المعية بل لاشتراكهما في امر لو لم يشتركا فيه كانا قبل وبعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا
لامتناع العدم عليه لذاته والا لكان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية عنه ولا يكونان الا
بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المتقابل مع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم
كما هو شان الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم في فلك وكذا في زمان ولم يدر انه
استنتاج من الموجبتين في الشكل الثاني على ان الصحيح كل جسم سوى الافلاك في فلك ومنهم
من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولم يدر ان الزمان هو المنقسم اليهما لذاته
لا مطلقا ومنهم من جعله الفلكية او دورة منها وبعضهم ان الحركة لو فلكية توصف بالسرعة او البطء
دون الزمان ولانه يصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة
اقول قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان تبعد بعده لغرابة
ونحن اذ قضينا الوطر عن تحقيق الزمان وما يتعلق بها فجدير بنا ان نشتغل بنقل آرائهم
وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم من نفي ان يكون له وجود
وهو في الذهن الوهم الا باختراع الذهن وتعمل منه ومنهم من نفي وجوده عن الاعيان ولكن اعتبره
في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه امر [illegible]
لان ينسب اليها امور اخرى بالحصول معها فيكون الاولى اوقاتا للاخرى والزمان مجموع

اوقات فالذين يحتجوا ان يكون للزمان وجود تمسكوا بشبه مر في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماض ومستقبل
وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وليس بزمان على انه لو كان آنا فان بقي كان شيء منه
متقدما وشيء متاخرا فلم يكن حاضرا او زمانا وكان في الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما آن
يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التشافع وانتم تمنعونه واما في آن بينه
وبين الذي عدم فيه زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذ لا يكون آن كيف يكون آنات وكل آن تجدد
بآن وايضا اذ لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان وقالوا لا يمكن ان يكون
للحركة زمان فان هذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت تتقدر بها
من حيث ان محركها بحيث لا يتحرك الا ان يتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة
اخرى او لم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان وان كانت حركات معا كانت ازمنة معا وهو محال
زمانية ومرجعها الى آن المعين تجمعها زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون هي فيه فيحصل زمان
آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل والعدم
كل منهما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو
اول النزاع وان عنوا به عدمهما في الآن فنسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن
الا في الذهن لكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا
اعم من ان يكون في آن او في زمان اولا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من قبيل
وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى بل هذا الا كما ان يطلب للمكان اين وهو نفس الاين
واما ما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الثاني فهو ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم
اولا ان الذي نقول هو ان كل حركة لا بد لها من زمان تتقدر به لا ان كل حركة لا بد لها
من زمان تتعلق ويقوم بها فربما يتقدر الشيء بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق

والموازاة كما يقدر اشيا بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان ذات الزمان يجب ان تتعلق بطبيعة
الحركة لا ان ذات كل حركة يجب ان تتعلق بها زمان فربما تتعلق ذات الشيء بطبيعة ثم قد تخلو تلك
الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون بعد
ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن
بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس بمستحيل بل الحركات المستقيمة والكمية والكيفية
لا تكون الا حادثة وكانك قد عرفت ذلك ايضا كما انك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا
عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث حادث ما لم تكن زمانية لا يكون ان ما لم تكن حركة و
ايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحددت جهات الاحياز الطبيعية ولا تتحدد الا بجسم لا بد له
من ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية بالمرتبات طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفضل
الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما لها الاتصال الزماني
فقط وبالجملة فالفاعلية للزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الا ان فيها ضربا في الفلكية
وخليق ان تكون الفاعلية بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير البتة اظهر الحركات واشملها
وان تكون قائمة بجسم محيط لسائر الاجسام فلا تكون لما سوى حركة الفلك الاعلى حظ في
اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك والذين جعلوا للزمان
وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك للشكوك التي اوردها النفاة لهم
وحسبوا ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا مستندا له الا في القول بوجوده في الذهن
دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في ان لا يكون للزمان الا الذهني هو مطلق الوجود
المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح لهم الا ان صدق سلبه فيصدق انه ليس بين طرفي
المسافة مقدار امكان التحرك على حد من السرعة واذا كان هذا السبب كاذبا فالاثبات.



الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدارا لهذا الامكان لا ثبات له ولا على وجود الامر وان
لم يكن له دلالة على نحو وجوده محصلا في آن ما وعلى جهة وليس هذا الوجود له بسبب التوهم فانه وان
لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود حاصلا كذا ذكره الشيخ وتحقيقه ان الوجود في الذهن بالتوهم من
غير ان يكون في الاعيان منه ما يكون بمجرد اختراع الذهن وتعمله كانياب الاغوال فانه ليس
كذلك وهذا على نحوين منه ما يكون بحسب وجود الاشياء في الذهن بمعنى ان الاشياء يعرض لها من
الحصول في الذهن حال لا باختراع الذهن فانما يحتاج في صدق الحكم عليها بهذه الحال الى حصول
تلك الاشياء في الذهن على نحو لا الى اختراع الذهن او تصوره هذا الحال فذلك كالوضع والحمل
فانك ما لم تتصور معنيين فتوجب احدهما للآخر او تسلبه عنه لم يكن هناك وضع وحمل واذا اوجبت
معنى لآخر او سلبته عنه فلا محالة يصدق الحكم بان في ذهنك موضوعا ومحمولا سواء تصورت
الوضع والحمل او لم تتصور ومنه ما يكون في الذهن بحسب حال الاشياء في الاعيان كالفوقية
والتحتية وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى بعض او سلب بعضها عنها بحسب وجودها في الاعيان
واما لا يكون اضافة او سلبا فان لم يكن في الاعيان كان وجوده للامور العينية في الذهن
بمجرد التعمل والاختراع منه ومن البين ان الزمان ليس مما هو بمجرد اختراع من الذهن
ولا مما يعرض بحسب وجود الاشياء في الذهن حتى لو لم يتصور شيء لم يصدق الحكم بان ههنا زمانا وليس
ايضا من الاضافات والسلوب فلا جرم يجب ان يكون موجودا في الاعيان ثم مع
ذلك فاعلم ان الزمان اضعف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحوين منها ما هي
محصلة الوجود اي ليس لها اجزاء متمانعة عن الاجتماع في الوجود فما كان كلها تكون لا محالة في
آن ومنها ما يكون اجزاؤه متمانعة عن الاجتماع كالحركة والزمان وكانك قد عرفت فيما
اسلفناه ان ذلك للزمان بالذات وللحركة بالعرض فهو اضعف من الحركة منه

الجهة وقال الشيخ يشبه ان يكون الزمان ضعيف الوجود من الحركة مجانسا لوجود انه بالقياس الى
امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار
للحركة عارض لها فلا محالة يكون وجوده ادون منها ثم الحركة ضعف من جهة اخرى يسرى منها الى
الزمان وهو ان فعليتها هو نها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان كل ما هو
بالقوة من جهة انه قد بقي له منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال يستحصل بها ولم
يعد جهة القوة فيها مضمنة في جهة الفعلية والهيولى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة فعليتها
الذي فعليتها هو القوة واما سائر الاشياء فلا يكون من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما يكون
بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى وكما ان القوة في الهيولى اقوى من الحركة اذ قوتها في نفسيتها
والقوة في الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها كذلك الفعلية في الهيولى اقوى
من فعليتها فان فعليتها هي فعلية وجود الموضوع بها وفعلية الهيولى هي فعلية وجود ما اقترانها
والذين جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انما نفوا ان يكون للزمان حقيقة فالتحقيق
لتشكيك الاوليين ثم قالوا انك اذا ثبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان المجموع ذلك
هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقت الموقت بان يعين منه حادث يحدث يتعلم بحادث
آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس بعد طلوعين فانما
صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء لجعل قدوم عمرو مثلا بدله الا ان
طلوع الشمس وما يجري مجراه اذا كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك مع ان فيها استغناء
عن المناسبة مع هولاء ونظرائهم فنقول لما لم يصح جعل طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار
وجود القيام معه بهذه المعية بانا بها القبلية والبعدية وذات المعين الآبي عن القبلية والبعدية
وانما صار معينا باشتراكهما في امر لو لم يشترك فيه كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر هو

هو الزمان واما الذين فرط افتخا رفقة جعلوه قائما بنفسه فتشبهم بالغ في الغلو فجعله واجب الوجود وشبهتهم
زعموا انه الفلك طائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم من جعله حركة الفلك
خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجب الوجود وانما اوقعهم في هذه الورطة الظلماء ان
الزمان لو فرض عدمه كان له بعدية وقبلية على وجوده وعدمه وهذه القبلية والبعدية ليست الا زمانية فيلزم
وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه لذاته وجب وجوده الذي
شبهتهم انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض بعدم مستمرا حال الوجود لا مطلقا
اعني اذا فرض عدمه مرة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفيه ثبوت وجوده
فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتعاور مع الوجود لا نحو العدم المطلق كيف لا يمتنع عليه مطلق العدم
والواجب يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان الزمان انزل مراتب الوجود
فكيف يكون في اعلاها ومما يليق ان يسطر ونذكره ههنا ان الزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء لكنه اذا
كان الشيء مع استمرار الزمان موجودا وبعده لم ير له علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان
او لم يشعروا بمقارن غيره فالزمان الامر موجودا مدة الزمان انكان سوما ذكرناه لكن الامور الوجودية
في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدم واشباهه خفي العلة في الاكثر لشدة استقرار الجزئيات فنسب الى الزمان
مثلا معقول وسبب الا تناقض مجهول غالبا فيعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو
الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعني قولهم وما
يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وهجره والذين زعموا ان الفلك
هو الزمان قالوا كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسخف ذلك
فانه ينتاج من موجبتين في الشكل الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك اذ لا يصح كل جسم
يحوي الفلك في فلك والذين جعلوه الحركة مطلقا قالوا الحركة غير متقسمة

الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة هي الزمان وهذا انما يوافق قولهم
كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض ومستقبل زمان ولو كانت الحركة
هي الزمان لكان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة ولو كانت حركة الفلك الاعلى
توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان ومن خص الحركة التي هي الزمان بدورة واحدة لم يرد ان
جزء الزمان ليس جزء الحركة وليست بدورة **قلت الفصل** المجهز باتصاف الى الجسم
فالابعاد ويراد بها اما نهاية استعداد المضاف اليه او ما يليها ليكون على حسبها الخط والسطح
استعدادان من جهة دون جهة فلا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة والجسم
استعداد من كل وجه فيجب تناهيه بالفعل ثم الجسم قد تتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف
الخط والسطح ومما اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا ويكاد ان يكون ذلك صحيحا في
الخط ولكل استعداد من حيث هو استعداد انما يكون نهايتان والخط استعداد واحد بالقوة و
الفصل فلا يستتر به من النهاية على النقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط
السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني ما هي نقطة فرضت في الاول وان كانت
واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فاحمل الشهرة على اعتبار الاستقامة
في الخط وعدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل
فلا يتوقف فرض الاستعدادات الخطية فيهما على حد ولكل منها لا سيما المستقيمة نهايتان فلا تكون
لهما باعتبارها البعيدة النقطية حد في القوة واما مالهما بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد تكون نقطة
كما لمحيط الجسم البيضي او اكثر كما لمحيط الجسم الاهليلجي وخط كما للدائرة او اكثر بحسب تعدد من
الاضلاع بالغا ما بلغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من ثلثة اذا كانت مستقيمة طرفا او نقطة وخطا سعا
كما للمغني من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ كما للمضلعات المجسمة الا



٢٠٣

ولا اقل من نهايتها كما انت مستوية قاطبة وكان بسبب الشهرة فيهما من ان ما هي هو في السطح اضعافا

ودوائر اربعة اضلاع فعلیتها وفي الجسم ست فعلیة ذوات ستة سطوح اعتبارا تعين الراس و

القدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال

فيهما اولا وقياس سائر الاجسام عليهما ثانيا وسمي ستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا و

شمالا وجهاته لان لكل بعد نهايتين والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين

فتكون النهايات اربعة وفي الجسم على ثلثة فتكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم

من الفضول ثم الست بالاعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام

تتعين بالفرض فتتبدل وبالاعتبار الخاصي يتعين الكل في الكل بالفرض فيتبدل فيتبدل لكن

التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم والظهر والبطن كما كانتا بالفرض

بل بملاحظة وضع خاص وهما تتحدان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف بالطبع

في الناس وسائر الحيوانات والاشجار تقتضي وضعها بالقياس اليه يكون به الراس والظهر والاغصان

فوقا وبالقياس اليها تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من ح

تتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق لو توجه الى المغرب

صار قداما خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه ما يلي

الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي الاول فوق

وما يلي الاخر تحتا بمعنيهما فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان ما الفوق قبل جزء ما

الفوق بعد فيكون فوقا في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه الاين فلو كان يد

الحجر كان سقفها فوقه واذا صعد السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد وان

ينتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وهما الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما الطبع

رؤس الاناسي ظهورها واغصان الاشجار والآخر يقابله وربما تضاف الجهة الى الاشارة ويراد
منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولو تبدلو جهاتها لا تتناهى او انحصرت في ست تارة بالقياس الى
المشير فتكون لها نهاياته واخرى بالقياس الى المشار اليه فتكون نهاياته وبالجملة فقد ذكر حال الفوق
والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين بالفعل
وتكون على جهات شتى واما بالطبع منها فالى الفوق او الى التحت طالبة للوصول او القرب
فلا من جهات ان الجهتين لا بد لهما من محدد بالطبع لا تختلف فلينظر فيها **اقول** الجهة
اضافات فتضاف الى الجسم وسائر الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا
اضيفت الى الجسم وسائر الابعاد فلها اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف
اليه واخرى على ما يلي نهايته وفي معنى ما يلي النهاية تكون على حسبها معنى النهاية فان ما يلي
النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح امتدادان
من جهة دون جهة اذ الخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهتي الطول
والعرض دون العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا يكون لها من جهة ما
ليسا امتدادين نهاية واما اذا اخذنا من جهة ما هما امتدادان جاز ان يتصل المبدأ بالمنتهى
فلا تتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابهما الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك
كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولا انحناء فيها جاز ان يتصل اوله وآخره فلم تتعين فيه
نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولا انحناء فيها لا نهاية له بالفعل وان
انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة
ما هو غير منحن فيها والجسم امتداد من كل جهة فيجب تناهيه بالفعل في الجهات ولا يصير
ذلك انحناؤه شيئا ضرورة امكان تخيل بعد مستقيم فيه من كل وجه ووجوب تناهي البعد

٢٠٥

المستقيم لا يقال تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد بالفعل واما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه
تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل ولو كان الجسم غير متناه
بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب تناهي الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون
نهايات الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبعي قد تتبدل نهاياته مع بقائه بعينه
بتبدل الشكل او المقدار واما التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقاؤه مع تبدل المقدار لكن تتبدل
نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح اذ هما مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدله و
لا شكل لهما ايضا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه بعينه اللهم الا ان يؤخذ
السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعين تساويه في الجهتين اعلم انه قد اشتهر
ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا يكاد ان يكون صحيحا في الخط اما انه لا يكون
له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة والامتداد الواحد من حيث هو
واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح اذا اريد بالجهة
ما يعم النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كمحيط الدائرة
وايضا منه ما له نهاية واحدة فقط كمحيط السطح البيضي الا انه يمكن ان يفرض في الاول نقطة تكون نهاية
ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في الثاني وان كانت واحدة بالذات فهما اثنتان
بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة
كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب
آخر لا يقال اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة
نقطا غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له لانا نقول انما تتكثر النهايات فيه على التبادل دون
الاجتماع او لو فرض في المحيط نقطتان معا انقسم وكانتا نهايتين لقسميه لا له هذا وان لم تعتبر النهاية

بالقوة وهو الاستقامة الاعتبارية لم يصح المشهور في الخط على اطلاقه ولذلك قلت يكاد ان يكون صحيحا ويصح
فالحمل المشهور هو اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا فانه لا بد من تصحيح
من تخصيص يكفي في ذلك تخصيصه بالاسم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد له من تخصيص بالفعل فينبغي ان يصار
تخصيص يميز بذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط اما المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول فينبغي ان يحمل
على الثاني فلتعارض الوجهين وجدنا الحمل بين امرين مما يتبادر المستقيم لاعتيادهم بالاستقامة وتفهيمهم بها
وغلبة اعتبارهم اياها كما في المسافات فان السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر
وفي المساحات فلا يتحد الذرع الا مستقيما ولا يمسح الا على الاستقامة وكذلك في اضلاع سطوح
المنازل واللبنات والبسط والكتب وغيرها وفي قامات الاناسي والاشجار واما في السطح والجسم فلان
المشهور فانهما وان كانا امتدادين حدين بالفعل فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل
من تلك الامتدادات المفروضة لاسيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات ضعف الامتدادات
وهي كما انها نهايات لها كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون لنهاياتها البعيدة النقطية حد
في القوة واما النهايات بالفعل فالنهاية للسطح اذا انتهى بالفعل الى حد يكون نقطة واحدة كما للمحيط بالجسم المضلع او نقطة
كما للمحيط بالجسم الاهليلجي فانه ينتهي بنقطتين وقد يكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر بحسب ما يتفق من الاضلاع
بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات المسطحة ولا يكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاط
به من الخطوط مستقيما وقد يكون نقطة وخطا كما للمنحني من سطحي المخروط المستديرة او اكثر والنهاية للجسم مطلقا
سطح البتة اما واحد كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ ولا يكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية
قاطبة وكان سبب شهرة الاربع وست في السطح والجسم ان عادتهم اعني العوام فهو في السطح اعتبار
ذوات اربعة اضلاع من السطوح المعتنى بها كسطوح اللبنات والابنية والاقبية والبسط
والاردية والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة وست اعتبار



ستة حدود معينة بالطبع فی الانسان و سائر الحیوانات اولا و قیاس سائر الاجسام علیها ثانیا اما فی الانسان

فالراس و القدم و الوجه و القفا و الیمین و الشمال و اما فی سائر الحیوانات فبازاء الراس و القدم الظهر

و البطن و بازاء الوجه و القفا الراس و الذنب و اما الیمین و الشمال فعلی حالهما و یفرض بین کل اثنین

متقابلین امتدادا و یسمی الحدود الستة فوقا و تحتا و قداما و خلفا و یمینا و شمالا و یسمی الامتداد الاول

بحسب قامة الانسان طولا و الثانی عرضا و الثالث عمقا لکن فی التسمیة الحدین الاولین بالفوق

و التحت اعتبار زائد علی ما یجیء و اما الخاصی فیها فبوان الابعاد و المتقاطعة علی قوائم لا تزید

فی الشطح علی اثنین بمعنی انه اذا فرض بعد واحد کالاشکل لا یمکن ان یفرض من الابعاد الغیر المتناهیة

المتقاطعة علی قوائم الا واحد و یتحقق التجسیم علی ثلثة لکن باعتبار التقاطع علی قوائم فی الابعاد و لیس

جهاتها بمفهوم الجهة حتی لا یتحقق بدونه بل هو من الفصول ثم الجهات الست باعتبار العاقی تتعین فی

الانسان و سائر الحیوان طبعا و لا تتبدل فی سائر الاجسام تتعین بالفرض و تتبدل بتبدله و باعتبار

الخاصی تتعین الکل فی الحیوان و غیره بالفرض و تتبدل بتبدله لکن یجب ان یعلم ان التسمیة بالقدام

و الخلف و الیمین و الشمال فی الاعتبار العامی باعتبار النهایات الاربعة المتعینة بالطبع فالوجه قدام و القفا

مثلا خلف و الجانب الذی یقتضی الطبع قوة متحرکة یمینا و مقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقرها

الطبیعی لعارض اما فی اصل الخلقة او بعده لم یتحول الیمین و الشمال فلا یکون ذلک بالطبع و اما التسمیة

بالفوق و التحت فلیست باعتبار النهایتین المتعینتین بالطبع حتی یتبدل و لیس الراس و القدم فی الانسان

کیفما کانا و لا الظهر و البطن فی سائر الحیوان کیفما کانا فوقا و تحتا فان الانسان مثلا اذا انتکس

لم یسم راسه فوقا و قدمه تحتا بل بالعکس و اذا استلقی او انبطح اتحد الفوق و التحت مع جهتی القدام و

الخلف او الیمین و الشمال بل التسمیة بهما عند العامة و الخاصة بلحاظ وضع ما اشتهر الیه الامر

الذی یحدد الفوق و التحت فیما نسب الیه باعتبار وضعه بالقیاس الی ذلک الامر غیر مختلف

مولوی حسین احمد

باختلاف بالاضافة اليه فلا مدخل لخصوصية جسم اضاف اليه في تعينهما ثم الطبع في الناس وسائر
الحيوان وفي الاشجار يقتضي وضعا بازاء الامر الى المحدد بجهتي الفوق والتحت يكون بذلك الوضع
الرأس في الناس والظهر في الحيوانات والاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن
والاصول تحتا فهما يتحددان بالطبع قطعا لكن لا يتناهى بهذه الامور المتعين بالطبع فيهما بل المحدد و
هذا اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بها ما يلي النهايات فالاربع ليست اعني ما سوى
الفوق والتحت يتبدل لا باعتبار العارض فيها الحيوان بل في نفسها فان المتوجه الى المشرق
مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفا وما كان يمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا لان
يتبدل وضع المضاف اليه فهما ان اريد بهما ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا فرضت نهاية
للفوقية ومقابلها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع
صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى حينئذ يصير فوقا بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما
الفوق بذلك المعنى قبل الانتكاس هو ما الفوق بذلك المعنى بعد الانتكاس فيكون فوقا بهذا المعنى
وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين كان
مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه المتبدلات بالحركة انما
فوقات وتحتات اضافية اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال وفي بعض الاوقات
ينتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل فوقيته وتحت لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان
الحقيقيتان المتميزتان بالطبع حتى ان الطبع يقتضي ان يلي احدهما وهو الفوق رؤوس الانسان وظهور
الحيوانات واغصان الاشجار والاخر ما يقابلها وباعتبار القرب اليهما يتعين سائر الاجسام
للفوقية والتحتية بالمعنى الاول وهذه الفوقات والتحتات الاضافية ايضا انما تتعين عند
التحقيق باعتبار الاقربية الى هذين المتعينين بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك ربما

تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت الحقيقيين اذ جاز ان يقال ان تعينهما بتعين الشيئين
في الجسم المضاف اليه الاقرب اليهما كما مرّ وعلى ذلك ايضا يرجع الامر في تعينهما بالآخرة الى الحقيقيين
واذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا الى موجود متحيز وامكان
تجزيه تبعها كالسطوح والخطوط ومنتهاها الحقيقي لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير الى
المشار اليه فلا يكون جسما بل احدى الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت الست في المشهور
لكن اعتبارها تارة بالقياس الى المشير فيكون جهات الاشارة هي نهايات المشير واخرى
بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات نهايات المشار اليه وبالجملة فقد ذكر بعضها حال الفوق
والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها ما منه او اليه ولا تكون الجهة
الحقيقية لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل اذا كانت الحركة في مسافة
مستقيمة اذ لا بد لها من مبدأ ومنتهى متعينين بالفعل فيكونان بهما او ما يليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة تكون
على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادية واما بالطبع منها انما هي اما الى الفوق او التحت
طالبة للوصول كحركة النار مثلا او الارض او للقرب كحركة الهواء او الماء فلا محالة تجب تحدد
هاتين الجهتين بالطبع من جهات شتى من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات في جهاتها
بمعنى ما يلي النهايات والنظر في جهات الاشارة والنظر في جهات الحركة المستقيمة ولا بد لها
من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددها غير مختلف فلننظر فيه **قلت الفصل** في ان الجهة
ان يكون هناك جسم كري لا بعد خارج عنه محدد للجهتين معا غير قابل للحركة المستقيمة والخرق
غير كائن ولا فاسد ولا منتظم من اجسام ليست الجهتان المتمايزتان بالطبع فيهما غاية الاختلاف
بحيث يكون الاقرب من ايهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا
عن الاخرى حركة واشارة من جهتها ولا يكون في خلاء غير منقطع ولا ملاء يزيد الامتداد بسائطه

لا الى نهاية تحدد بجهة يكون جهة ولا مخالفة بالطبع بين المحدد والمفروضة فيه كما تبين بين الجهتين
فتحدد جهتيها انما هو عنده لا ارتفاعه ثم لا يتاتى ذلك الخلاف الا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه لا خلاء
ولا ملاء وبين مركزه اذ كل جهتين غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك ح اذا تحددت
احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به اذ لو كانت المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به اذا كانت
الاخرى فانكانت جهة المحيط هي سطح المحدد فالمركز تحدد تابعا به والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا
والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على محدد الحركة المستقيمة والاجزاء مفارقة حيزه او
عوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة بطبيعة الى اخرى فالجهتان متحددتان لا تمتنع عليه
الحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم تتصور حركة الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين
الا بخرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم تكن بين الجهتين مخالفة طبعية اذ تخالفهما انما هو
بكون احدهما غاية القرب من المحدد والاخر غاية البعد عنه ويمتنع الكون مع الفساد والا فالكائنة
اما ان تكون في الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة
وكانت جهتا حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة او في حيز غريب طالبة للطبيعي فجهتا حركتها
متحددتان لا بها ولا بالفاسدة فيجب ان لا ينتظم من اجسام والا فان لاقى سطح المحيط انكان احدا
فهو المحدد ويلغو الباقي والا فالبسائط ان كانت على الشكل الطبيعي لم ينتظم منها جسم كري والاجزاء
عودها اليها بالحركة المستقيمة ايضا لكثرتها انكان بعد وفا انفصال عرضي للمادة بعد تلبسها بصورة
اما بذاته فيكون قابلة الخرق او بغيرها فتكون هذه كائنة وانكان بالطبيعة كانت جهة المحيط متحركة
الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح في الفصل السابق
ان الجهة اي معنى باخذه تيا حد ونهاية وان هاتين الجهتين اعني الفوق والتحت هما المتباينتان
بالطبع ومعنى التباين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احديهما كانت بعدا عن الاخرى



والحركة والاشارة على اقرب السموت الى اينهما كانت حركة واشارة من جهة الى الآخر فلنتذكر في هذا
فنذا من احكام المحدد للجهتين الاول انه يجب ان يكون للجهتين محدد ملاء متناه وما مر من امتناع الخلاء
ووجوب تناهي الابعاد وان كان يكفي المؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان تحدد الجهتين
من حيث هو يوجب ذلك مع قطع النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول
ان تحدد هما لو لم يكن عند ملاء متناه لكان في خلاء غير متناه او ملاء متشابه اي بسيط غير متناه وذلك
باطل اذ ليس فيهما تحدد بالفعل بحد يكون جهة والحدود المفروضة فيهما لا يخالف بعضها بعضا بالطبع
بخلاف هذين الجهتين لا يقال لا حصر فيما ذكرت اي في خلاء متناه او ملاء مركب غير متناه لانا نقول الخلاء اذا
تناهى فانما يتناهى عند ملاء فيصح ان التحدد عند ملاء و سنبين انه يجب انتهاؤه وتحدده ثم الملاء المركب
الغير المتناهي انما يتحدد وفيه حدا وحدود باعتبار انتهاء بسيط منه با خر فيكون المحدد المتناهي الثاني
انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في الغاية بحيث يكون
الاقرب من احديهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعيدا عن الاخرى وحركة واشارة
من جهتها تجب ان يكون احديهما محيط كرة والاخرى مركزا اذ كل حدين غيرهما متجانسين كسطحين
او نقطتين او متخالفين كسطح وخط او نقطة او كخط و نقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال
فرضتهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين متخالفين او الخطان مستقيمين او منحنيين متخالفين
وكان يكونا حدين جسم واحد او جسمين مختلفين بالعدد او بالطبيعة على اي وضع فرضتهما كان
يكون احد السطحين مثلا محيطا بالآخر او غير محيط اما متقاطعا او موازيا لا يقال يمكن الخلاف
بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتاتى هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن
بعد خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج لامكنت الحركة والاشارة
اقرب السموت الى المحيط من مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج لا يكون جهة الحركة والاشارة

من سمت المركز وح نقول لما تبين ان التحدد عنده لا رولا يمكن احاطة الخلا احاطة تامة بلا ر فكل محيط دائرة يمكن ان يوجد حد خارجا عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك الخلاف بل يكون ما له من ان الكل البيضى العدسى بل المضلع ايضا يشتمل على سطح هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث اذا تجاوزته صرت فى القرب من جانب البتة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية فما يجاب عنه ان الكل بعاد الى الجوانب اذا اختلفت تجزئت جهة المحيط الى ما هو فى غاية البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلم يكن الكل فى غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا يتصور باب البعد فى السمت الذى تقطع فيه دون الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء وقد تبين ذلك انفا الرابع انه يجب ان لا يكون تحدد احد الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان تلك الجهة التى تحددت بجسم اما ان تكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا بذلك الجسم اما لان محيط المحيط يكون كعبه فكما تحدد به محيط تحدد به ايضا مركزه او جهة المركز فان كان جهة المحيط سطح المحدد لجهة المركز تحدد ما به والا فالمحدد لجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد لجهة المركز فيكفى المحدد فى تحدد الجهتين محيطا لمحاط وتبين بعض الاحكام انه ان كان هناك خلا رسناه عند بلا بل يكن ايضا فان التحدد يدل على الخلا لانه ان لم يكن احدهما محيطا بالاخر لم يكن تحدد الجهتين معا بواحد منهما لوجود بعد خارج عنهما ولا تحدد واحد منهما باحدهما والاخر بالاخر لوجوب تحددهما معا بواحد ان كان احدهما بالاخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء يفوت وان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره جهة المحيط لوجود بعد خارج عنه ولا يكون له محدب الا اذا كان محاطا بملاء اخر ويجب ان ينتهى الامر الى ملاء لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو ولا جزء منه لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه لا محالة مفارقة حيزه الطبعى ومعاودته اليه بحركة طبعية ولا يكون

٢١٣

٢١٣

الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متمايزتين بالطبع لا يمكن تحددهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون المحدد و
لهما قابلا بالفساد فثبت انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها لا يقال
يمكن الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحدد الى قسمين احدهما محيط بالاخر فيتحرك
احدهما على الاستدارة مع سكون الاخر او تتوافقان في الحركة المستديرة وتتخالفان في جهتها
يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحيط هو المحيط بالمحدد الساقط انه يمكن ان
مجوفا او لا فلان في الجهتين مما يتحرك الاجسام المستقيمة الحركة من احدهما الى الاخر بالطبع فلم
يكن المحدد لهما مجوفا فلم يتصور ذلك لا يخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تحقق الجهتين
بالطبع كون احدهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض اخر انما
يتصور بكون احدهما في غاية القرب من المحدد والاخر في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان
المركز في ثخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا منه فلم يكن بينهما غاية الخلاف الفصل الثاني في انه يمتنع عليه
الكون والفساد والا كانت هناك صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد
واحد منهما محدد وانا الصورة الكائنة فلا بد ان تكون في الحيز الطبيعي لها فالفاسدة كانت في حيز غريب
اذ لا يكون لجسم حيزان طبيعيان فكانت الفاسدة طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة فكان لهما
جهتان طبيعيتان متحددتان لانهما تقدم مكان كل شيء الى جهة متحددة به لا بالكائنة لتقدمها عليها واما
ان تكون الكائنة في حيز غريب طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة وتكون جهتاهما الطبيعيتان متحددتين بها لا متحددا بها
[illegible] لا يتحدد بها لها فلا يكون شيء من الكائن والفاسد محددا للجهات هف ثبت انه يمتنع ان يكون جسما واحدا بسيطا
غير منتظم من اجسام لا مركبا تركيبا مزاجيا كتركيب المواليد من الاركان ولا غير مزاجي لا طبيعي كتركيب
الحيوان من الجوارح ولا صناعي كتركيب الجدار من اللبنات ولا اتفاقي كاجتماع الحجر
من الجهات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام متماثلة في السطح المحيط لكان جسما واحدا

فبسيطها فهو المحدد وهو محيط بما تحته وامكان الملاء في المحيط بها مستكثرة فتكون بسيطة او منتهية اليها
فنقول اي لان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبعي فلا ينتظم منها جسم كري يحيط بسطح
واحد كري او لا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبعي يجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة
الطبعية هف وثانيها ان تكثر تلك البسائط اما ان يكون بالحد واحد بالطبيعة والاول باطل
لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض للمادة والمادة لا تقبل
الانفصال الا بعد تلبسها بالصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة للخرق
وان كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل
ايضا لان كلا منها ان كان في حيزه الطبعي كانت جهة المحيط متجزية الى جهات مختلفة متعددة
قبل هذا الجسم يكون بالقرب من بعض الجهات حيز طبعي لبعض تلك البسائط وبالقرب
من بعض آخر حيز طبعي لبعض آخر فلا تكون جهة المحيط واحدة هف قلت الفن الثاني في
السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول الفصل الاول في قوى الاجسام البسيطة
والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من حيث الحركة الجسم بسيط او مركب والمركب
يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيط لا يجوز ان يكون المقومة لمادته اكثر
من واحدة من القوى المتغيرة التي يتخصص مقتضى بعضها باقتضاء بعض حتى يكون قوة كا
الجنس للاخرى كالفصل والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة تقومها
المادة وعرضها لا يستغني عنها بتقويم الاخرى ان لم تستقل فمن حيث انها مع تحصلها
لم تحصل المادة بحلولها فيها لكون المادة متحصلة قبلها والا تحصلت بها ومن حيث
دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها هف نعم تصدر عن الطبيعة البسيطة
قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من ذاتها وانفعالية من جهة المادة او قوة



او قوة منها من حيث هي اخرى بتوسط ذلك او مع عارض وكما ان الصورة الواحدة انما تصدر
عنها فصل واحد كذلك الفعل الواحد انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفعل بالجنس او النوع على حسب
وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة فكذا الحركات البسيطة الطبيعية
انما تكون للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة من قوى البسائط لكن
تلك القوى بان تكافئت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تفاوتت فيها كل حركات
كل منها عن البسيط واما عن غير ممتزجة فاضفت عليه بعد المزاج فتحرك على خلاف حركة البسائط فانه
لها فلا تكون الحركة الطبيعية على انه لا يجوز ان يحدث بالمزاج قوة بها انه مقتضيا بالذات مقتضى الذاتية
والحركات البسيطة الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة واما المنحنية فلاختلاف اجزائها لعدم تعين سنها
طرفيها الى نهايتيها ولا كون منها اقرب الطرق لا تكون بسيطة طبيعية فالمستديرة جنس نوع تكون حول
الوسط والمستقيمة جنسان من الوسط الى الغاية الممكنة او واقفة دونها والى الوسط بالقرب منه
او واقفة فاجناس البسائط من الاجسام ثلثة تتحرك بالاستدارة خفيف وثقيل يتحرك الى فوق
او تحت وكل منهما مطلق ومضاف الخفة والثقل ان اعتبرنا مطلق الميل الطبيعي عن الوسط
او اليه ولو بالقوة لم يخل منهما جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل بالفعل فخلو عنهما عند الكون
في الحيز الطبيعي اقول الجسم اما بسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منهما اما ان يكون فيه قوة واحدة
او اكثر فهذه اربعة اقسام لكنه يكشف مما في بطلان الثالث منها اي يكون مركبا من اجسام مختلفة
ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يكون الا باختلاف صورها النوعية فيكون
صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سواء تفاعلت فحصل منها قوة واحدة مستكثرة
او لا ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض
مركبا منها فبقي ثلثة اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة ولا شك

٢١٥

انه لا يكون لشيء من القوى اعراضا باسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع انما النظر في

انه هل يجوز ان تكون الصورة من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان ثمة كالمعنى الجنسي والاخرى

كالمعنى الفصلي و يكون ما تقتضيه الاولى امرا مبهما انما يتحصص و يتحصل باقتضاء من الثانية كان

احدهما حركة مطلقة والثانية تعيين الجهة والغاية فلا يمتنع ان تكون الصورة فوق واحدة بهذا

واما ان يكون هناك قوتان محصلتان تقتضي كل منهما امرا محصلا و يكون كل منهما صورة فلا يصح

لانه اما ان يكون كل منهما مستقلا باقامة المادة جوهرا محصلا او مجموعهما فعلى الاول ان فرضت

واحدة لكفت فتكون الاخرى عرضا و بالعكس فيكون كل منهما صورة و عرضا و على الثاني تكون كل واحدة

منهما متأخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في المادة من غير ان تقوم المادة و متقدمة عليها

لتقدمها على مجموعهما المقوم للمادة المتقدم عليها و فيه بحث اذ الحاصل مما ذكره الشيخ اقول و فيما الزمه على

الشق الثاني بحث ظاهر لان كلا من القوتين و ان لم يكف في تقويم المادة لكن مجموعهما داخل في

تقويمها فتكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متأخرة ايضا عنها لانها اذا افتقرت المادة

اليها فلا يكون حلولها في المادة و كونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتأخرها عنها في الوجود

بل انما يقتضي التشخص كما في الصورة المقومة بانفرادها و يمكن ان يوجه ذلك بان الكلام فيما اذا كان

كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود عن الاخرى اذا حلت احدهما في المادة و لم

تقومها و لم يحصلها بالفعل كانت عرضا متأخرا عن المادة البتة و كانت المادة متقومة محصلة

قبلها اذ لو كانت مبهمة لتحصلت و تقومت بتلك القوة المتحصلة بالفعل من حيث ذاتها باقتضائها امرا

محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل مبهم يوجب تحصله و رفع ابهامه فتتقوم الطبيعة النوعية

بالفعل و لا تحتاج الى القوة الاخرى من حيث تعينها بل لا يمكن ان يكون صورة ان ليست احداهما

اقدم من الاخرى لتقيمان المادة و الكل ان يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة تصدر عنها [illegible]

اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية تصدر عنها من حيث هي هي والانفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية
تصدر عنها من حيث هي البرودة ومن حيث جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من
الاخرى كما تصدر عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان المكتسب سخونة
من خارج يميل الى فوق او يكون احدهما عن الطبيعة بنفسها والاخرى عنها مع عائق كالسخونة او قوة
الصادرة عن طبيعة النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنها مع عروض مفارقة
المكان الطبيعي واما ان يكونا معا ولا بسبب الا الصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة
انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد الطبيعي انما يصدر عن قوة واحدة فان كان
ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة الماء والارض لاشتراكهما في ذاتي هو توجههما من حيز العلو
الى البعد عن الفلك وتباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا فالقوة ايضا واحدة بالجنس
لا بالنوع والا لجعلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا بالنوع فالقوة ايضا
كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي شاركه في نوع ذلك الفعل مشاركا في
الجنس ويخالفه فيما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل اما ان يحصل القوة فلم يكن
الشركة في فعل نوعي فرضناها في نوعي وان لم تحصل لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك
لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان تكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون عن سبب
خارج كالقسرية او عن مبدأ دخيل على قوى طبيعية بحركة سابقة عليه كالحركات الحيوانية وكذلك
الحركات الطبيعية البسيطة بالحري ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة
بسيطة فانما هي عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كالممتزج عن مقتضيات تلك
القوى فاما ان تمانع تلك فلا حركة او تغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن
قوة المركب مع ذلك فانها تكون مشتتة بالطبائع متفاوتة القوى الآخر والمشوبة بالابطاء

٢١٧

غير صرفة ولا بسيطة مطلقة او تتناوب فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيط واما
عن قوة غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات
قوى البسائط فكان هذه القوة دخيلة قاسرة لمقتضى القوى الطبعية فلا تكون الحركة طبعية
ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يحدث بعد
المزاج قوى هي صور لا اعراض جاز ايضا ان يكون الامتزاج بعد القوة قد تقتضي بالعرض خلاف
اقتضاءات القوى المتفقة بالعادة بمقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية او النباتية التي بها
تحريك تحريكا على خلاف قوى البسائط لكن لعل المتقبل عن ان يكون الامتزاج معدا لقوة تقتضي
بالذات ما يعاند مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبعية اما مستقيمة او مستديرة
اذ المسافة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا تكون الحركة عليها
طبعية للبسيط لانها محيطة كانت او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني متناهيا بالفعل
وتكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين السلوك اليها على ذلك المنحني بل يتصور هناك
خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية وايضا لم يكن المنحني البتة
اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها وان
الحركات البسيطة المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان يكون مستقيمة طبعية الا ويكون
جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع وتكون المحاذاة على ما علمت متحركا على الاستدارة فاذا
المستقيمة الطبعية موجودة فعلا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يخالف الذي
فيه ميل مستقيم خلافا في طبعها على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فان الحركة المستديرة تكون على
جهات مختلفة وكذا المستقيمة فلاح ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة
جنس آخر فلو اثبت في المتحرك على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف

بينهما نوعيا وثم اذا قالوا ان الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى انه يدور حول الوسط كان الوسط مركز له كما يجب ذلك في المحدد وبجهات الحركات المستقيمة او لا وح يكون كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه ولا يكون القرب ولا البعد مقصودا لذاته بل المقصود هو حفظ المدار وذلك يلزم منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم. لو كان القرب مقصودا لم يتجاوز عنه الى البعد ويتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد والمتحرك بالاستقامة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالماء فهما مختلفان وهذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهي اليه الحركات المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا فان خفته بالاضافة الى ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لتوقفه دون غايتها ولبطوئه في الحركة الى فوق بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما في الارض ويسمى ثقيلا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء ولا لزم الضغائح ونحو ذلك هذا حال الماء ويسمى ثقيلا مضافا فان ثقله بالاضافة الى ما سوى الارض اما بالقياس اليها فخفيف ولفظ الخفة والثقل ان عنى بهما ان يكون الجسم من شانه اذا كان في غير الحيز الطبيعي يتحرك بميل طبعي الى الحيز كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما اما ثقيلة او خفيفة وان عنى بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية خفيفة ولا ثقيلة فهناك ثلثة اجناس

فصل قلت لتقيل وتحرك الى الوسط خفيف وتحرك عن الوسط والثقيل والخفيف ليس تحرك على الوسط

الحركة المستديرة اذ هي اتم البسيطتين فبالحري ان يكون اقدم الجسمين البسيط جنسا يتحدد

الكنة بجنس الآخر وجهات حركاته بل على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة

وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة فلا

للخرق والالتيام والتحلل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا

ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة

لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام

وكما ان حركة المحدد سرمدية فحركات الباقية كذلك لبراءتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية

من قوة غير جسمانية ولا متعلقة بجسم في قوة وسابقة وكل ثقيل قبل نضج الحكمة في تحرك السماء

مما يخالف هذه الاصول فنحن بما اسلفناه في غنى عن تجشم ابطاله والسماء جامتها غير مشرقة

وتقيمن اجرامها مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة والا سترت تلك الاجرام وبالحري ان تكون

خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة البخار والمتخيل من اختلاط

الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيفة ولا ظاهرة اللون مع الضوء الواقع عليها

زرقة والقمر استنارته من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدي ولونه ما يظهر عند الكسوف واذا

استضاء جانب منه نفذ اثر من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس

عند الاستهلال او قرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب عن ذواتها

والا لتبدلت اشكالها كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون واظن ان محو القمر انما هو لاجرام

صغيرة المقدار كثيرة العدد متكررة في ثخنه واذ هو لا يخلو عن شفيف فلا يحجبها عنا فيرى محلها

من غير تمييز بين احادها كالمجرة بيد ان المجرة اجرام مشرقة وهذه انها في مشف محض وهذه كانها

غير قابلة للاستنارة في مستنير من الشمس **اقول** قد علمت ان الحركة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة
وان المتحرك بالطباع بالبسيط يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم تاتين الحركتين
هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين الاقدم من جنسي البسيط اعني ما تحدد به
الامكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان تكون الحركة المستديرة لجنس المحدد على انك
قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل
لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه مبدأ ميل مستدير بل يتحرك بالفعل على الاستدارة
ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة
وانه اذ لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل
والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا
باردا ولا رطبا ولا يابسا ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة
في المادة والا كانت مادته في ذاتها قابلة لغير صورته فتكون صورته انما تحجب مادته
لاستعداد اكتسبته حين تلبسها بالصورة فاذا فسدت فكانت بعد ذلك كل ما يتحرك
بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة
المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع
الخرق والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام فينبغي ان يكون الامكنة متعالية عن امكنة الاجرام
الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة المحدد واما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع
ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة السرمدية المحافظة للزمان هو
المحدد فعلك تحكم ايضا بان سائر الاجرام المصاحبة له في الحركة المستديرة الطباعية
برية من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضية لتنافر

ماسوى الاوضاع من الاحوال ينبغي ان تكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها

لابد وان تكون ارادية لا بالقصد وانزعاج والا تكن قوة جسمانية وكانت متعلقة بجسم ذي قوة شائقة

فما كانت تحبسه قبل نضج الحكمة اقوام من نحو ان السبب في حركة السماء تركيبها من نارية صاعدة وارضية

هابطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة او ان ها تلزمها الاستدارة لانها المتجاذب قواها الا تسكن والا تصل

حركتها لا تكافى النارية التي فيها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط لذلك او ان

المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او هو نفس تحركها

على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك وهم فقد بان فساده فان هؤلاء الاقوام جعلوا ادوما

يجانسه مركبا من اجسام يجب ان يتحدد له مكانها وجهات حركاتها وجعلوه في غير موضعه الطبيعي

لكونه في حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية اما كحركة

السبيكة او لاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلب احدهما

لكن تكون مشوبة بابطاء ولا يتخلص منها دورية واما السبيكة فتعلم انحال فيها ولو كان حركة السماء

لحركتها لكانت بين العلو والسفل لا حول الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه فيجب ان يتحرك حوله

بحيث يكون نسبته الى الوسط المهروب عنه او المطلوب حقه في تمام المسافة ثم الى التي حيد

وغاية تروم النارية صعودا ولم تتحدد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية

فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان يقتضيه المركب بحسب الغالب

وان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف

مقتضى طباعها جعلوها في تعب دائم ثم ان الحس دل على ان السماء تتضمن اجراما مخالفة لها

في المرئية لان عامة اجرامها الاثيري نيرة ونرى هناك اجرام نيرة دائرة حول الارض غير محيطة

بها لا تكون كما نبهت عليه في النمط الثالث حتى تكون كلها اجزاء من السماء فثبت الافلاك ثم عاد

وجهها مشف لان الاجرام النيرة كلشف بعضها بعضا يكون بعضها فوق بعض ويكون بينها
الاسيما العالية منها جرم السماء فلولا شفيفه لستر تلك الاجرام واما الزرقة التي تظن انها لون السماء
فانما تخيل في كرة البخار ووجه ذلك بعضهم بان الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صعودا من الكثيفة
فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء من السافلة فتكون كالمظلمة بالنسبة الى ما تحتها
فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا رئي شيء مظلم من خلف مضيء ترائى لون مخلوط من الظلام
والضياء وهو الزرقة وبعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وما وراءه غير قابل للاستنارة
فكانه مظلم فتخيل من امتزاج استضاءة كرة البخار مع الظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردي
والذي اختاره هو ان ما يكون مشفا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء
المحض بل يكون كشفيف الماء فانه ان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر
نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه تخيل هناك زرقة
او لم ير له لون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه تخيل ظلمة واذ ههنا كما في
ما من الاجرام النيرة تخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن ههنا تخيل الزرقة في
الماء الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه وظاهرة اللون وكان عمقا غليظ الثخن وبعيد القعر فاذا
اغترف من ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة بل يتخيل بتبيين اليد من تحت ثم في ارادة هذا
اللون عناية من الباري سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك
في ان القمر منها له لون يظهر عندما يزول عنه النور الذي يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم
التامل الرصدي يحققه وذلك اللون هو الكمدة المشاهدة في جوهر القمر كما ذكر الشيخ في الشفاء ان الكسوف
اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة فلذلك يرى به الذي
لم يقع عليه ضوء الشمس مع الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكشاف واما سائر الكواكب فربما

٢٢٣

يظن بها أيضا أنها تستنير من الشمس والأقرب إلى الحق خلافه فإن أجزاءها إن لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس
ضوءا قائما بل يجوز أن يؤدي الضوء من حيث ينعكس وإن كانت ملونة قام الضوء على الوجه الذي يلي الشمس وإن
لم ينفذ نفاذا على السواء فتبدلت أشكال أكثرها إلا ما في السفليين أعني الزهرة وعطارد وكما تبدلت في القمر
وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم إن لكل كوكب مع الضوء المشرق لون يختلف به الضوء فيوجد
إشراق بعضها إلى الحمرة وبعضها إلى الرصاصية وبعضها إلى الخضرة وكأن الشعاع والنور لا يكون إلا
في جرم له لون فإن النار إنما تشرق دخانه وهو في جوهره ذو لون ويختلف المرئي من اللهب باختلاف
اللون الذي يخالطه النور الناري وجدير بنا أن نتكلم الآن في محو القمر فنقول إنه قد يظن في ذلك
هو أنه إما أن يكون من أمر في ذاته إما ذاتي أو عرضي لازم لذاته وعارض من خارج يدخل في هواء إلا
ما إذا كان لسبب كون بعض القمر مشفافا فلا يستنير وبعضه صقيلا أو كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل و
لا مشف أيضا بل خشنا غير صقيل أو شكلا بكيفية أخرى تمنعه عن النور إما في أصل الفطرة أو لأجل حجر
ه من مصاكة النار مثلا ويمكن أن يكون فيه ما حكى الشيخ عن بعض من أدرك زمانه ممن شانه في الفلسفة
العامية التي كانت موجودة في نصارى بغداد وكأنه يعني أبا الفرج الجاثليق من أن السواد من السواد
الذي يكون في القمر من الجانب الذي يلي الشمس ملاحقا أن يكون عن أمر في ذاته فإنما يكون لكونه مرآة ينطبع فيه
الأشباح فمحل الطبع فيه شبح لم ير فيه إشراقه وما لم ينطبع فيه الشبح يرى مشرقا وعدم انطباع الشبح في هذه المواضع
لعدم استعدادها لانطباع الأشباح بل لكون وضع الأجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الأجسام في موضع منه
دون أخرى أو لكون الأشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحها إلى القمر انعكاسا
بينا ولا ينعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من جرم القمر بالأشعة
المستقيمة الواصلة إليه من الشمس والمنعكسة إليه من سطح البحر وكرة البخار أضوأ من المواضع المستنيرة
بالأشعة المستقيمة فقط أو يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه أما من الأجسام

٢٢٤

من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية او يكون الساتر من الاجسام العنصرية والاجرام
السماوية يستر بعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى محو مستنير فهذا ضبط ما عثرنا عليه من الظنون
فاما الاقسام المتشعبة عن كون ذلك المحو مرئيا في ذاته فيبطله ان الاجرام السماوية مما لا تركيب
فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق الطباع دائما على اتم احواله الذي يمكن ان يكون
له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيه ما سينكشف عليك ومن العجب توهم التصاق القمر
الناري انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو ذهب القمر عن الكمال لازداد ذلك عنا خفيا
فلم يتفق في ذلك الارصاد المتقدمة مع المتأخرة واما ما اوجبنا في هذه الاقسام من حيث يرى
من الجانب الاخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود الى ما
وثانيا انه يرى ذلك عند الاستهلال مع الاظلام في الجانب ثم اذا اخذ يزيد ضوءه كان الظلم
من صورة المحو فيه يكون محفوظة ويكون طرفا شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدر وثالثا لما كان
كذلك لكان في ذلك الخيال مما لا يتقطع يتفرق في صفحة القمر بل يكون نهاية عند المركز ثم لا يزال
يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ فقيل يا قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك
باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد الضوء قلت انظر لا تعويل عليه اذ لا
يخفى ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطله ان الاشباح لا يبقى محفوظة على هيئاتها مع حركة
المرآة طولا وعرضا واختلاف مقامات الناظرين الى المرآة التي ينعكس عنه الضوء الى
البصر لا تؤدي الاشباح ما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر لا يجتمع خصلتان في
مرآة كذا ذكره الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المتقطعين في نظام العلماء الى هذا القسم قائلا ان جرم القمر
صقيل كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه رأى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر
المحيط معا وهما مختلفان وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء بعضه بحار

وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار مراكب وجزائر وفي القفار جبال ورمال واودية وشعاب
وعلى العمارات مروج وجنات مختلفة الالوان والاعظام والاشكال فهذه الاشياء يراها الناظر
في صفحة القمر ولا يميز بينها لبعدها عنه ولا يحس منها الا خيالا لا يعرف حقيقته ولعل هذا القائل اراد
بنحو ظن انه ابدع واما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فما ظنه بعض اعلام المتاخرين
وقوله بان النور المنعكس من سطح البحر اكثر فالبحار تحسب ابدا اقل بياضا في صفحة القمر فيما لا ينعكس اليه
ذلك النور بحيث يستضيء الارض من ذلك الاشراق استضاءة بها يكون خلفا من ضوء النهار الكل
البحر في ذاته والاكرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون
بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فالحائل ان كان من الاجسام العنصرية كالابخرة والادخنة
فسواء كان بحيث كما يحول بين النيرين يحول بيننا وبين مواضع المحو من القمر ايضا حتى يرجع الى القسم
او لم يكن كذلك فيكفي في ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام
السماوية فان كان بحيث يستر عنا ايضا حتى يرجع الى القسم الآتي يكون الكلام فيه يأتي وان لم يكن
يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة نيرة مركوزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث يكون متوسطة
دائما بين النيرين تستر من وقوع شعاع الشمس على مواضع المحو من القمر كما استقر به بعض الاذكياء من المحدثين
فاقول تلك الاجرام وان كان كل منها صغيرا لكن يجب ان يكون المجموع مقدارا كبيرا ولما انها
تكون حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا ايضا فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها ليست
بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس فانه لذلك لا يلقي على القمر نورا اصلا او اقرب مما يلقيه
الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت الاثر في جرم الشمس اذا نظرنا اليها لا سيما عند الطلوع والغروب
واما القسم الخامس اعني ان يكون ذلك لساتر فالكائن في ذلك لساتر من الاجرام العنصرية تحت فلك القمر
كالادخنة والابخرة يكفي في ابطاله ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن في سبيكات حد من



من القمر في طبيعته ان يحفظ بحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر بعد معتد به لكن
بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز لبطل ما ذكره من اختلاف المنظر وان يكون الساتر يستره تارة ودون
اخرى او ان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين وان كان قريبا من المكان جدا
من القمر وفي طبيعته ان يحفظ بحركتها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون مع ذلك اجزاء كثيرة بحيث لا يرى
كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص لمن الشكل المجتمع لها وتكون الا عديمة الضوء او تكون اضعف
اشراقا من القمر فترى بالقياس اليه في حال ضيائه مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي ذكره الشيخ ولا يرد
ما قال من انه لو كان كذلك لرئيت تلك الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها
ليست بحيث [illegible] في الابصار [illegible] القمر المنخسف [illegible] الاشكال [illegible]
تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وستر القمر منا [illegible]
من وجود الاجرام [illegible]
فيكون المرئي من تلك الاجرام واقع منها بيننا وبين القمر [illegible]
كل [illegible] آخر والذي [illegible] تلك الاجرام
صغيرة غير متميزة باحادها مركبة على هيئة مخصوصة بجملتها غير قابلة [illegible] مركوزة
في ثخن القمر [illegible] كما لا يقدح فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر
في بساطة القمر فان المحذور [illegible] الاجرام السماوية من بسائط ممتزجة لا يكون كلها او بعضها في
مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة [illegible] على اجرام
آخر [illegible]
[illegible] كاشتمال كل [illegible] الكواكب [illegible]
على التدوير [illegible]

٢٢٧

عن البعض في البحث كما قال كواكب المجرة الا ان كواكب المجرة مضيئة بالذات في فلك مشف بذاته اجرام
غير قابلة للاستنارة المشرقة في كوكب قابل لها من الشمس وكما ان كواكب المجرة يجب ان تكون مغمورة في ثخن الفلك
بحيث لا يماس سطح كل البعض منها ما سالمحدب الفلك ومقعره فانما يماسه نقطة يكون الا في الفرج
بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال جرم من جرم الفلك بحيث يكون كل من سطحي الفلك سطحا بسيطا
من جرم واحد لا من اجرام كذلك الحال في هذه الاجرام والسطح الذي للقمر والظاهر انه اذا كان سطح القمر بسيطا
من جرم بسيط هو مظلم قابل للاستنارة فلا يكون ما في ثخنه من الاجرام مرئيا ولا قادحا في استنارته على السواء
وذلك لان القمر يكون اجرام مشفا محضا فلا يخلو عن شفيف ما فكيف اذا استضاء جانب منه نفذ
النور الى الجانب الآخر نفوذا ما كما سمعت من الشيخ لذلك ذكر دليلا في ثخنه من الاجرام التي هي
الكثف من سائر جرمه ابعد من الشفيف بالقياس اليه كما ان الكدر بارد ما كان ملونا غير شفاف
يرى ما في ثخنه من نحو تسود ما ثبتت فيه او نحوها فلا يرى في المواضع التي توازي تلك الاجرام ما
يرى في سائر المواضع من البريق والاشراق وعلى هذا لا يقدح قدحا كثيرا في انحفاظ شكل المحو
في الرؤية دائما على حالة واحدة كون المرئي من سطح القمر في كل زمان شيئا آخر كما لا يخفى
على من له تخيل صحيح على ان القمر ايضا متحرك على نفسه فيمكن ان حركته مساوية لحركة التدوير القدر
مقابلة لها في الجهة فيكون المرئي من القمر دائما شيئا واحدا **قلت** اذ السماء متحركة بالاستدارة
ولا يقبل الخرق فانا نظن بل نرى ان الكواكب تحرقها ساكنة كانت هي او متحركة باطل بل
الكواكب انما تتحرك بالذات على انفسها وحركاتها حول الوسط عرضية وارى ان الكواكب
نفسا وللافلاك اخرى لان الكواكب من الفلك بمنزلة القلب والدماغ من الحيوان فاذا كان كذلك
فيما يكون عدة افلاك لكوكب بخلاف ما اذا كان كواكب في فلك ثم من الجلي بادي النظر ان تسخير
الاجرام النيرة في حركة سريعة شرقية اولى بان تكون هي القائمة بالجهد والحافظة للزمان

وبعد ذلك وجدوا السيارات متحركة حركات ظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة وكلها على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير منطبقتها وقطبيها فاثبتوا التسعة افلاك الفقار بها لا بد منه وان جاز ان تتعدد كرات الثوابت ثم اذ وجدوا اختلافا بالسرعة والبطء في النيرين ... وبالاستقامة والاقامة والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف ولا انعطاف اثبتوا لكل عدة افلاك يتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من اجتماع ذلك الاختلاف وتبيطم على ما يتكفل صناعة المجسطي وثبتوا حركات مراكز التداوير حول مراكز حوامل في المتحيرة وحول مركز المعدل للمسير في القمر حول مركز العالم فيفتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطليموس فالحق ان الاجرام العالية في جميع ما عليه من العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بهم بكل فتبارك الله احسن الخالقين **اقول** كانك اذ قد علمت ان السما متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد نظر من ان الحركة انما هي للكواكب خاصة والسما ساكنة متدحرجة او غير متدحرجة كالسابح في الماء الراكد وان السماء ان كانت متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة لها كالسابح في الماء الى خلاف جهة جريه اما ما يظن من ان السماء والكواكب متحركان بالذات الى جهة متوافقتين في مقدار الحركة فلذلك يفارق الكوكب مكنته من السماء ولا تخرقها كالسابح في الماء موافقا له في سمت حركته وفي مقدارها فيبطله ان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبعي كانت مستقيمة منتهية الى ما بها سروتلك الاجرام لا يكون فيها مبدء ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان كانت الى وضع فيجب ان يكون على نفس المتحركات بها وحول مراكزها بل حق ان الكواكب متحركة حول اوساطها لا بعرض بنفس حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تحرك بذواتها على مراكز انفسها اذ ... فيه مبدء ميل طباعي في كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا وضعيا ...

ان يحتج على هذا بان يحكم كل من افلاك الكواكب نفسا كالطبيعة المقومة والصورة المنوعة لها هي المحركة
اياه وان يرى من ان الكوكب هو المبدأ لفيضان قوة التحريك كالقلب والدماغ في الحيوان
او ان لا يكون هناك كوكب واحد منتظم حركته بعدة افلاك كل من الكواكب السيارة
فانها تنبعث قوى حركات تلك الافلاك من الكوكب وان لا يكون هناك فلك واحد فيه
عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلافه وذلك مجرد تخمين ولعل قوة لم يوجد قائل وكل في
فلك يسبحون اشارة الى ان الشمس والقمر بل ما في حكمهما من السيارة ايضا تتحرك في افلاكها
الممثلة بغير حركات تلك الافلاك بل بحركة الخارج المركز والتداوير انها بل
جميع الكواكب تسير بتسيير افلاكها كالسابح في جهة جري الماء لا يتعب سباحته مسافة لو
بقدر ما يعني اوائل انها في اجواف افلاكها كالحيتان في المياه وان لها نفوسا ناطقة
بها تشرق من الافلاك اعلم ان هذه الاجرام النيرة لا سيما المسماة بالثابتة نجدها في بادي الرأي
متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا تتم الدورة في قريب من يوم بليلته ثم نجد السيارات
بقليل من التدبر متخلفا عن هذه الحركة بمقدار متفاوتة فيما بينها فيكون لكل منها فلك غير
الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان تكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب
من غير ان تتحرك بالحركة الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما يتخلف عنها كما
توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المتأخرين في الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من
المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس من التخلف هو فضل
الاولى على هذه الحركات والاول باطل والا لكان كل منها مطلعا واحدا ومغربا كذلك
ولم يتخلف زاوية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني وتكون هذه الحركات على
مناطق واقطاب غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف

في مدة طويلة قدر يسير جداً مما تقتضيه الحركة الاولى ولا تحفظ ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها
لا تختلف فيما بينها فاثبتوا لها ايضاً فلكاً آخر يتحرك من المغرب الى المشرق مثل ما مر في السيارة
فثبت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب يحرك الكل والاحرى
ان يكون محيطاً بالكل ومحدداً للجهات حافظاً بحركته السريعة جداً للزمان وثمانية تتحرك من المغرب
الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع وتوصلوا الى معرفة نضدها اي ترتيبها
بحال كسف بعضها بعضاً وعدم اختلاف المنظر في بعض ووجوده قلة او كثرة في بعض آخر الى
غير ذلك من الوجوه والاكتفاء بفلك احد للثوابت انما هو قناعة منهم على ما لا بد منه في انتظام
الامر واحجام عن اثبات الفضل لا جزم بنفي الكثرة ويحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك اما بازاء
كل كوكب فلك او دون ذلك ثم لما لاحظوا احوال السيارات فوجدوا في حركة كل منها
اختلافاً بالسرعة تارة والبطوء اخرى وفي التحيرة منها مع ذلك اختلافاً بالاستقامة والاقامة
والرجعة المستفادات من الاصول مع ان يكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالازدياد
والانتقاص في السرعة والبطوء كما يكون في الحركات الطبيعية والقسرية على ما هو المعروف
كما يكون في الطبيعية ببلوغ المكان الطبيعي او قسرها سرعة في القسرية باشتداد القوة القاسرة وحينئذ
او انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن ان
يتطرق اليها تفاوت احوال الا ما تقتضيه بساطتها حركاتها الدورية المستمرة على نهج واحد
لا جرم اثبتوا لكل افلاكاً على مراكز مخصوصة تتحرك بحركات متعددة على مناطق واقطاب معينة
بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة عدة متعلقة بكوكب كوكب
ما ينتظم به حالات ذلك الكوكب ويلزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل بتفصيله صناعة المجسطي
الا ان القدر الذي اثبته بطليموس من الافلاك ان ثبت لزم الاعتراف في الاسرع الابطأ الذي

٢٣١

بسبب الأوج والحضيض للأفلاك الخارجة المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والإقامة والرجعة
والاستقامة الذي بسبب التدوير ولكن لا ينحل به كيف تشابه حركات مراكز التداوير المتحيرة حول مركز
الفلك التدوير المسمى بالمعدل للمتحيرة وللقمر حول مركز الفلك المائل المنطبق على مركز العالم ولم تتشابه
حول مراكز حواملها كما هو الظاهر من الأصول وقد زاد المتأخرون لذلك أفلاكا واختلفوا في تصويرها
ومن أراد الوقوف عليه فليرجع إلى شروح التذكرة ومما يجب أن تستيقنه هو أن الأوج والأفلاك والكواكب
على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب والتثخين والإشراق والموافقة
في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطوئها فهو على ما ينبغي
في نظام الكل وأفضل ما يمكن بالقياس إليها إلا أن العقول البشرية تقصر عن إدراك الحكم والمصالح
المودعة فيه اللهم إلا قليلا وسنذكر بعد ما عسى أن يكون كالأنموذج إن شاء الله تعالى
قلت وإذ حركة السماء وضعية فلا بد وأن يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار
حال الأجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال الأجزاء بالنسبة إلى أمر آخر وإذ ليس خارج المحدد خلاء
فإنما يتأتى فيه ذلك بالنسبة إلى ما في حشوه لكن التبدل بالنسبة إلى متحرك لا يكون أولى بكونه متحركا
للمنسوب من كونه متحركا للمنسوب إليه فيكون بالنسبة إلى ساكن فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم
حال الحشو مختلف فإذا كان فيه قابل الاستحالة يجب أن يكون ما يجاور السماء متحركا بالعرض حارا جدا مستخفا
تخلخله بالحركة وهو النار ولو كان هناك غير قابل الاستحالة البتة ما فرض أنه كان هناك غير قابل يجب
أن لا يكون غير قابل للسبق الحركة المحيلة إليها وما هو البعيد بارد جدا مستحفظا لكثافته بالسكون من الأرض
ينبغي أن يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره منهما الهواء والماء فهذا هو الرصف
المحكم وغاية الوجوه ولا يكون لشيء منها أشكال أخرى طبيعية والأشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة
ومحدب النار المماس للفلك يكون مستديرا بالفعل البتة ويقل تشنجا (?) لا يكون مضرسا لما يستحيل إليها
المفروضة على المحيط بالنسبة إلى مركزه لا بالنسبة إلى غيره

اليها من الاوضة الواصلة الى اعلى الهواء وكذا سائر السطوح لا تزال الاسباب المضرسة فيها وتحليلها
مع ان الارض لميلها الطبيعي لا تعود الى الاستدارة اذا خرجت عنها بسبب ان ذلك التحريك جاء عن الاسنة
الحكيمية بنسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا
وما يشبه بالاستدارة الحسية للتقليل طلوع الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها وليس
البيان بالاصول لكفى مؤنة الاشتغال تعريف ظنون المخالفين في وحدة الارض واستدارتها
وسكونها وفي كون سكونها طبعيا وفي كون الحركة الصاعدة لاجزائها التي لها طبعا لاجزاء
سواء الطبيعي قول المتحرك لا بد وان يتبدل له من المقولة التي يتحرك هو فيها واذ قد كان
المحدد وما يجانسه متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع لا يمكن تبدل الوضع الذي بحسب حال
الاجزاء بعضها عند بعض فلا يجوز عليه الخرق والالتيام ولا الحركة على جزء مع سكون الجزء الاخر
مع تحركه بخلافه بل انما يمكن تبدل الوضع الذي بحسب حال اجزائه عند امر آخر من خارج او داخل
لكن ليس خارج المحدد شيء لا خلاء ولا ملاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه فتعين ان يكون
عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يمكن التبدل بالنسبة اليه الا بان يكون تحركا لا بسبب
متى ان يكون تحركا للمنسوب اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون في وسط الاجرام
السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلف من جهة القرب من الاجرام السماوية
المتحركة بالحركة السريعة والبعد منه فاذا كان في الحشو اجسام تحمل الاستحالة الى جسم
آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء منها لا يكون التحريك محيلا له الى جسم آخر بل معينا
في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى النار اذا ادمنا عليها الحك
والتحريك والتخضيض او الخضخضة فكيف اذا عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من ذلك فمن ظن انه
كان المجاور للفلك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يبد انه اي وقت فرض انه كان

هناك غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه فيجب ان تحيله الحركة في اقل منه الى النار فكل ما فرض ان المجاور فيه كان غير النار يلزم الى ان يكون المجاور فيه غير ما يعرف وما يجري ان يكون هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك لمشابهته حار الطباع مستحفظا لكماله بدوام الحركة والجسم الذي يكون ابعد من الفلك عديم الحركة والقرب منها بما دا في طباعه بالحجر مستحفظا لكماله ان ويكون بين الجسمين جسمان آخران يكون كل منهما قريبا في الطبع لما يجاوره كان تكون النار مستولية تحت بالهواء والارض محفوفة الى فوق بالماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان يكون الشيء من هذه الى جزء اللهم الا ان يكون احيث من ذلك في غير حيزه الطبيعي او ينتقل اليه ثم لا يدوم هناك وهذه الاجسام البسيطة شكلها الطبيعي على ما عرفت كرة كيف لا وكل منها تحرك الى الفلك او الوسط بالطبع بسيل متشابه ثم النار اليابس محدبه بمقعر الفلك يجب ان تصحيح الاستدارة و لو لم يكن ذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون الخالي الفرج حسبما عرفت من تنافر الجنسين في الامكنة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريه ولا يصح ان تكون هناك جسم عنصري سوى النار فحتمل هناك من ضعع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون صحيح الاستدارة لا لانه تتخلل ادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الحجة ما تزاحم بها النار فتدافع الاجزاء النارية وتتخلل فيها بل لانها اذا وافيت الادخنة حيز النار اشتعلت استحالت نارا فيكون في مقعر النار زوائد وتضاريس حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس ان لم يبق شيء منها بعينه مدة يعتد بها ولم يجب بقاء ان يبقى في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال بوصول المدد الا ان الظن كلها ان الهواء لا تخلو في الجملة عن صعود الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعر النار زوائد في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون مصحح الاستدارة قطعا فانها على محدب الماء وتقعر المكشوف من الارض ليس بصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها لبيسها مع قبولها الكون لفسادها والخرق والالتيام

فالانقسام يكون اذا انفصل منها شيء اما بالعصاء او بالخرق والنقل منه الى موضع آخر واذا انفصل بها
اما بالتكون هناك وبالنقل اليه من موضع آخر بقي على غير الشكل الطبيعي ولا يعاد الى الطبيعي اما لما فيه
وامكان سيلانه بالطبع لكن تماسك ترابه واما لرياح ونحوها لا تدعه على حاله الا ان هذه التضاريس لا تخرجها
عن الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة
قطرها ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بحال تضاريس الى القياس الهباء وما يدل على كروية الماء
انه لو كان مستوي السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين المرتفعين في الطرفين فكان يجب
ان يسيل الجزءان الطرفان الى الوسط لكون نسبتها الى المركز متشابهة ويدل على كرويتها ايضا انه
لولا ذلك لكانت الجبال والسفن اذا ظهرت من بعيد يظهر جميعها لكن ترى صغيرة ولم يكن يظهر منها
اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك بل ما يظهر اولا اعاليها كطرف السكان من السفينة
ثم وثم وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها للمشرقيين على طلوعها وغروبها للمغربيين
فبزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه ارصاد الحوادث الفلكية مما
يكون في آن كاوساط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان
للمغربيين بعد ساعتين مستوعبين من اول الليل كانت للمشرقيين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان
على العرض بينهما الف ميل وازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية
للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين في الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت
بين السمتين وما ورد في التنزيل من جعل الارض فراشا لا يستدعي كونها مسطحة لان كرويتها
مع عظم حجمها واتساع جرمها لا تأبى الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة لكون الفصل المشترك
بين الافق والشمس مستقيما في الرؤية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة
ونظر اليها لا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها رئيت مستقيمة وقد يظن بها مع كونها

٢٣٦

مسطح طبقات بين كل طبقتين منها جو وفي كل عمارات مثلما وجد من جميع الارض تسبيعها ولعل الكل

انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها وكان جيلانيه زعم ان الارض مسطح يحيطها بحر يحيطه ارض بكذا الى

ان تتم عدة السبع للارضين والبحار ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب

والقصيا ذهب وبينهما من سائر الفلزات وكان هذا من خطابات رموز بها نحو من صلاح

المخاطبين من الجمهور والذين تجلدوا باصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في تمجيد

النار وتقديسها لنورها وصعودها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني من الخير

ولما فرطوا في شان الارض بالهوان تحقيرا وتقبيحا وصعودها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف

وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما

كيف ليسلم لكنا كل خير كما ادعوا مع انها مفرطة الكيفية مفسدة وشرح من الارض كما في الحجر

الغريب واقبل بالعدم والتفرق ويلالارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة

من النار كما في الحجر الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشو والحيوة بخلاف

حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني ونعم ما اجابهم به المعلم الاول بتسليم

شرف النار واقتضائه التوسط عن قولهم بكون النار في الوسط دون الارض من ان ما

نما يقتضي التوسط في الترتيب فالنار في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض

في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يبطل مرادكم فالحري ان يطيب به نفوسكم والقائلون

بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل انها دائمة الهبوط وقيل انها دائمة

الصعود وفيما بينا من امر تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين بتجدد الاحياز ايضا يبطله

ان قالوا بحركة الارض دون الفلك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما راوا الاجزاء

المنفصلة من الارض تهبط بالطبع لم يتفطنوا الا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركة

الحركات الطبيعية تشتد وتسرع على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان تكون الارض لعظمها اسرع من

المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت من علو اقول يبطل الصعود خاصة انه يجب ان تتحرك

المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض فلهم ان تسلموا ذلك يقولوا ان تخيل هبوط المدرة بما يشاهد

من لحوق الارض لكبر حجمها حركتها الفوقانية اياها وذبا ان تطلبا بان لحوق الارض المدرة الصغيرة ينبغي

ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة وليس كذلك وزعمت

طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهمهم استحالة تحرك الكوكبين

مختلفين في زمان واحد اذا كانت احدهما بالعرض فلم يمكنهم اسناد الحركات المختلفة التي

للسيارات الى الارض فاسندوا اليها السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيطلع لنا

كل ساعة من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها ويحتجب من جانب المغرب بحدبتها

ما كانت ظاهرة وكذا قيل وعلى هذا فما في الشفاء من نسبة القول بسكون افلاك السبع لعل المراد به

سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة والا فلك

الاطلس فلا يثبت على هذا القول مع الدليل على بطلان هذا القول ان الارض ذرى في اجزائها

لها في الطبع ميلا مستقيما طبيعيا فيها مبدء ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير وبطل

بان الحجر الذي يخلى من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي يخلى عنه على خط يكون

عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او تنزل اليه على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب يجب

ان يكون اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين بجواز ان يكون المتصل بالارض

من الهواء تشايعها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالقسر

للحجر الكبير يكون اقل من تحريكه للصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير

ويعترض عليه بان تحريك الكبير انما يكون اقل من تحريك الصغير في الحركة القسرية دون العرضية

والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق فى سبب ذلك من كونها فى موضعها الطبيعى
وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع فى احيازها الطبيعية وظن ان اجزاء الارض لما تميل بالطبع
الى الوسط فلما تشابهت جهات الميل اليه من الجوانب وجب ان تقف اذا انطبق مركزها عليه فهولاء لو
رأوا اجزاءها المنفصلة الموافقة لها تتحرك بالطبع لم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها حيزها
الطبيعى وان جهة تحركها هى الوسط تحيروا فى تعليل سكونها فطائفة جعلت العلة تسفل الارض فى
جميع المسافة التى يتصور ان تتحرك فيها الى السفل لكونها غير متناهية فى تلك الجهة ولم يدروا
ان السفل هو الوسط وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها فمنها فرقة منهم الطائفة اذ رأوا احاطة الماء
بها جعلوها محمولة على الماء اذ من شأن الارض ان ترسب فى الماء الا ان تطفو عليه هى عندهم طافية
على الماء لكنهم تشعبوا فى وجه الطفو فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من جعلها مسطحة
طبلية فان الثقيل اذا انبسط طفا على الماء اذ جمع سبب ثمن ... من جعل سطحها المنبسط الى الماء محدبها
الينا كما نظن فى ذلك وفق للطفو وفضل للاستدارة المكشوف منها ومنهم من عكس كما نرى من الارض
محدبها يكون الى الماء وظن المكشوف من الارض مسطحا لما مر من انه يحصل المشترك من فوق من
الشمس وفرقة اخرى عرفوا كونها كرية ساكنة فى الوسط لكن لا لاقتضاء طباعها الوسط فمن قائل
بجذب الفلك اياها من الجهات على السواء كما يحكى انه كان بيت حجر الى الوسط طيسى الحيطان معلق بالقدر
يتقدم فى وسط جوف حسم لانجذابه الى الجهات بالسوية وزاعم انه لما تساوت الجهات فى استحقاق
ان تميل الارض اليها لا فى جذبها الارض وزاعم انه لاتفاقات الحركات السماوية بها كما يعرض لحفنة
تراب يجعل فى قنينة قد ادير بها يحيل تطليس دارة سريعة فيثبت التراب فى الوسط لاتفاق الدفع
من الجوانب بالسواء وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة غير موضعها
الطبيعى فيكون لها موضع طبيعى فلو حصل فى ذلك الموضع فاما ان تهبط عنه فلا يكون الموضع

طبيعيا هف انسكن فيه طبعا عما من جهة الى علة خارجية فلم لا يكون ذلك هو الموضع الذي الى ان فيه ويتحرك اليه طبعا
فلا يستبعد سكونها فيه و لا تجشم له علة مما تحلوه ثم من جعلها غير متناهية فلعلى في بطلان ما ذهب اليه من وجوب تناهي الاجسام
واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام معه ينتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه فقد حال وان جعله محمولا على جسم آخر
فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو محال او ينتهي ويعود الكلام فيه فان جعله ساكنا طبعا فما ابعد من
مثل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض تحويه ان ... ومنهم من ... فقد احالوا اذ ان ... من ... فلا
يكون حينئذ مكانا طبيعيا للهواء فما بال الهواء الى هناك ينبغي ان ينفصل بالزلزال ويخسف الجاعلون
اياها طبلية فقد اخرجوا ما عن الاستدارة الطبيعية والذين جعلوها بالكشف منها مستويا من ... فانهم
ما عرفت من الشواهد الآتية على الاستدارة اما حديث الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد مر جوابه
ثم انك قد تيقنت ان كل اجزاء العناصر الصاعدة الخفيفين ولها الهابطة الثقيلين طبيعية ورووم
لاحيازها الطبيعية وقد ذاع في ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها ثقال لكن الاثقل يسبق
فيضغط ما دونه في الثقل ويحركه بالقسر الى فوق وظن ان الخلاء يجذب الاثقل ثم وثم فيترتب
الاجسام بتوسط الاثقل ويحيط به ما يليه في الثقل وهكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء
بالضغط والكل للعنصر وظن ان المقل هو التخلخل تخلخل الهواء او للين او الاشكال المتحددة
الصنوبرية وان المرسب هو الاندماج او لان الصلابة او لانفراج الزوايا وتعارض
السطوح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة
من الكبيرة والخلاء مع بطلانه في نفسه كيف يكون جاذبا وكيف يكون موضع منه اولى بالقياس
الى طباعه بان ينجذب اليه الارض دون النار من موضع آخر وكيف يكون سبب الاثقال
تحلل الخلاء بل غاية الامر ان يكون الخلاء بقدر قلة الارساب فلا تكون كثرته تقتضيه شيئا
اذا كان الملاء على قدر واحد او ازيد او ناقصا عن تاثير تلك العلة فيكون اقتضى ... جهة ان يمنع الحركة

الى سفل ويورث البطوء فيها ولو كان اللين بسبب نحنه لكان الآنك بل الزيبق اصلب من الحديد
واما الاشكال المتحددة فانما تكون مواتية للحركة لا اسبابا لها كما ان السيف لا يحرك حدته بل
اذا حرك بالقسر او تحرك بثقله بالطبع سهل نفوذه في الاجسام بحدته **قلت فصل** اذا تذكرت
ما تيقنت من قبل استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية كيف لا والحيز الطبيعي ما يقتضيه
الجسم وهو على وضعه وشكله الطبيعي اذ الخروج عن ذلك بما يخرج عن المكان الطبيعي والبسائط اذا كانت
على اوضاعها واشكالها الطبيعية تكون مترتبة ترتيب مستدير على مستدير حسب الحاويات الطبيعية
وتنتهي لا محالة ويكون احيازها الطبيعية على فرض الابعاد المقطورة كذلك لا يوجد والمركبات
لا تخرج احيازها من احياز البسائط فلا يوجد حيز طبيعي خارج عن الترتيب ثم لا يكون حيز غير طبيعي
لجسم الا وهو طبيعي لآخر فلا حيز خارج اصلا ولو كانت هناك عوالم كان كل كريا فلا يكون فيما بينها
من الفرج خلاء بل ملاء فالملاء لا يكون كريا فهذا حيزه فلا يكون حيزا طبيعيا له ولا لآخر وهو
محال وعليك بالتدبر في ذلك ومن ظن ان هناك عوالم في كل منها افلاك وعناصر متشابهة
لنظائرها من الآخر يلزم مع ذلك ان تكثر افراد طبيعية انما يكون من خارج ولها انحائها البسيطة
ان تحصل كرة واحدة مالية بحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم في حيزها الطبيعي
بل الكائن فيه بعض مما ليس فيه يريد ان يتحرك بطباعه اليه فلا يكون شيء من سمائها في العالمين المتحرك عنه و
المتحرك اليه محدد الجهات الحركات المستقيمة وتكثر افراد طبيعية وان اوجب تكثر احيازها الطبيعية
بالعدد ولكنها تكون بحيث تجتمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيزا طبيعيا للارض مثلا
ثم كيف اختلفت الكثرة للسموات المتشابهة وبم تحددت **اقول** لعلك اذا تذكرت ما تيقنت
من الاصول المسلفة في كتاب السماع الطبيعي استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية
كرية ترتيبها بطباعها محيطة بعضها ببعض لكنا نزيدك استبصارا ببيان ذلك ويكون كالتذكرة فنقول

ان حيز الطبعي هو ما يقتضيه الجسم الطبعي وهو على وضعه وشكله الطبعي فان الخروج عن الوضع والشكل الطبيعي
ربما يحوج الجسم الى الخروج عن المكان الطبعي لعدم انطباقه عليه ثم ان الاجسام البسيطة اشكالها
الطبعية مستديرة ولكل منها مع المحيط وضع طبعي متشابه فيكون لها فيما بينها وضع مخصوص
وتكون منضودة نضد مستدير على مستدير بحيث يكون بعضها محيطة ببعض ثم الجملة يجب ان تكون
متناهية لوجوب تناهي الابعاد فاذا فرض تصور التحليل ابعاد مفطورة يكون الاحياز الطبعية على شكل
المتحيزات مستديرة منضودة بعضها على البعض على سبيل الاحاطة منتهية بالآخرة واما المركبات فلا يكون
لها امكنة خارجة عن احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة في الاجسام فلا يورث زيادة
في مقدار الاحياز الطبعية فلا تكون احيازها الطبعية متخللة بين احياز البسائط بحيث لا تكون متماسة
حتى يتم بذلك وجوب التماس بين احياز البسائط ولا تكون ايضا خارجة عن احاطة الاحياز الطبعية
للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز طبعي اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبعية
المنضودة المتناهية التي للبسائط ثم لا يكون حيز غير طبعي لجسم الا وهو طبعي لجسم آخر فكما
ان لا جسم الا وله حيز طبعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبعي فلا يكون حيز اصلا خارجا عن تلك الاحياز
والا لكان حيزا طبعيا لبسيط فيكون حيز طبعي لبسيط خارجا عن جملة الاحياز الطبعية للبسائط
ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كريا لما عرفت ومباينا للآخر اعني لا محيطا
ولا محاطا والا لا يكون كل عالما على حياله والكرات المتباينة يكون بينها فرج فلا يكون بل
فلا بد ان يكون على فرض الابعاد المفطورة كالتي لم يملأها غير كرة فلا يكون حيزا طبعيا لجسم بسيط وقد عرفت
انه لا حيز الا وهو طبعي لجسم ثم ان الاحياز الطبعية اولا وبالذات للبسائط والمركبات تابعة لها
حسب التركيبة فتقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم مطلقا على حذو كلام الشيخ وانت
اذا تذكرت ما اسلفته فافي العذر عما في الافلاك من الفترات التي تركزت فيها الكواكب المستديرة

ومن خلاف امتحان التعليمات تعرف انه لا يجب ان تكون كرات البسائط كلها واقعة في النضد الاحاطي
بل يجوز ان يكون هناك كرات متباينة لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب لسنة او غيرها فيجب ان
الفرج الواقعة بين الكرات المتمايزة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لا يلزم خلاء او خروج
طبعي للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا يتلكم كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان يتبين بما سيأتي
او تعودا الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتمايزة بالطبع لا يكون متشابهة ولا يكون
في جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها فانه لو جاز ذلك وكان مثلا كرات
سماوية محددة لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء وهواء ونار لتعددت
العوالم وامكان المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبعي لكل البسيط
بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى المحدد
المكتنفا اذ يكون ميلها الى المحيط والمركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب حافظ بعضها بعض
على النظم الطبعي في المركز قسرا ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها
على السواء من الجوانب كالكواكب التدوير والخارج محاطا بجسم ذي ثقبة او اختلاف في التخن
حتى لا يلزم الخلاء ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة
نظائرها من عالم آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر يكون سماء عالم مشابها لسماء عالم آخر
وكذا ناره لناره وعلى هذا القياس كما قد تفطنت في انه لزم مع ما مر في البيان الكلي اطلق ان
افرادا طبيعية واحدة لا يكون مع قبل تهابل من خارج فانها اذا كانت بسيطة ان تتصل كرة واحدة بالتحيز ما
الطبعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبعي لانها اذا اتصلت كل كرة
واحدة لم يكن حيزها الطبعي المطابق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا
شطر من ذلك الحيز بل المكان فبعض ما لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبعي له ان يتحرك بطبعه

٢٤٤

الى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محددا لجهات الحركات
المستقيمة لوجود منتهى حركة مستقيمة ومبدئها خارجا عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة ما بعد ذلك تركيا
الطبيعة كذلك قلنا نعم لكن الاحياز المتحدة بالعدد من حيز طبعي واحد لجسم بسيط تجب لما عرفت
ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت ذلك ندفع ما يقال من ان الاراضي الموهومة
في العوالم مثلا لا يكون كل منها في حيزها الطبعي بل كونها في وسط عالمها ثم اذا كانت سماوات
واقعة في عوالم فهم اختلفت ملكتها وتعددت مع اتحادها نوعها اذ لا يمكن ان يكون من مثل اجسام
لان ملكتها بالسماوات فكيف ينقلب الا مر لان يكون لها اذ السماوية لا تقبل الخرق لتعطلت

الفن الثالث في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة وفيها فصول

الفصل الاول

المركبات من حيث تركيبها تكون مشكلة لا محالة وكل شكل فانما يتعين
بالامرين فيها اما بالبسائط فكلما قد ثبت ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون
فاجزاؤه ان كانت تشكلها تشكيلها فان القابلة للحركة المستقيمة منها اذا كانت في احيازها ولم يقسر
يحركها فكما يسكن في الاين يكون في الوضع اذ ليس فيها مبدأ للمستديرة فاختصاص كل جزء منها
بجهة لا يكون من الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا لكل منها لكون تقاسر بعد الوجود ونقل كلا الى جهة
معه فيها حتى يرجع لا لذلك لم يكن الاجزاء تخصص بالجهات بل العهدة فيان الجزء كان في مبدء تكونه في
ذلك الحيز او حيز تؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا واذا الكون والفساد انما يتاتيان بين عنصرين من الاربعة
والازدواجات الثمانية منها ستة وتتصور في كل ازدواج تزاحان كما بين فالانواع اثنا عشر و
العكس اما متظافرة على التسلسل بين المتجاورين فالارض تنقلب كان ينقلب الاحجار بالفعل الى
الجبل كما يرى الاجزاء الارضية التي في المحرقة تصير وتذوب بالعكس كما قد ينعكس وكما يتحجر بعض المياه
بعضه ويجاس منها والماء الى الهواء كما في الجمر وبالعكس كما قد يتجمد الهواء في قلل الجبال الباردة ثلجا

مولانا مولوی محمد فضل حق خیرآبادی قدس سره

من قطرات تجتمع في اناء رصاص مثلا بتركيبه ذا وضع في الجمد او الجمد فيه العود مانا كما في تكون الحلزون
وبالعكس كما في انطفاء الشعل فتحقق لا اخفاء في تحقق الستة الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة
من الاولى وبما يقتضيان لسبق الاستحالة فان المادة انما تخلع صورة وتلبس اخرى باستعداد
تسلك وشتداده لهذه وذلك باستحالة مما يلائم تلك من الكيفيات الى ما يلائم هذه وشبهها بحسب
بها امين **اقول** لعلك قد عرفت الفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال
صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجا
ولنتكلم اولا في الكون والفساد فنقول ان المركبات توجد فيها اظهر من ان يخفى فان المركب من حيث
هو مركب يكون لا محالة متكونا من الاسطقسات واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد ايضا الا ان كون كل ما هو
فساد لمركب آخر او بسيط كما ان كون بسيط انما هو فساد بسيط آخر لما عرفت من ان كل كائن
فاسد واما في تحقق الحس فلما يجيء من تكون اشخاص النبات والحيوان ودها واما البسائط فلما عرفت ان
منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة وهي لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي لا يكون فيه سبب
ميل مستقيم لما عرفت ان القابلة منها للمستقيمة تكون قابلة للكون والفساد اذ لا كلي في اجسامها
الطبيعية ولا قاسر يحركها عنها او فيها فلما تكون ح ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيه سبب
ميل مستدير يتحرك به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون محال اللباح ان يخص
من حيزه باختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة حتى يخص كل غير حيز الجزء الاخر وحيزه فهذا
الاختصاص لا يكون بمقتضى الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا باختصاص كل جزء من كل
بسيط بجهة وحيز انما هو لقاسر بعد الوجود فلكل جزء من اجزاء كل بسيط جهته التي هو فيها وحيزه الذي
هو فيه حتى لولا ذلك النقل لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يخص الجوز ... و
نقل على اجزائه ولا يمكن الفرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات ولا يمكن ان يكون التخصيص الحاصل بالنقل

[illegible] حجر الذي يحصل على اجزاء الارض [illegible]

كان في بعضها لكون في هذا الحجر [illegible] الطبيعة مثل هذا الحجر فيكون [illegible]

في هذه الجهة [illegible] المفروضة في حجر [illegible] كان [illegible]

في حجر آخر فيكون بينهما فاستحل الى هذه الكونه [illegible] الاجسام المفروضة في الحجر الطبيعي

فذلك الحجر الذي يكون فيه فان ينتقل الى الاخص كالهواء الذي يكون هوا بهذا لك [illegible]

مثل ذلك وهو يتسلسل الا الى نهاية ولا [illegible] الكون والفساد في البسائط انما يتأتى بين

عنصرين [illegible] الى الآخر فيكون هذا من الكون والازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة

ستة ففي كل ازدواج يأتي نوعان من الكون متعاكسان من الفساد [illegible]

[illegible] فمجموع الكون والفساد كذلك [illegible] الماء [illegible] الهواء [illegible]

وكذلك فساد الهواء الى النار وبالعكس [illegible] وبالعكس [illegible] كل من الكون [illegible]

والانقلابات اثنى عشر ثم قد تفاوت المشاهد من الحس على ستة انواع [illegible]

[illegible] في الازدواج [illegible] الماء والهواء

او الهواء والنار [illegible] انقلاب الارض [illegible] الاجسام [illegible]

الاكسيرية [illegible] الاملاح [illegible]

ثم [illegible] بالماء والاحجار وان لم يكن [illegible] الارض الا شك ان ارضية غالبة عليها

وكذلك المياه [illegible] اللطيفة والكيفية [illegible] الغالبة عليها

انما يمكن ان يدوم عليها [illegible] حتى تصير [illegible] مائية [illegible]

الا يام [illegible] الاجزاء الارضية [illegible] بالماء [illegible] ذلك انما

يكون انقلاب الارض ماء [illegible] فان اصحاب [illegible] المياه [illegible]

شيئا يسمونه طين الحكمة وهو مركب من شيئين ينعقد جوهرا حجريا كما سيجيء إن شاء الله تعالى فإن

فإن بعض المياه ينعقد بعد خروجها من منابعها أحجارا كما سنذكره إن شاء الله تعالى أما انقلاب الهواء ماء

فكما في الأبخرة الصاعدة من المياه المسخنة فإنها تشتمل لا محالة على أجزاء هوائية لم تكن على هيئتها كثيرة

ما انقلبت هواء بعد الصعود ثم عادت ماء وكما تضرب الهواء المصحر في قلل الجبال الباردة حتى ينعقد سحابا

تنزل منه الأمطار ثلجا أيضا وأيضا إذا وضع إناء من الرصاص مثلا في جمد ووضع الجمد فيه فإنه يرى عليه قطرات

ندى يجتمع بظاهر الإناء بسرعة كثيرة كلما انقطعت تعقبها أخرى فإنما ذلك لانقلاب الهواء المجاور للإناء

الذي تبرد بمجاورة الجمد ماء لا باجتماع أجزاء مائية كانت مبثوثة في الهواء اللطيف بالإناء لأن الهواء

اللطيف به لا سيما في الصيف لا يشتمل على الأجزاء المائية بل لو كانت لتصعدت بالحرارة على أنها

يجب أن ينفد تلك الأجزاء إذا انفصلت الندى من الإناء مرة بعد أخرى ويتناقص كل مرة وتترائى

حصولها ولأنها لا تترشح من الإناء لما لم توجد في خارج الإناء لأن الجمد لا يترشح منه الماء ولأنه ربما يحدث في غير

موضع الترشح كالأطراف العالية من الإناء ولأن الماء لا يحار للطافته قبول الترشح مع أنه لا يحصل ذلك و

اعترض عليه بأن برودة الإناء لو كانت مصيرة للهواء اللطيف به ماء وجب أن يركب الندى جميع

سطح الإناء بالاختصاص وجب أن يحدث الماء بعض السطح دون البعض يكون لانتفاء شرط أو وجود مانع

لم نعلمه ولا يبعد عندي أن يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن قطراته إذا كثرت على سطح الإناء

خصوصا الملاسة تجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب تحصل من القطرات

وثانيا بأن تبريد الإناء للهواء ليس بأكثر من تبريد الماء أو الجمد له فينبغي أن يصير ما يلطيف من

الهواء بالجمد ماء وأيضا ينبغي أن يصير اللطيف من الهواء بالماء الذي يكون الجمع بمجاورة الإناء

كذا أيضا وبعدها حتى يسيل بالكثير جدا والاحتياج في ازدياد الندى إلى التقاط ما ركب الإناء منه مرة

بعد أخرى والجواب أن الأواني الرصاصية ونحوها لصلابتها وملاستها واندماج أجزائها لا تقبل

٢٤٧

الغريبة بسرعة واذا قلبها تخلخلا لطيفا فاذا رجع عليه القوة المبردة يكون مخلخلها فيه اشد ولذلك ترى حبه

تلك الاواني اذا اشتملت على ماتعات حارة اسخن من تلك المايعات ولعل التقاط الندفيه انما

يحتاج اليه لان النار كما يشغل حبات الندى مواضع من سطح الاناء فيحول بينه وبين الهواء

كذلك لعله يشغل ما بقى بين تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى على تلك المواضع فقد

يبقا اثر منتشرت بالسطح فيحول بينه وبين الهواء فليس المتصعد مجرد التقاط تلك الحبات

بل التقاط الرقيق من الندى الذي بين الحبات ايضا والا فاذا لم يكن مجاورة الهواء لسطح

على الاتصال بل جاور بعض المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبات الندى وجاور بعضه

تلك الحبات لم يتاثر عن الاناء فضلا عن تاثرها بانقلاب الهواء نارا كما في كور الحدادين فانه اذا

سد الطريق والح في النفخ فيه بالكير تحصل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان تحصل بالحاح النفخ

جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر في انطفاء الشعلة واذا تحقق هذه الانقلابات

الثلث التي بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين

اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين بتوسطها عنصر وذلك في

اربعة انواع بانقلاب بين انقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلاب المتوسط الى الكائن

والانقلاب بين عنصرين بتوسطها عنصران وذلك في نوعين فتلك ستة انقلابات ثم الظاهر من كلام

القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك فيمتنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر

من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون نوع من الحجارة من النار اذا انطفيت وكثيرا ما يحدث

في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض للنار من انطفاء فيصير باردة يابسة على ان

ذلك ان شاء الله تعالى واذا تحققت الكون والفساد فيها بطل ما يسبق الى الاستحالة عليها فان المادة

انما تخلع صورة جوهرية طبيعية وتلبس اخرى بتفاحش استعدادها لتلك الصورة الخالعة واشتداد

لهذه الملابسة وذلك بالاستحالة فانه لا تكون مع استواء الحالين بل لا يكون الا الانتقال من

الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة ونحو ذلك

ولا يتكلم فيه ولم يلزم التسلسل الا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر جدا من شهادته

بالكون والفساد قلت **فصل** وهناك اقوام زاغوا فقوم ينكرون الكون والاستحالة

معا زاعمين انه لا يكون شيء عن لا شيء ولا يصير شيء شيئا والحرارة مثلا غير مجعولة في قابل عند

ملاقاته منه [illegible] حتى [illegible] عنه اخرى فما ترى من صيرورة الماء هواء او باردا وحارا

[illegible] ذلك [illegible] اجزاء كانت كامنة [illegible] اسباب خليط [illegible] من خارج عند آخرين ثم الاجزاء

[illegible] غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون [illegible] المادة وقوم كانهم

[illegible] بالكون [illegible] في الاستواء فيرون الماء لا يسخن [illegible] نار [illegible] سخينا

[illegible] بالاستحالة [illegible] الكون [illegible] موجودون [illegible] زاعمين ان الاشياء

[illegible] الا [illegible] محفوظة في جوهره [illegible] العنصر [illegible]

[illegible] بالتكاثف او [illegible] بالتخلخل ومتوسطه والتولد [illegible] ومنهم

[illegible] شيء او ثلث ولد البقية بالتكاثف والتخلخل [illegible] لم يجوز انقلاب العناصر

[illegible] الكون والفساد في المركب بالاجتماع [illegible] والافتراق [illegible] وقوم يسلمون

الكون [illegible] في الحقيقة [illegible] والاجسام [illegible] اجزاء لا تتجزى [illegible]

[illegible] كون او فساد [illegible] للمركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف

[illegible] والترتيب واما [illegible] فيرون الكون والاستحالة [illegible] ذلك **اقول** [illegible] تحقيقنا

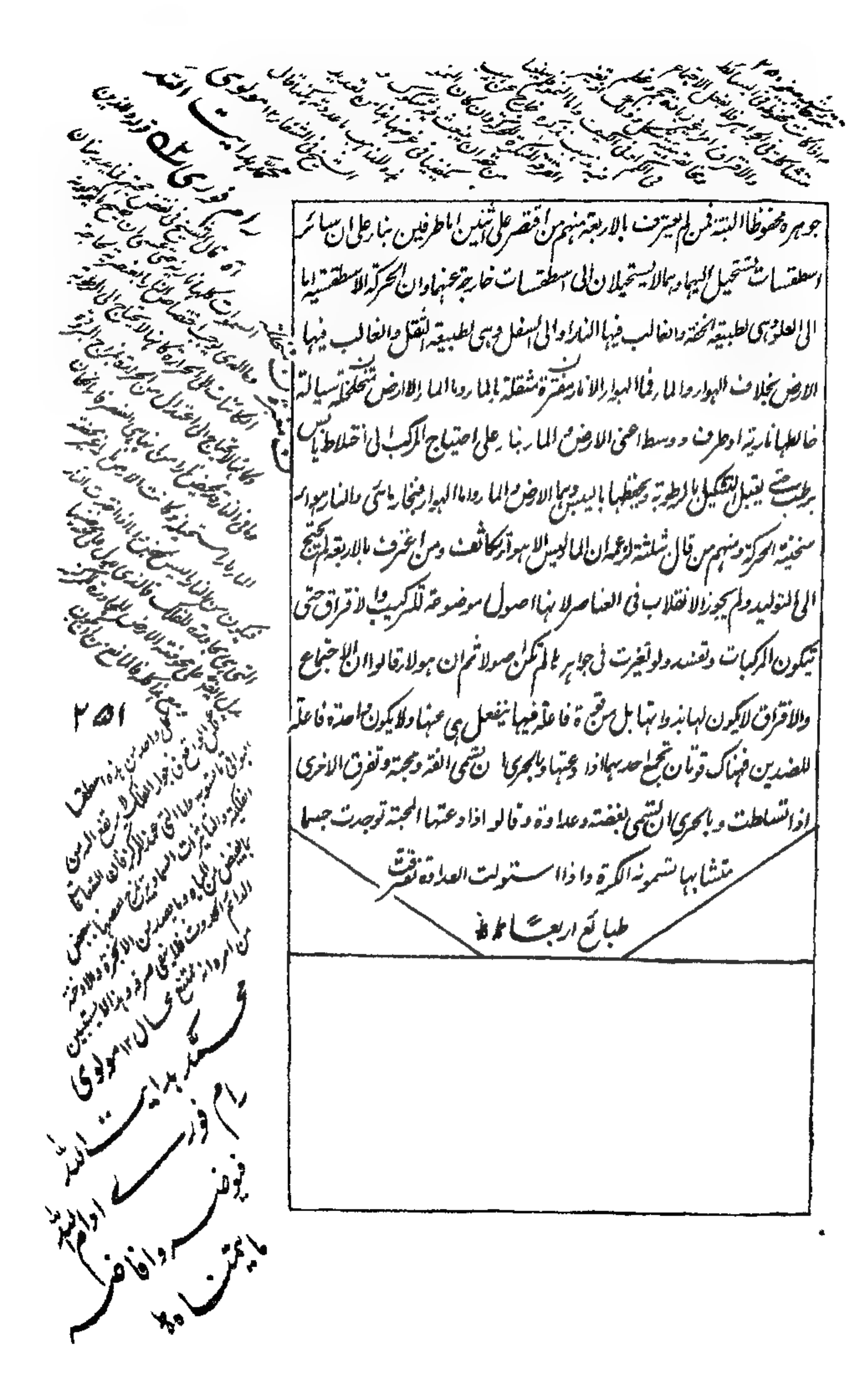
الكون والاستحالة [illegible] عليك مذاهب اقوام زاغوا عن الحق في ذلك ولنشر الى

[illegible] فنقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا [illegible]

فلانه اما ان يكون عين الشئ وهو محال اذ اللاشئ لا يكون موضوعا للشئ او غير شئ فذلك الشئ ان كان
هذا الكائن بعينه فقد كان هذا قبل كونه ولا يخفى فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شئ
شيئا وهو صحيح لان الاول اذ كان دون الثانى كان محصلا فى ذاته مباينا للكل باعداده
فاذا كان الثانى فاما ان يفسد الاول فلم يكن الثانى متبدلا عن الشئ وقد علم استحالته او
يبقى فيكون هو بعينه لنفسه وغيره المباين له معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم
جواهر غير محمولة فى شئ فليس لها حامل حتى يزول عنه كيفية كالبرودة وتخلفها اخرى كالحرارة وعند
آخرين وان كانت محمولة فليس فى قوة الحامل ان يفارقه المحمول والا لم يبق هو هو ثم لما كان
الحس شاهدا بالكون والاستحالة تحيلوا المخرج عن ذلك وهم فيه فرقتان فاصحاب الخليط يمنعون
ان يسمى كونا واستحالة ليس بانقلاب الماء هواء واستحالة البارد حارا بل العناصر لا يكاد توجد
صرفة فاذا رئى ماء فيه اجزاء مائية بارزة تحس بها وببرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس
بها وبحرارتها ثم اذا لاقته الهواء والنار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية او النارية
وغلبت مقاومة للمائية فاحس بها وبحرها فحكم ان الماء صار هواء والبارد حارا وآخرون يمنعون
ان ذلك ليس بروز الكامن بل بنفوذ اجزاء هوائية او نارية من خارج فيشوبها ثم اى ما كان من البروز
والنفوذ فالاجزاء المفروضة لذلك متناهية عند بعض غير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات
الغير المتناهية انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه فوقع الكون
بانقطاع المادة فعند اصحاب الخليط منهم يكون اجسام بلا نهاية فى العدد يجتمع منها جسم واحد
يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام بلا نهاية غير متلاقية بل مبثوثة فى خلاء غير متناه فمن
سولا من تحصيل تصورها التى عندهم تشكلها بلا نهاية فى النوع وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون
يمترون فى الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا فى محل وهى ممتنعة الانفكاك

۲۴۹

حين محالها على اختلاف بينهم وبالجملة فيرون ان النار لابد وان يكون بردا ما دام نارا وما يرى
من الماء سخينا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا وقوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون
واكثرهم قائلون بان العنصر واحد بحسب ما شهد ان الاشياء الطبيعية يتغير بعضها الى بعض
عموما والتغير لابد له من موضوع مشترك بين كل من المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في
حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون لبقاء الجوهر بعينه بل استحالات وقد تشتتت اهواؤهم
في اختيار ذلك العنصر فان كان نارا ولدوا البواقي عنها بالتكاثف فالهواء نار تكاثفت
قدرا ما والماء نار تكاثفت اشد من ذلك القدر ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها
جدا والجوهر في الكل غير مختلف وان كان ارضا اقاموا التخلخل مقام التكاثف وان كان متوسطا
بين الطرفين هواء او بخارا او ماء اعملوا فيه كلا من التخلخل والتكاثف بالتناوب فالهواء
ان تخلخل سمي نارا وان تكاثف يسمى بخارا او ماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه
والداعي للذين اختاروا الماء او الهواء هو ان العنصر يجب ان يكون بسيطا وطوعا للتشكل وذلك
شان الرطوبة ثم راى صاحب الماء وكانه اقدم هؤلاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب
بالذات بل هو الرطوبة وتفطن صاحب الهواء ان معنى الرطوبة في الهواء اشد منه في الماء والذين
آثروا النار انها اعظم جرما كيف لا والسموات المشتعلة بالكواكب المضيئة نارية على ما زعموا وزعم
ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات وانه لو لم يكن البرد امرا
عرضيا بل عنصرا يتصور به لكان من العناصر ما يبرده ومن انكر النار والذين اصطفوا الارض وهم
شرذمة قليلة استقرار جل الكائنات عليها والذين اجتبوا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقتضي درجة
من التخلخل الى الهوائية واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية و
منهم من يعترف باكثر من عنصر لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره

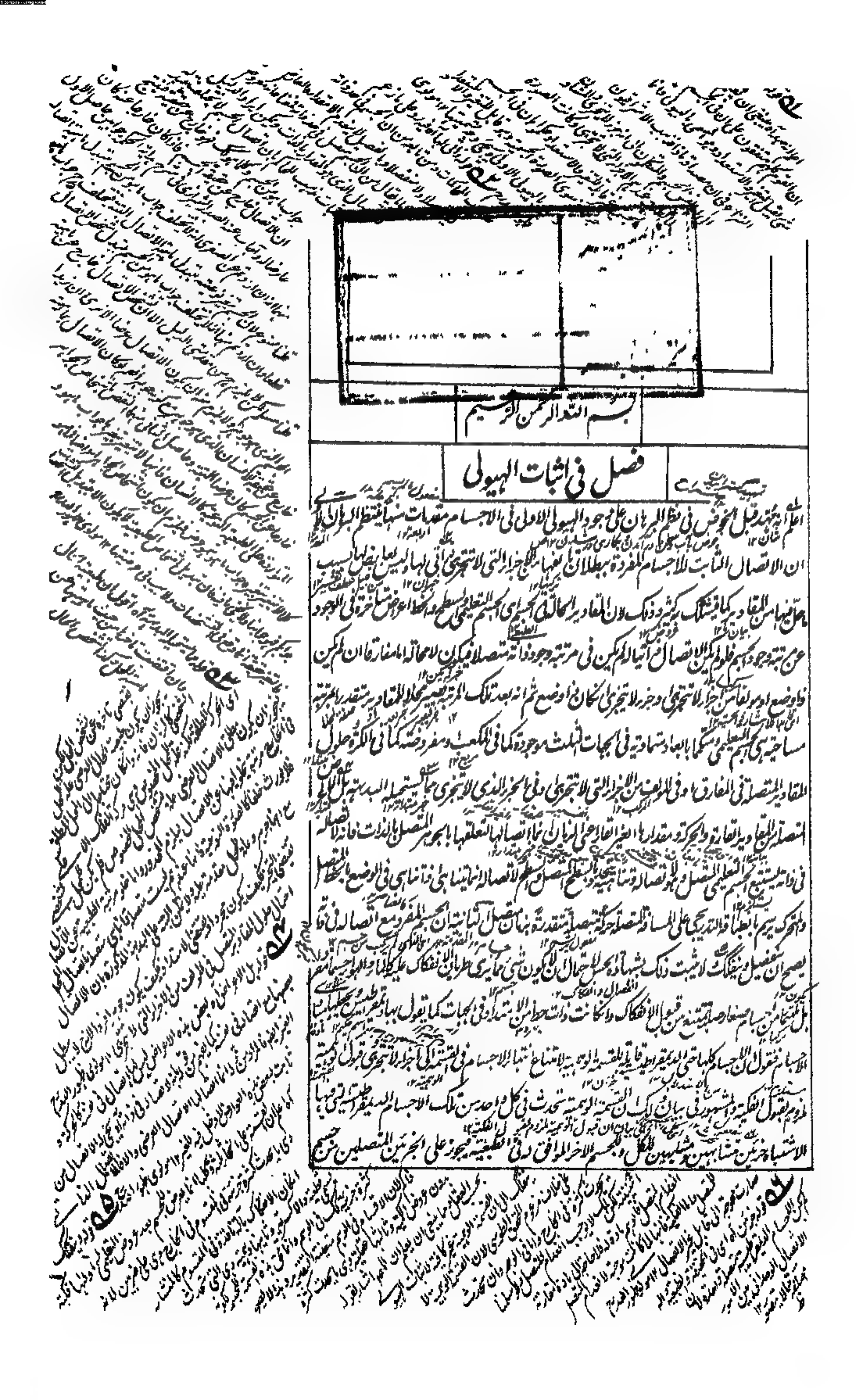


جوهره محفوظا البتة فمن لم يعترف بالاربعة منهم من اقتصر على اثنين ا طرفين بناء على ان سائر
الاسطقسات تستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما
الى العلو وهي الطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي الطبيعة الثقل والغالب فيها
الارض بخلاف الهواء والماء فان الهواء نار مفترة منشقلة بالماء والماء ارض متخلخلة سيالة
خالطها نارية او طرف ووسطا اعني الارض والماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس
برطب حتى يقبل التشكيل بالرطوبة ويحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائي والنار هواء
سخنته الحركة ومنهم من قال بثلثة زعما ان الماء يبس الا هواء تكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج
الى التوليد ولم يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى
تتكون المركبات وتفسد ولو تغيرت في جواهرها لم تكن اصولا ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع
والافتراق لا يكون لها بذواتها بل من قوة فاعلة فيها تنفعل هي عنها ولا يكون واحدة فاعلة
للضدين فهناك قوتان تجمع احديهما اذا وجدتها وبالحري ان تسمى الفة ومحبة وتفرق الاخرى
اذا تسلطت وبالحري ان تسمى بغضة وعداوة وقالوا اذا وجدتها المحبة توحدت جسما
متشابها تسمونه الكرة واذا استولت العداوة تفرقت
طبائع اربعا

خاتمة الطبع

امابعد فيقول العبد المفتاق الى رحمة ربه القوى البارى محمد فضل حق بن السيد خدا بخش العظيم آبادى البهارى الراجى مغفرة ربه
الغفور محمد نياز احمد خان المتوطن بالرام فور لما اشار الينا الحبيب الاعظم والشفيق الاكرم المخدوم المعظم والعالم الافخم ذو اليد الطولى
فى العلوم العقلية والنقلية الذى غايته القصوى النيل الى السعادات الازلية والابدية البارع العلام مقدام العلماء الاعلام محسود المعاصرين
والاشباه مولانا **المولوى محمد هداية الله خان** بن مولانا المولوى محمد رفيع الله خان الرام فورى ادام الله
فيضه القوى جيلا بعد جيل ان نطبع النسخة المسماة بالشمس البازغة شرح الحكمة البالغة كليهما للفاضل الجليل والعالم النبيل النحرير العلام الحبر
الطمطام البارع فى الفلسفة والمناظرة والكلام البالغ فى العقليات والفائق على العلماء الاعلام مولانا محمود الجونفورى
اسكنه الله فى بحبوحة جنانه وافاض عليه نوار رحمته واحسانه التى لم تصنف مثلها فى العلوم الحكمية ولاشتمالها على الدقائق
الفلسفية لم يتيسر لعلماء الزمان حلها وتدريسها كما هو حقها الا بواسطة الحواشى المزيلة لظلمة الحجب والغواشى والتى طبعت فى السابق من
الزمان كانت معراة عن الحواشى ومملوة من الاغلاط الكثيرة من بادية ونقصان فلم تروى الغليل من الطالبين ولم تبرى العليل من
الراغبين فصحح مولانا الموصوف اولا نسخة منها وقابلها مع النسخ المتعددة الصحيحة المعتمدة عليها ما عدتها ما كتبها العارف بالله مولانا
باب الله ثم زينها بالحواشى اللطيفة والصحائف الشريفة منها حاشية اوستاد فضلاء الهند امام العلماء الراسخين مولانا نظام الملة
والدين ادخله الله فى اعلى عليين ومنها حاشية متبحر الاتقن مولانا محمد حسن اسكنه الله فى المقام الاحسن ومنها حاشية العالم الفائق
على الامثال والاشباه مولانا احمد الله رحمه الله ومنها حاشية افضل علماء العصر ذو الفضل واللطف البرى عن التكلف
والتعسف مولانا محمد يوسف ادام الله بركاته منزها عن التلهف والتاسف ومنها بعض تعليقاته الذى كان لابد منه لحل معاقدها
وكشف مطوياتها المستنبط من الكتب المتداولة المعتبرة ومنها الكتاب النفيس للشيخ الرئيس ومنها المحاكمات للعلامة قطب الدين
الرازى ومنها شرح الاشارات للامام والمحقق الطوسى ومنها شرح المقاصد وشرح المواقف وشرح حكمة العين وشرح التجريد وبعض
تقارير خير السبقة ومخبر الخلقة خاتم العلماء خاتم الفضلاء استاذ الكل فى الكل البارع العلام البحر العميق للعلوم ومقدام العلماء الاعلام طليق الشمس ان
يقتبس من قلبه المنير الضياء محى القرآن بكتيب من جبينه سناء الاستاذ المطلق شمس عقلاء الهند حتى اخذوا منه طرق النظم والنسق ذو الفضائل والايادى مولانا
المولوى محمد فضل حق الخيرآبادى اللهم مطر عليه شآبيب رضوانه واوصله الى اوسط جنانه مع خير المرسلين محمد صلى الله عليه وآله واصحابه اجمعين
بان نقيم حق الطبع بحيالها فى دار الانطباع فالتزمنا اقامته لكائنها فى المطبع العلوى المنسوب الى على بخش خان اللكهنوى بن مير محمد خان الغفور
لامتثال امره وجب الاتباع وصرفنا جهدنا فى تصحيحها بقدر ما كان فى قدرتنا مع الفاضل الخفى والجلى حائز فى العلم النقلى والعقلى المولوى السيد محمد
مصحح المطبع العلوى فجاء بحمد الله يعجب الناظرين ويروى المشتاقين وذلك فى تاريخ ستة وعشر من الربيع الاول سنة الف ومائتين وتسع

وسبعين من هجرة سيد المرسلين حبيب رب العالمين صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين



بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في اثبات الهيولى

اعلم انه يمهد قبل الخوض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات منها ينتظم البرهان الاولى ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة ببطلان تأليفها من الاجزاء التي لا تتجزى اتى لها بين بعض لها سبب يحل فيها من المقادير كما يتشكك به كثير وذلك لان المقادير الحالة في الجسم اي الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض متأخرة في الوجود عن مرتبة وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال امرا ثابتا لم يكن في مرتبة وجود ذاته متصلا فيكون لا محالة اما مفارقا ان لم يكن ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لا تتجزى او جزء لا يتجزى لكان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبة يصير محلا للمقادير متقدرا بمرتبة مساحية هي الجسم التعليمي ومتكمما بابعاد متمادية في الجهات الثلث موجودة كما في المكعب ومفروضة كما في الكرة حلول المقادير المتصلة في المفارق او في المؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى وفي الجزء الذي لا يتجزى مما يستحيله البديهة بل لابد المتصلة من المقادير القارة والحركة ومقدارها اي الغير القارة اعني الزمان نحو اتصالها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لاتصاله في ذاته يستتبع الجسم التعليمي المتصل وهو لاتصاله وتناهيه يستتبع السطح المتصل وهو لاتصاله وتناهيه في الوضع بالخط المتصل والمتحرك بسبب ابعاضه والتدريجي على المسافة المتصلة حركة متصلة متقدرة بزمان متصل ثانيها ان الجسم المفرد مع اتصاله في ذاته يصح ان ينفصل وينفك لا يثبت ذلك بشهادة الحس لاحتمال ان يكون شيء ما يرى ظاهرا انه انفكاك عليه كالماء والهواء اجساما صغارا صلبة ممتنعة من قبول الانفكاك والانكسار والتحطم متبددة في الجهات كما يقول بها ذيمقراطيس فجعلها مبادي الاجسام فنقول ان الاجسام كلها حتى الديمقراطيسية قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول القسمة الوهمية لزوم قبول الفكية والمشهور في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام الديمقراطيسية للاشتباه جزئين متشابهين مشابهين للكل وللجسم الاخر الموافق له في الطبيعة فيجوز على الجزئين المتصلين من جسم

منها ما يجوز سطحي جسمين منفصلين من الانفصال اللهم الا ان المانع لا يكون الا زمانا والا انحصر نوعه في شخصه فما اعترض عليه بانه انما يتم لو كان

تلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع وههنا جاد تركيب كنحو الماء ما المتشابهين في الحس من اجسام متخالفة الطبائع لا يصلح للسند

عليه ودفعه بان الكلام على تسليم الخصم اتفاقها في الطبيعة كان جدليا لا برهانيا وللتفصي عن ذلك حرر البيان بان الجزئين لما كانا

متشابهين للكل لما جاز ان يوجد الكل بالفعل البحت فليجز ان يوجد كل من الجزئين كذلك فيكون لا محالة متحاز الذات

غير مندرج في جسم ولا متصل بالجزء الآخر وما ذاك الا بالانفكاك وعلى هذا ايضا يتخالف تلك الاجسام في الحقيقة وانحصار

نوع منها في فرد لا يقال لما اقتضت الطبيعة الانحصار في فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل الا انا نقول لما كان

مشابها للكل في الطبيعة ممتنعا امتناعه بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل كان امتنع فلخارج واعترض

ايضا بان ما جاز للكل هو الوجود بالفعل والانحياز الذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء متناصلا غير مندرج

في الكل لا استصلا بصنوه اي الجزء الآخر ولا يلزم منه ان ينفرز بعد الاندراج وينفصل بعد الاتصال حتى يلزم الا

المتصل فاللازم جواز الانفصال لا ابتداء اعني لا الانفكاك التعقبي والجواب تسليم ذلك ولنا فيما سلم لزومه من جواز الا

لا ابتداء اعني بدل الاتصال كذلك كفاية فيما نحن بصدده من نظم البرهان على اثبات الهيولى وذلك لتعميم باقي في

الثالثة الثانية ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طرو الانفصال كذلك ولا يكون هو بعينه عند

فرض الانفصال فيه ابتداء بدل الاتصال وهذه المقدمة وان كانت ظاهرة بحسب الجليل من النظر ضرورة امتناع

اجتماع الاتصال مع الانفصال فينعدم الاتصال عند طرو الانفصال او فرضه بدله وبانعدامه ينعدم المتصل

بالذات لكن قد يشك فيها بان الاتصال معاني حقيقي واضافي يقال على كون الشيء متحد النهاية مع آخر والحقيقي

على ما هو مبدء فصل الجسم الطبيعي وهو كون الشيء بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد عليه وتعبير عن ذلك بلازمه

اعني قبول فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على قوائم وعلى ما هو مبدء الفصل المقسم للكم المقوم لجنسه وهو كون

الشيء في ذاته بحيث يصح تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة واعني بالحد المشترك ما يكون منتهى للقسم

ويكون هو بعينه مبدء للآخر كالسطح والخط والنقطة والآن بين قسمي الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت

هذا فالانفصال الطاري على الجسم او فرضه ابتداء انما ينافي الاتصال لاحد الجزئين بالآخر فلا يكون الكل بعد انفصاله

متصلا واحدا لا منفصل فيه اصلا لكنه لا ينافي كون الشيء في جوهره ممتدا في الجهات قابلا لفرض

الابعاد فعند الانفصال الطاري او المبتدأ اما لا يوجد الوحدة الاتصالية بل يعقبها او يوجد ابتداء بدلها الكثرة

المقابلة لها ويجوز ان يكون لها موضوع مشترك ثابت في الحالين فان الجزئين وان انفصلا فكل منهما جوهر متصل

في ذاته بالمعنى الذي هو فصل الجسم وان لم يكن متصلا مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاضافي ووحدة الاتصال الحقيقي

الانفسة فللتفصي عن هذا الشك مهدت مقدمتان اوليهما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها ملازمتان في المتصل

بالذات للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وذلك لان ما في الكون شئ من الجوهر المتصل بالذات كالماء او الهواء فهو شخص

واحد من الطبيعة موجود بالفعل واذا طرء عليه الانفكاك او فرض ابتداء بدل الاتصال فلا شك انه يحصل شخصان

متمايزان بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فاذا كان المتصل

بذاته اعني انعدام الاتصال الاضافي بين جزئين متقاربين فهو يستلزم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال الحقيقي بل

بالذات وبهذه المقدمة كان التشكيك لفظا يعرف بها وثانيتهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا

على موضوع واحد او تتبادلا بان يفرض فيه احديهما بدل الاخرى ابتداء مع الاشتراك في الموضوع بل يزول

كل يزول الموضوع ولو فرض احديهما مكان الاخرى تختلف ذات الموضوع وذلك بوجهين الاول ان الشخص وان

لم يكن هو الوجود بالعمل الاولي الذاتي او الشائع الصناعي لكنه كما عرفت في موضعه يساوق نحو الوجود الخاص فلا يجوز

ان يبطل وجود الشئ الخاص به ويبقى ذلك الشئ بوجود آخر او وجودات اخر تنوب عن الوجود الاول لانه ليس الوجود يتعدد

واختلاف في ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة الى موضوعات متعددة مختلفة فهو هو ما دام الموضوع ذلك الموضوع فان

بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع فاذا فرض بطلان وجود وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث بعين موضوع الزائل

فلم يكن هناك توارد وتعاقب للوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضا ان يفرض للشئ بدل الوجود الذي وجود آخر

بل ما ان يكون ما فرض وجود آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوع ذلك غير موضوع هذا واذا تقرر ذلك في الوجود فكذلك الوحدة الشخصية

والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا على موضوع او تتبادلا في الفرض ابتداء الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة

لها لو تواردتا على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض ابتداء مع انحفاظ الموضوع لزم صيرورة الجزئي كليا على الاول او امكان

فرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بين البطلان واذا تمهدت هاتان المقدمتان تبين ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة المقابلة

لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بعينه او تبادلهما بتجويز ابتدائهما لانهما ملازمتان للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب

والتداول فی هاتین ممتنع لکن فی تینک عند طریان الانفصال یزول الوحدة الاتصالیة بل الوحدة الشخصیة للمتصل

بالذات ویوجد المباینة فان المتصل بالذات والازم بواسطته الوحدة الاتصالیة والکثرة المقابلة لها بل تواردا الوحدة

الشخصیة والکثرة المقابلة لها علی موضوع واحد وقد تبین ههنا [illegible] وههنا مقدمة رابعة لابد منها ایضا و

هی ان انفصال الجسم بعد اتصاله لیس اعداما له بالمرة وایجادا لجسمین من کتم العدم کذا فرض انفصاله ابتداء بل اتصاله

لیس فرضا لعدمه ووجود مغایرین له بالکلیة ولعل الخصم ایضا لا ینازع فی هذه المقدمة لبداهتها واذا تمهدت المقدمات فلننظم

البرهان علی الهیولی من تالیف الجسم منها ومن الصورة الجسمیة فنقول اما تقرر ان الجسم المفرد ای لا ترکیب فیه من جسمین متصل

فی نفس الامر کما عند الحس غیر مؤلف من اجزاء متفاصلة متباینة فی الوضع کما یقول به اصحاب الجزء فلا یجوز ان یکون [illegible]

بحتا والا لما امکن ان یطرء الانفصال علیه اصلا ولا فرضه فیه ابتداء بل الاتصال وذلک بالمقدمة الثانیة ویمکن طروه علیه

فرضه فیه ابتداء [illegible] الا ان یکون هناک موضوع مشترک باق فی حالتی التعاقب یجتمع [illegible] الفرضین المتباینین [illegible]

وهذا بعد ما ثبت اتصال الجسم فی حد ذاته بالمقدمة الاولی و[illegible] بالمقدمة الثالثة اما ان لا یکون الانفصال متصورا علی موضوع

الاتصال بل کان انفصال الجسم اعداما له بالمرة وکان فرض الانفصال [illegible] الاتصال فرضا لعدم [illegible] اتصال [illegible]

ووجود مغایرین له بالکلیة [illegible] بطلان المقدمة الرابعة [illegible] متصل [illegible] ولا منفصل

بل هو فی ذاته [illegible] الاول [illegible] محل [illegible] الانفصال [illegible]

وبالجملة [illegible] بالمرة [illegible] الاخر [illegible] المادة [illegible] عند الاتصال [illegible]

الانفصال [illegible] الانفصال [illegible] بحلول صورة ومقدار فیها [illegible] الصورة [illegible]

لا [illegible] عند الانفصال [illegible] القابل للمعقول [illegible] المقداریة [illegible]

موجودة بالفعل [illegible] اتصال الکل [illegible] تلک الاجزاء [illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] فهی لا تکون [illegible] الجسم [illegible] المساحة وهی [illegible] للکل فی الماهیة [illegible]

وبالجملة لو کانت [illegible] متفرزة متباینة فلم یکن [illegible] اتصال حقیقی [illegible] اثبات الهیولی

بالبرهان [illegible] الهیولی و الجسم [illegible] التعلیمی [illegible] الجسم [illegible]

التعلیمی مع [illegible] الصورة الجسمیة [illegible] الجسم مع [illegible] الهیولی [illegible] ذلک [illegible]

كرة تارة ومكعبة أخرى فحينئذ يتبدل هيئتها الشكلية وتعينات امتدادها مع بقاء القدر السارى بعينه أو ينقص من جهة

ويزيد بازائها شئ فى جهة أخرى فمقدار جسميتها وهو المراد بالجسم التعليمى هنا لم يتبدل بعد ثم ان عرض للشمعة تخلخل او تكاثف

بتسخين او تبريد تبدل ذلك المقدار فزاد او نقص مع بقاء الهوية الممتدة اى الجرمية بعينها ثم ان طرأ الانفصال على تلك

الشمعة فزالت تلك الهوية الاتصالية الجرمية وحدثت جرميتان اخريان مع ان الجسم لم ينعدم بالمرة وان انعدم من جهة فالباقى

فى هذه الحالة هى الهيولى فالهيولى فى مرتبة ذاتها من صورة الجسمية وكونها ممتدا فى الجهات على الاطلاق قابلا لعروض الابعاد

وهو الاتصال الجوهرى ولا تفاوت للاجسام فى هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالصغر والكبر والكلية والجزئية واذا اعتبر تحديد

تعينه بحدود بحيث يصح ان يمسح بكذا ذراعا وكذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية او بتوهم غير متناه عرض الاتصال بالمعنى الذى

هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة فى حدود مشتركة وصح قبوله المساواة والمفاوتة وهو مرتبة المقدار اعنى

الجسم التعليمى المتبدل بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل فهو عرضية وهو لا يفارق الصورة

فى الوجود ولا فى التوهم البتة لكن هو والصورة متغايران والمادة فى التوهم فقط واعلم انه ربما اشتبه البيان على قوم

من صعبة الاساس وقد تشابه [illegible] البيان بحيث يسيئ الالتباس بان المتكلم [illegible] وتوضيح النظم لكن ههنا شبهتين عويصتين

فلننور وجههما ونكشف حقيقتهما وان كان الفطن بعد ان يدبر فيما القى عليه يخرج عن عهدتهما الاولى ان مبنى ما ذكرتم على المقدمة

الاولى من اتصال الجسم فى ذاته على امتناع ان لا يكون الشئ متصلا فى جوهر ذاته ويتصل لا بل بما يحل فيه فان صح ذلك

امتنع ما ذهبتم اليه من ان الهيولى ليست متصلة فى ذاتها وتتصل بحلول الصورة فيها والا فيجوز ان لا يكون الجسم متصلا فى ذاته

بل يكون اتصاله لما يحل فيه من المقادير والجواب ان مبنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لا يكون الشئ متصلا فى ذاته

ويكون اتصاله لما يحل فيه بل على امتناع ان لا يكون الشئ متصلا فى ذاته ويكون متصلا بعد بما يحل فيه من الاعراض المتأخرة فان

الجرم لو لم يكن متصلا فى ذاته كان اتصاله الحاصل بما يحل فيه من الاعراض المتأخرة بالشخص [illegible] اذ ليس هناك متصل غير متأخر عنه فيكون

فى مرتبة وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف الهيولى فانها وان لم تكن متصلة فى ذاتها لكن اتصالها بالصورة الحالة فيها

والصورة بحسب ماهيتها متقدمة عليها فى الوجود وان كانت متأخرة عنها بتشخصها فلا يكون الهيولى فى مرتبة وجودها بالفعل خالية

عن الاتصال سواء فيه الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها فان المأخوذ فى ذلك نفس الاتصال لا وحدته او كثرته واما مرتبة ذاتها فليست

متصلة ولا منفصلة بالوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها الثانية انكم قد عنيتم انه لا يكون للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها

موضوع مشترك فان صح ذلك فنقول لا شك ان الجسم عند الاتصال مادة واحدة بالشخص وبعد طريان الانفصال عنه وحدثت هويتان
بدل الاتصال مادتين شخصيتين ولا يكون موضوع الوحدة الشخصية موضوعا بعينه لموضوع الكثرة فبطريان الانفصال على الاتصال
تنعدم صورة الجسم كما تنعدم مادته ح فاما ان يكون المادة البسيطة فيكون انعدامها لا محالة بالمرة ويلزم انعدام الجسم المتصل
بالمرة عند الانفصال لانعدام كل من جزئيه كذلك مادته ثم لو اثبات المادة الا فرارا من ذلك ثانيا ان يكون للمادة مركبا كالجسم
ويكون لها مادة باقية عند الانفصال فننقل الكلام الى مادة المادة حتى يلزم الانعدام بالمرة او يتسلسل ثم انه لا يتخلص بالتسلسل
عن لزوم الانعدام بالمرة اذ المراد التسلسلة اذا اخذت بجملتها كان حكمها حكم الواحدة في لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال
اذ ينعدم كل منها بذاته بعد ما ينعدم المجموع بالمرة لانعدام كل من الآحاد فيلزم انعدام الجسم كله بالمرة لانعدام جميع المواد التي فيها
بالمرة وانعدام جميع الصور التي بازائها بالطريق الاولى هذا محال طريان الانفصال على الاتصال فمن عليه حلول فرد الانفصال
ابتداء بدل الاتصال الجواب انا لا نسلم ان الجسم عند الاتصال مادة واحدة شخصية وعند الانفصال مادتين كذلك بل مادة
الواحدة بالشخص مستمرة في الحالتين على وحدتها الشخصية لا يقال لا شك ان المادة عند الاتصال وحدة اتصالية وقد زال
عنها عند الانفصال والوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية على ما بينتم فزوال الاتصالية يستلزم زوال الشخصية لانا نقول
انما بينا الملازمة بين الاتصالية والشخصية في المتصل بالذات كالصورة لا مطلقا فلا يلزم من زوال الوحدة الاتصالية
عن المادة زوال الشخصية عنها فالمادة وحدتان احديهما الشخصية الذاتية التي هي لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة
اذا اعتبرت في حد ذاتها ولم توخذ مع الصورة كانت موجودة بالقوة فلها وحدة شخصية باقية مع الاتصال والانفصال هي الحاملة
لصورة واحدة في الاتصال ولصورتين في الانفصال هي المقابلة للوحدة الاتصالية عند حلول صورة وحدانية و للكثرة
الانفصالية عند حلول صورة متكثرة التي هي بها كان الهيولى المتلبسة بهذه الوحدة مشككة وقابلة والاخرى الاتصالية
وهذه الاولى للهوية الشخصية وهذه الثانية بزوال موضوعها وعارضة للمادة بتوسط الجسمية في حال الاتصال ويزول عنها
الكثرة عليها عند الانفصال المادة بعينها باقية في الحالين فاذا اجرد النظر الى ذاتها ولم يلتفت الى ما تلبست بها من الجسمية
في خارج في هذا اللحاظ عن جنس الاتصال والانفصال فضلا عن ان يكون لها فيه وحدة اتصالية او كثرة تقابلها وان لم
تنحل عنها في الخارج فالهيولى لا تتكثر في حد ذاتها بانفصال الجسم الى قسمين متشابهين او مختلفين واتحد في وحدتها الشخصية
كثرة الصور الحادثة فيها اتفقت بالحقيقة كالجرميات او اختلفت كالنوعيات وذلك ان الانفصال انما يطرأ على ذات المادة

والكثرة فمعناه اختلاف الهيولى الى التخيم فيها لا نقول ان القابل لهذه الامور هي الكيفية وانما اهتدينا اليها من طريق انه
لا بد من قابل باق في حالتي الاتصال والانفصال وفي الكون والفساد بل نقول ان قبولها للقسمة الوهمية الذي هي مبني
جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض الذي هو منشأ لتوارد الصور النوعيات انما هو من جهة تلبسها بالصورة وتقدرها
بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها ويلزم لك مما قررناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع تساوق وحدتها بالشخص
على ان العناصر المخالفة بالماهية لهيولات الافلاك واحدة بالشخص مع ما يشابهها من الاجسام المتكثرة والجهات المختلفة
على ما كان في قدم ان الحوادث احوج الى انها لا تحتاج الى استكمال تتشابه لكن تتشكل فيها التي استفادها اعلم ان من جملة
برهان القوة والفعل وهو مسلكان الاول مسلك الشيخ في الاشارات وهو ان الجسم المتصل فيه قوة قبول الانفصال فيما له
هذه القوة غير ما له الاتصال بالذات وهذا اقرب ماخذا من البيان السالف فمن اتقن ذلك لا يتوجه عليه هذا المسلك الثاني
ما سلكه في الشفاء وهذا المسلك اتم ماخذا من الاول وتقريره ان الجسم هو بالفعل من حيث انه جسم وبالقوة من حيث انه مستعد اي
استعداد كان فان الجسم يقوى على امور غير متناهية وكمالات غير محصورة والواحد بالذات والجهات لا يكون بالقوة والفعل
فهناك امر به للجسم القوة وآخر به الفعل ونحن اذا اقتصرنا الالتفات على الجسم مجردا لا يابى عن قبول الاشياء حتى فلا يمكن له بالقوة ولا يكون
خارجا عن ذاته وكذا الجوهر الصورية الجسمية لها بالفعل ايضا لا يكون خارجا عنه وهذا ظاهر فالامران متغايران فيه وهو مركب منهما فجهة
القوة مادته وجهة الفعل صورته واورد عليه الشيخ المقتول ان الهيولى لانها في نفسها جوهر بالفعل وهي مستعدة للغير واجاب
بان جوهرية الهيولى وكونها هيولى ليس شيئا غير انه جوهر مستعد والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل تصححها لان تكون بالفعل
بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع اما انه ليس في موضوع فسلب والاثبات هو انه امر والامر عام والعام لا يتحصل بالفعل
ما لم يكن له فصل وفصله انها مستعدة فليس لها جهة فعلية سوى الاستعداد فاذن ليس حقيقة للهيولى تكون لها بالفعل
واخرى بالقوة الا ان يطرأ عليها حقيقة من خارج فيصير بذلك بالفعل وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين
نسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة **فصل في تلازم الهيولى والصورة** وفيه
آحاد اقول هاهنا مقامان المقام **الاول** ان الصورة التي ثبت في الاجسام حلولها في الهيولى لا يمكن ان توجد مفارقة لها
كما في البعد المجرد اذ لو ثبت ذلك لوجد وكان حينئذ متشكلا بجهات متقدرا فيكون كالصورة المتكثرة بلا الكم المجرد من الصورة التي عرفتها وان لم
بل كالكيف والوهم لا يقدر على تجويز وجودها [illegible]

وقد يكتفى فى ذلك بما سلف اذ قد دل البرهان على حلول الصورة الاستعدادية فى الهيولى من حيث انها نوعية استعدادية لا من حيث

انها نوعية استعدادية هى جسم من هذه الاجسام او جزء جسم منها وقد يستانف بيان ذلك فيكر لى فى المتن وجهان الاول انه قد ثبت

فى الاجسام حلولها فى الهيولى والفطرة السليمة لا تجوز حلول شى فى آخر الا لحاجة ذاتية فان لم يستغن عنه شى فى ذاته وفيما يلزم فى ذاته

كيف يصح ان يحل فيه حلولا سريانيا ويختص فى الوجود اختصاصا ناعتا فاذن للصورة الحالة فى الهيولى حاجة ذاتية اليها ولا

بالحاجة الذاتية ان يكون نفس الذات محتاجا بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو باعتبار لازم لها فى الوجود ثم الصورة

محصلة نوعية الاشياء انما تختلف باموريقارنها فى الوجود من خارج من غير ان يتحد معها فى القوام تحصلها بعد الابهام

فلا تكون فصولا لها وبيان ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية فتكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة

او هذه طبيعية فلكية وتلك عنصرية الى غير ذلك وليس كالمقدار الذى لا يصح ان يحصل ما لم يتقوم بان يكون خطا او سطحا او جسما

فليست المقادير طبيعية قائمة مشارا اليها تنضاف اليها طبيعة اخرى فتتقوم بها بل يكون الخطية مثلا نفسها هى المقدارية

التى تحمل عليها وتحقق بها واما ههنا فالجسمية اذا انضيفت اليها صورة اخرى لا يكون تلك الصورة التى تظن فصلا واقعة

جسمية بل تكون تلك امرا محصلا فى نفسها ونعنى بالجسمية الذى كالصورة لا الذى كالجنس فتجرى ولعل الهيولى الاولى تتبدل

فى ان افراد الطبيعة الاستعدادية الجسميات الافلاك والعناصر لا تختلف فيما يرجع الى تحصل الطبيعة الاستعدادية بل فى

منضمة اليها من خارج او اعراض كذلك على ما نبه عليه اللهم الا ان يعترى الشبهة من جهة المقدار والشكل فيذهب الى كونها

او كون احدها محصلا للطبيعة الاستعدادية متحدا معها فى الخارج بخلاف غيرهما من الصور والكيفيات مثلا لكن تقرر تعين

عرضيتها وزيادتها على الجوهر الممتد فى الخارج ثبقاء الجوهر بعينه مع تبدل المقدار فى التخلخل والتكاثف ومع تغير الاشكال

فيما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومكعبة اخرى كما بدانا اليه الشيخ ايضا فيكاد ما ذكره يهدى الناظر وان لم نحكم

اذ ربما يشكك بمنع انحصار مخالفة جسمية الافلاك لجسمية العناصر فى الامور الخارجة عنها المنضافة اليها بحسب الخارج

بل يجوز ان تخالفا بتمام الحقيقة او بجزئها ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية ولعمرى بل هذا الشك

لا اشمل ان يسرى فى كون الاثنينية مثلا طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاثنينية مخالفة لتلك

بنفس الماهية او جزئها ويكون مطلق الاثنينية عرضا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجرى ذلك فى كل

ما الشهيد الفطرة بكونه طبيعية نوعية ولا يوسوسك الوهم بان معرفة الحقائق متعسرة فاذ لم نعرها الحقيقة

ما ادراك انها متحدة ام مختلفة فانا وان لم ندرك حقيقة الانسانية مثلا لكنا لا نشك في انها طبيعة نوعية وان افراد الانسان متفقة
في الحقيقة وان جهلت كنهها ولا يخرج ذلك خلاف من خالف فيه عن كونه بديهيا فليس بشيء اولا ثم نرى ان كثرة وافقية
ان الصور الجسمية طبيعة نوعية فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الاحتياج الى المادة والغناء عنها فاذا ثبت
في بعض الافراد والاحيان ثبتت في الكل والثاني بانه قد بان لك ان الجسمية جوهر يتأتى بها الابعاد في الجهات كلها فلا يكون حد الصورة
للابعاد ولا مع تناهي الابعاد في الجهات اذ لا يكون التناهي الا لانتهائها بانقطاع تمادي الاتصال والتشكل الا ان الاتصال ذا
تماديه وتحدده من الجهات عرضت له لا محالة بسبب من جهة حالة حدا وحدودا وهي التشكل ومن البين ان الانقطاع والتشكل
كانا لازمين فيها من العوارض التي ليست للصور الجسمية بما هي هي بحسب حد الذات فان من الصور الجسمية غير متناهية
فلا يحصلان للجسمية الا بانفعال وقوة قبول والقوة على ما عرفت انما هو من جهة المادة وكذا الانفعال المستلزم للتبيين
ان الصورة لا تتعرى عن مادة قابلة منفعلة **المقام الثاني** ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة وادرج في المتن بيانه
وجهان الاول انه على قياس ما عرف في بيان اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة والا كانت متلبسة
بالصورة لا مجردة عنها وح فاما ان تكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مؤلفة من جواهر فردة واما ان تكون مجردة عن
والاوضاع وعلى التقادير لم تكن قابلة لتحمل الصور فعلم ان ليس هيولى وقد ترك في المتن هيها احتمال ان تكون مؤلفة من جواهر فردة
كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال ان يكون جزءا لا يتجزى على تقدير عدم اتصاله بالذات ليتم كل من البيانين بالقياس
الى الآخر والحاصل انك قد عرفت ان منشأ الفرق في تجويز تلبس الهيولى العارية عن الاتصال في حد الذات بالصورة الاتصالية
وعدم تجويز تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات هو ان الجسم متحصل بالفعل ثم تلحقه المقادير فلو لم يكن متصلا
بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال متأخرا عن ذاته ووجوده والعقل ينقبض عن تجويز تلبس المنفصل في ذاته ولا في مرتبة
فعلية وجوده بالمتصلات واما الهيولى فهي غير متحصلة ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهي ان كانت عارية عن الاتصال
في حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل بالعرض بحلول الصورة اذ لا يلزم ح تأخر اتصالها عن مرتبة وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى
يجوز ان توجد بدون الصورة لبطل هذا الفرق وكان الامران في الاستحالة على السواء واعلم ان الشيخ ابطل ان تكون الهيولى مفارقة
ثم تلحقها الصورة فتصير ذات حيز بكلام مبسوط وفيما ذكرناه غنى عنه الثاني ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لتحصلت بذاتها موجودة بالفعل فكانت لها
جهة الفعلية وايضا مستعدة لما يلحقها فكانت لها جهة القوة فهي ذات جهتين فيكون كل من مادة منها لها القوة وصورة منها لها الفعلية فلا تكون مادة

ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة اذ لا نعني بها الا الجوهر القابل فلا استعداد فيجب ان يكون مقوما لجوهر

فما بعد ما من ان لا تكون مستعدة اصلا واعلم ان هذا الوجه يدل على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا لا عن الجسمية

اذ لقائل ان يقول يجوز ان تكون مجردة عن الجسمية لكن تكون حينئذ متحصلة بالصورة مغايرة للجسمية لا عارية عن الصورة مطلقا

اللهم الا ان يستعان في البطلان بذلك بغير ما ذكر من مثل ما ابطل به الشيخ هذا الاحتمال في تجريد البرهان وذلك ان الهيولى

اذا كانت قد فارقت الجسمية فتكون غير واحدة بالقوة اذ في قوتها القريبة حينئذ ان تنقسم وقد تفارقها فتلبس صورة غير ما

تكون واحدة بالفعل بالقوة اذ ليس في قوتها حين ما هي متلبسة بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تخلع عن هذه

وتلبس صورة جسمية فاذا لبست الجسمية بعد ذلك فرضنا انها انقسمت بحيث صارت اثنين بالفعل كل واحد منها غير الآخر بالعدد وحكم ان يفارق بالجسمية فليفارق

كل منها الجسمية ويكون كل واحد بالفعل والقوة ولا يمكن ان يتحدا لامتناع اتحاد الاثنين مطلقا ولو فرضنا انهما بعينهما لم

تنقسم بالفعل وازيل عنها الجسمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التي تكون جوهرا واحدا بالفعل والقوة اما هي بعينها مثل

الجزء منها الذي صار جوهرا كذلك فيكون حكم الشيء لو لم ينتقص منه شيء مثل حكمه وقد انتقص عنه شيء هذا وهي الغاية ... ان تعدم

وثبتي الآخر [illegible] عدم احدهما [illegible] الصورة اذ لم يحدث سوى ذلك فيجب ان يعدم الآخر ايضا لاتفاقهما في الطبيعة وفي

[illegible] صورة لا توجد للآخر وهذا ايضا باطل بعين ما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحدث

حالة [illegible] بالتفاوت في المقدار ونحوه فيجب ان يكونا وليس لها صورة جسمانية لها

مقدار [illegible] بما يحصل كل شيء يجوز في وقت من الاوقات ان يصير اثنين في طباع ذاته استعداد

الانقسام لا يفارقه ذلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد محال الا بمقارنة المقدار بالذات او بواسطة

استشار [illegible] في المقامين وجب القران بين الهيولى والصورة من الجانبين

فصل في اثبات الصورة النوعية

آه اقول اعلم ان ههنا صورا اخرى غير الجرمية مقومة للهيولى كالجرمية لا للجسمية لتحصلها بالذات وتسمى نوعية لتحصيل الانواع

بها وطبيعة لكونها مبادي للآثار المختصة بالانواع واما الجسمية المطلقة فمتشابهة

من كل شيء امر عام كمطلق الاين والوضع والشكل ولاثبات هذه الصور طريقان

الاول ان الاجسام البسائط الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية مختلفة الانواع

فتحصل حقائق مختلفة فلا يكون بالجرمية لاتحادها بالنوع في الاجسام كلها ولا بالهيولى اما في العناصر خصوصا فلوحدة هيولاها بالشخص
واما في الاجسام عموما فان الهيوليات مبهمة في ذواتها وان اختلفت بالماهيات فلا يكون تحصل الحقائق المختلفة بها لان هيولى
فلك ان امتازت بماهيتها عن هيولى فلك آخر وعنصر لكنا لا نشك في ان كل الافلاك لها هيئة متحصلة بالفعل ممتازة عن
سائر ماهيات الاجسام فلا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان امتازت عن سائر الهيوليات فامتيازها من حيث انها لا تقبل
الا صورة ولا تتحصل بالفعل الا بها الا ان لها تحصلا بالفعل من جوهرها والجرمية اي تحصل اجسام الافلاك فلا بد من صور اخرى الثالث
ان الاجسام مختلفة باللوازم والآثار مثلا منها ما يحدد جهات الحركات المستقيمة ومنها ذوات الجهة مختلفة فيما يقتضيها من
والايضا منها ما هو بري عن الكيفيات الاربع المزاجية ومنها ما يقتضي كيفيتين منها غير متضادتين ويختلف في ذلك فلا بد لهذه اللوازم
والآثار من مباد مختلفة في ذوات الاجسام وليست هي صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاتها المتحدة في العناصر بل صور اخرى
اعلم ان ههنا شكوكا لا بد من دفعها ولنذكر عشرة منها الاول ان مساق الكلام فيه يجري على الاول من طريقي اثبات الصور النوعية
وذلك من وجهين الاول ان الهيولى متقومة بالصورة الجرمية فلو كان هناك صورة اخرى طبيعية تتقوم بها لزم تقومها بصورتين الجرمية
ممتنع لبطلان اللازم مطلقا وانما الممتنع تقوم المادة بصورتين ليس احدهما جزءا للاخرى في درجة واحدة واما اذا كانا من جزئين كالجرمية
والنوعية فان الجرمية تصير بها المتنوعة استعدادا متحصلا جسما مطلقا والنوعية تصير بها ذات مبدأ فصل مستند بها ذوات مبدأ فصل مقوم مثلا
او كانا في درجتين ايضا كانا من جزئين كما في المركبات فان هيولى البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعية وتلك الصور باقية
فيها عند التركيب فيكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية تقبض عليها طبيعة اخرى في درجة ثانية والحاصل مختلف بالحقيقة لمن تأمل
صورة العنصر البسيط بل صورة المعدن من حالل صورة المركب اعلم ان الجرمية متقدمة في تقويم الهيولى على الطبيعة عندنا
والحق عكس ذلك منهما وانكانا طبيعتين محصلتين لو حقيقتين غير ان الجرمية مبدأ فصل الجسم المطلق والطبيعة مبدأ فصل نوع منه الثاني
انه يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض دون الصور وامتناع دخول الاعراض في تقوم الجواهر مطلقا ممنوع
نعم تقوم الجوهر بالعرض تقوما محال للزوم الدور ضرورة تقدم الجزء على الكل والمحل على الحال لا تقومه بجوهر وعرض لتقوم هيئة كالكرسي
المتقوم بخشبات وهيئة عرضية تقوم بها اذ اللازم حم تقدم جزء على آخر والجواب ان تقوم الجوهر بالعرض وان لم يكن محالا مطلقا كما في الكرسي
لكن الفطرة السليمة التي لم تتدنس بغلبة ملكة الجدال عليها لا تنشرح لتجويز ان يحصل من تقارن مقولتين متباينتين كالجوهر
وشي من مقولات العرض ماهية حقيقية وحدانية ونوع محصل طبيعي نعم ربما يحصل هيئة اعتبارية ونوع صناعي

لكفاية التساحل العرضي والصناعي في ذلك ولذلك خصصنا المركبات في بيان اثبات الصور النوعية بالطبيعة ويجوز دخول الامر

في تصنيف الطبايع وتشخصها وترتيب في ذلك كلاما مستوفى في النحو الثاني فيما سياق الكلام فيه متوجه تجاه الشيخ في من طريق اثبات

النوعية وذلك الطعن من وجهين الاول انكم استدللتم باختلاف الآثار واللوازم على صور مختلفة فان احوج اختلاف الآثار

الى الصور فليحوجم اختلاف الصور ايضا الى صور اخرى مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التي اثبتوها وهكذا الى ما لا نهاية

ويلزم التركيب مما لا يتناهى والجواب ان الافلاك تختلف في المواد بالماهية فاختلاف صورها يستند الى اختلاف

مواد بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اتحدت في المادة لكن اختلاف صورها يستند الى اختلاف استعدادات مادتها

بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن حيثيتها يحتاج في انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة ازلية تعرض عليها صور متعاقبة

بحسب استعدادات مختلفة في زمان غير متناه بحركة دورية في جسم متحرك بها حركة ارادية لا يمكن استنادها الى الواحد البسيط الحق

جل مجده الا بتوسط مجرد عقلي فسبحان من نصب للعقول مرقاة من حضيض هيولى عالم الكون الى اوج عرش الرحمن

تدرك سلسلة الوجود على ما هي عليه فان قلت لم لا يجوز ان يستند اختلاف اللوازم والآثار في الاجسام اولا الى ما يستند اليه

اختلاف الصور من غير توسط ويرتفع الصور من البين فلنا انكا وتكون فضلة قلنا اذا قصر الالتفات على ذوات الاجسام

المتواحد بعضها نحو اقتضاء لبعض من الآثار واللوازم دون بعض آخر منها مضاد للاول لبعض آخر من الاجسام

بالعكس فلا يمكن استنادها الى القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما تقتضيه الآثار المختلفة بخلاف الصور

الفلكية اذ ليس هناك من القوابل اقتضاء لها اصلا وانما الاقتضاء من جهة وجود المفيض تخصص قابليات المواد ويكفي لتخصص

الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضاء لها فالمواد تصلح للتخصصات الصور دون اقتضاء الآثار وكذا لا يمكن اسناد

تلك الآثار الى الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادي تلك الآثار لا تكون خارجة

عنها لان الامور الخارجة عند قصر النظر على ذوات الاجسام طارية واقتضاء الآثار ثابت بخلاف الصور العنصرية فانها

غير معللة من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس الى المادة فيمكن استنادها الى الامور الخارجة لانا اذا قصرنا

الالتفات على المادة لم نجد لها اختصاصا بشيء من تلك الصور في قولنا نحو اقتضاء تلويح الى ان المقتضي الحاصل ليس

هو الجسم وصورته بل المبدأ الفياض والصور وسائط رابطة وشرائط حسية والاجسام قوابل من جهة موادها

وروابط من جهة صورها الثاني ان الجسم الواحد كفلك او عنصر آثار او لوازم متكثرة بعضها مترتبة حتى لا

حتى لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان تستند الى صورة واحدة وهي بسيطة وهذا ايضا نقض منعكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى متقومة للمادة وهذا ايضا نقض منعكم لتقوم المادة الواحدة بازيد من صورة طبيعية واحدة في درجة واحدة والجواب انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل بشرائط وجهات مختلفة مثلا انها تقتضي الحركة بشرط الكون في غير المكان الطبيعي والسكون بشرط الكون فيه والحيز بمداخلة الجرمية والشكل لضرورة تناهي الابعاد مع قبول المادة للانقطاع وقس عليه ونحن انما منعنا صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار شرائط ووجهات مختلفة سواء كانت عينيا او اعتباريا فلا بل نقول ان الكل صادر عن الواحد الاول الحق تعالى وان كان بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة وشرط كقبول الطبيعي [illegible] وبعضها بوسائط وشرائط وقد يدخل في صدورها تخصص المادة او موضوع مخصوص في صدور الحوادث معدات وقد لاح من ذلك ما مرت الاشارة اليه من الكون الى الصور ليس من قبيل استنادها الى العلل الفاعلة

فصل في ترتيب الهيولى والصورة في سلسلة

قلت كانك لعلك تبين مع آه اقول لما ثبت ان الصورة الجسمانية باسرها جرميها لا توجد الا حالة في مادة قابلة لها وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يحل في آخر الا وهناك حاجة ذاتية فمن ذلك ان الصورة مفتقرة الى المادة افتقار المعلول الى علته القابلية ليس غير محتاج الى برهان آخر وانما الخفاء في العكس فلنذكر الحجة الدالة على الافتقار وسيتضح لك عن قريب ان قد علمت ان المادة الخالية في حد ذاتها القوة المحضة ولا تحصل لها الا بالجوهر القابل لو كان لها مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة وصورة لا مادة اولى وانت تعلم ان الموجود بالفعل لا بد وان يكون محصلا وانه لا يكون شيء موجودا بالفعل ذاته بالقوة ولم يلحقه تحصل من خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته يحصل له لا انه يستلزم ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الاين ولا يحتاج اليه فان الجسم له تحصل في ذاته فيمكن ان يوجد من غير افتقار الى الاين ويستلزم الاين ويستتبعه بخلاف المادة اذ ليس لها تحصل في ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف تسبقه في الوجود بدون محصل حتى تستلزمه بعد قيامها بالفعل فظهر ان الهيولى ايضا مفتقرة الى الصورة واذا ثبت الحاجة من الجانبين فنقول ليس شيء منهما يفتقر في نفس ماهيته الى الآخر حتى يكون شيء منهما متقوما بالجوهر حقيقة الآخر اذ لا جزئية بينهما بل احدهما حال في الآخر ولا نعلم ان لها مادة الا بتكلف شديد وتعقل لها مادة جوهر مستعد ولا نعلم من ذلك ان ما تستعد له يجب ان يكون فيه شيء منها بالفعل لا يحيث وقد اتضح بذلك عدم التضايف بينهما والا كان ذلك محالا بينا في اسلوب نسلكه في هذا الفصل ولذلك لم يتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ لا افتقار لشيء من المتضايفين

١٣

الى الآخر بل الحاجة في الحقيقتين لكل منهما الى محل الآخر وفي المشهور يمكن ان يعني الذاتيين الماخوذين من الوصفين للوصف من كل
الى الذات من الآخر فالحاجة اذن من الجانبين والصورة انما هي في الوجود فقط ثم انه يستحيل ان يكون الحاجة من الجانبين
في وجود ذات كل الى ذات الآخر لان ذلك دور محال لا يقال حيثية الحاجة من جانب غير حيثية الحاجة من الجانب الآخر فلا يلزم الدور
وذلك لان الحاجة من جانب الصورة الى المادة محلة قابلة لها والحاجة من المادة الى الصورة ليست من حيث ان الصورة محلة
قابلة لها والمادة الاولى هي القابل البسيط فلا قابل للقابل لانا نقول لما ذكرتم انما يفيد تعدد الحيثيتين التعليليتين في ذلك
لا يدفع الدور اذ لا يورث تغايرا في المحتاج والمحتاج اليه العلل باسرها متقدمة بوجودات معلولاتها فاذا كان صدق هذا من علة
للاخرى باية علية كانت تكون متقدمة عليها بالوجود فلو كانت الاخرى اليه علة لذلك وان اختلف نوع العلية تكون هي ايضا متقدمة
بالوجود لا محالة على الاولى المتقدمة عليها فتكون متقدمة على نفسها وهذا واضح بل انما ينحل اشكال لزوم الدور بان حاجة الصورة
الى القابل ليست من حيث طبيعة الصورة مع قطع النظر عن العروض بل باعتبار الفردية اما الصورة الجرمية فلانها انما تحتاج الى القابل
على ما بيناه لامكان طرو القسمة المقدارية عليه او القسمة المقدارية الانفكاكية كانت او وهمية انما تطرو على الفرد من حيث انه
فرد دون الطبيعة من حيث انها طبيعة واما الصور النوعية فلستا نعني بها ههنا الا الطبائع الجسمانية لا ما يشمل الحقائق المفارقة
فان الصورة ربما يطلق عليه ايضا حيث يقال انها صور مجردة لا تحتاج في الوجود الى قابل او ان الصورة منها كفصل الماهية بخلاف …
فان الصورة ههنا جزء الماهية واذا كان كذلك فليست الصور النوعية تحتاج الى القابل في نفسها بل لانها … تنقسم بطرو القسمة
فاحتياجها الى القابل على نحو احتياج الصور الجسمية باعتبار الفردية دون الطبيعة فالصور مطلقا من حيث كونها متشخصة
لا من حيث طبائعها محتاجة الى مادة تقبلها متشخصة لا يقال ما ذكرتم انما يدل على ان الثابت بالدليل انما هو احتياج الصورة
حال عن ضمير المفعول في قوله تقبلها ١٢
الى المادة لا احتياج طبيعة الصورة لكن لا يلزم منه انتفاء احتياج الطبائع اذ عدم الثبوت لا يوجب ثبوت العدم لانا
سلمنا ذلك لكن فيما ذكرنا كفاية في دفع لزوم الدور فانه لم يثبت حاجة طبيعة الصورة الى المادة وثبت حاجة المادة اليها
حاجة طبيعة الصورة الى المادة كيلا يلزم الدور فان قلت كما ان الصورة المتشخصة محتاجة الى المواد كذلك طبائعها ايضا وقد عرفتم مرارا ان
لا يكون للحاجة ذاتية فيجب ان يكون الطبائع ايضا محتاجة الى المواد في الوجود قلت الحلول لا يكون للحاجة ذاتية في مرتبة من المراتب لا في مرتبة
الجنسية او النوعية او في مرتبة الفردية فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبيعة النوعية والجنسية لكن لا يستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبيعة في نفسها كما
ان طبيعة الصورة حالة في المادة كذلك جنسها التي هي جنس الصورة وعدم تسري حاجة طبيعة الجرم الى المادة في الوجود فكلا يتناقض او يوهم فيه الحق فان قلت

كيف يستلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولم يستلزم حاجة الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل فرد من الطبيعة فالحاجة
الى المحل ان كانت ناشئة من جهة الفردية لكن الحكم بالحلول كما يصح على الفرد يجب ان يصح على الطبيعة لكونها جزءا من الفرد عقلا
باعتبار ومتحدا به في الخارج وفي العقل ايضا باعتبار وحلول الشيء في شيء بدون حلول جزئه او بدون حلول ما هو متحد معه باعتباره (?)
حتى لا يكفي في حلول الشيء حلول بعض الاجزاء ولذا لا يجوز ان يقال ان الجسم حال في مادة الا ان يعنى به الصورة واما حاجة
الى الشيء بدون حاجة الجزء او بدون حاجة ما هو متحد به باعتبار غير اعتبار كونه محتاجا فغير مستبعد فيه فان الشيء يحتاج الى ما هو جزء مطلقا
والى ما هو جزء باعتبار ومتحد به باعتبار آخر وذلك الجزء لا يحتاج الى المحل فان قلت اذا جوزتم حلول الطبيعة المتحققة في ضمن الفرد في محل
باعتبار الحاجة اليه من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة في المادة على العموم قلت نحن لا نجوز
حلول الطبيعة باعتبار الحاجة الى المحل من حيث الفردية ودون الطبيعة لكنا انما نعني بالفردية منها الاخص منها فبينهما بون والمراد
بمبلغ الفردية مرتبة للماهية النوعية متشخصة باي تشخص كان مخلوطة بلوازمها في الوجود مكتنفة بعوارضها الباقية الغير المتقومة (?) لما انها
موجودة في الخارج اي اثبت حلول طبيعة نوعية في محل في الجملة وجب حلولها فيه مطلقا في ضمن اي فرد وجدت او متشخصا (?)
والاخيرة مختصة بها بخلاف الطبيعة الجنسية فانها اذا حلت في محل فلا يجب من ذلك حلولها مهما وجد فيه لانها غير متحصلة بذاتها
ولا يمكن ان توجد الا اذا تحصلت بفصل فجاز ان تعرض لها حاجة الى المحل لا من حيث هو هو بل من حيث خصوص فصل محصل لها
حيث كانت الحاجة في وجود ذلك الفصل والنوع المتحصل او في وجود لازم للفصل والنوع دون الجنس فتحل في ذلك المحل واذا تحصلت
بفصل آخر لم تحتج الى المحل فلا تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهي متحصلة بنفسها فلو لم تحتج في وجودها او في لازم لها في الوجود الى
محل وجدت قائمة بذاتها ولم يكن حلولها في المحل اصلا ولا يجوز ان تحتاج الطبيعة النوعية اذا تشخصت بتشخص الى المحل
فتحل فيه ولا تحتاج اليه اذا تشخصت بتشخص آخر فلا تحل وذلك لان التشخص ليس امرا موجودا ينضم الى الماهية في الخارج انضمام الصورة
الى المادة فيتركب منهما الشخص تركبا خارجيا كما يظن توهما ولا امرا يتحد مع الماهية في الخارج اتحاد الفصل مع الجنس فيتركب
منهما الشخص تركبا عقليا والجزءان متحدان في الخارج كما يظنه آخرون بل قد عرفت ان ليس في الوجود الا الطبيعة القائمة
عن جاعلها فينتزع العقل منها التشخص من حيثية فيضانها عنه وارتباطها به فاذا استغنت الطبيعة عن المحل في وجود
ذاتها ولوازمها فاضت لا في محل فكيف يمكن ان تحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من تلقاء تشخص ينتزع
منها باعتبار مجعوليتها عن سبيل آخر اليس من الاصول ان تكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فان كان

بدون لحاظ الحلول فی القابل لها تشخص تکون منحصرة فی فرد ولا یتصور هناک تعدد حتی تحل تارة دون اخری وان

لم یکن لها تشخص قبل بل انما حلولها فی المادة فکیف یستند احتیاجها الی المادة المتقدمة علی حلولها فیها الی تشخصها فنحن عندنا

حلول الطبیعة النوعیة فی الجملة وان لم تقتض بحاجتها من حیث هی بنفس الطبیعة الی المحل حتی یجب ان تکون معلولة له متاخرة عنه

لکنا نقضی بحاجتها الیه لوفی لازم من لوازمها فی الوجود ومن ههنا صح ان یقال ان المراد بالحاجة الذاتیة فی قولهم الحلول

لایکون الا لحاجة ذاتیة ما یعم الحاجة باعتبار وجود الماهیة او باعتبار لازم مستند الیها وبالجملة لا یجوز اختلاف الطبیعة النوعیة

فی الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت الیها باعتبار سنخ الفردیة مطلقا وهذا حکم اجمالی یدل علی

حاجتها الصورة علی الکثرة قد علمت ان برهان اثبات المادة یقتضی بحاجة الصورة فی مطلق الفردیة الیها وایضا قد علمت

لزوم الحلول لها من جهة احتیاجها فی التناهی والتشکل اللازمین لها الی المادة فان قلت یجوز ان یحل الطبیعة لا لحاجة

الی المحل فی وجودها فی لازم لها فی الوجود بل لان الطبیعة یقتضی الحلول فیه قلت هذا وان لم یقدح فی عموم الحلول ولزوم المحل

لکنه فاسد لان الحلول لیس کما لا تطلبه الطبیعة بالذات بل نقص یلحقها فی الوجود من ضرورة حاجتها فی وجود نفسها او فی وجود لازم

الی المحل تتقوم هی او لازمها به فان لم تحتج اصلا لم یجز ان تستغنی هی حلولا او غیره مما ذلک من خارج فحصل مما ذکر ان کل فرد

من الصورة من حیث انه فرد مطلق لا من حیث انه هذا الفرد محتاج فی وجوده الفردی الی طبیعة المادة بل الی فرد ما منها الیه ذلک

لان الحال تتشخص بتشخص المحل بل تشخص المحل لم یصلح حاملا لتشخص من الحال فیبین المتشخصین تلازم لکن الحال المتشخص محتاج والمحل

المتشخص محتاج الیه فاذا اعتبرت الصورة من حیث مطلق الفردیة کانت محتاجة الی المادة من حیث هی ومن حیث مطلق الفردیة

الیه اذ من البین ان الفرد المطلق من الحال لا یحتاج الی فرد بخصوصه من المحل اما اذا اعتبرت من حیث خصوص الفردیة کانت

محتاجة الی فرد خاص من المادة ضرورة ان تعین الحال بتعین المحل الا تری ان هذا الفرد من الصورة لا یمکن ان یقوم الا بما

من المادة المشخصة فیحتاج الیها من حیث هی هذه المادة هذا کله بیان الحاجة فی جانب الصورة واما المادة فهی بما هی مادة

وبما هی مادة ما وهذه المادة تحتاج فی الوجود الی الصورة من حیث هی صورة لا من حیث هی صورة ما وهذه الصورة

اعنی ان المادة من حیث الطبیعة ومن حیث الفردیة بعمومها وخصوصها محتاجة الی الصورة من حیث الطبیعة لا من

بعمومها وخصوصها وذلک لتاخر الصورة من حیث الفردیة علی العموم او الخصوص عن الهیولی من حیث الطبیعة

قطعا ومن حیث الفردیة علی عموم البتة وعلی الخصوص ان اعتبرت الصورة کک علی ان الصور الشخصیة

في العناصر تزول مع بقاء الهيولى بشخصها ولا يمكن ان يزول العلة ويكون المعلول باقيا فلا يكون الصورة الشخصية بخصوصها
علة للهيولى باي معنى فقد ثبت ان المعلولية للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات اذا اعتبر كل من مطلق الفردية
وخصوصها الشخصية حيثية برأسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام في
تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى ينفع في تشخيص العقدة ثم اعلم انا في نوع العلية من جانب الهيولى بالنسبة الى الصورة
هي القابلية الخاصة التي تكون للمحل بالنسبة الى الحال في تقييد العلية في الوجود والايجاد الخاصة التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة
اليه والعلة القابلية مطلقا لا تكون علة اخرى غير القابلية لا فاعلية ولا غيرها ولما كان موضع الاشتباه هو كونها فاعلية وما يحذو
حذوها بالعرض نفيناها خاصة فصار ذلك لمن لا كمال عنده فوق كماله لمنتهى الى تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية وبعد ذلك
من هذا ان المراد بقولهم ان علة تشخص الصورة هي المادة وان كل نوع يحمل شخصها كثيرة فانما تشخص وتكثر بالمادة يكون المادة
تحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور الشخصية المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها شركة في الصنع
بل الفاعل للشخص هو مفيض الوجود الخاص اما الاعراض المكتنفة بالمادة فهي مشخصات بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه
كما مرت الاشارة اليه لا انها علة لمرتبة الامتناع في عروض الشركة لتمر بها العقل المشخص الا الوجود والسببية المعنية الابعد عن الشركة
بل مخلوطة مع اللوازم ماخوذة مع الاعراض الباقية سيقانها كما اوضحنا اليك وليحير الطبيعة النوعية والجنسية بحسبها النسبة
الى الاشخاص بالمعنى الماخوذ لا بشرط شيء تتحد معها في الوجود واذا تعينت ومع تكون نسبة تلك الاعراض اليها نسبة الفصول
الى الاجناس وتكون تلك الاعراض من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية لتشخص النوع واما نوع العلية
من جانب الصورة فقد عرفت انها ليست من علل الماهية للهيولى ولا بالقابل اي المحل لما ثم لك قد عرفت ان طبيعتها انما
هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة وبعيدة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية للهيولى
اما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة للهيولى الشخصية فلان الصورة من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها
ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة
للواحد بالعدد كالهيولى الشخصية فان تشخص المعلول انما هو من تلقاء جاعله وكيف تسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول
المصنوع اقوى في التحصل من جاعله المفيض الآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسط بين الجاعل وما يجعله
من غير تاثير له فيه وباطلا قبلها ان لا يشارك كما في ذلك غيرها حكمها في وجوب وحدتها بالعدد عند وحدة المجعول بالعدد

حكم الجاعل بكيفية تشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عندا بهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر واما انها
لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة
لكانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية
فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة اما بطلان التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة
الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل او آلة للطبيعة هو الجاعل او الآلة للفرد بالذات و
ان جاز ان تكون علي اطلاقه جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا للفردية الا باعتباره تشخصا وذ
لا لان الماهية لا تصدر تارة مرة مطلقة ومرة متشخصة بل انما تصدر متشخصة عن جاعل متشخص لكن العقل يلاحظها بحيثيتين مختلفتين
فاذا لاحظها من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها وان لم تكن عرية عنه في الوجود فربما لم ينقبض ولم يراجع الى الفحص الناظر من
اسنادها بالجبلة الى طبيعة مطلقة بدون لحاظ التشخص وان لم يجوز ان لا تكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود
واما اذا لاحظها الماهية المجعولة من حيث هي متشخصة انقبض بديهة من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث انها
بل يوجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة ثم النظر الكامل يقتضي بان طباع الامكان محوج لكل من الممكنات بكليتها
الى جاعل احد واجب بالذات متشخص بها فليس للعقل هنا ان يتسلط على ان يأخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا
بطل ما قصدنا ابطاله من انواع العلية بقي ان تكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل و
جزء من العلة الفاعلية من غير ان تكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلسنا نمنعه بل نعد ان يكون حقا لكن نظرنا ههنا
في حاجة المادة الى الصورة من حيث ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء في الوجود الى محصله ذاتية بلا واسطة واما
حاجته الى العلة الغائية فبواسطة انها في الحقيقة علة لعلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا فاعلا بدون
علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه على نحو العبث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك كان سائر ما يحتاج اليه من العلل
حاصلا من حيث هو علة لم يكن الى الغائية افتقار اصلا فعلى هذا قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة
في تقويمها وتحصيلها بالفعل والفاعل القريب لها يجب ان يكون [illegible] باسره الحق بريا عن المادة في ذاته
ونفسه فتقصد هذه الصورة بحيث يلزمها في الوجود والكمال في مادة تصدر عن ذلك المفارق وتتقوم
بالفعل باعانة من الصورة في تشخص الصورة بها فحاجة المادة الى الصورة من حيث انها

معينة للمفارق في وجود المادة عنه بالفعل الى المفارق من حيث انه الاصل في افاضة الوجود من حيث ان وجودها

التي بها عانتها الصور المادة ايضا منه وان كان ربما يحتاج الى مخصصات ومعدات كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة

تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث هي صورة وهذا المجموع باق ابد الدهر لبراءة المفارق عن الزوال وليس هناك مادة

حتى يكون قوة قبول للزوال اما الصورة فهي وان كانت تزول في عالم الكون والفساد لكنها انما تزول الى بدل عاقب

فتعقب البدل لتقيم المادة بالبدل فالبدل بما يشارك الصورة الاولى يعاون على اقامة المادة وبما يخالفها يجعل المادة بالفعل

جوهرا غير الجوهر الذي كان بالصورة الاولى وبالجملة فالزائل هو الصورة من حيث هي هذه الصورة لا من حيث هي صورة

فالزائل غير المعين والمعين غير الزائل واورد الشيخ لنظيره مثالا ان الاضاءة والانارة تمام انما تحصل من سبب

مضي ومن كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلا لان لا ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية تقيم

على غاية غير الخاصة التي تقيمه كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا نناقش فيما افاد به من نفوذ الشعاع

وانعكاسه بعد انك بالغرض بصير انتهى وربما يشبه المقيم المفارق وتحفظه الهيولى الواحدة بالشخص بالصور المترادفة

لمن يمسك سقفا بعينه بدعامات متعاقبة يزيل منها واحدة فواحدة ويقيم اخرى بدلها لا يقال الصورة من حيث

هي صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان تكون علة للواحد بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك في العلة الجاعلة لا

في مطلق العلل لا يقال ليس اذا كان الواحد بالعموم شريكا للجاعل يخرج العلة التامة والفاعل المستقل

بالتاثير عن الوحدة بالعدد لا شك ان المعلول مستند في وجوده وتشخصه الى العلة التامة وقد نقص عن

المستقل فكيف لا ينقبض العقل من تسويغ كون درجة العلة التامة والفاعل المستقل منحطا في التحصل

عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه المعلول من العلل بالفاعل المستقل

مجموع الفاعل وما به من متماته من الالات والمعاونات فلا نسلم استناد المعلول في الوجود والتشخص بالذات

والقصد الاول الى العلة التامة ولا اقتضاء ذلك من الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد بالعلة التامة

التي تمت بالتاثير بانضياف سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل الذي استقل بانضمام

ما يتم به فاعليته زائدا عليه فالواحد بالعموم اذا شارك الجاعل الواحد بالعدد فلا نسلم انه يخرج العلة التامة

والفاعل المستقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد انما في العلية مستقلا بالتاثير

ثم الواحد بالعموم فيما نحن فيه منه ما انحصر لوحدته العامة في فرد فكل من الصور النوعية للافلاك فان كلا منها
لطبيعتها النوعية مقومة لهيولاها ونوعها منحصر في فرد ومنها ما ليس كذلك كالصورة الطبيعية للعناصر فانها
مقومة لهيولى العناصر الواحدة بالشخص من حيث ان للصورة العنصرية طبيعة جنسية تحتها انواع
وانواعها ايضا لا يجب ان تنحصر كل منها في فرد اذ لا مانع هناك من القسمة الفكية ولا شبهة في ايجابها تكثر الافراد
وكذلك الصورة الجسمية مطلقا فانها بطبيعتها النوعية المشتركة في الاجسام كلها مقومة للهيولى
هذه حال الصورة واما المادة فاذ لا قابل لها فتكثر افراد نوع واحد انما يتصور فيما له قابل يجب
انحصار كل من انواعها في فرد فهيولى كل من الافلاك نوع على حدة منحصر في فرد
وهيولى العناصر كلها بالشخص واحد انحصر نوعه فيه فعلة وجود الهيولى هي علة
تشخصها اذ الحال كذلك فيما لا قابل له وهذه المسئلة اعني مسئلة تقدم الصورة
من حيث الطبيعة لكونها شريكة للفاعل على الهيولى مطلقا وتقدم الهيولى
لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من غوامض
حكمة الله تعالى المودعة في خلقها ومن غوامض حكمة
ما بعد الطبيعة ولعلي اختلست منها السر
الاخفى وفزت في تحقيقها بالقدح المعلى

تمت الدوحة الميادة في حديقة الصورة والمادة

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت فصل الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد ومن حيث هو شيء الحقيقة الكلية شيء آخر كالانسان او فرس فان الانسان مثلا والحيوان معروضا الكلية فليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو وما ينطوي عليه ماهيته من مقوماته فليس من حيث هو واحدا او كثيرا او لا موجودا او معدوما او غير ذلك مما ليس في ذاته ولا داخلا فيها والحيوان كذلك من خارج قال او اقتصر اللحاظ على الانسان لم يثبت له الا ذاتياته ولذا ان حمل عليه الا الحملا وليا الذاتيات وانما يأتي الحمل العرضي بلحاظ انضمام المحمول فان سئل عنه بالترديد بين ايجاب خارج عنه من حيث هي هي وسلب ذلك بحيث يكون الترديد بين النقيضين لا بحيث يكون الترديد بين ارتفاع النقيضين عن الحقيقة فالجواب السلب اي ليس معينا من تلك الحيثية بذلك لانه من تلك الحيثية ليس بذلك فمن حيث هو فالاول سلب الثبوت للحيثية وهو نقيض مصداقا فاتقار كون ذلك الخارج ذاتا او ذاتيا له ومفاد الثاني كون السلب ثابتا له من تلك الحيثية وانما يصدق لو كان السلب ذاتا او ذاتيا اللهم الا ان يجعل السلب من حيث انه سلب للحيثية وكان مناط صدق الحيث منه عدم صدقه من الايجاب فيرجع الى الاول و اعتبار الحيثية قيدا للموضوع فان فاء ان حمل عليه من هذه الحيثية فالامر والا فعت الحيثية هو لو دار بين الايجابين او بين ايجاب غير الذات والذاتي وايجاب سلبه عنه لم يستحق الجواب فان حيث يجيب السلب يشتقين **اقول** الكلي يطلق على ثلثة وجوه فيقال على ما هو مقول بالفعل على كثير ويقال على ما يمكن حمله على كثيرين من غير اشتراط وجود الكثرة بالفعل ويقال على ما لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين فالشيء اذا لم يمكن تصوره مانعا عن حمله على كثيرين سواء كان محمولا على كثير بالفعل كالانسان ولم يكن هناك كثرة بالفعل ولكن يمكن ان يحمل على الكثرة كالشمس مثلا او لم يمكن حمله على الكثير لكن لا من حيث نفس تصوره بل لدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي وهذا هو المستعمل في صناعة الميزان وما يشبه الجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء له الحقيقة الكلية شيء آخر فانه من حيث هو كلي انما هو مفهوم هذا الحد ومن حيث هو شيء له الحقيقة الكلية انسان او فرس الى غير ذلك فالانسان مثلا والحيوان كليا بمعنى انه معروض الكلية لكنه في نفسه ومن حيث هو هو ليس بكلي فان حد الانسان ليس هو هذا الكلي ولا الكلي جزء في حده بل هو في نفسه انسان وما يتضمنه ماهيته من مقوماته القريبة كالحيوان والناطق والبعيدة كالجسم والنامي وليس هو في نفسه من حيث هو هو واحدا ولا كثيرا ولا كذلك ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس نفس ذاته ولا هو من ذاتياته والحيوان كذلك من خارج لا بمعنى ان الانسان ليس متصفا في نفس الامر بالوحدة او الكثرة ولا بالوجود ولا بالعدم كيف ولا بد ان يتصف الشيء في نفس الامر بالكثرة او لا يتصف بها فان لم يتصف بها اتصف بسلبها عنه وهو معنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في نظائره بل بمعنى انه من حيث تقوم ذاته وتحصل ماهيته انما هو هو وما يدخل في ماهيته وليس من هذه الحيثية شيئا من العوارض اذ مصداق حمل نفسه وذاتياته انما هو ذاته وانما مصداق حمل غيره عليه فليس نفس الذات فالعقل اذا اقتصر اللحاظ على نفس الذات ولم يلاحظ ما هو خارج عنه منضم اليه او منتزع عنه لم يثبت له ان يحمل عليه بحسب هذا الملاحظة الا حملا اوليا والحمل الاولي انما يصح لذاته او ذاتياته وانما يأتي للعقل الحمل العرضي بلحاظ انضمامه بالمحمول وهو امر زائد على ذاته خارج عن نفس ماهيته فلا يأتي لو اقتصر اللحاظ على نفس الذات ومن هنا يلوح لك انه ان حمل الذات او الذاتي لكن لم يعين انه الحمل الاولي بل الحمل العرضي لم يصدق ايضا من هذه الحيثية فانك قد عرفت ان الشيء قد يصدق عليه نفسه بالحمل العرضي وقد لا يصدق فلا يكون مصداق الحمل نفس الذات اذا عرفت ذلك فاذا سئل عن الانسان بالترديد بين ايجاب امر خارج عنه له من حيث هو هو وبين سلب الثبوت ذلك الامر له من تلك الحيثية بحيث يكون السؤال عن مفهوم مردد بين النقيضين روعي شرائط التناقض فيهما فلا محالة لا يمكن كذبهما ولا بد من التزام احدهما وذلك ان نقيض السلب لما ساغ جاء ورفعا حصل الكذب الايجاب فقيود وهما بمعنى ان نقيضه فالجواب الصواب هو السلب له كان ذلك الخارج المحمول ثابتا للموضوع على سبيل الفرض في نفس الامر مسلوبا عنه وذلك لكذب الايجاب من هذه الحيثية لان مفاد الايجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتا او ذاتيا للموضوع وان فرض خروجه عنه فيصدق السلب عنه بذلك انه ليس هو من حيث هو هو الالف مثلا تقديم السلب على الحيثية فلا انه من حيث [illegible] ليس بل يجب تقديم الحيثية على السلب شيئا ابون فمفاد الاول سلب حيثية الالف للانسان من حيث هو هو على ان يكون الحيثية قيدا للثبوت فيكون نفيا للمقيد ومصداق هذا السلب نفي كون المحمول ذاتا او ذاتيا اذ لا يصدق مع الايجاب فيصدق السلب لعله ثبت له ما يكون السلب ثابتا للموضوع من حيث هو هو وذلك الا ان الحيثية حينئذ تكون قيدا للسلب فيكون نفيا مقيدا وقد عرفت ان السلب من حيث هو سلب في العقل ان يكيف بكيفية لا يصلح لان يقيد بقيد فانه ليس شيئا فاذا قيد السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك دليلا على انا عيدنا اللحاظ الى السلب من حيث هو مفهوم ما واثبتت لشيء فيكون القيد راجعا الى ثبوت السلب فيكون القضية موجبة سالبة المحمول وقد عرفت ان الحمل على الشيء من حيث هو هو انما يكون حملا

اولیا فانما یصدق حمل السلب علیه بهذه الحیثیة لو کان السلب ذاتا او ذاتیا والا فلا الا ان یذهب الی ان السلب من حیث هو سلب یقبل التقیید کما هو ظاهر کلام العامة
من اهل الصناعة فحینئذ یجوز ان یکون القضیة سالبة ثم اذا قید السلب ح بالحیثیة فالظاهر ان یکون مفاده ان الذات بهذه الحیثیة هو المصداق للسلب ولیس کذلک بل مصداقه ما
عرفت من انتفاء کون الامر المسلوب ذاتا او ذاتیا فلا یصدق السلب المقید ح ایضا ولا یکون السلب والایجاب المقیدان حینئذ متعینین فی طرفی النقیض ویمکن ان یراد بتقیید
السلب بالحیثیة کون الایجاب بهذه الحیثیة منتفیا ومعناه ان الذات لیست بهذه الحیثیة مصداقا للایجاب فیرجع فی المعنی الی الاول ویکون التقیید بالحقیقة راجعا الی
الایجاب ویتناقض القضیتان مع یصدق السلب حینئذ بتقدیم الحیثیة علیه فی اللفظ والوصیة بتقدیمها علیها انما هی اذا اخذ بها باللفظ معنا وما آل المعنی ههنا الی التاخیر
فان قلت ما ذکرت انما هو اذا کانت الحیثیة قیدا للنسبة واما اذا کانت من تتمة الموضوع کما قد یلوح من عبارة الشیخ فلا محالة اذا ورد الحکم علی الموضوع المقید بین الایجاب
والسلب علی ان یکون اداة السلب بعد تمام الموضوع فیکون لا محالة بعد الحیثیة وعلی ان یکون اداة السلب قبل الرابط حتی لا یحتمل الحمل علی ایجاب السلب یکون الامر دائرا بین
النقیضین الحقیقیین انما یصح فی التناقض تقیید السلب لا تقیید الموضوع بقید مشترک بین الایجاب والسلب فحینئذ ما لم یصدق الایجاب لا بد وان یصدق السلب مع ان الحیثیة
مقدمة فی اللفظ بدون ارادة التاخیر فی المعنی قلت اولا ان القید تمییز ذات الموضوع عما تغایره بالذات فیوتی به لیفید تعیین ذات الموضوع ثم ینسب المحمول الی ذات
الموضوع من غیر وجوب ان یکون للنسبة من حیثیة التقیید کما تقول زید عالم طویل فتمیز المراد بزید بقید العلم عن زید الجاهل فلا یلغو القید ان لم یکن الحکم بالطول من جهة العلم وقد یمیز
باعتباره عن نفسه باعتبار آخر فح ان کان الحکم علیه من ذلک الاعتبار کان القید مفیدا والا لغی فاذا قلت زید من حیث انه عالم طویل فالقید یمیز زیدا من حیث انه عالم
عن نفسه الا من تلک الحیثیة فاذا لم یرد ان طوله من جهة علمه کان القید لغوا ولذلک السلب یذهب الی عدم ارادة ذلک وهم ل یحکم بالکذب من حیث ان المفاد کون طوله من جهة
علمه والامر لیس کذلک — اذا ثبت ذلک فنقول ان تقیید الموضوع ههنا بالحیثیة الدالة علی قصر النظر علیه والاغماض عن سائر ما عداه ان افاد ان البحث عن الموضوع
انما هو بهذه الملاحظة او الحمل علیه وسلبه انما هو بهذه الحیثیة فهو والقید الذی الی النسبة الایجابیة او الی السلب علی ما عرفت والا یکون التقیید لغوا فان عنی بالحمل الحمل العرضی
لم یحصل الجواب الصواب ای السلب البتة وان عنی الحمل الاولی لکن من غیر قصد لان الحیثیة علی ذلک فالصادق هو السلب قد کان المقصود بالاتیان بالحیثیة هو التنبیه
علی اعتبار النسبة الکلیة [illegible] وهو حاصل فکان الحیثیة عنده موخرة والمتقدمة لفظا [illegible] ان الموضوع مع قیوده موخر فی تحت السالبة من حیث المعنی البتة فان السلب
هو رفع الایجاب فنسب [illegible] زید هو کاتب او لیس زید هو کاتب واما زید لیس هو بکاتب فهو ما کان صریحا فی السلب علی مصطلحهم لکنک لو تم نظر فیه الی ورود السلب
علی القضیة الموجبة برمتها لم یکن برفعها وقد اتضح ذلک بما سمعت انه اذا ورد فی السوال عن الانسان من حیث هو هو بین امرین خارجین عن الماهیة لا یخلو عنهما شیء من الاشیاء
ما یکون الشیء متصفا باحدهما البتة ویکون الترديد فی ایجاب احدهما له کقولک احد الانسان من حیث هو هو واحد او کثیر او موجود من حیث هو هو او معدوم او ورد بین ایجاب
امر غیر الذات والذاتی وبین ایجاب عدمه حتی یکون شقا الترديد موجبتین احدهما محصلة والاخری معدولة او سالبة المحمول لم یکن لهذا السوال استحقاق ان یجاب
لانه طلب للتعیین بعد وضع ثبوت واحد من ذینک الامرین او وضع صدق واحد من هاتین القضیتین والوضع المبنی علیه السوال فاسد وکذا السوال فلا یستحق
الجواب کیف والجواب [illegible] السائل المطلوب ههنا باطل فلا یصح اعطاؤه فان تفضل علیه باعطاء ما لم یسأله وتنبیهه علی جهله المرکب وعلی فساد الوضع الذی
بنی علیه السوال خوطب بسلب الشقین **قلت** ونقول [illegible] ان حیوانا او انسانا مخلوطا متحصلا بمادة وعوارض هو الطبیعی ولا ریب فی وجوده فی الاعیان وکذا عند
النفس بارتسام صورة مخصوصة به فی قوة لها مادیة وذلک [illegible] ان یرتسم فی النفس مفهوم کلی انما یصلح عنوانا للجزئی المادی کمفهوم المخلوط واذا کان الطبیعی
موجودا فالالهی اعنی الحیوان مثلا من حیث هو هو من غیر ان یعتبر شیء فیه او یعتبر معه اثباتا او نفیا موجود ایضا فانه اما جزء من الطبیعی او عینه اذ یعتبر تارة محصلا بمفهومه
لا یکون فی حیوانیته سوی جسمیة وتغذیة وحس ان جاز ان تقارنه الف معنی من غیر ان یدخل فی تحصیل حیوانیته بل یکون خارجا عنها فیکون ح مادة متقدمة علی المجتمع
منه ومما قارنه غیر محمول علیه واخری مبهما یکون فیه جسمیة وتغذیة وحس من غیر اعتبار ان لا یکون فیه شیء آخر حتی ان کان فیه مع ذلک امر آخر کان المجموع حیوانا فیکون
جنسا للمجموع محمولا علیه واما وجوده فی الاذهان فجلی وذلک اما بان یتخیل الحیوان من حیث هو ویلاحظ بهذه الحیثیة کما اذا حکم علیه بانه لیس من حیث هو هو بواحد ولا کثیر
واما بان یتخیل الحیوان ولا یتصور معه شیء فیکون الملحوظ هو الحیوان من حیث هو وان لم یلاحظ الحیثیة واما بان یتخیل الطبیعی واذ هو فرد من الالهی یکون موجودا
بوجوده فی الذهن ایضا هذا واما الحیوان بشرط الخلو عن المعانی الزائدة والتجرد عن الاقتران بها راسا فلا وجود له فی الاعیان والا فاما ان یکون محمولا علی الطبیعی
وجزء منه فیکون منطویا علی المادة ولواحقها او مقترنا بها وقد فرض خالیا وعریا او علی ان لا یکون کذلک فیکون من المفارقات ولا یکون له من الحیوان الا الاسم
دون الحد علی انه ان تعری عن المادة ولواحقها یکون محفوفا بعوارض نعم ربما یوجد ما اخذ کذلک فی الذهن لا اقول ان الموجود فیه یتصف فی نفس الامر بالعرا مطلقا
حتی عن الوجود فی الذهن فذلک خلف من القول بل انه یتصور مفهوم الحیوان المجرد وربما یجعل عنوانا للاحکام حتی کما تقول انه لا یوجد فی الاعیان وان لم یکن العنوان
صادقا علیه بنفسه بل من اباطیل الاسجادی بها شیء فی نفس الامر وانه بان لا یلاحظ معه شیء لا انه یلاحظ مع عدم شیء معه فیکون منفردا فی الملاحظة حیث لم یصاحبه فی
الملحوظیة عارض وان کان ملاحظة العقل ایاه ونحو ذلک عارضا له **اقول** المفهوم الکلی کالحیوان والانسان یکون ماخوذا بشرط شیء ای باعتبار تحصله

او اقترانه بامور غير مقومة للنفس مفهومه او بلا شرط شيء اي بلا اعتبار تحصله بشيء ولا بشرط الاقتران لشيء او عدم الاقتران به او بشرط لا شيء اي باعتبار عدم تحصله بشيء وعدم الاقتران
فهذه احتمالات ثلثة والمحتمل لها اذا كان ماخوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ بهذه الحيثية فيحتمل ان يكون هو ماخوذا بلا شرط وان لا يكون كذلك ثم الماخوذ بشرط شيء يسمى المخلوط ايضا
ان كان طبيعة جنسية كالحيوان كان الشيء المشروط تحصله به فصلا كالناطق فهو عين النوع كالانسان وان اشترط مع ذلك تحصله بالمادة ولواحقها ايضا كان عين الفرد كزيد وكذا
ان كان طبيعة نوعية واشترط تحصله بالمادة ولواحقها فهو عين الفرد والفرد المادي المحسوس من الحيوان والانسان الطبيعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان وكذا في وجوده عند النفس فانه
وان لم يجز ان يرتسم في النفس المجردة صورة المادية المخصوصة به كالصورة الشخصية لزيد لكن بما يرتسم في قوة النفس مادية كالحس المشترك او الخيال بحيث يطالعها النفس
فهو موجود عندها على انه ربما يرتسم في النفس مفهوم كلي لا يصلح عنوانا الا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة
ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبيعية فكان الجزئيات موجودة في النفس اجمالا او بالقوة فيجوز لك ان تعد ذلك ايضا من وجود الطبيعي عند النفس ثم اذا
كان الطبيعي المادي من الحيوان والانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان والانسان الالهي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شيء موجود في الاعيان وان
لم يوجد الطبيعي ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه وذلك لانه يعتبر تارة محصلا بالشيء يدخل فيه بل بنفسه بحيث لا يحتمل تحصلا بشيء آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يتجسم ويتم
حيوانيته بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى زائد على ذلك في تحصيل حيوانيته بل لو زيد مع ما هاهنا وان جاز ان يقارنه من خارج الف معنى على التبادل او الاجتماع
فيكون الحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومن معنى آخر كالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزءا ومادة متقدمة عليه فلا يكون محمولا ومن ههنا يقال ان الطبيعة اقدم وجودا من
الطبيعي ويعتبر تارة اخرى مبهما بحيث يحتمل ان يحصل في الوجود بشيء او اشياء يدخل فيه وذلك بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس ولم يلاحظ اختصاص المعنى بهذا القدر بل ان كان
شيء فيه ما ذكر وامور آخر كالنطق وغيره كان المجموع حيوانا اذ فيه جسمية وتغذ وحس ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه
ما يدخل فيه محصلا يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه قس على ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متحصلا بذاته كان صورة للنوع غير محمول عليه وان اعتبر مبهما غير مجاز
كان فصلا محمولا والنوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون مادة محلية للمجتمع من الطبيعة النوعية والعارض واخرى مبهما فيكون كالجنس له وارتقب لهذه المعارف زيادة
شرح وتبيين ثم انه اذا كان الحيوان الطبيعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا موجود في الاعيان بل اذا اخذ بحيث يكون مادة للطبيعي فهو متقدم عليه في الوجود
من جهة حكم العقل واما وجود الالهي في الاذهان فكانه لا سترة فيه ويتصور ذلك على انحاء احدها بان يتخيل مفهوم الحيوان الالهي اعني مفاد قولنا الحيوان من حيث هو ملحوظ بلا شرط
ويلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث هو هو بواحد ولا كثير فيكون لها وجود للنفس مفهوم الحيوان الالهي وثانيها ان يتخيل الحيوان ولا يتصور معه شيء
لا داخلا فيه ولا منضما اليه من خارج فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية فيكون لها وجود لما يكون قولنا الحيوان الالهي الا ان الحيوان من حيث هو هو
بلا شرط عنوان له وحكاية عنه وثالثها ان يتخيل او يتخيل حيوان طبيعي كزيد واذ هو فرد من الالهي يكون الالهي موجودا بوجوده في الذهن ايضا كما انه يوجد بوجوده في الخارج
ولا اعني بكون الطبيعي فردا للالهي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد للمفهوم يصدق عليه هذا العنوان و
هو نفس مفهوم الحيوان واما الحيوان بشرط لا شيء اعني بشرط الخلو عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شيء منها داخلا فيه محصلا له وبشرط التجرد ايضا عن الاقتران بتلك المعاني حتى لا يكون
مقترنا من خارج بشيء منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لانه لو كان فاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبيعي المخلوط او جزءا منه فيكون منطويا في ذاته على المادة ولواحقها
ومقترنا بها من خارج وقد فرض خاليا عنها في ذاته وعريا عن الاقتران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبيعي باعتبار وجزءا باعتبار آخر لكن لا يلزم منه خلاف
المفروض لانه لم يفرض خاليا وعريا بل لم يلاحظ منطويا ولا مقترنا وبينهما بون او على سبيل ان لا يكون محمولا على الطبيعي ولا جزءا منه فيكون من المفارقات ولم يكن الحيوان
الا كالاسم ... حد لانه لا يكون جسما الا متغذيا ولا حساسا فيكون المتنازع في وجوده امرا عاما من عالم المفارقات يطلق عليه الحيوان باشتراك الاسم فقط لا في
وجود الحيوان بمعنى الجسم المتغذي الحساس معتبرا بنحو من الاعتبار على انه وان كان حينئذ عريا عن المادة ولواحقها لكنه يكون محفوفا البتة بعوارض فانه يكون موجودا واحدا
متغايرا لما عداه الى غير ذلك من العوارض نعم ربما وجد الحيوان بشرط لا في الذهن لا بمعنى انه يوجد بشيء في الذهن ويكون حين هو موجود فيه خاليا وعريا في نفس الامر عن
جميع المعاني الزائدة على مفهومه فان ذلك باطل البتة كيف وهو متصف بالوجود في الذهن وبالوحدة والمغايرة عما عداه بل الذي يقتضي ان يحمل عليه القول بوجود
الحيوان بشرط لا في الذهن امران احدهما انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وبشرط لا ويجعل عنوانا لاحكام حقة كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان فيكون العنوان
محاكيا للحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجودا الا ان المحكي عنه بذلك العنوان اعني ما يصدق عليه انه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم على شيء بل
هو من الاباطيل التي لا يحاذي بشيء في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موهوم وبصورية لا نهاية الثاني انه يلاحظ الحيوان ولا يلاحظ معه شيء من المعاني ... ولا انه ...
عدم شيء معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة بحيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان ... باه ...
تلك كالوحدة و ... عما عداه عارضا له حينئذ لكنه ليس مقترنا بحسب ملحوظيته وان كان مقترنا به في نفسه ولا يتوهمن ان ذلك يستلزم بحسب الغرض الغير المطابق
ليس الامر كذلك كيف وليس هناك الا تصور للحيوان من غير فرض شيء وقد يحمل على غير ذلك مما لعل الطبع السليم لا يشتهيه **قلت** ولا يتوهمن من وجود الالهي في الاعيان

ان هناك شيئا هو الكلية بحسب الوجود في الاعيان بمعنى ان المبهم على ابهامه لا يكتنف بالوجود التعيني بل الوجود عين التعين فمفهوم من غير تعين يجوز ان يكون شيء بعينه مشتركا بين كثيرين بالحمل
اما بالجزئية كان يكون شيء في الاعيان شيء هو انسان او انسانية وهو بعينه موجود لزيد وعمرو وبكر كاب واحد لابناء وكيف يسوغ من له حيلة سليمة ان يكون انسانية واحدة
اكتنفها العوارض عمروية بعينها اكتنفت العوارض الزيدية نعم الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ الاضافات وان لم يكن الوجود ثابتا لها من هذه الحيثية اذ ليس هيهنا ملاحظا
فيها يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد كثيرة تكثرت فتكون انسانيات متخصصات فلا انسانية مشتركة وانما يعرضها الكلية اذا وجدت في الذهن فان الصورة
الانسانية العقلية اذا قيست الى الاشخاص الانسانية محققة او مخيلة لم تختلف نسبتها اليها وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها اذا حضرت صورته في الخيال اولا وانتزع
العقل معناه مجردا عن العوارض حصل منه الصورة بعينها فاذا تاثرت النفس من احد منها بهذه الصورة لم يكن بالاخلاء تاثيرا جديدا فهذه الصورة مقيسة الى تلك الكثرة كلية
لكنها من حيث انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس اخرى لهذه الصورة صورة كلية هي بالقياس اليها مثل كل من تلك الصور
بالقياس الى تلك الكثرة وكذلك الملحوظ بتلك الصورة العقلية لابهامه في الذهن وصحة حمله على كثيرين يكون كليا مشتركا بين الكثير **اقول** لما تقرر ان الالهي كالانسان بلا شرط
مثلا موجود في الاعيان ولا مرية في ان الكلي بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وان كانت مسلوبة عنه بمعنى انها ليست عينه ولا جزءه بل كان الوهم يذهب الى ان الانسان
الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك بوصف الكلية والكلية عارضة له هناك فيجب ان يعلم ان ذلك باطل وان الكلية انما تعرض الاشياء في الذهن وذلك
لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او معينا لا سبيل الى الاول لان المبهم على ابهامه لا يكون موجودا
في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني يلزمه التعين ولا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية هي المطابقة للكثير وقد تفسر بالاشتراك بين كثيرين فاذا فسرت
بالمطابقة فانما ينبغي بها مطابقته للعقل لذي العقل على ما سياتي ومن البين ان الانسان او الانسانية اذا كان موجودا في الخارج لا يكون ظلا لزيد وعمرو مثلا فلا يكون
كليا بمعنى المطابقة هذا اذا كان بمعنى الاشتراك ومن المنكشف انه ليس كل اشتراك يوجب الكلية فالدار المشترك بين زيد وعمرو لا يكون كليا بل الشركة بالحمل لكن المعين من
حيث هو معين لا يحتمل الاشتراك بين كثيرين بالحمل اذ معنى الحمل هو الاتحاد وشيء العين العيني لا يتحد بامور متباينة كزيد وعمرو وبهذا القدر يتم المرام الا انه لما كان الانسان
الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار جزء منها باعتبار آخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون باعتبار الاشتراك بين كثيرين بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية
موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كاب لابناء كيف يجوز من له فطرة سليمة ان يكون انسانية واحدة بالعدد اكتنفها العوارض زيدية وهي بعينها اكتنفها العوارض عمروية فيكون
هي بعينها متصفة بالبياض في زيد وبالسواد في عمرو وبالعلم بشيء في هذا وبالجهل به في ذلك فان السواد والبياض ليسا من الامور الاضافية حتى يمكن اجتماعهما في شيء
ولا يضر ذلك في تقابلها لاختلاف المضاف اليه واما العلم والجهل فهما وان كانتا اضافة لكن تلك الى الشيء الذي يتعلق به العلم والجهل فاذا اتحد المضاف اليه
فيهما لم يجتمعا في امر واحد ولو توهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية متقومة بالنطق في زيد … بالصهيل في هذا الفرس لزم ان يكون شيء واحد بعينه انسانا
وفرسا فاذا تقرر ابطال تحقق الكلية في الاعيان فلنتكلم على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها
بكونها في هذا وذاك وان لم يكن الوجود ثابتا لها من هذه الحيثية اذ ليس هيهنا ولا ملاحظا فيها حتى يكون محمولا عليها بالحمل الاولي لكنه يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في
مواد متكثرة تكثرت بتكثر المواد فيكون انسانيات متخصصة لا يكون شيء منها مشتركا وليس هناك انسانية واحدة مشتركة اذا تمهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من
حيث هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد به ان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان المقيد بالحيثية موجود في الاعيان او ان ما يحكى عنه بهذا العنوان
من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان فقط ولم يلاحظ معه غيره موجود في الاعيان فممنوع وان اراد به ان ما يحكى عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان
وان لم يكن الوجود لحقه من حيث يصدق عليه هذا العنوان فاما صدق الوجود عليه انما هو في الخارج وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن المحكوم عليه بالكلية
في قوله وهو كلي ان كان مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم ولا يتكرر الاوسط وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق هذا واذ قد فرغنا من ذلك فنقول
ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وذلك باعتبارين احدهما باعتبار نفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وثانيهما باعتبار الملحوظ
بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة فهي كلية من جهة وجزئية من وجه آخر اما جهة كليتها فهي انها اذا قيست الى الاشخاص الانسانية الموجودة في الاعيان
او المخيلة لم يختلف نسبة تلك الصورة الى تلك الاشخاص وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها اذا حضرت صورته في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا
عن العوارض حصل منه الصورة العقلية بعينها فاذا تاثرت النفس من احد من تلك الاشخاص بتوسط صورته الخيالية بهذه الصورة العقلية لم يكن بالاخلاء من تلك
الاشخاص تاثير جديد في ذات النفس واذا حضرت صورته في الخيال ويستوضح ذلك بخواتم منتقشة بنقش واحد فانه اذا ضرب واحد منها على شمعة انتقش فيها ذلك
النقش فاذا ضرب عليها خاتم آخر لم يتاثر الشمعة بنقش آخر او سبق الى الشمعة غير الذي ضرب بها اولا كان الاثر الحاصل في الشمعة هو ذلك النقش بعينه فهذه الصورة العقلية
مقيسة الى تلك الاشخاص الكثيرة كلية واما جهة جزئيتها فهي انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية فتكون جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس اخرى ولهذه الصورة
الانسانية المرتسمة في النفوس صورة كلية اخرى تكون هي بالقياس اليها مطابقة لها كما ان هذه كلية بين تلك الصورة للاشخاص الانسانية واما اذا اعتبرت الملحوظ اعني

مفهوم الانسان فهو ايضا كلي من جهة وجزئي من جهة اخرى واما جهة كلية فهو انه معقول بالفعل بصورة كلية مطابقة للكثيرين وقد عرفت معنى مطابقتها فالانسان الكلي حينئذ هو المعقول في الذهن لا الموجود في الاعيان ثم يمكن ان يقال ان الكلي بمعنى انه في نفسه بحيث ان حصله الذهن كان له صورة كلية مطابقة او بمعنى انه وان لم يكن في الاعيان الا متشخصا بتشخص زيد او عمرو او بكر مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتمل في نفسه ان يقارنه في الاعيان او في الاذهان تشخص واحد فيكون زيدا او تشخص عمرو فيكون عمروا فان اريد بالكلية احدى ما تبين فالكلي يكون موجودا في الاعيان واما جهة جزئية فهو انه ربما يكون ملحوظا في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة وايضا يكون مخلوطا بتشخص ما وانه لابد وان يكون في الاعيان مخلوطا بتشخص ما وان لم يكن شيء من تلك التشخصات اولى به بذاته **قلت الفصل** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه مادة له وجزء منه والجنس محمول على النوع متحد به والجزء والمادة لا يحملان على المركب بل يتقدمان عليه فالجنسية لا باعتبار والجزئية باعتبار اخر والفرق بينهما انك اذا اخذت الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق وتمت المعنى بهذا القدر كان الجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون كل منها خارجا عنه غير مندرج فيه ولا محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة والى المجموع نسبتها الى المركب فلا يحمل على شيء من تلك ولا على المركب من الجسمية وشيء منها فان كان التمام والانحياز في الوجود العيني مع عزل النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان الجنسي والفصلي مادة وصورة خارجيين وان كان في لحاظ العقل كانا مادة وصورة عقليتين كما في البسائط الخارجية لا مادة وصورة لها الا العقليتين واذا اخذته جوهرا كذلك من غير ان تم المعنى بهذا القدر بل نحو لا يلاحظ وجود هذا المعنى حتى ان كان هناك الف معنى تحد في الوجود يكون المجموع جوهرا كذلك كان جسما كان الجسم حينئذ ميهما في انه يجوز ان يكون هناك معان خلا ملاحظ ان تنضم اليه من خارج بل مخلوطا حتى اذا الحقت الى شيء منها يكون على انك تعين شيئا مما قد كان الجسم ميهما باعتبار اليه سابقا ان يكون اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلا لابهامه يكون نسبة الجسم الى اي منها نسبة الجسم الى الفصل ولا الى المركب من الجسمية ومن اي منها فنسبته الى النوع واما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كالنامي مثلا كان بمنزلة ح وقس على ذلك حال المعنى الجنسي وغيره بالقياس الى العرضيات الا ان المعنى الجنسي حيثما هو جنس متعين بالنسبة الى الفصول كالمجهول لا يدرك على اي معنى وكم معنى يشتمل حتى يتقرر بالفعل بخلاف النوع بالنسبة الى العرضيات فانما يطلب فيه تحصل الاشارة دون المعنى ثم يمكن اعطاء القانون الفارق بين الفصول والاعراض وان لم يتيسر لنا في كل ما يعرض علينا من المعاني ورايه انه على اعطى القانون اشتراطا في الفصول لم لا الفصل بحسب ان يقسم الجنس قسمة لازمة بحيث ما دخل في احد قسمين لم يجوز ان يخرج عنه ويدخل في الآخر فيكون كالناطق لا كالمتحرك ثم للتقسيم قسمة لازمة انما ان تكون بحسب الطبيعة المنقسمة بذاتها اولا فالاول الاول الذي يكون كالخارج ولا الاخص فالثاني لما لا يكون المقسم فصلا مقسما فذلك كالذكورة والانوثة فلا انسان لكونه حيوانا فان المخصص الحيوانية لم يوجد احدهما بالصورة دون اخرى بل انقسام النوع بهما كالجنس لم يدخل في تنويع العام فصلا حتى كخاص لا فان كان من جهة خصوص المادة لكن بحيث لا يمنع من انقسام اخر اولى من جهة الصورة بحيث لا يتداخل الاقسام لم يكن فصلا كالذكورة والانوثة فلا الحيوان لما عرضت للمادة حرارة او برودة انقسام بها الذكورة والانوثة ولم يمنعه هذا الانقسام من قسمة اخرى من جهة الصورة بل كان من الذكر والانثى انسانا وفرسا لم يكونا فصلين وان لم يكن كذلك بل كان من جهة التقوم كالحساس فالجسم ذي النفس والمادة لكن بحيث يمنع من انقسام اخر كالمتغذي قسم الجسم من جهة المادة مخصصة بصورة النفس الغاذية يكون فصلا وعلى الثاني لا يكون فصلا او لا فذلك الطبيعة بل الكائن مخصصا المعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع قسمة اخرى اولية يتداخل اقسامها مع اقسام هذه وكذلك كان ذلك بالنسبة الى سابقه حتى ينتهي الامر الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتب في الفصول ويكون الاخير فصلا للطبيعة بعد فصل او اكثر كالناطق انما تخصص الجوهر بعد كونه نفسا شاعرة وذلك بعد كونه جسما ناميا والابل لم يكن مخصصا او كان مخصصا لا على الشريطة لم يكن الا ما خرج عن ذلك ولم يتلوه فصلا اصلا كالملتحي انما تخصص الجوهر بعد كونه رجلا وذلك بعد كونه ذكرا وذلك بعد كونه حيوانا واتقان ذلك يغني عن قانون آخر للتمييز بين الانواع والاجناس فما يقبل الانقسام الى الفصول جنس وما لا يقبل الانقسام به بل بالعوارض فقط نوع **اقول** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان مثلا يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه جزء منه ومادة له ولا شك ان الجنس مقول على ما هو جنس له اعني النوع محمول عليه والجزء لا يحمل على ما هو جزء له اعني الكل المركب منه ومن جزء اخر لتقدمه عليه كذا المادة لا تحمل على ما هو مادة بالنسبة اليه اعني ما هي مادة داخلة فيه اعني المركب منها ومن الصورة وما هي مادة فارجة عنه اعني الصورة لانها جزء من الاول مباينة للثاني فالجنسية تغاير الجزئية والمادية فلا تجتمعان باعتبار واحد بل جنسية لما يقال له انه جنس له باعتبار وجزئية له باعتبار آخر على انه ربما يقال لذلك المعنى وذلك اذا اخذ متحصلا بالفعل انه عين النوع البتة كما ان الجسم النامي الحساس عين الحيوان الفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات ان المعنى الجنسي يؤخذ تارة بشرط لا شيء واخرى لا بشرط شيء وثالثة بشرط شيء فاذا اخذ بشرط لا شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق وبشرط تمام المعنى بهذا القدر والحيازة عما وراء كان ذلك المعنى كالجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون خارجا عنه غير مندرج فيه لا محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة فيكون علة قابلية بمعنى الخارج عن الشيء الحامل له ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من الجسمية ومن شيء من تلك المعاني كما يا بعضها نسبة المادة الى المركب فيكون علة قابلية ايضا لكن بمعنى الداخل في الشيء الحامل للجزء الآخر منه فلا يحمل الجسم حينئذ على شيء من تلك المعاني المقترنة معه لكونه حاملا لها ولا على المركب من الجسمية ومن تلك المعاني كلا او بعضا لكونه جزء منه وحينئذ ان كان التمام والانحياز المشروطان في الاخذ على هذه الجهة انما هو بحسب الوجود العيني مع عزل النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان

اي المعنى الجنسي وما يقترن معه من المعنى الفصلي مادة وصورة خارجيتين والتكافؤ في ذلك انما هو بحسب لحاظ العقل كان العينيان مادة وصورة عقليتين والمركبات الخارجية يكون لها المادة
والصورة بكلا الوجهين واما البسائط فلا مادة وصورة لها الا العقليتان واذا اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق ولا يزاد على
ذلك من اشتراط تمام المعنى بهذا القدر واستيفائه وتجاوزه حتى امكان هناك معنى آخر مخالطا بهذا المعنى لم يكن المجموع جسما واشترط عدم تمامه حتى لو لم يكن هناك معنى آخر لم يكن
هناك جسم بل يؤخذ ذلك المعنى مرسلا حتى ان وجد من غيران يكون هناك معنى آخر معه في الوجود او الاعتبار كان جسما وان وجد مخلوطا متحدا بمعان اخر بحيث يكون الكل
معنى كان المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ مبهم في ذاته وجاز ان يكون معان اخر على سبيل ان تكون مقترنة اليه من خارج بل على ان تكون مخلوطة معه متحدة حتى اذا لاحظت
الشيء منها فانما تلاحظه على انه تعين شيئا مما فيكان الجسم مبهما بالنسبة اليه جائزا ان يكون اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس [illegible] فلا يكون الجسم
منها خارجا عنها لا هي خارجة عنه ويكون نسبة الجسم الى هي منها نسبة الجنس الى الفصل ويكون نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية ومن آخر من تلك المعاني نسبة الجنس الى
النوع فيحمل الجسم على كل من تلك المعاني وكذا تلك عليه ويحمل الجسم ايضا على المركب واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي والحساس
او الحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم او الحيوان تابعا والنامي والحساس والناطق مضاف اليه من خارج بل على ان يكون محصلا بذلك وذلك
محصل له غير متمايز عنه فيكون حينئذ كل منهما عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط شيء واذا تصورت ما صورناه في المعنى الجنسي من اخذه
بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى المعنى الفصلي وما وجد اليه من اخذ المعنى الفصلي كذلك بالقياس الى الجنس وعرفت حال كل منهما بالنسبة الى الآخر في الحمل والتباين
وكذا حالهما بالنسبة الى النوع فاعلم ان الطبيعة الجنسية وكذا النوعية توخذ بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى العوارض كذا العوارض بالقياس اليها فقس حال الطبيعة
الجنسية والنوعية في الحمل اعتباريا في الحمل والمباينة بالنسبة الى تلك العوارض على حال الجنسية بالنسبة الى المعاني الفصلية وبالعكس وقس حال الجنسية والنوعية بالنسبة الى الاقسام
والاصناف والاشخاص الحاصلة بانضياف العوارض على حال الجنسية الحاصلة من انضياف الطبائع الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل
محصلا تام المعنى بنفسه حتى اذا انضاف اليه الابيض يكون شيئا زائدا عليه كان مغايرا للابيض وكذا الحيوان الابيض فانه يكون جزءا منه وكذا الابيض
يكون مغايرا للحيوان والحيوان الابيض واذا اخذ مطلقا لا بشرط الخلط مع الابيض او عدم الخلط به بل بحيث يكون في قوته ان ينضاف اليه الابيض فيحصله ويكون كانه
متضمنا له كان متحدا مع الحيوان الابيض وكذا الابيض مع الحيوان ومع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض
بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ بالقياس الى الكاتب بالجملة فالاخذ بالاعتبارات الثلثة يعم الكليات الخمسة المشهورة وبتنبيها
انه يجب ان تتنبه له وهو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى في الطبائع المحمولة بالقياس الى ما تنضاف اليها كالجسم والحساس ومن الامور المتباينة بحسب المعنى والوجود
كالبدن والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس فيكون لامحالة عينها وذلك لان الطبيعة المحمولة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شيء لم يتنع
[illegible] ان يحمل هناك شرطا او شرطا فلم يدخل فيكون لا محالة يحقق لا بشرط شيء وما بشرط شيء فيجوز فيها ملاحظة الاعتبارات باسرها والكائنات [illegible]
في نفسه واحدا بعينه بخلاف الجزء فانه في حد جوهره بشرط لا شيء فليس يسوغ بالنظر الى ذاته ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات متغايرة
في نفسها متباينة بحسب المعنى بات الا ان اعتبار لا بشرط شيء لا يمنع من ان يحمل ما هو عليه على ما هو معروض كالجسم بمعنى الجنس على معروض الاعتبارين الآخرين عنى
بشرط لا شيء كالبدن وهو الجسم بمعنى المادة وبشرط شيء كالحيوان المجتمع من البدن والنفس وهو الجسم المخلوط واما معروض الاعتبارين الآخرين فلا يحمل احدهما على
الآخر فلا البدن يقال على الحيوان ولا الحيوان على البدن فقط وكذا الحساس يقال على النفس وعلى مجموع الحيوان ولا يقال احدهما على الآخر وقس على
ذلك الجنس والعرض فالاعتبارات الثلث انما تاتي في العرضي المحمول كالابيض بالنسبة الى الذوات المعروضة للبياض لا في العرض كالبياض بالنسبة
الى تلك الذوات واذ قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلثة لا تختص بالطبيعة الجنسية وما هو بل تجري في الطبيعة النوعية ايضا وان ذلك انما يتاتى
في الطبائع المبهمة دون [illegible] المحصلة وان المبهم لا يمكن ان يوجد على ابهامه فلعلك تشكك في صحة توهم ان الطبيعة الجنسية مبهمة تحتاج الى ما يحصلها واما
الطبيعة النوعية فمحصلة في ذاتها غير مفتقرة الى التحصيل فنزيح ذلك بان الطبيعة الجنسية ذ [illegible] من جهة انها [illegible] كانها [illegible] بعد لا يدري
على اي معنى [illegible] ويتطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيء محصل لذلك فاذا خطر بالبال اللون مثلا بالبال لم يحصل بعد معنى متقرر
[illegible] بل يطلب تحصيله اللون [illegible] الطبيعة النوعية فانما يطلب فيها تحصيل الاشارة وان المعنى والطبيعة الجنسية [illegible]
[illegible] ترى فقد [illegible] ليس يطلب فيها [illegible] اللون [illegible] كان اللامعان
[illegible] معان اخر لعبد اللونية [illegible] ان يحصل اللون وهو لون [illegible] زيادة [illegible] في هذه المادة ليس ذلك الشيء الا
[illegible] الكما [illegible] في تخصيصات الطبيعة النوعية [illegible]
[illegible] ان يحصل طبيعة نوعية فيكون ذلك المعنى فصلا [illegible] تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي صفة

تمت لبعنا بالا ينتظر فيها تحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية واما ما ينتظر فيها بعدما يحصلها من حيث المعنى فيكون طبيعة جنسية فهنا مقامان تمن بفصول
عن عرضيات وتمييز الانواع عن الاجناس فنا لاول انقول بانا انما ابعثنا في ذلك معرفة القانون الكلي المجمل وكيف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر مطلقا بالقياس
الى الجنس حتى يمتاز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يمتاز عن الاجناس بل ما اذا احتجنا الى التفصيل ونظرنا الى معنى من المعاني
المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس الخ بل هذا المعنى بالقياس الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلناه في كثير من الاشياء وربما علمناه في
بعضها واذا نظرنا الى طبيعة بل هي جنسية ام نوعية فقد لا يتيسر لنا الحكم البات في ذلك وذلك لان القانون مجمل وان اشتمل على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما
تستنبط منه بجعله كبرى لصغريات موضوعاتها واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها
لا يلتبس الامر فيها كما هو الغالب في القوانين الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلا يكن بعد تعرف القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه
بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية لا يشكل علينا معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية لان كونها موجبات كلية جلي واما اذا كان حمل عنوان موضوع
القانون على جزئياته مما يلتبس الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة وربما لم يتيسر الحكم التفصيلي وبعد ذلك فنقول في المقام الاول بان اول ما يجب في المعنى المخصص للطبيعة حتى
يمكن ان يكون فصلا مقسما لها ان يكون قاسما لها قسمة لازمة بمعنى ان ما يدخل من افرادها المقسم تحت احد القسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر بقاء بعينه في ذاته
بل يكون المعنى القاسم لا يفارق قسط الخاص للقسم معنى الحصة التي قارنها منه فلا يقع المتحرك وغير المتحرك قسمين في التقسيم الذاتي اي الذي اريد به تحصيل قسمين متباينين
و[illegible] يكون بل ينضاف الى المقسم حتى يحصل القسم الوجودي منها ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة لان ما دخل من القسم تحت المتحرك جاز ان يصير هو غير متحرك وهو
بعينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة قسمة لازمة فاستعداد بالانقسام بتلك القسمة وتحقق المعنى المخصص لا سيما المحصل الوجودي من القسمين الا ان يكون استعدادا لما هو
على نحو معنى خارج عن تلك الطبيعة بها واحدا او كثيرا ولا يكون كذلك في الاول بل لا يكون استعدادا لذلك المعنى المحصل لبتة ولا يكون استعدادا بالمعنى خارج عنه البتة
امكان استعداد بالذاتي لذاتي اعم لم يكن المخصص فصلا مقسما لتلك الطبيعة البتة كالانسان اذا انقسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون ذكورته وانوثته
ذاتية ولا المعنى المخصص من الذكورة والانوثة فصلا مقسما لا للانسان ولا للحيوان ايضا فانه اذا الحق او الملحق الاعم ولم يختص بجوهر بصورة دون اخرى حتى كان النوع منه يجوز
ان يقسم به كما انقسم الجنس لم يكن له مدخل في تنويع العام فضلا عن ان يكون له مدخل في تنويع الخاص والا فاذا كان استعداده بالذات من جهة ما دتها الخاصة بحيث لا
يمنع المادة من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل اقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان ينقسم الى ذكر وانثى بمادته حيث عرضت
لها انفعال من سخن فتقبل مزاجا حارا استعد به للذكورة او من برد فتقبل مزاجا باردا استعد به للانوثة وليس يمتنع بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصورة
كان يكون انسانا وفرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا وفرسا مثلا فلا محالة كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا وانثى
فيكون الحيوان متنوعا فيصير انسانا وفرسا من غير ان يكون في ذلك مدخل لكونه ذكرا او انثى وان لم يكن كذلك كان فصلا سواء كان استعداده بالذات لصورة كالحسم
للجسم ذي النفس فان النفس هي التي تكون والحساسة بالذات او تكون لمادتها لكن بحيث تمنع من انقسام اولى من جهة الصورة تتداخل اقسامه مع اقسام هذا
القسمة وذلك كانقسام الجسم الى المغتذي وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه يخصص الجنس ببعض الانواع الحاصلة بالانقسام من جهة الصورة فانه اذا صار يقبل
لم يقبل من الصورة الانقسامية حساسة وغير حساسة فيكون حيوانا او نباتا البتة وليس يجوز ان يكون الجسم المغتذي ذا النفس غاذيا او غير ذي النفس كذلك ولا
ان يكون الجسم ذو النفس مغتذيا او غير مغتذ وينبغي ان يتذكر لا تقان ذلك حال المادة فانها انما كانت تتحرك الى قبول صورة ليحدث نوع ويعرض لها في بعض
الامور الطبيعية عوارض من الامزجة وغيرها فربما كانت الانفعالات العارضة صارفة لها عن الغاية المقصودة فتوقفها على الصورة الحاصلة انما الصورة الاولى
كما اذا تحركت الطين الى التحجر فعرض مانع ابقاه على الطينية او على بعض الصور الواقعة في الطريق كصورة السجيل مثلا في الحركة من الطينية الى الحجرية وقد توصلها الى صورة
اخرى كما اذا تحرك العصير الى التخمر فعرض له عارض فتخلل وربما لم يعرض وربما كانت موقعة لاختلافات في نفس المعنى المتحرك اليه واذا كانت تقبل الانفعالات
كما اذا تحركت المادة بالبعض الى الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة لاختلافات في نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية فصار بعضها فيلا وبعضها ذبابا و
ربما كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة بل في امور مناسبة للغاية او خارجة عنها جدا فانما يعرض المادة من جهة [illegible] معه للمادة تتحرك
الى الغاية تكون لا محالة خارجا من هذا القبيل الذكورة والانوثة فانهما في كيفية حال الآلات التناسل [illegible] [illegible] الحيوة وتنوعها [illegible]
فصلا لعينه وان كان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة لا يكون فصولا وعلى الثاني لا يكون المعنى المخصص فصلا [illegible]
الطبيعة المتحصل ان كان بحصة المعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع القسامة قسمة اولية اخرى تتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة وذلك [illegible]
السابق بالنسبة الى سابقه بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنى آخر حينئذ يكون الامر كذا الى ان ينتهي الى تلك الجنس [illegible]
هناك فصلان او فصول مترتبة ويكون الآخر فصلا بعد فصل او فصول للطبيعة الاولى كما هو مرتب كما يكون [illegible]

كونه ذا نفس بعد كونه جسما نباتيا وان لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق فى بعض المراتب غير مخصص او يكون مخصصا الا على الشريطة لم يكن ولا شئ خرج عن ذلك وكذا ما نكون فصلا للنبتة ولو بواسطة كالجوهر انما يكون قابلا للميل المستقيم او المستدير بعد كونه قابلا للميل وكونه قابلا للميل انما هو بعد كونه جسما طبيعيا فان الجوهر اذا كان جسما طبيعيا لزم ان يكون قابل الميل لكونه من لوازم الجسم الطبيعى فقابل الميل غير مخصص بسابقة بلا واسطة اعنى الجسم الطبيعى بل مساو له فلا يكون فصلا له ولا للجوهر ولا يكون ما بعده اعنى قابل الميل المستقيم او المستدير ايضا فصلا للشئ منهما وكالجوهر انما يكون ملتحيا وكوسجا بعد كونه رجلا انما يكون رجلا بعد كونه ذكرا وانما يكون ذكرا بعد كونه حيوانا بانضمام الفصل المقوم للحيوان من الحساس المتحرك بالارادة اليه وكونه حيوانا انما هو بعد كونه ذا نفس وكونه ذا نفس بعد كونه جسما بانضياف الفصل المقوم للجسم اليه فالذكر وان كان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن الا على الشريطة فلا يكون هو وما بعده من الرجل ثم الملتحى او الكوسج فصولا واما الحيوان وما قبله فصولا ذاتية وبعدها تقسمت ذلك الا انه لا حاجة الى تحتيم كلمته فى المقام الثانى اعنى اعطاء القانون لتمييز الانواع من الاجناس فان من الطبائع التى يلتبس الامر فى كونها جنسا او نوعا ما كان منها بحيث يقبل الانقسام الى الفصول فهو جنس وما لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع **قلت** وهذه المعانى اللاحقة اذا لم تكن فصولا تكون عوارض لازمة او غير لازمة واللازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة اعراض لازمة كذلك فما كانت لازمة للطبيعة لنفسها من اى جهة كانت او لما فوقها تكون لازمة لما تحتها والتى يلزم ما تحتها لا يجب ان يلزمها ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب خروجها عن الشخص المشار اليه وكما ان الجنس لكونه ماخوذا لا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة معنى الفصل كذلك يقال هو والنوع على الشخص وان كان فيه زيادة العوارض بل زيادة العوارض على الطبيعة الجنسية والنوعية انما هى بمعنى ان الطبيعة فى ان تكون لها ملك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك وان الجنس يحتاج اليها فى تحصيل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون اى مشار اليه فهى زائدة على تحصيل المعنى وان لم يزد على تحصيل الاشارة والفصول بالنسبة الى الجنس يشاركها فى الاول دون الثانى ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم مرفوعا عن المشار اليه لم يبق موجودا بل قد فسد نحو مغايرته اللازمة ومنها ما ليس كذلك وكانت قد تحققت ان الانواع الواقعة تحت جنس حقيقية كانت او اضافية لتمايز بعضها عن بعض بالفصول والاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع انما تتمايز بعوارض اما النوع فلا يمتاز عن الجنس والفصل الا فى بعض الالحاظ بدخول الفصل فيه دون الجنس او دخول الجنس فيه دون الفصل والفصل ايضا لا يمتاز ان الا فى بعض الالحاظ ويكون امتيازها حينئذ بنفس معناهما والفصل من الاعراض الخاصة للجنس والجنس من الاعراض العامة وكذا الجنس الاعلى وبسائط الفصول انما تمتاز عن سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل **اقول** لما عرفت ان اى المعانى اللاحقة بالجنس تكون فصولا واى منها لا تكون فاعلم ان ما لا تكون فصولا تكون عوارض لا محالة والعوارض اما لازمة لمعروضاتها او غير لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة عارض آخر فتكون لازمة من جهة الصورة او المادة واما بواسطة عارض آخر وتلك الواسطة ايضا اما لازمة لا بواسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او بواسطة عارض الى ان ينتهى الى ما لا عارض له بواسطة واللازم للطبيعة من اى جهة كان قد يكون لازما لها لنفسها اى لاجل صورتها الخاصة بها او مادتها كذلك او عرض خاص بها وقد يكون بواسطة امر اعم منها اما مادته او صورته او عارضه واللازم للاعم يكون لازما لما تحته من الانواع والاصناف والافراد من غير عكس فان اللازم للاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم لجواز ان يكون لزومه لما تحته لخصوصيته او بواسطة ما يساويه او ما يعمه ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلكن لا يجب خروجها عن الاشخاص فان الطبيعة النوعية اذا وجدت وتشخصت فاذا وجدت فى مادة معينة مع لواحق مادية وعوارض لازمة او غير لازمة فالمجموع هو المشار اليه يكون شخصا للطبيعة ومعنى ان مجموع الانسانية مع البياض وطول القامة وبنوة عمرو مثلا الى غير ذلك يكون شخصا مشارا اليه انسانيا بل ان ما هو بالانسان الابيض الطويل القامة ابن عمرو فكلما انضاف العوارض دون الاعراض فان وضع الاعراض فى مثل ذلك بدل العوارض فى عبارات القوم فالمراد بها العوارض فان قيل اذا كانت العوارض داخلة فى الشخص فينبغى ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه لانهما يكونان جزء منه متذكرا لما سلف فى حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شئ فالفصل المقوم للنوع وان لم يكن متضمنا فى الجنس بالفعل لكنه فيه بالقوة ولا يكون منضافا اليه من خارج حتى يكون الجنس جزء من مجموع غير محمول عليه فقس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص فالجسم مثلا انما نعنى به اذا اخذناه جنسا لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت لا فى موضوع كان فيها طول وعرض وعمق ولسنا نشترط تمام المعنى بذلك بل ما كان فيه ذلك فهو جسم وان كان فيه مع ذلك الف معنى آخر فيكون الجسم بهذا تكون تلك المعانى متضمنة فى الجسم لا زائدة عليه منضافة اليه من خارج فالشخص المشتمل على الجسمية والفصول والعوارض يكون تماما جسما الا ان يكون جزء منه جسما نباتيا وبهذا خرق الاجماع الحكماء على ان للشخص عوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس فالجواب ان مرادهم خروجها عن طبيعة الجنس وزيادتها عليها اما خروجها عن الجنس بمفهوم الجنس غير داخلة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج فى ان تكون هو باعتباره هى هى فى تقوم معناها الى تلك العوارض ولذلك ربما توجد بدونها واما ان الجنس لا يحتاج اليها فى تحصيل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون ذلك المعنى فى الوجود اى مشار اليه كان ما نباتيا فان الجنس لغيره او مركب معنى الجنس كالجوهر مثلا وحصله بالفصول حتى انتهى الى الفصل الاخير كان ما نحن

تحصيل الماهية نوعية تامة اعني يجوز ان تتقرر بالفعل فيتبعها العوارض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر
من كلام الشيخ في الشفاء فالفصول ايضا تشارك العوارض في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها ما لو توهم
مرفوعا عن الشخص المشار اليه لم يبق ذلك الشخص موجودا بل فسد نحو مغايرته اللازمة له مع سائر الاشخاص وذلك اما لكون تلك العوارض من اسباب التشخص كالشكل
الطارئ على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء واما لكونها بخصوصها من لوازم ذلك الشخص من حيث هو شخص وان لم يكن من اسباب التشخص
كلوازم المزاج الشخصي لزيد ولعلك قد حصل لك مما وعيت ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان
او اضافية محضة كالحيوان والنبات تحت الجسم المغتذي يمتاز بعضها عن بعض بفصول مقومة لها مقسمة لجنسها ولا يمتنع ان تكون مع ذلك ممتازة
بالعوارض ايضا بل يكون كذلك البتة لكن الامتياز بالفصول ذاتي وبهذا عرضي وان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا تمتاز الا بالعوارض لمشاركتها
في تمام الحقيقة واما النوع فلا تمتاز عن الجنس والفصل بل هو عينهما في الخارج وفي الذهن ايضا الا في بعض الالحاظ اعني لحظ التحصل والابهام والخلط والعراء فان النوع
ممتاز من حيث عن الجنس وذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا في الجنس وعن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا في الفصل واما الجنس والفصل فيمتازان في الخارج ولا
في الذهن الا في اللحظ التعريتي واخذ كل منهما بشرط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس ذاتيهما لا بجزء من المعنى مع الشركة في جزء منه ولا بخارج مع الشركة
في تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتهما في شيء مما هو جزء للماهية فان قلت اليس مثلا فصول الجواهر جواهر فيكون الجوهر مشتركا بينهما فيكون الامتياز بجزء
آخر وهكذا اعني فيتسلسل قلنا فصول الجواهر والكائنات جوهر لكن حمل الجوهر عليه عرضي بخلاف حمله على نفسه وعلى الاجناس الواقعة تحته لا يقال فاذن
لا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انما نريد بكونه جنسا لما تحته انه كذلك بالنسبة الى الاجناس والانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من الاعراض العامة للفصول
وهكذا كل جنس للفصل المقسم له والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا امتياز الجنس الاعلى وبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل لا في
الاجناس ولا في الفصول **قلت** لعلك بعد ما سبق ان الجعل البسيط لا ارتياب في ان المجعول في سنخ تقرر ذاته متعلق بالجاعل وتتبع ذلك تعلقه به في
الثاني حيث لا يتعلق الا فقير فلا غني الا هو واذ من البين ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى
فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات عن الجانبين وهو الامكان الذاتي هو الموجب للفقر فيهما اليه فيتعلق به الواقع من الجانبين من جهة وجوبه عنه فالحاجة
دائمة لدوام الامكان وتعلق الواقع من الجانبين بموجبه على حسب وجوب مستتبع للوقوع في الدوام والتخصيص بشطر من الزمان والابتداء والبقاء سيان
في ذلك فاستعن في ذلك بلحاظ حال الشمس والضوء الواقع بحاذاتها على الارض فانه مرتبط بها في تقرره ووجوده فليس ان حضر وامتد امد محاذاتها
كان ذلك مغنيا له عنها ومنافيا لتعلقه بها وليس اذ حدث يستغني في البقاء عنها وقس على ذلك حال البطلان والعدم بيد ان الحاجة في التقرر والوجود
يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحقيق يوجب كونه واجبا بالذات اذ لا يخلو انما ينسد باب الغنى وضم الفاقة الى الفاقة لا يغني شيئا واما البطلان والعدم
فيكفي بالضرورة في وجوبهما انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استند ابعد الى موجب لاجتمع موجبان مستقلان وما استخف ظن العامة ومن يتلو تلوهم
ان المتعلق من المجعول بفاعله انما هو حدوثه والمحوج له اليه هو الحدوث فالقديم لا سبب له البتة والحادث يستغني عنه في البقاء وان احتاج في الابتداء
ويحك بل هذا حاله بين العدم والوجود هي المحوج من ذلك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او في اول آن والعدم وان احتاج
الى موجب فهو معدم فاعل الوجود لا بوصف علة وكون هذا الوجود متصفا بالبعدية عن العدم ليس عن فاعل بل هذا كان في نفسه وكذلك كونه في اول
آن فلم يبق من الحدوث معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الذات اذا استندت في انفسها لا استندت في وجودها الا في سلسلة
من الوجود وما هو في اول آن منه وما هو بعده لا يختلف في معنى الوجود فلو اختلفت ففي جهة اخرى ثم اليس اذا وجب المعلول بعلته التامة لم يتخلف عنها
بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك او لا كان معلولها الواجب بها قديما فالوجوب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا
والتعلق بالغير يستمل نفيه بالضرورة فيكون ذلك للمفهوم الاعم اولا وبالذات وللاخص ثانيا وبالعرض فالوجوب بالغير يلازم الوجود ما دام واقعا فكذا التعلق
وجهة الحاجة حينئذ يكون الامكان وهو كذلك دائما على ان المسبوقية بالعدم ايضا كذلك وما اوقعهم في هذه الورطة مشاهدة بقاء البناء بعد البناء ونحو
ذلك ويتخيل ان الاثر حين البقاء انكان هو الذات المجعولة والوجود المفاض فتحصيل للحاصل وانكان امرا جديدا فالتاثير فيه لا في الذات الباقية ووجودها والاول
من اخذ ما ليس بعلة علة مكانها فليس البناء جاعل البناء بل حركته هذه سبب لحركة اجزاء البيت وانتهاء هذه الحركة لاجتماعها والاجتماع لشكل ما والحافظ لتلك
الاجزاء على ذلك الشكل هو طبائع اسمائها في الكتبها الطبيعية مع عوقها اللبوثي عن الحركة الى احيازها الطبيعية بالوقوع في البين على ما بينهما من التراق والتماسك
من شتاب تحصيل الحاصل تحصيل آخر فالذات والوجود المستمران انما هما تحصيل مستمر الابتداء بازاء الابتداء والبقاء بازاء البقاء **اقول** لا ريب في ان
الاثر متعلق بالمؤثر وتعلقه بالمؤثر فرع الحاجة فهو محتاج اليه البتة فجملة ما سوى الله نعم فقير ولا غني الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكانه لذاته وجهة تعلقه به هو وجوبه به

ضرورة ان الممكن من حيث انه ممكن لا يكون احد طرفيه اولى به الا بمرجح وقد عرفت انه لا يكفي الاولوية بالمرجح الى حد الوجوب بالمرجح فيكون الامكان هو المحوج الى المؤثر الا ان جهة التعلق هو الوجوب به وسلب آخر انما اذا فرضنا الامكان الذاتي عن الشيء كان هناك لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات اعني وجوب احد الطرفين وذلك بذاته يحيل الحاجة ويوجب الغنى فرفع الوجوب عن الطرفين بكونه اية لا محالة يحيل الغنى ويوجب الحاجة او نقيض العلة علة لنقيض كما ان وجوب احد الطرفين هو العلة للغنى فيه كك سلب وجوبهما هو الامكان هو العلة للحاجة فيهما من غير مداخلة معنى آخر اصلا لا شطرا ولا شرطا واذا كانت علة الحاجة الى الغير هي الامكان بالذات كانت جهة التعلق به هو الوجوب به فالممكن بذاته سواء كان دائم الوجود او العدم او حادثا بعد العدم محتاج الى المؤثر الموجب لاحد الطرفين لما لامكانه بالذات دائما والطرف الواقع ان كان هو الوجود دائما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه عن الموجب دائما وان كان هو العدم دائما كان التعلق فيه كذلك وان كان العدم تارة والوجود اخرى كان التعلق فيهما بحسب وجوب كل في مدته عن موجبه الا ان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود ضرورة ان انتفاءه يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعد ذلك بموجب آخر لزم اجتماع مؤثرين مستقلين على اثر ومما يوضح هذا الجملة لحاظ حال الشمس والضوء الواقع على الارض بمحاذاتها فانه متعلق بمحاذاتها لكونها شرطا للفيضان عن المبدأ الفياض على الارض لو فرض دوام محاذاتها كان الضوء دائما ايضا ولم يكن دوامه موجبا لغنائه عنها ومنافيا لتعلقه بها واذا كان حادثا فكما هو محتاج اليها ومتعلق بها ان حدوثه كك مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذاة تلك الارض او حيلولة ساتر بينهما انعدم الضوء وكما ان وجوده مرتبط بمحاذاتها كك عدمه بعدمها واذا كان شان المعلول في الافتقار الى الشرط والتعلق به هذا فما ظنك بحاله مع الجاعل ثم ان تحقيق النظر يوجب ان حاجة الممكن في الوجود انما هي الى موجب واجب بالذات اذ الشيء انما يكون واجبا بالغير وذلك الغير منه اذا احال الغير فاستحال عليه جميع انحاء العدم ومتى جاز عليه بعض انحاء العدم لا يكون واجبا البتة ولو فرضنا الموجب للشيء ممكنا في ذاته فانما يمتنع بحاله عدمه مع بقائه ولا يمتنع عدمه مع عدمه فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا ولو اخذ ذلك الموجب ايضا مع علته الممكنة وهكذا الى ما لا نهاية له من غير انتهاء الى واجب بالذات كان الامر على ما كان وكان العدم على الكل من حيث الكل جائزا قطعا فالحاجة انما تنقضي بالانضمام الى الغني وضم حاجة الى حاجة ومحتاج الى آخر لا يجدي ولا يقطع التسلسل الا الموجب الغني اصلا فهذا سر يلوح به ان لا مؤثر في الوجود الا الله وهذه الجملة مما توافقت فيه الفلاسفة مع الفلاسفة وان كان بين الفريقين خلاف في ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه كك هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه او لا هو سنخ الذات باعتبار اصل قوامه وتقرره ويستتبع ذلك التعلق والحاجة في الماهية والوجود واذ قد عرفت امر الجعل البسيط فلا ارتياب في ان الحق هو الثاني وكك في ان الامكان المحوج بالذات هو ليسية وجوب الوجود والعدم ام ليسية وجوب التقرر والبطلان في سنخ الذات المستتبعة لليسية وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة التعلق بالذات هو وجوب وجود الذات مثلا بالغير ام وجوب تقرره وقوامه به المستتبع لوجوب وجوده به وما خالفت في تلك الجملة الا نظار الكلامية اقتدارا بالاوهام العامة فتوهموا ان المتعلق من المجعول بفاعله انما هو حدوثه وهم في ذلك فرقتان فمنهم من يظن ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم هي الخروج عن العدم الى الوجود ومنهم من يجعل الوجود في اول آن لم يجعلوا علة الحاجة الامكان على الاستقلال بل الجمهور منهم جعلوا الحدوث استقلالا ومنهم من جعله مع الامكان شطرا او شرطا وكانهم يعنون بالحدوث هنا كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبوقا بالعدم فالذي فهموا ان الحاجة متقدمة على الحدوث فكيف يكون علة لها وبنوا على ذلك ان القديم بالزمان لا يكون له سبب البتة وان الحادث وان احتاج الى السبب وتعلق به في الابتداء اعني بالحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود او الوجود في اول آن لكنه مستغن عنه غير متعلق به في البقاء اعني الوجود الحاصل بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول ولما لزمهم من ذلك انه لو فرض عدم الباري تعالى بلدنه في بقاء العالم تشتتوا فمنهم من تجاسر على الالتزام ومنهم من فزع الى القول بتجدد الاجسام والاعراض وجمهورهم اكتفوا بارتكاب التجدد في الاعراض وتوهموا ان الاجسام محتاجة في بقائها الى الاعراض المحتاجة للتجدد الى الموجب بهذا الاوهام وان كانت تستحق الاعراض دون الاعراض لسنخ فيها وكانت فيما حققت من الحق كفاية في ازاحتها لكنا لا نقتصر على ذلك فنقول اولا انه لا واسطة بين العدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث حالة متوسطة بل الوجود بعد العدم مطلقا او في اول آن خاصة فالكائن الاول فيهما عدم ووجه وكون ذلك الوجود متصفا بالمسبوقية بالعدم اما العدم فهو وان احتاج الى موجب وتعلق به لكن في ذلك هو عدم لا علة الوجود لما عرفت وليس هو بالضرورة فاعل الوجود والكلام في تعلق الموجود من جهة واما كون ذلك الوجود مسبوقا بالعدم فهو واجب الثبوت لهذا الوجود فلا يحتاج في كونه كك الى جاعل يجعله كك فلم يبق من الحدوث على هذا المعنى ما يصح التعلق بالفاعل سوى الوجود والكائن الثاني فيهما مع ان كون الوجود في اول آن هذا ايضا المعنى لا ينظر الى ... احدهما ان يكون مسبوقا بالعدم وهذا غير لازم سيما وقد عرفت حاله والثاني ان يكون غير مسبوق بوجود ذلك الشيء في آن او زمان فثبوت هذا الوصف ايضا ضروري للوجود في اول آن فالمتعلق انما هو ذات الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود الازلي والوجود في اول آن والوجود بعده فبقي النظر في جهة التعلق وعلة الحاجة بل تشمل ذلك الكل او تختص بالبعض فنقول اذا كان المعلول متعلق الوجود بعلته التامة وواجب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتخلف عنها بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة سرمدا

جائز المفروض ولم يجز كان معلولها الواجب بها قديما ايضا فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا وان منع عن وجود التقسيم بمنع من حاج
وتعلق بالغير يشمل قسميه فلا يكون لحوقه لاحد القسمين كالحادث اولى والا لم يلحق القسم الآخر كالقديم بل لحوقه اولا وبالذات للاعم اعني الواجب بالغير فان التعلق بالغير هو الحاجة
بدون الحدوث والوجوب بالغير ملازم الوجود ما دام واصلا فكذا التعلق وايضا اذا كان التعلق من جهة الوجوب ثانيا على انه لو كانت علة الحاجة هي الحدوث بمعنى المسبوقية
بالعدم لكانت الحاجة والتعلق دائما ادام الوجود لان المسبوقية بالعدم غير لازمة عنه ثم نقول المشهور ما اوقعهم في هذه الورطة وجهان الاول مشاهدة بقاء البناء بعد فناء البناء
ونحو ذلك كبقاء الابن بعد انتفاء الاب وسخونة الماء بعد انتفاء النار ولو كانت علة الحاجة هي الامكان لكان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر فالبت هذه الآثار بزوال
تلك المؤثرات والثاني انه لو كان في البقاء تعلق تاثير المفعول وتاثير من الفاعل فالاثر حينئذ ان كان هو الذات المجهولة او الوجود الحاصل لزم تحصيل الحاصل وان كان
امرا جديدا فالتاثير فيه لا في الذات الباقية او وجودها والجواب عن الاول انه من قبيل اخذ ما ليس بعلة مكان علة فان البناء ليس علة للبناء بل حركة يده سبب
لحركة اجزاء البيت كاللبنات والخشبات وتلك الحركة علة معدة لاجتماع تلك الاجزاء فيرجع الى ان انتهائها تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع علة للشكل والحافظ
لتلك الاجزاء على ذلك الشكل هو امر ملتئم من طبيعة يبسه وذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبيعي وطبيعته حافظة لمكانه كاللبنات والقواعد الموضوعة
في الاساس وهذه الاجزاء واقفة بين سائر الاجزاء من اللبنات المنضودة والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع وبين ما تتحرك اليها على الاستقامة من المركز فهي
حافظة لها عن الهبوط مع ما فيها من التراك يمنع الافتراق بادنى محرك وعن الثاني انه من باب اشتباه تحصيل الحاصل بهذا التحصيل تحصيل الحاصل ايضا
فالباطل هو الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيلا استمراريا واثرا استمراريا هو الذات المستتبع للوجود فاذا اجزي الزمان فلوحظ في التحصيل ابتداء وبقاء كان
في الاثر ايضا ابتداء وبقاء فالحاصل بابتداء التحصيل ابتداء الاثر وببقائه بقاؤه ۱۲

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا نقيض له والصلوة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان التناقض قد يكون في المفردات بان يعتبر معلوم في نفسه بدون اعتبار صدقه على شيء
ويضم اليه حرف النفي كما في اللاشيء فيحصل معلوم آخر في غاية البعد عنه ويسمى رفع المعلوم في نفسه وليس في شيء منهما اعتبار صدق ولا يصدق على شيء اصلا فاذا حمل على
شيء واحد كان اثبات ذلك المفهوم له تحصيلا واثباتا رفعه له عدولا ونفيا فان صدقا او لا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة لا
كذبا لجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع فان اعتبر هذان المفهومان في انفسهما سميا متناقضين كان معناه انهما متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو ابلغ منه فيما بين
المفهومات المعتبرة بلا ملاحظة صدقهما على شيء لا انهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها لجواز الارتفاع عنها عند عدمها كما مر واذا اعتبر صدقهما
على ذات واحدة كان نقيض كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه فايجاب رفع [illegible] لجواز ارتفاعهما كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان نقيضه بهذا الاعتبار
رفع صدقه وكان مؤداهما قضيتين متناقضتين احداهما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسيطة واذا حمل رفع صدقه على ما اعتبر صدقه عليه حصلت موجبة سالبة المحمول
مساوية للسالبة البسيطة على زعم المتاخرين فهي ليست بنقيض الموجبة المحصلة لكنها مساوية لنقيضها على زعمهم هذا كله اذا اخذ الرفع بالمعنى السلبي وهو بالفارسية
نيست وقد يؤخذ بالمعنى المصدري ومعناه بالفارسية نيستي كما يقال الوجود والعدم متناقضان فالوجود نقيض بمعنى الرفع المصدري وهو العدم نقيض
لا بالمعنى المصدري فهو ليس بوجود بمعنى نيست وجود فيجوز ان يكون لمفهوم واحد نقيضان فصاعدا باعتبارات فقولهم النقيض مفهوم واحد لا يكون الا واحدا ليس
على اطلاقه ولا شك ان الوجود والعدم ليس شيء منهما المحمول مواطاة على زيد مثلا فيرتفعان عنه لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا البتة فلا يجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار
فالوجود وليس الوجود بمعنى نيست وجود لا يجوز ارتفاعهما عنه فالاعتبار الاول كسائر مفهومات تناقض المفهومات التصورية واستبان منه ان التناقض
في بعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي بعض آخر باعتبار الحمل اشتقاقا وغفل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية ان كانت موجبة فنقيضها رفعها بمعنى سلبها وان كانت
سالبة فنقيضها قضية موجبة هي سلبها والتناقض بين القضيتين انما هو باعتبار انهما لا تصدقان معا اي لا تطابقان له فهو باعتبار الصدق والكذب لا
باعتبار الحمل مواطاة واشتقاقا فظهر منه ان نقيض المفهوم التصوري مفهوم تصوري ونقيض المفهوم التصديقي مفهوم تصديقي وان نقيض الموجبة الكلية هو سلبها
ونقيض الموجبة الجزئية ايضا هو سلبها فقولهم ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية مبني على المسامحة واقامة المساوي
للنقيض الحقيقي مقامه لانه معهما متحصلا دونه وقد صرحوا بمثل ذلك في بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار
الحمل بالمواطاة فانهما يستحيل اجتماعهما بان يكون منهما محمولا على شيء بالمواطاة وكذا انما يستحيل ارتفاعهما بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذلك ولا يكون
احدهما محمولا كذلك على نفس الآخر فمفهوم المعلوم المحمول على نقيضه وهو مفهوم المحمول فلا يستحيل وكذا يحمل مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي غير ذلك

وكذا لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شئ والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا فانا ان الوجود محمول بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللاوجود و
محمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار هذا الحمل لا عنه فلا يستحيل ان يحمل كك احدهما على نفس
الآخر او على ما صدق عليه الآخر كالعدم المحمول كك على نفس الوجود وعلى افراده ولذلك لا يستحيل ارتفاعهما عن شئ بان لا يكون شئ منهما محمولا عليه
مواطاة على زيد مثلا وان التناقض في القضايا فباعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا
وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني يجوز ان لا يكون شئ من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللاامكان والوجود
واللاوجود والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضروري في القضايا لان النسب جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين ....
.... باعتبار التعقل والتصور لان للعقل ان يتصور جميع الاشياء حتى النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان العقل احد النقيضين وهو السلب لا يمكن بدون
تعقل الايجاب لتوقفه عليه ولو اشتهر ان تصور السلب فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا
من النقيضين لكن بهذا الى الذين عنهما هذا التحقيق الكلام في النقيض على وجه يحل كثيرا من الشبه الموردة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدبر في العلوم

قد تمت بعون الملك الوهاب

تمت الرسالة الثلثة اعني الدوحة الميادة والرسالة في تحقيق الكلي الطبعي والرسالة في تحقيق معنى ارتفاع النقيضين واجتماع
النقيضين اللاتي صنفها الفاضل الاجل ملا محمد محمود الجونفوري صاحب الشمس البازغة موافقا لحكم الفاضل الاجل
مولانا محمد هدايت الله خان الرامفوري دام فيوضه بتصحيح الفاضل الجليل والعالم النبيل شمس سماء التحقيق
بدر قمر التدقيق ذي اليد الطولى في العلوم العقلية والنقلية الذي غاية القصوى النيل الى السعادة الابدية
والازلية مولانا المولوي السيد محمد فضل حق المعروف بمولانا المولوي الحكيم السيد
محمد وزير حسن بن السيد خدا بخش بن السيد صابر علي المرحوم المغفور العظيم ابادي
البهاري دام بالفيضان جامع القرآن والعالم الاعلم والفاضل الافخم الطبيب الاديب
الحكيم الاحكم مولانا المولوي الحكيم سيد نازك محمد خان الرامفوري ادام الله العلم
كصاحب العز والجاه عالم الخفي والجلي المولوي
محمد معشوق علي الكنوي
مد ظله العالي في تاريخ سنة عشر
من ربيع الآخر سنة الف و
مائتين وتسعين بسبعين من
هجرة سيد المرسلين
صلى الله عليه وعلى
آله واصحابه اجمعين
آمين
ثم
آمين

٧ قوله للاحق ذاتي آه اولاحق ذاتي للاحق ذاتي او للاحق ذاتي لنوع لاحق ذاتي الا ترى انه يبحث في العلم الطبيعي عن التقدم والتاخر العارضين للزمان العارض للحركة العارضة للجسم الطبيعي الذي هو موضوع العلم الطبيعي فالعطف في قوله والعوارض الذاتية ان كان للتغاير فالشمول لمثل هذه الصورة ظاهر وان كان للبيان كما هو المتبادر فتخصيصه انه قد يبحث من العوارض الذاتية للموضوع بنفسه وقد يبحث عن العوارض الذاتية المتعلقة كالنوع واللاحق مثلا يبحث في الطائفة الاولى من العوارض الذاتية وفي الطائفة الثانية يرجع الى البحث عن عوارضها الذاتية بنوع من التاويل ومعنى قولهم النار بارد والنار حارة والعنصر يقبل الخرق والالتيام والفلك لا يقبله حمله ان الجسم ينقسم الى البارد والحار والى القابل للخرق والالتيام وغير القابل لهما والانقسام عرض ذاتي للجسم الذي هو موضوع الطبيعي وبهذا تبين لك تاويل قول المتاخرين ان موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ١٢ **مولوی محمد یوسف سلمه ٨**

قوله نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي آه فانه لا ينظر فيه جهة التغير والمادة وكذا في المسئلة القائلة كل جسم فله شكل طبيعي الا ان يقال ان مرجع جميع الحيثيات الى جهة الطبيعة واللزوم بها لما ذكرت وكفى بها عنها ولعله لهذا امر والمراد اشار الى ان المعتبر في موضوع الطبيعي المفهوم المردد بين الحيثيات لا حيثية معينة واحدة ١٢ **مولوی حمد الله سلمه ٩**

قوله والرابع آه وهو ان يحمل نوع العرض الذاتي للجسم موضوع المسئلة ويثبت له عرض ذاتي له نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز ازدادت سرعة فان الحركة الطبيعية التي هي موضوع في هذا القول الذي هو مسئلة من مسائل العلم الطبيعي نوع للعرض الذاتي لموضوع العلم الذي هو الجسم فان العرض الذاتي له الحركة والحركة الطبيعية نوع منها والسرعة من اللواحق الذاتية لها ١٢ **مولوی محمد یوسف ١٠**

قوله قد يكون صورا آه هذا وان كان مخالفا لما صرح به السيد السند في حاشية شرح المطالع وغيره من المهرة في كتبهم من ان الاعراض الذاتية هي المحمولة بالمواطاة على الموضوع لانها تقع محمولات المسائل والمعتبر في المسائل انما هو هذا الحمل لا الحمل بالاشتقاق ولهذا يؤولون المبادي الواقعة في الامثلة بالمشتقات لكنه موافق لكلام الرئيس في الشفاء والقول ما قال به رئيس الفن ولا ضرورة تلجئه الى التاويل فان المسائل ما يدل على ثبوت الاعراض للموضوع ما يحمل نفس الاعراض محمولة او بايراد ما يدل على ثبوتها نحو كل جسم فله شكل طبيعي فالمراد بالعروض المعتبر في تحديد العرض الذاتي المراد بها الثبوت الاعم كما في تحديد الامور العامة والمراد بخصوص الحلول او القيام والمشتقات ايضا اعراض حالة في محالها باعتبار فان العرض اعم من المعرضي كما ذهب اليه بعض فضلاء المتاخرين وبالجملة الامر فيه سهل ١٢ **مولوی حمد الله سلمه ١١**

قوله الصورة وانما تكون آه دفع دخل مقدر وهو ان الصورة جزء مقوم للجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي والموضوع وجزءه يكون مفروغا عنه البحث والبحث انما يكون من العوارض الذاتية فكيف تعد الصورة منها وتوضيح الدفع ان المراد من الصورة التي تعد من العوارض الذاتية الصورة النوعية لا الجرمية وجزء الجسم انما هو الصورة الجرمية لا النوعية والنوعية وان كانت جزءا للجسم النوعي لكنها من العوارض الذاتية للجسم المطلق الذي هو من حيث انه ذو طبيعة موضوع العلم الطبيعي ١٢ **مولوی محمد یوسف سلمه ١٢**

قوله وقد يكون من لواحق آه لان محل الصورة النوعية انما هو الجسم المطلق كما يفهم من هذا الكلام فكونها من عوارض الجسم ظاهر لانها تحصل تقسيم للجسم باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية والفصل خاصة الجنس فلا محالة تكون من العوارض الذاتية للجسم المطلق وان كان محلها هو الهيولى كما ينطق به كلام المصنف في الدوحة فكون الصورة من لواحق الجسم لكونها عرضا لجزء موضوع العلم هو الهيولى اذ العرض الذاتي لجزء موضوع العلم هو عرض ذاتي له ايضا بان يرجع ذلك العرض مع مقابله الى موضوع العلم الذي هو الجسم كالصورة المائية مثلا فانها انما تحل للهيولى بالذات ومع مقابلها يرجع الى الجسم الطبيعي بانه ينقسم الى المائي الى غيره والانقسام عرض ذاتي للجسم الطبيعي فافهم ١٢ **مولوی محمد عنایت الله سلمه ١٣**

قوله وصور المركبات تكون لاحقة آه فان جميع البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعية وتلك الصور باقية في هيولى البسائط عند التركيب فيكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية ويفاض عليها طبيعة اخرى في درجة ثانية اي في التركيب فحامل صورة العنصر البسيط بل صورتها ايضا جزء من حامل صورة المركب وصورة المركب ليست جزءا مقوما للمادة الاولى والثانية لوجودهما قبلها بصور البسائط فيكون لاحقة بل نقول ليست جزءا مقوما للمادة الثالثة التي هي عبارة عن المركب ايضا لانه لا اجتماع الامتزاج حصلتا قبل حصول الصورة النوعية للمركبات فان العناصر الاربعة اذا تصغرت واجتمعت فانفعلت بعضها عن بعض فحصل الامتزاج ثم بعد ذلك تفيض نوعية المركبات كالذهب والفضة ولاجل ذلك بطلت جوهرية صورة المركبات ١٢ **مولوی محمد یوسف سلمه ١٤**

قوله وقد تكون مشتقة آه والمراد من المشتق ههنا المعنى اللغوي اي المتخذ لا الاصطلاحي وهو المصوغ من المصدر بحروف هيئة ومعنى مع تغاير معناه فالفلكي ليس من المشتقات المعدودة في علم الصرف فالحاصل ان اللواحق الذاتية قد تكون متخذة من الصور كالفلكي معناه ما له صورة فلكية وقد تكون متخذة من الاعراض كالمتحرك من التحرك ١٢ **مولوی محمد یوسف سلمه ١٥**

قوله فانا نفرض فيها ولا آه يعني ليس المراد من الابعاد ما هو المتعارف بان يسمى اطول الابعاد طولا واوسطها عرضا واقصرها عمقا بل المراد ههنا المعنى الاصطلاحي وهو ان البعد المفروض في الجوهر اولا يسمى بالطول والبعد المفروض فيه ثانيا يسمى بالعرض والبعد المفروض فيه ثالثا يسمى بالعمق سواء كانت متساوية او متفاوتة والا يخرج الكرة عن تعريف الجسم لان الابعاد فيها متساوية لا متفاوتة ١٢ **مولوی محمد یوسف ١٦**

قوله فهذا معنى قولهم دفع لما يتوهم ان المراد بهذا القول ما هو ظاهره من ان الجسم هو الذي يوجد فيه الطول بالفعل وكذا العرض والعمق فقال ان الجسم امر واحد في نفسه لا طول فيه ولا عرض ولا عمق فحاصل الدفع انه ليس المراد بقولهم ما هو الظاهر حتى يتوجه عليه ما ذكر بل المقصود انه الذي يمكن فرض الطول والعرض والعمق ١٢ **جسم**

حواشی متعلقہ صفحہ پنجم ۵

۵۱ قولہ ولا نعنی آہ جواب عما اورده شارح التجريد بان ونکایۃ قید الفرض یکون مخرج المخالف فلا یکون التعریف منعکسا لک بعد زیادتہ یدخل المجرد علی فرض الابعاد الثلثۃ
فیہا لممکن نعم تۃ الامر ان یکون المفروض محالا فلا یکون مطردا و تقریر الجواب انہ لیس المراد من الفرض الفرض التقدیری وہو الذی یستعمل فی مقدم الشرطیۃ ای الفرض الشامل الفرض المحال حتی یختل
طردہ بالجوہر المجردۃ لتحققہ فیہا بفرض الامکان القول بالمجردات انہا کانت ذات ابعاد ثلثۃ فکانت اجساما بل المراد التجویز التخیلی الذی یستعمل فی الریاضیات ولا یقدر التخیل الوہم علی تجویز
الابعاد والثلثۃ فی المجرد والملم بعبۃ المجرد وجرد الان تقاطع الابعاد الثلثۃ انما یمکن باتصال المتصل والاتصال انما ہو الصورۃ الجسمیۃ الملازمۃ للمادۃ فالتقاطع انما یتصف بہ المادۃ والتقدیر
فی قولہ بل التقدیر من التقدیر یعنی اندازہ کردن ما المراد بہ التعیین ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ۱۹ قولہ وادرد لفظ الامکان آہ ای مع اخذ الفرض کما فی ہذا التعریف
او بدونہ کما فی التعریفات الاخر المشہورۃ من انہ جوہر یمکن فیہا الابعاد الثلثۃ او جوہر قابل للابعاد فان المراد بالقابلیۃ ایضا ہو المراد بالامکان فایرادہ فی حکم ایراد لفظ
الامکان فایرادہ ہذا اللفظ فی ہذا التعریف للتنبیہ علی ان المناط لیس علی الاستعدادات المفروضۃ بالفعل فی التعریفات الاخر علی انہ لیس علیہ الموجودۃ فاخذہ فی تعریف
الجسم ای تعریف کان مفید لا بسندہ وعلی ہذا لا حاجۃ الی ان یقال ان التنبیہ من ایراد لفظ الامکان انما ہو علی عدم لزوم الجسمیۃ علی الاستعدادات المفروضۃ فذکر التنبیہ علی عدم التوقف
علی الاستعدادات الموجودۃ انما وقع منہ استطرادا و توجیہا للمقام ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

حواشی متعلقہ صفحہ ششم ۶

بقیہ صفحہ ششم ہندسہ ۵۵

لکون متقومۃ الجسم فی المرکبات یکون متقومۃ ہو متقوم الجسم والموضوع لکل شئ علی ما یستفاد من کلام المشائین ہو الذی اذا قیس بالنسبۃ الی ذلک الشئ فلا یحتاج فی وجودہ الی
ماہیتہ ذلک الشئ ولا یکون ذلک الشئ مقوما لہ بحسب ماہیتہ فکیف یکون الجسم موضوعا للصورۃ آہ انہ یعرف مما ذکرنا ان الصورۃ وان کانت مقومۃ بالنسبۃ الی ذی الصورۃ
ای انواع الاجسام کالماء والنار مثلا لکنہا لاحقۃ بالنسبۃ الی الہیولی المتصلۃ بالصورۃ الی الجسم المطلق وان الصورۃ الترکیبیۃ تکون لاحقۃ للمواد التی ہی الاجسام فی نفسہا فافہم ۱۲
مولوی ہدایت اللہ رامپوری ۵۶ قولہ یعرف مما ذکرنا آہ وہو ما مر من ان الصورۃ وان کانت مقومۃ الجسم ذی الصورۃ لکن الصورۃ المنوعۃ یکون من
لواحق الجسم الطبیعی المطلق وصور المرکبات تکون لواحق للمواد التی ہی فی انفسہا اجسام انت تعلم ان ہذا الوجہ انما یبقی لکون الجسم المطلق والاجسام التی ہی مواد الطبائع المرکبات
طبعیا اما الجسم الذی کانت الطبیعیۃ بعض صورتہ المقومۃ او جزء منہا و لیس ہو مادۃ لصورۃ اخری کالاجسام الفلکیۃ او الانسان مثلا فینبغی ان لا یسمی طبعیا الا ان یقال بطلاق
الطبعی علیہا انما ہو لکونہ فردا من افراد الجسم المطلق الذی ہو الطبیعی فالاولی ان یقال ان الجسم سواء اخذ مطلقا او مع اخذ الصورۃ المنوعۃ البسیطۃ والمرکبۃ اثر من آثار الطبیعۃ ومعلول لہا
فان المتقوم اثر من المقوم وکذلک المرکب اثر ومعلول لجزئہ ولکان الجسم المطلق والاجسام التی ہی مواد لصورۃ ترکیبیۃ اخری موضوعات للطبیعۃ ایضا ویکون فیہا وجہان للتسمیۃ ۱۲ اسم
۵۷ قولہ فاعلم ان الصورۃ الانسانیۃ آہ لا یخفی علیک ان ہذا العذر انما یتم فی صور الاجسام التی لہا اجسام ذات طبائع واما فی الاجسام التی لیست کذلک کالاجسام
الفلکیۃ والاجسام البسیطۃ العنصریۃ فصورہا النوعیۃ لیست موضوعات للطبیعۃ ولا آثارا لہا الا ان یقال وجہ التسمیۃ لا یجب ان یطرد فی جمیع افراد المسمی فتسمیۃ الصور طبیعیا
لاستناد بعض افرادہا الی الطبیعۃ بان یکون آثارا لہا و وجہ التسمیۃ کون تلک الامور بعضہا نفس الطبیعۃ وبعضہا موضوعا لہا وبعضہا آثارا لہا لما یحتج الی ذکرہ المفسر و ہو
تیسیر
بعید جدا تامل ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۵۷ قولہ فاعلم ان الصورۃ الانسانیۃ آہ جزاء الشرط فی قولہ وان انتقلج وجواب لہ وحاصلہ انا اخترنا ان الصورۃ
اثر للطبیعۃ لکنہا لیست اثر الطبیعۃ الشخصیۃ التی ہی جزء لہا حتی یقال ان الشئ لا یکون اثر الجزئہ بل ہی اثر للطبیعۃ التی فی الام ای المولود منہا فی الحیوانات وفی الاصول
والبذور فی الاشجار والنبات وہکذا فی المعادن ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ۵۸ قولہ واعلم انہ سیتضح آہ لم یقصد منہ ان کل امر طبعی لہ مبدء وسبب
من الامور الطبیعیۃ بسائط فلا یکون لہا مباد بل المقصود ان الامور الطبیعیۃ لا تخلو عن مباد واسباب وذلک بان یکون بعضہا مبادی مع انہا ہی اسباب ۱۲
مولوی نظام الدین رح ۵۹ قولہ من حیث حدودہا آہ فیہ ان العلم الیقینی متعلقۃ بالنسبۃ لا بالحدود ومعرفۃ الامور الطبیعیۃ بالحدود ولیست مما لا بد عنہا من معرفۃ
اسبابہا کیف والاسباب خارجۃ عن الذات والحدود انما ہو داخلہا الا ان یقال المقصود ان معرفۃ الامور الطبیعیۃ بحدودہا لا بد فیہا من معرفۃ المبادی
والاسباب کلہا فالتفریع بقولہ فلا بد کانہ تفریع علی مقدمۃ مذکورۃ فی البرہان و مقدمۃ مطویۃ ضروریۃ من انہ لا بد فی تصور الشئ ذی الاسباب بحدہ من تصور مبادیہ
الداخلۃ فی قوام حقیقتہ او یقال المراد بالتصور بحدہ التصور الذی یطلب بالحقیقۃ وہو تصور الشئ بعد العلم بوجودہ فان ما ظاہر ان التصدیق فی المسائل التی ہی
القضایا الایجابیۃ وکذلک التصور وہو المسبوقیۃ لمطلب ہل البسیطۃ ای التصدیق بالوجود فی نفسہ لا بد لہ من معرفۃ المبادی والاسباب حتی یحصل ذلک التصدیق
تصدیقات متعلقۃ ۱۲ توامم

تتمہ صفحہ ششم ٦

٥٥ قولہ ثم اذا کانت آہ اعلم ان المبادی علی وجہین اما مبادی خاصۃ بعلم علم مثل اعتقاد وجود الحرکۃ للعلم الطبیعی واعتقاد امکان انقسام کل مقدار الی غیر النہایۃ للعلم الریاضی واما مبادی عامۃ وہی علی قسمین اما عامۃ علی الاطلاق لکل علم کقولنا کل شیء اما ان یصدق علیہ الایجاب او السلب واما عامۃ لعدۃ علوم مثل قولنا الاشیاء المساویۃ لشیء واحد متساویۃ فہذا مبدء یشترک فیہ علم الہندسۃ وعلم الحساب وعلم الہیئۃ وعلم النجوم وغیر ذلک ثم لا یتعدی الی ما لیس لہ تقدر فان ہذہ الاشیاء ہی المساویات فی الکمیات وذویہا لا غیر فان المساواۃ لا یقال لغیر ما ہو کم او ذو کم الا باشتراک الاسم والمبادی الخاصۃ لیست کل علم علی قسمین اما ان یکون خاصۃ بحسب ذلک العلم کلہ او بحسب مسئلۃ او مسائل ۱۲ محمد یوسف

تتمہ صفحہ ہفتم ہندسہ ٥٦

بالذات کما یفہم من کلام الشیخ فی الشفاء حیث قال الامور العامۃ اعرف عند عقولنا وان لم تکن اعرف عند الطبیعۃ ای لم تکن الامور المقصودۃ فی الطبائع لیتم الوجود فان المقصود فی الطبیعۃ لیس ان یوجد حیوان مطلق ولا جسم مطلق بل ان یوجد طبائع النوعیات انتہی فلا یرد ان المعرفۃ انما ہی لذی شعور والطبیعۃ لا شعور لہا ولا یحتاج الی ان یراد بالاعرف الملائمۃ وہی بالنسبۃ الی العقل المعرفۃ وبالنسبۃ الی الطبیعۃ الطلب لیراد ان الجنس العام اعرف عند العقل وہو مقیسا الی الطبیعۃ لا یکون اعرف عندہ بل الامر بالعکس ۱۲ مولوی محمد یوسف

٥٧ قولہ انما ہی بالنوعیات آہ لعلہ واضح عند المصنف الا فللمناقشۃ فیہ مجال واسع فانہ یمکن ان یقال لعل النظام فی بعض الامور یتم بالجنسیات وتوجہ الطبیعۃ وقصدہا الی النوعیات لضرورۃ وجود الجنس فی ضمن النوع کما ان التوجہ الی المشخصات لضرورۃ وجود النوع فی الشخص ولضرورۃ خصوصیۃ المادۃ واقول لا یتحصل انما ہو للنوعیات والاجناس فی انفسہا مبہمۃ لا تحصل لہا الا بالفصول والطبیعۃ تقصد الایقاع والفعلیۃ فلا تقصد الا ما ہو تحصیل لا یخفی فان تحصیل الشخص انما ہی من تحصیل النوع فہو احری باقتضاء الطبیعۃ وتوجہہا الی ایقاعہ بالفعلیۃ فلیس المدار الا علی ان نظام الطبائع الکلیۃ لیس الا فی الطبائع النوعیۃ فانا نعلم بالضرورۃ ان نظام النار لیس الا فی طبیعۃ الحرارۃ ونظام الماء لیس الا فی نوع البرودۃ لا فی جنس الکیفیۃ الملموسۃ ولا فی شخص الحرارۃ والبرودۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ

٥٨ قولہ الطبیعۃ الکلیۃ آہ لیس المراد بالکلی ہہنا ما ہو مصطلح بل المیزان الا یلزم حمل الطبیعۃ الکلیۃ علی الطبیعۃ الجزئیۃ ولیس کذلک بل المراد بالطبیعۃ الکلیۃ طبیعۃ متعلقۃ بجمیع اشخاص نوع واحد من حیث ہو جمیع الکل فانہ تحفظ نظام ذلک النوع فالطبیعۃ الکلیۃ فی الانسان ہی المبدء الذی تقتضی حدوث شخص منہ وموت بعض آخر وبلوغ بعض الی حد وبعض الی حد آخر الی غیر ذلک من النظام الذی بہ بقاء نظام النوع فمقصود الطبیعۃ الکلیۃ نظام الانواع بخلاف الطبیعۃ الجزئیۃ وہی الخاصۃ بشخص شخص من افراد الانواع الطبیعۃ فانہا متکفلۃ بنظم مصالح الشخص علی سبیل التسخیر من المبدء المتعالی عن طبیعیات ۱۲ مولوی محمد یوسف

٥٩ قولہ کانت مقصودۃ آہ ای لو کانت الاجناس مقصودۃ بالذات لتم النظام بہا ولا یتوجہ الطبیعۃ الی النوعیات بالذات وہو خلاف الضرورۃ ہکذا قیل ہذا ما یتضح بہ کلام المصنف لا المناظر ولہ ان یناقش بان الضرورۃ العقلیۃ انما یحکم بالتوجہ الی النوعیات مطلقا سواء کانت بالذات او بالتبع لضرورۃ استعداد المادۃ وامر آخر اما التوجہ الیہا بالذات فلعلہ وقیل باقتصار کون الاجناس مقصودۃ فدم توجہ الطبیعۃ الی النوعیات مطلقا فللمنع مجال واسع والاحسن ان یقال مقدام المستین نظام المادۃ ان الطبیعۃ ان قصدت بالذات الاجناس لتم النظام بہا لانہا لو عاہدہا فلا طلب للانواع للآخر فیقف عند وجود الجنس فصل لیس الامر علیہ انتہی ہذا موافق لما قال الشیخ لو کان المقصود بالطبیعۃ الجنسیۃ لکان لوجود النظام یتم بوجودہ مثل وجود جسم کیف کان او حیوان کیف کان ۱۲ مولوی محمد یوسف

٦٠ قولہ اللہم آہ لم یکن فی الشفاء لفظ اللہم ولعلہ اشارۃ الی ان الظاہر ان المقصود فی الطبائع الجزئیۃ ایضا الانواع دون الاشخاص فان الطبیعۃ الجزئیۃ الناریۃ مثلا لا تقصد الا الحرارۃ والیبوسۃ اللتین ہما حرارۃ ویبوسۃ مثلا لا الحرارۃ المعینۃ والیبوسۃ الجزئیۃ ولذلک لو بطلت لا تفسد نظام الطبیعۃ الجزئیۃ بل تحلف بدلہا بالطبع ان خلت وطبعہا والضرورۃ حاکمۃ بان المقتضی فی الامور المتواردۃ انما ہو القدر المشترک لا الخصوصیات بل ہی لغاۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ

٦١ قولہ او العقل لا یدرک آہ لعل المراد بالادراک الادراک الحصولی فلا یرد ان العقل مدرک لنفسہ الصفات الجزئیۃ القائمۃ بنفسہ لا باشتراک قوۃ جسمانیۃ والجزئیات المجردۃ غیر العقل وغیر صفاتہ فلعل لا نیل لہا العقل ولا یدرکہا بوجہ جزئی فان مدار الادراک الجزئی انما ہو الحصول عند القوۃ العاقلۃ علی ما تقرر عند المتاخرین وتفصیلہ کسیتضح بسط فی الکلام او المراد بالشخصیات التشخصیات الجسمانیۃ اذ الکلام فیہا ۱۲ حمد

٦٢ قولہ من اعرفیۃ الاخص آہ ہذا لیس کلیا بان کل اخص اعرف عند الطبیعۃ من الاعم بل ذلک الاعرفیۃ انما ہی بین الانواع والاجناس فقط بان الانواع اعرف عند الطبیعۃ من الاجناس فلا یرد ان الشخصیات لیست باعرف عند الطبیعۃ من الانواع والاجناس لانہا لیست مقصودۃ بالذات فی الطبیعۃ الا ان یقال ان الشخصیات وان لم یکن مقصودۃ بالذات فی الطبیعۃ الکلیۃ لکنہا مقصودۃ بالذات فی الطبیعۃ الجزئیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف

٦٣ قولہ اللہم الا فی الطبیعۃ آہ مراد المصنف ان المقصود بالذات فی الطبیعۃ الجزئیۃ ایضا الانواع دون الشخصیات فالطبیعۃ الجزئیۃ الناریۃ مثلا لا تقصد الا الحرارۃ والیبوسۃ انما ہی حرارۃ ویبوسۃ مثلا لا الحرارۃ والیبوسۃ المعینۃ ولذلک لو بطلت الحرارۃ والیبوسۃ المعینۃ لا تفسد نظام الطبیعۃ الجزئیۃ بل یتخلف بدلہا بالطبع ان خلیت وطبعہا لکنا قالوا ولا یذہب علیک ان الطبیعۃ الجزئیۃ وہی الخاصۃ بشخص شخص من افراد الانواع الطبیعیۃ المتکفلۃ بنظم مصالح الشخص والحرارۃ والیبوسۃ

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتم ۷

تتمہ حاشیہ ہندسہ ۱۱

المعینۃ انما یبطل ببطلان الطبیعۃ الجزئیۃ وعدم فساد نظام الطبیعۃ الجزئیۃ انما ہو بتخلف الطبیعۃ الجزئیۃ الاخری لوجود المقتضی لی الطبیعۃ النوعیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف

۱۱ قولہ فالعقل لا یدرک الشخصیات آہ اعلم انہ لا نزاع فی ان مدرک الکلیات فی الانسان ہو العقل واما ان مدرک الجزئیات علی وجہ کونہا جزئیات فعند بعضہم العقل وباستار المشہ عند البعض الحواس والدلیل علی ان مدرک الجمیع ہو العقل انا نحکم بین الکلی والجزئی فی مثل زید انسان والحاکم بین شیئین لا بد ان یدرکہما فالمدرک من الانسان لجمیع دراکات شئ واحد والمدرک للکلیات ہو العقل فلا بد ان یکون مدرک الجزئیات ایضا ایاہ ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ اللہ تعالی

حواشی متعلقہ صفحہ دہم ۱۰

تتمہ حاشیہ ہندسہ ۹ صفحہ ۹

فانہا حوادث ذاتیۃ فقط والحادث عند المتاخرین المسبوق بالمادۃ انما ہو الحادث الزمانی لا الذاتی بدون اقتران بحدوث الزمانی وما لعقول والافلاک والعناصر مطلق صورہا الجسمیۃ والنوعیۃ قدیمۃ ولو کان الحادث الذاتی مسبوقا بالمادۃ کما فہم البعض لزم ان یکون ہیولی الافلاک والعناصر ہیولی لذلک ایضا وہکذا لکونہا حادثا ذاتیا فیتسلسل وایضا یلزم ان یکون العقول العشرۃ مسبوقا بالمادۃ لکونہا حوادث ذاتیۃ مع انہا مجردۃ عن المادۃ واما مسبوقیتہا بالمادۃ فلان الممکن لو وجد وسابق علی وجودہ فلا امتنع قبل وجودہ لعدم احتمال کونہ واجبا مع سبق العدم وان کان ممتنعا قبل الوجود فاما ان یصیر ممکنا وقت وجودہ فیلزم الانقلاب من الامتناع الی الامکان وہذا باطل لاستلزامہ تخلف الذات عن نفسہا واما ان یصیر واجبا فیشتد الاستحالۃ للزوم الانقلاب مع مسبوقیۃ الواجب بالعدم وذلک لان الامکان امر ثابت والمحال ثبوتہ علی نحو ثبوت العدمیات والاضافات التی تتصف بہا الاشیاء فی الخارج واما ان کان الممکن ممتنعا قبل وجودہ فی الواقع فلا بد لہ من محل وذلک المدعی ۱۲ مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ

۱۰ قولہ حادثۃ آہ ای حادثۃ مع حدوث الابدان لانہا لو کانت قدیمۃ موجودۃ قبل حدوث البدن لکانت اما واحدۃ او متعددۃ وکلاہما باطل اما الاول فلانہ یلزم ان یکون نفس زید بعینہا نفس عمرو وہو ظاہر البطلان واما الثانی فلانہا اذا کانت متعددۃ فالاختلاف بینہا لا یکون بالماہیۃ ولوازمہا لکونہا مشترکۃ فلا بد ان یکون الاختلاف بالعوارض المفارقۃ والعوارض المفارقۃ انما یلحق الشئ من المبدء الفیاض بسبب القوابل لان الماہیۃ لا تستحق العوارض لذاتہا والا لکان العارض لازما والقابل للنفس انما ہو البدن فلا یکون مختلفۃ الا بحدوث الابدان فیکون حادثۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف

۱۱ قولہ لا یتقوم آہ لا یقال انہ لا یتمشی ہذا من انحاء نسبۃ المادۃ الی المقبول بہذا لان الکلام فی المبادی الذاتیۃ للامور الطبیعیۃ ولا یمکن الترکیب الطبیعی بین امرین لا تعلق لاحدہما بالآخر لان الترکیب الطبیعی لا یقتضی تعلق کل جزء من اجزاء المرکب الطبیعی سواء کان جزءا قریبا او بعیدا بالآخر لان العنصر الواحد کالماء مثلا ذو تحصل تام کذا الہیولی عند تحصلہا بصورتہ وذلک العنصر لا یحتاج فی تحصلہ وتقومہ الی الصورۃ الترکیبیۃ التی للمرکب مع انہ جزء قریب لہا وانما یقتضی الترکیب الطبیعی التعلق بین امور فیہا ترکیب اولا وبالذات وہو حاصل فی ما نحن فیہ فان تقوم البدن المشتمل علی الاعضاء نحو ما بالنفس الناطقۃ وذلک البدن جزء اولی ومادۃ قریبۃ للانسان ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ یازدہم ۱۱

تتمہ صفحہ یازدہم ہندسہ ۵۳

مما یتوارد علیہ الاعراض من الصفات والاخلاق وکل ما کان کذلک کان جوہرا ولا سبیل الی الثانی لان من المعقولات معانی غیر منقسمۃ اصلا ولا اقل من ان یکون لہا وحدۃ ما فیلزم انقسامہا لان التعقل بذلک یستلزم حصول الشئ وحلولہ فی المدرک والحال فی المنقسم لا بد ان یکون منقسما ولیس البدن علۃ بالذات للنفس فانہ لیس فاعلا لہا اذ لما دی لا یفعل المجرد کما ہو مبین فی الالہی ولا علۃ صوریۃ لکون الامر بالعکس کما مر نعم البدن علۃ بالعرض للنفس فانہ اذا احدث بدن یصلح ان یکون آلۃ للنفس اوجدت المفارق النفس المجردۃ لان احدا ثہا بلا مخصص محال وبالجملۃ لیس لہا تعلق فی نفس الوجود بالبدن بل بمبدء آخر مفارق لا یتحیل تحقق بقاء ذلک المفارق ولو کان لہا تعلق فی نفس الوجود بالبدن لزم فسادہا بفسادہ مع انہا تبقی بعد فسادہ نعم لہا تعلق بالبدن بالتدبیر والتصرف ۱۲ مولوی محمد یوسف **۵۴** قولہ او بمخالطہ معطوف علی قولہ بمفارقۃ آہ ای یکون المادۃ محتاجۃ فی التقوم الی المقبول والمقبول لیس موجودہ متعلقا بالمادۃ لکنہ لیس مبدأ وجدان یقوم مادتہ بمخالطۃ کما فی الصورۃ الجوہریۃ الحالۃ فی الہیولی الاولی فان المادۃ ای الہیولی محتاجۃ فی التقوم الی الصورۃ الجوہریۃ ویلزم للصورۃ الجوہریۃ اذا وجدت انہا تقوم مادتہا کما ہو مبین فی بحث التلازم بینہما والمخالطۃ ظاہرۃ من الحلول ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۵ قولہ غیر محتاجۃ ای غیر محتاجۃ فی وجودہا الی المقبول والاعراض ای العوارض التی ہی مقومۃ لمحالہا فی التشخص کالزمان والاین والمقدار مثلا فانہم یقولون ان الحرکۃ محتاجۃ فی تشخصہا الی آہ

حواشی متعلقہ صفحہ یازدہم

بقیہ صفحہ یازدہم ہندسہ ۵۵ ۔ ۵

الی ہذہ الامور وہذہ الامور بتمامہ لعلہ تشخصہا فیکون بالمال محتاجۃ فی تشخصہا الی المقبولات ۱۲ مولوی محمد ہدایۃ اللہ رام پوری سلمہ اللہ تعالے

۵۶ قولہ بوحدتہا آہ التی یحتاج فی کونہ جزء امادیا الی سعیۃ مادۃ اخری مطلقا کمواد البسائط فان المادۃ للصور النوعیۃ فی البسائط انما ہی الہیولی الاولی کما ہو مذہب لمصنف فعدم احتیاجہا الیہا ظاہر واما الجسم المرکب من الہیولی الاولی والصورۃ الجسمیۃ کما ہو مذہب غیرہ فعدم احتیاجہ لان الجسم ایضا لوحدتہا کافیۃ لا یحتاج الی مواد اخری فافہم فما قال بعض المحشی ہہنا غایۃ التوجیہ لکنہ لا یخرج عن بعد خدشہ کما یخلو عن سخافتہ ۱۲ مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ ۵۷ قولہ کالبیت آہ فانہ مرکب خارجی لا یلتئم من اجتماع المواد وہی اللبنات والخشبات وترکیبہا ترکیب التماس التلاقی بحیث یحصل الجدران وتستقیم بتماسہا وتلاقیہا ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۸ قولہ کالتریاق آہ فان کیفیات الادویۃ واد اشیاء اخری لنفی حصل التریاق منہا اذا تفاعلت بعضہا فی بعض بالکسر والانکسار استحالت الی کیفیۃ واحدۃ متشابہۃ فی جمیعہا وہی مزاج التریاق ۱۲ مولوی محمد یوسف ۶۳ قولہ فان النفس یلزمہ اذا وجدت انہا تقوم البدن بمفارقتہا ممتنع اللزوم لانہ لو لا ذلک لزم تعطلہا والتعطل الشیء خصوصا ہذا الجوہر الشریف النفیس محال المفارقۃ لان الی الظاہر انما یحصل بطریق الحلول والنفس لیست حالۃ لان حلول الشیء فی شیء بان لا یکون لہ تحقق فی نفسہ الا وجودہ فی غیرہ حتی اذا انعدم عن ذلک المحل تنقص فی ذلک الحال فنعدم عن الواقع والنفس لیس کذلک لان النفس اذا انعدم عن البدن لا ینعدم عن الواقع بل یبقی موجودۃ ۱۲ مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ

حواشی متعلقہ صفحہ چہاردہم ۱۴

۵۵ قولہ بعد زوال آہ ای صور البسائط انما یحصل فی الہیولی بعد زوال صورۃ لان الصورۃ النوعیۃ لکونہا مقومۃ للمادۃ یستحیل الانفکاک عنہا اذ کما لا یتصور وجود المادۃ معری عن الجسمیۃ کذلک لا یتصور بدون التخصیص بنوع خاص من انواع الجسم فیقوم وجود الجسم بذلک المخصص ثم یجوز تبدل الصور مع بقاء المادۃ بعینہا کالہواء فان الصورۃ الہوائیۃ تنقلب الی المائیۃ وبالعکس فی وقتا لعناصر واحدۃ فالصورۃ المائیۃ انما یحصل بعد زوال الہوائیۃ مثلا لاستحالۃ اجتماع المتقومین من جہۃ واحدۃ ومن ہہنا شبہت استحالۃ الکیفیۃ لشبہہ بالصور المواد وبینہما متعین علامات متعاقبۃ مزیل احدہ منہا ویقیم اخری بدلہا بخلاف الافلاک فان الہیولی لکل واحد منہا صورۃ لازمۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

۵۶ قولہ کالاضداد آہ لان الصور النوعیۃ صور مختلفۃ الحقائق فالصورۃ النوعیۃ یجعل المادۃ جواہر بالفعل غیر الذی کان بالسابقۃ بخلاف الصورۃ الجسمیۃ فان افرادہا متماثلۃ فالصورۃ العاقبۃ من الجسمیۃ مماثلۃ للزائلۃ منہا فی الحقیقۃ وہی شریکۃ للسبب فی جعل الہیولی موجودۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۷ قولہ ویکتفی آہ لما کان حصول تعمیم انہ لا بد من وجود المستکمل والمتغیر قبل التمام والتحول الیہ الا فان شیئا یقال انہ تم او تحول وقبل الصورۃ لم یکن وجود الجسم البسیط فدفعہ بقولہ ویکتفی معطوفا علی قولہ فیقال ای ان لم یکن الجسم البسیط قبل الصورۃ موجودۃ بالفعل لکن موجودۃ بالقوۃ قبل الصورۃ من حیث انہ من ہیولاہ فالجسم البسیط سابق من جہۃ الہیولی علی الصورۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۸ قولہ ان اصطلح آہ العدم کذلک فان المستکمل والمتغیر یحتاج الی ان یکون قبلہ عدم حتی یتحقق کونہ متغیرا ومستکملا والعدم لیس یحتاج فی ان یکون عدما الی ان یحصل تغیر او استکمال فرفع العدم یوجب رفع التغیر والمستکمل حیث ہو متغیر ومستکمل ورفع المتغیر والمستکمل لا یوجب رفع العدم ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۵۹ قولہ فلا یکون مبدأ آہ قال الشیخ فی الشفاء ولا فائدۃ لنا ان یناقش فی التسمیۃ فلیستعمل بدل المبدأ المحتاج الیہ فنجد القائل للتغیر والاستکمال نجد العدم ونجد الصورۃ کلہا محتاجا الیہ فی ان یکون الجسم مستکملا او متغیرا ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۶۰ قولہ او کل آہ فلا یقال ان کل شیء عن تقابل مع وجود کعدم الحرکۃ مجامع للجسم المستکمل بالحرکۃ حال السکون کذلک مجامع للجسم المتغیر من البیاض الی السواد فی حال البیاض مجامع للکائن فی مرتبۃ المادۃ لان مجامعۃ ذلک العدم للجسم فی تلک الا شدۃ وغیرہا مسلم ولیس الکلام فیہا وانما الکلام فی مجامعۃ الجسم المستکمل والمتغیر والکائن ہی ہم فان الجسم مستکمل فی حال التلبس بالحرکۃ لا فی حال السکون ومتغیر فی حال الانتقال الی السواد لا فی حال البیاض وکائن فی حال التلبس بالصورۃ وفی مرتبۃ المادۃ انما القوۃ لا الفعلیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۶۱ قولہ لما یحصل آہ لان الاستکمال ان یحصل للشیء ما لم یکن من غیر زوال امر وجودی عنہ وان حصلت الصورۃ لم یکن حاصلۃ لکن زوال منہا امر وجودی بعد الصورۃ السابقۃ قبل ان زوال الامر الوجودی لیس معتبر فی مفہوم الاستکمال کما ہو معتبر فی مفہوم التغیر لا انہ ینافیہ ومعنی قولہم من غیر زوال شیء منہ عدم اعتبار الزوال فی الاستکمال لا اعتبار عدم الزوال انتہی ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

حواشی متعلقہ صفحہ پانزدہم
تتمہ حاشیہ ہندسہ ۵۶

ثم تخلع الصورۃ المائیۃ کما نشاہد من البخار الصاعد الی الجو المسخن فان البخار اجزاء ہوائیۃ مشکوکۃ من الماء مختلطۃ لاجزاء مائیۃ لطیفۃ وقد تاخذ الصورۃ النار یۃ وتخلع الصورۃ

البلاستيكية كما في كون الصاحبين فانه اذا فسدت الناقة التي يدخل فيها البيضة الحديد وتنفخ نفخا شديدا يحدث فيه نار من انقلاب الهواء اليها وقد يستبدل الصورة بالعكس كما في الماء في كون الصاحبين بالقطار فالنار الكائنة فيه وتصير بالهواء ١٢ مولوی محمد یوسف ٥ قوله وسنبالا ليس كذلك آه كالافلاك فانه لا يقبل الكون والفساد فالصورة الكائنة حيز طبيعي للصورة الفاسدة حيز طبيعي اخرى لما تقرر في موضعه ان كل جسم فله حيز طبيعي وان الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفان بالنوع وما يكون للصورة الكائنة حيز طبيعي للصورة الفاسدة حيز طبيعي آخر فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة ان حصلت في حيز غريب تقتضي ميلا مستقيما الى حيزه الطبيعي ان حصلت في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة قبل الفساد كانت حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا الى حيزه الطبيعي وليس في الفلك ميل مستقيم ١٢ مولوی محمد یوسف سلمه و

حواشی متعلقہ صفحہ ہیئت ۱۸ درہم
تتمہ حاشیہ ہندسہ ٥٦

فذات فاعل من عوارضها فدفعه بقوله بل يسلح كذلك حاصله ان علية الفاعل ليست علية خاصة بل هو كما انه علة للطبيعيات علة لمبادئها من المادة والصورة ايضا فلا يشتغل الطبيعي به مع جميع العلل الخاصة لها وهي الفواعل الجزئية فان العلم اليقيني انما يحصل من العلل العامة لو صدقت العلل الخاصة وهي ههنا موجودة وكونها ذوات فاعل ليس من عوارضها الخاصة فلا يكون من عوارضها الذاتية والبحث انما يكون منها لا من الاعراض الغريبة وفيه ان هذا لا ينافي الاشتغال كون العارض عارضا لامر عام لا كونه عارضا اعم كما مر ١٢ مولوی محمد یوسف ٥ قوله كان الطبيعي بحيث عنه الى آخره ولا يخفى عليك ان الفاعل ان كان من الطبيعيات فاعلا لها سوى نفسه لا يكون ذلك الفاعل عاما بالعدد او فاعل في ذلك الفاعل الذي هو من الطبيعيات يكون امرا آخر فلا يكون الفاعل المشترك للطبيعيات فاعلا واحدا بالعدد كما هو الباطل ١٢ مولوی محمد یوسف ٥ قوله والفاعل الواحد بالعموم آه فيه ايماء الى ان وحدة الفاعل وحدة عامة والكلام السابق كان على سبيل الفرض هذا ويحتمل ان يكون المقصود ان اعتبار وحدته بالعدد امر ظاهر وقوله فانه اتم تفصيل المقام لا تعليل لما سبق ولا يخلو عن نحو بعد كما لا يخفى ١٢ مولوی نظام الدین رح ٥ قوله في قوته آه القوة كان معناها المشهور عند الجمهور ما يتمكن الحيوان من الافعال الشاقة ويقابل الضعف ثم نقل منها الى سببها قدرة وهي صفة بها يتمكن الحيوان من الفعل والترك بالارادة ونسبتها الى الطرفين بالسوية ثم عمم في الحيوان او غيره فالمراد ان نظر الطبيعي في الواحد بالعموم يكون بانه كيف يجب ان يكون في قوته شئ لا هو يقوى على افعال غير متناهية اولا ١٢ مولوی محمد یوسف ٥ قوله ينظر الخ آه وهو الاشهر لكن يخالف لما صرح المحقق في شرح الاشارات من ان الحكماء قاطبة متفقون على ان لا فاعل للاشياء التي هم الحق تعالى ونسبة الفاعلية الى غيره تجوزية باعتبار كونه من الروابط والوسائط ١٢ مولوی نظام الدین رح ٥ قوله هو الطبيعة آه فان الطبيعة عندهم موثرة تاثيرا طبعيا في جسم هو محلها او موثرة في جسم آخر ايضا وان كان التاثير فيه تاثيرا قسريا والمتكلمون لا يقولون بذلك التاثير بل الحوادث كلها عندهم مستندة الى الله تعالى ابتداء وانما ثبتها على ما صاحب الفلسفة الاولى بان كل ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة المسماة من الآثار والافعال كالاختصاص باين حيث وحركة وسكون فهي صادرة عن قوة موجودة فيها لان ذلك الامر اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لامر مفارق عن الاجسام بالكلية او لقوة موجودة فيه الاول باطل والا لاشتركت الاجسام فيه والثاني ايضا باطل والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية والثالث ايضا باطل لان المفارق نسبته الى سائر الاجسام نسبة واحدة فيحتاج في تاثيره في بعض دون بعض الى مخصص والكلام عائد في المخصص والاقسام جارية فيه كلها باطلة سوى الرابع فان ما يصدر عن جسم هو من قوة موجودة في ذلك الجسم وهي الطبيعة ١٢ مولوی محمد یوسف ٥ قوله ما تكون فيه آه فيه ضميران ضمير مستتر في يكون وضمير بارز في فيه اما المستتر فراجع الى المبدء واما البارز فالى الطبيعة مبدء اول لحركة ما هو جسم يكون ذلك المبدء فيه وسكونه بالذات ١٢ مولوی محمد یوسف ٥ قوله والمراد بالمبدء الفاعل آه فخرج الميل فانه آلة ليس بفاعل لان الميل ليس محركا بل امر به يحرك المحرك ١٢ مولوی محمد یوسف ٥ قوله يقابل آه فان الحركة في مقولة معينة كلو احد تقابل السكون في ذلك المقولة في ذلك المحل بخلاف ما اذا فرضت الحركة في مقولة والسكون في مقولة اخرى او الحركة في محل والسكون في آخر فلا تقابل بينهما ١٢ مولوی محمد یوسف ٥ قوله فلو اريد آه يعني انه اريد ذلك لم يتخلف وقد تخلف كما يشهد به الحس ولزم اجتماع المتقابلين من الحركة والسكون والتخلخل والتكاثف مثلا فانهما يكونان طبيعيين فان الجسم اذا لم يكن على مقدار مطلوب له فانه يخلص بالتخلخل وان كان زائدا يتكاثف ١٢ مولوی نظام الدین رح ٥ قوله لم يتخلف آه مع ان الحركات تتخلف عن المبدء في حال السكونات والسكونات تتخلف عنه في حال الحركات فالمراد من المبدء المبدء الناقص لان الطبيعة ليست موجبة حقيقية للحركات الطبيعية ولا القسرية كما صرح به الشيخ وسياتي بل المراد به ما هو متمم للفاعل بحيث يكون الفاعل موجدا على حسب اقتضائه وهذه مسامحة شائعة عندهم كانه الاصطلاح على تسمية الطبيعة بالفاعل لاجل فعل الفاعل على حسب اقتضائه وانما يكون سببية للحركة بالحالة الغير الملائمة كرجوع الحجر الى العلو فان طبعه تقتضي الهبوط والسكون بالحالة الملائمة كوضع الحجر في السفل وان ورد الالمام بان السكون عدم الحركة

فكيف يعقل كون المبدء مبدءا بعدم اثره واجاب بان الجسم اذا سكن فهناك امران احدهما عدم تلك الحركة والآخر استقراره في ذلك الحيز ... وهذا المعنى باتفاق العقلاء امر وجودي فانهم اجمعوا على ان الاين عبارة عن حصول الجسم في مكانه واتفقوا على ان هذا المعنى صفة موجودة وعرض حال في الجسم اذا عرفت هذا فنقول ان اريد بالسكون عدم الحركة فذلك لا يمكن جعله اثرا للطبيعة وان اريد به استقراره في ذلك الحيز فذلك يمكن جعله اثرا للطبيعة ومعلولا لها انتهى وانت تعلم ان السكون عدم الحركة كما تقرر سابقا ان التقابل بين الحركة والسكون تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد حتى يكون عبارة عن الاستقرار وعدم الحركة كعدم افتقاره علية لها الا ان عدم المعلول انما يستند الى عدم علة فالسكون علته عدم علة الحركة لا غير فلا يكون الطبيعة علة له وقد يجاب بان العلة الحقيقية للسكون هو انعدام الحالة المنافرة وهو مصاحب للطبيعة فنسبت المبدئية اليها ١٢ مولوی محمد یوسف عه ہ قوله هو الفاعل بالحقيقة آه فالاشبه ان فاعلها بالحقيقة هو موجدها ومعطيها الصورة لها فالمراد انه فاعلها من حيث هي طبيعية فافهم ١٢ مولوی نظام الدین عه ہ قوله على الطبيعي آه اي عالم الطبيعي واعلم ان الطبيعي منسوب الى الطبيعة فحذف اليا وفتحت اليا في النسبة وحذفت التاء ايضا كما في النسبة الى الحنيفة يقال حنفي واذا انتسب الى حنيف يقال حنيفي وعلم ايضا انه اذا انتسب الى شافعي المنسوب الى شافع يقال شافعي ايضا من غير فرق فاذا انتسب العلم الى الطبيعة يقال طبعي واذا انتسب الانسان الى العلم الطبيعي يقال ايضا طبعي ١٢

حواشی متعلقہ صفحہ نوزدہ ۱۹

ہ قوله ولو استحالت الطبيعة آه فعلى هذا القائل ان يقول ان طبيعة المقسور لو كانت محركة لجسم اطاعة للقاسر لما تجاذب مقتضاها بمقتضى القاسر حتى لكان الطبيعة لو خليها مقتضى مخالف لما كلفتها النفس فتحرك مع العرق الذاتي فلذلك يحدث العياء بتحقق التعاوق والتجاذب وان فرق بان تكليف القاسر لا يراهم التجاذب والاعياء بخلاف تكليف النفس طبعها لصعب البرهان والله اعلم ١٢ مولوی نظام الدین رح ہ قوله لان للنفس آه هذا دفع لجواب آخر وهو ان الطبيعة لا يصدق على النفس في الحركات الارادية لان النفس ليست مبدءا لها فانها انما تحرك باحداث الميل وهي حالة ابنائية نحو الخروج من المبدء الى المنتهى بحيث يدافع ما يعوقه وحاصل الدفع ان النفس كما لا تحرك الا باحداث الميل في الحركات الارادية كذلك الطبيعة في الحركات الطبيعية انما تحرك باحداث الميل كما سياتي من اثبات الميل لكل حركة في بحث الحركة فان اعتبر الميل محركا فعدم صدق الحد على النفس مسلم لكنه منهم لانه يلزم عدم صدق الحد على المحدود اي الطبيعة ايضا لانه يكون على هذا التقدير الميل مبدءا ولا الطبيعة وان لم يعتبر محركا بل يعتبر آلة للتحريك كما هو الحق لئلا ينتقض الحد بالميل فلا يضر للحد ويصدق الحد على النفس لكونها مبدءا اولا ١٢ مولوی محمد یوسف سلمہ ہ قوله اما الاشتباه في النفس الفلكية آه ليس غرضه الاستفاضة فانه ليس من منصب البناء فضلا عن مطالبة البرهان فانه منع بل مقصوده ان التعريف لم يتميز به المحدود عن غيره فان اختصاصه بالمعرف ومساواته غير بين بل النظر عمومه وشموله في النفس الفلكية ايضا حتى يقوم برهان على ثبوت صورة نوعية سوى النفوس المجردة والنفوس المنطبعة قائمة بجرم الافلاك ومستخدم النفس بها في الحركات ١٢ مولوی حمد الله رح ہ قوله فالشيخ صرح آه قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات والطبيعة ههنا بهذا المعنى يقارب الطبع الذي يعم الاجسام حتى الفلكيات بما يراد في هذا التعريف قوله على نهج واحد من غير ارادة وتخصيص المعنى المذكور بما يقابل النفس انتهى ومنهم من ان الطبيعة بهذا المعنى يشمل النفوس الفلكية فلا مصداق لصدق هذا التعريف عليها ولا اشتباه فيه لكن الشيخ يصرح في الشفاء بان المحدود بهذا الحد هي التي تفعل افاعيلها على نهج واحد بلا ارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية ١٢ حمد الله

حواشی متعلقہ صفحہ بست ودوم ۲۲

ہ قوله كما في البسائط آه فان الطبيعة فيها هي الصورة وانما تكون طبيعة باعتبار وصورة باعتبار فاذا قيست الى الحركات والافعال الصادرة عنها سميت طبيعة واذا قيست الى تقويمها للنوع سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل فالصورة نفس الطبيعة في البسائط بحسب الذات متغايرة بالاعتبار فالعنصر البسيط كالماء مثلا جوهره الصوري بالقياس الى تقويم النوع صورة وبالقياس الى كونه مبدءا للآثار الملائمة مثل البرودة والرطوبة طبيعة وقال صدر المحققين انها تسمى قوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير فكما للصيرورة الجنس بالفصل انتهى والمشهور ان القوة اعم من الصورة النوعية لان القوى النباتية والحيوانية قوة وليست صورة جوهرية ١٢ مولوی محمد یوسف

ہ قوله كما في البسائط آه التقييد بالعنصرية وان لم يقع في الشفاء لكنه مستفاد من فحوى كلامه لعله لاخراج الفلك فانه ليس فيه الطبيعة بالمعنى المذكور ولذا يقول فحول القدماء ان للفلك طبيعة خامسة والمحقق الشيرازي قائل بان الطبيعة عامة في جميع الاجسام المتحركة حتى الافلاك لكن الطبيعة فيها عين صورها المجردة والتفصيل الاتم في الاسفار الاربعة ١٢ مولوی حمد الله رح ہ قوله وهي غير محسوسة لان الصورة النوعية لما كانت مشتركة في اشخاصها فلو كانت محسوسة وجب ان يكون الاحساس بها مع لواحق معينة كاين ووضع متعينين ثم يمتنع ان يكون مقولا على ... لا يكون ذلك الاين على ذلك الوضع فلا يكون المشتركة مشتركة هف وفيه تنبيه على فساد مذهب من لا يجوز وجود شيء لا يناله الحس بل يناله لافعاله لا ذاته فان الطبيعة وجودها مسلمة ههنا ومبرهن في موضع آخر وانما ينال الحس بافعالها لا ذاتها ١٢ مولوی محمد یوسف

قوله وقد يصدر الخ دفع لما يتوهم من ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد فطبيعة النار واحدة انما يصدر منها اثر واحد لا الآثار المتكثرة وحاصل الدفع ان الممنوع انما هو صدور الكثير عن الواحد الحقيقي لا صدور ما عن الواحد المتكثر الجهات وصدور الآثار عن الطبيعة الواحدة في جوهر النار انما هو بجهات متكثرة لان الكيفيات الاولية للعناصر هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والحرارة والبرودة فاعلتان كلا منهما ينفعل في الاخرى وفي الرطوبة واليبوسة ايضا ولا ينفعل من الرطوبة واليبوسة ١٢ مولوي محمد يوسف ۵۹ قوله وقد يكون كالجزء من الصورة آه المعنى يظهر من مواضع من كلام الشيخ وهو ان هذه القوة توجد في مادة المركب من الاسطقسات ومعنى الصورة محمول على المركب لانها تتحد مع الفصل باعتبار اخذ معناها لا بشرط شيء وهو الفصل المحمول على المركب حتى يحمل عليها الاتحاد في الوجود فيكون تلك القوة جزءا من الصورة بهذا الوجه ١٢ ۵۱۰ قوله فان للاجسام المركبة آه كالانسان مثلا لا يحصل الطبيعة وحدها والا يوجد الانسان على نحو واحد لوجود الطبيعة فيه ايضا لان الطبيعة هي التي صدرت عنها الافاعيل بلا شعور وارادة على نهج واحد فهي قوة محركة لما هي فيه بالذات الى جهة بل انما يحصل الانسان من الطبيعة المركبة والنفس النباتية والنفس الحيوانية والنفس الانسانية لا من حيث انها متعددة بل من حيث انها متحدة فالنفس في الانسان احدة ينبعث عنها قوى الطبيعة قوى النفس النباتية من الغاذية والنامية والمولدة وينبعث عنها قوى النفس الحيوانية من المحركة والمدركة وينبعث عنها قوى النفس الانسانية وهي تحصل على وتحمل على ما تضمنت القوة الانسانية التي هي النفس الناطقة لما كلها لكانت الطبيعة جزءا منها وانما قال كالجزء من الصورة ولم يقل قد يكون جزءا من الصورة لان النفس بسيط لا جزء لها الا باعتبار كما عرفت ولهذا قال كان صورتها يحتمع تركان فلتشبيه لا لكان الناقصة ١٢ مولوي محمد يوسف ۵۱۱ قوله بالقوة المحركة لها بالذات هذا ما قاله الشيخ في الشفاء ان اراد بهذه القوة قوى العناصر الموجودة في المركبات فالظاهر انها طبائع لاجزاء المركب لا للمركب ان اراد ان في المركب كالحيوان مثلا طبيعة مركبة سوى طبائع عناصره ونفسا نباتيا ونفسا حيوانيا يحصل صورته النوعية من اجتماع هذه الثلثة كما هو الظاهر من العبارة فهو ايضا كما ترى فانه يلزم ان يكون الشيء ذا حقائق مختلفة كيف والطبيعة والنفس النباتي والحيواني كلها مقوم للمادة محصلها نوعا من الانواع ويلزم ان يكون النفس النباتي والحيواني اعراضا لا جواهر فان المادة لتحصلها بالطبيعة من الطبائع موضوع مستغن عن النفس الانساني وكذا لتحصلها بالنفس النباتي مستغن عن الحيواني والحق في هذا المقام ان الصورة النوعية للانسان وهي التي يتقوم مادته ويجعله نوعا انسانيا سواء كانت جوهرا مجردا او قائما بمادة حقيقة بسيطة جامعة لجميع ما تحتها من الكمال الحيواني والانساني والطبيعة بمعنى ان الآثار الصادرة من تلك الثلثة حالة افرادها في الحيوان والنبات والمعادن والبسائط مرتبة على تلك الحقيقة مع زيادة هي مثلا وهو الادراك العقلي وكذا صورة الحيوان جامعة للنفس النباتي والطبيعة وصورة النبات جامعة للطبائع فالانسان في وحدته وجامعيته للكثرة كانه يحاكي عن المسبب الاول تعالى تعالى الله تعالى واحد بجميع الجهات مع ان الآثار الصادرة مرتبة على النفس بجهة الوحدانية كذلك الانسان مع توحده متوسطة وبساطته حافظ للتركيب محرك بالذات الى جهة ومتحرك باستخدام القوى النباتية حركات النشو والنماء ولهذا ان ينتهي الى النطق فهو كانه نفس انساني طبيعة ونفس نباتي وحيواني ايضا فان اراد بالمرتبة الطبيعة من الصورة عموم الطبيعة للاجسام بهذا المعنى فهو قول حق وان اراد غيره فهو قول لا نرام والتفصيل بما يستحق معناه اوسع من ذلك ١٢ مولوي حمد الله رح ۵۱۲ قوله وكيفية هذا الاجتماع آه الذي يستفاد من كلام الشيخ من غير هذا الموضع في كيفية هذا الاجتماع ان صورة كل نوع هو مركب من عدة قوى كالانسان مثلا يجب كونها مبدأ للآثار على ترتيب نظام كانها تجمع الكل في واحد لكنها مرتبها بواحد على وجه التناسب والترتيب يحصل الكثير شبيها بالواحد وقد عرفت ان المقصود من هذه الاقوال ان ماذكرناه شمول جميع وانكان ظاهر لعبارة آبيا حالا فاعلا حصل لها الحاصل فجميع القدس سره ١٢ ۵۱۳ قوله في جوهر النار كما هي في ذاته وانما قال هذا لان في غير النار يمكن ان يقال تكثر الآثار الصادرة عن طبيعة النار فيه لتعدد القوابل لتصريحهم بان الواحد لا يفعل افعالا كثيرة الا عند تعدد الآلات كالنفس الناطقة او عند تعدد القوابل كالعقل الفعال ١٢ مولوي محمد يوسف ۵۱۴ قوله والبرودة آه قال الشيخ من الطبيعيات في اوله واماكان قد يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة تصدر عنها ما هي صورة قوة فعلية كما عن طبيعة النار البرد المحسوس يكون عنها من جهة مادتها للمادة وبها قوة اخرى انفعالية كما للنار من الرطوبة ويجوز ان يكون قد يفيض منها بحسب الجسم قوة تمثيلية بحسب كيف الجسم قوة سخنة الى آخره فالبرودة اثر الطبيعة الملائمة واما هي قوة فعلية فالقياس الى المتأثر من جوهر النار والحاصل ان الطبيعة كما هي صورة مقيمة لا يصدر عنها ما يناسب الاقامة والتأثير والرطوبة قوة انفعالية فيكون اثرا لها من حيث الانفعال هي للمادة فكونها بالقياس الى المتصل فيشكل البرودة وهو المادة وان قرء المؤثر بصيغة اسم الفاعل فالامر ايضا ظاهر يعني ان الرطوبة تصدر عنها بالقياس الى ما يؤثر في جوهر الجوهر ويشكله والحاصل من جهة الانفعال ١٢ مولوي نظام الدين رح

حواشي متعلقة صفحه بست ۲۳ وسوم

تتمة حاشية هندسه ۵۱۵

في الاعيان لم يتعلق بشخص واحد بل بجميع اشخاص العالم كما عرفت سابقا ولا ينبغي الشيخ الطبيعة الكلية للنوع التي عين طبيعة الاشخاص حقيقة ووجودا فان طبيعة الشجر المعين مثلا تقتضي ثمار معينا وتغذية مخصوصة وهي اذا اخذت من حيث هي هي طلاشة هي طبيعة نوع الشجر تقتضي ثمارا مطلقا وتغذية لا تقتضي هذا التدبير الا تدبير اشخاص غير

ولا يقتضي بقاء تلك الاشخاص حتى يبقى وجودا دائما مما فعقد تسميته طبيعة كلية هي التي تقتضي هذا الانتظام والتدبير المشاهد والغرض من هذا التقرير النظام حفظ الحقائق الكلية الموجودة
بعين وجود الاشخاص لان هذه الاشخاص فانها مقصودة بالعرض فانه لا يمكن حفظ الكليات بدون الجزئيات الا باتصافها في الكليات ولا ابقاء شخص احدكما في المبدء تعالى وشيخ ينبغي وجود
ذلك المبدء لفيض لتدبير النوع او الكل في الاعيان فيقول ليس الا ان المبدع الحق جل شانه ابدع طبائع جزئية في اشخاص النوع الواحد او اجزاء العالم بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على
نمط خاص الى حفظ نظام النوع او الكل لا انه كما ابدع طبائع في الاشخاص تقتضي هو ملائم تلك الاشخاص ابدع طبائع اخرى تقتضي ذلك النظام الخ بل في جميع الاشخاص او في جميع العالم
بما هو جميع قائل به مولوی محمد امين سلمه قوله وبرت آه الحاصل ان الارادة الصائبة ابدع المواد اي الافراد كزيد وبكر واودع فيها الطبائع بحيث يكون كل طبيعة كل شخص
مقتضية وموافقة لنظام كل شخص الموجوع المجموع بان مجموع طبيعة الاشخاص لنوع واحد مقتضية لنظام النوع ومجموع طبائع جميع اشخاص جميع الانواع مقتضية لنظام العالم كله مولوی نظام الدين
ه قوله بل ان ابدع اي المبدع الحق جل شانه ابدع طبائع جزئية في اشخاص النوع الواحد او اجزاء العالم بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على نمط خاص الى حفظ نظام النوع او الكل لا انه كما
طبائع في الاشخاص تقتضي هو ملائم تلك الاشخاص ابدع طبيعة واحدة بالشخص تقتضي ذلك النظام المشاهد في جميع الاشخاص او في جميع العالم بما هو جميع ولا يرد انه اذا لم يكن للصورة الكلية
وجود واستقلال في الاعيان فاي معنى للاستحفاظ في هذا العالم من جهة نسبة الجهات اليان نسبة الطبائع الجزئية الى الطبيعة الكلية انما هي كنسبة الفرع الى الاصل لا قتضاء الطبيعة الكلية
المقصودة تحقق الطبائع الجزئية لينتظم باجتماعها نظام النوع لا نسبة الحلول والاتحاد كما مر وفيه تامل مولوی محمد يوسف سلمه قوله الكونه ملائما آه اي لو كانت الطبيعة الارضية
تطلب السفل لكونه ملائما لنظام الكل لا لكل الحصول بان الطبيعة ان الطبائع الفاعلة ابدعت لنظام الكل ولكن الطبيعة الارضية لا تطلب السفل لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض لان ابرودة
حالة التثقل فتطلب السفل لكن خفيفا وبرودة ليس آثار الطبيعة فلم يبق الا الكل رضا فلا يكون ابداعها الا لنظام الارض لا لنظام الكل كذلك النارية انما تقصد نحو المحيط لانه ملائم للنار لكون
الحرارة حالة الخفة فلو تقصد المركز لكان ثقيلا والحرارة من آثار الطبيعة لم يبق الا التثقل لا تقصد نحو المحيط الا انه ملائم لنظام الكل حتى يقال بان الطبيعة من الطبائع الفاعلة ابدعت لنظام الكل لعدم تطلب
الطبيعة الارضية السفل والنارية العلو لتقليم صلاح الكل لحفظه عن الاحراق مثلا ولكن لنشو النبات وتعيش الحيوانات ولو تقصد طبيعة النار مركز العالم وتقصد طبيعة الارض المحيط فكيف يكون
تعيش الحيوانات ونشو النبات للاحتراق وعدم الملائم كما ان تعيش الحيوانات الغالبة عليها الطبيعة النارية في النار كالسمندر ولهذا قيد الحيوانات بالغالبة عليها طبيعة الارض فحقه طبيعة الارض
فاعل بالغالبة مولوی محمد يوسف سلمه قوله الامر المعقول آه فيه دفع لما عسى ان يتوهم من قول الشيخ ان الموت وان كان غير مقصود في الطبيعة الجزئية في زيد مقصود
في الطبيعة الكلية انتهى بانه ايدل على وجود الطبيعة الكلية فان كون الموت جاريا مجرى الطبيعي للطبيعة الكلية انما يتاتى عند وجودها فوجه الدفع ان المراد بالطبيعة هناك صورة نظام
النوع الحاصلة في المبادي العالية فانها تسمى طبيعة على ضرب من التمثيل ومراده ان الموت وان كان خارجا من مجرى الطبيعة الجزئية لكنه جار مجرى الطبيعة الكلية التقديرية التخيلية وكما
ان وجود الطبيعة التقديرية تخيلية كذلك جريان الموت على مجراها ايضا تقديري تخيلي بان يخيل ان ثمة طبيعة مدبرة للكل تقتضي الموت في افراد لمصلحة التخلص للسعادة ووصول
نعمة الوجود الى جميع افراد ذلك النوع وان كان في الخارج ليس الا الطبائع الجزئية للافراد مولوی يو

حواشی متعلقہ صفحہ بست وششم ٢٦
تتمہ حاشیہ منہیہ سلمہ

متن ان للمعدوم حال غاية يفعل لاجلها الفاعل وانما لم يكن علية الغاية علية خاصة فلا يشتغل الطبعي بها مع وجود العلل الخاصة وهي الغايات الجزئية فان العلم اليقيني انما يحصل من العلل
العامة لو فقدت العلل الخاصة وهي ههنا موجودة وكونها ذوات غاية ليس من عوارضها الخاصة فلا يكون من عوارضها الذاتية والبحث انما يكون عنها لا من الاعراض الغريبة
لا يذهب عليك ان المنافي للاشتغال كون العارض عارضا لامر عام لا كونه عارضا اعم وكلية العلل يشترك فيها كما ان على رايه الشيخ اليه وكلية العلل كان مختارا به مولانا محمد يوسف
عــه قوله ثم الفاعل والغاية آه فكانهما مبدءان للمركب بوسط المادة والصورة فانه لو فرضت غناهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب ايضا ضرورة انه كلما وجدت المادة
والصورة لا ينتظر وجود المركب الى امر آخر والمفروض ان وجودهما بلا فاعل وغاية فوجود المركب ايضا كذلك فعلم ان الاحتياج الى الفاعل والغاية ليس الا احتياج جزئي
للمركب اليهما وهذا انما يستقيم لو لم يكن للمركب وجود سوى وجودات الاجزاء كيف ولو كان للمركب وجود فكما لا بد لوجودات اجزاءه من فاعل وغاية كذلك لوجوده ايضا لا بد منهما او
عدم الانتظار في وجود المركب بعد تحقق المادة والصورة لانه يتحقق مع جميع شروط تاثير الفاعل فيؤثر في وجود المركب منهما فالفاعل والغاية كما انهما مبدءان بعيدان للمركب كذلك مبدءان قريبان
ايضا ولعله لهذا قال كانهما وفيه ان الظاهر ان الفاعل كما عرفت لا يجعل واثره تهيؤ المادة للصورة وما معطي اثره ليس الا طبع الصورة في المادة وبعد هذا التاثير ليس تاثير آخر في وجود المركب
بل وجود المركب انما هو تابع واثر لوجود الصورة في المادة فالغرض فاعلا في المركب ليس الا الانطباع الصورة في المحل القابل ثم ذلك الانطباع يصير سببا للوجود المركب ان كان له
وجود سوى وجودات الاجزاء وكذلك الغاية المتصورة للفاعل انما هي غاية لما هو اثره وهو انطباع الصورة او هي سبب الفاعل ... فاعلا ... الصورة ... متعلقا

تحريكها الفاعل المركب قال الشيخ في الشفاء الفاعل اما ان يكون مهيأ للمادة فيكون سببا للايجاد والمادة القريبة من المعلول للاسباب قريبا او معطيا للصورة فيكون سببا للايجاد والصورة توجد والغاية تسبب الفاعل في انه فاعل وسبب الصورة والمادة بتوسط تحريكها الفاعل المركب انتهى فتراكما ماعلى ما ذكره الشيخ من ان يراد بعبارة مصدر بعضها لبعض ولكن تمثال ذلك ١٢ مولوي محمد عبد الحق

٥٥ قوله الشيئية بمعنى غير الوجود آه المراد من الشيئية على ما يظهر من المباحث الشفاء تقوم الماهية من حيث هي من غير اعتبار قيد الوجود العام ما دل كما صرح بل عليه كلام المحقق الطوسي في التجريد حيث قال الغاية علة بماهيتها لعلية العلة الفاعلية وكما قد يكون الشيء معلولا بحسب تقوم ماهية كالاثنينية فانها في حد وجودها اثنينية معلولة للوحدة كذلك الشيء وان كان محفوفا بالوجود لكنه قد يكون علة من حيث نفس ماهية كما في لوازم الماهية على طريق الشيخ فان الملزومات من حيث نفس ماهيتها علة لتلك اللوازم من غير مدخلية الوجود فيها عنده فالعلة الغائية وان كانت متصورة لنفس الفاعل او بغيره لكنها علة لعلية الفاعل من حيث نفس ماهيتها وبمساواة الشيئية للوجود لا يضر فان المساواة لا تقتضي ان يكون العلية بحسب الوجود اذا كانت العلية بحسب الماهية لانها غير العلية لكنه يشكل في غاية الافعال الطبيعية فانها لها ايضا غايات عندهم ولا يتصور فيها علية علة الغاية بحسب الوجود لان الوجود العيني متأخر ولا وجود ذهنيا لها لان الطبيعة لا شعور لها على ما هو المستقر المسلم فيما بعد ولا وجود فلا شيئية لمساواة فتلبست فلا يتصور العلية بحسبها ايضا ويمكن ان يقال ان الغاية وان لم يكن لها وجود في ذهن الفاعل لكنها موجودة في الاذهان العالية فالشيئية التي لها بحسب الوجود في المبادي العالية علة لعلية الفعل او يقال ان التقدم بحسب الشيئية او الوجود علة لفاعلية الفاعل انما هو في العلل الغائية وما اثبتوها للطبيعيات فلتثبت لها انما هو الغاية وهي اعم من العلل الغائية كما قال العلامة القوشجي في شرح التجريد الحكماء قد يطلقون الغاية على ما ينتهي اليه الفعل وان لم يكن مقصودا اذا كانت بحيث لو كان الفاعل مختارا لفعل ذلك الفعل لاجله والغاية بهذا المعنى اعم من العلة الغائية وبهذا الاعتبار اثبتوا القوى الطبيعية غايات مع انها لا شعور ولا قصد فقد برز وسينكشف بها لك فيما بعد ١٢ مولوي محمد عبد الحق

حواشي متعلقه صفحه بست و هفتم ٢٧

٥٦ قوله ويسمى اه اي الامر الذي لا بد من وجوده حتى يوجد الغاية يلي ان يكون وجوده متقدما على وجود الغاية يسمى خيرا فان في تحقق الدواء غايته بالذات هي الصحة وتتقدم على وجودها الشرب للدواء ولا بد من وجود الشرب لتحصيل الصحة ونفس الامر المذكور اعم من ان يكون نافعا بالحقيقة او بحسب الظن ١٢ مولوي محمد يوسف ٥٧ قوله مثل الصحة بالغير اه اي الغاية الذاتية يلتبس على الغير ويعلم ان الفاعل اذا حصل في مادة صورة فاما ان يكون مقصوده الاصلي هو تحصيل تلك الصورة في تلك المادة او مقصوده حصول صفة له في نفسه بواسطة ذلك التحصيل مثال الاول ان الحركة الصورية للانسان غايتها تحصيل تلك الصورة في تلك المادة ومثال الثاني الباني لاجل الاستكنان فانه ليست غايته الذاتية تحصيل صورة البيت في مادته بل الاستكنان وهو صفة تحصل للباني فاما القسم الاول فتلك الصورة الحادثة لها نسبة الى امور اربعة احدها نسبتها الى الفاعل من حيث ان تصورها صار محركا للفاعل وعلة لان صارت فاعلة حاصلة بالفعل مع تلك الصورة ومن هذا الاعتبار تكون غاية وثانيها نسبتها الى حركة المادة الى قبولها وهي بهذا الاعتبار يسمى نهاية وثالثها نسبتها الى المادة حيث كانت موصوفة بها بالقوة وهي بهذا الاعتبار يكون خيرا لان الشيء هو عدم كمال الشيء والخير هو حصوله ورابعها نسبتها الى المادة حين كونها موصوفة بها بالفعل وهي بهذا الاعتبار تكون صورة واما القسم الثاني وهو مثل الاستكنان فنسبته اليه لحصول الاني نفس الفاعل على اعتبار ان الاول الصورة صار علة لكون الفاعل فاعلا بالفعل وهو بهذا الاعتبار غاية وثانيها ان الشيء صار موصوفا به بالفعل بعد ما كان موصوفا به بالقوة وهو بهذا الاعتبار خير سواء كان خيرا حقيقيا او كان خيرا مظنونا فقد تحقق ان كل غاية فهي باعتبار غاية وباعتبار آخر خير ١٢ مولوي محمد يوسف

٥٨ قوله كالجمال للرياضة فان الرياضة قد تستعقب حصول الجمال والجمال بالفتح يطلق على معنيين احدهما الجمال الذي يعرفه العامة مثل صفاء اللون ولين الملمس وغير ذلك مما لا مدخل للكسب فيه على تقدير ذاتي ولكن الاكتساب وثانيهما الجمال الحقيقي وهو كون كل الاعضاء على افضل ما ينبغي ان يكون عليه من المزاج والهيئة والمراد من الجمال هنا المعنى الثاني من المعنى الاول والرياضة حركة ارادية تضطر الى التنفس العظيم المتواتر فغايتها الصحة لان استعمالها على جهة اعتدالها مع المراد الزائدة وتمنعها من التكون وللاجتماع ازيد مما ينبغي وبعد البدن والمزاج لها من استعداد عروض الامراض المادية فانها تستفرغ المادة او لا سيما انعاشها الحرارة الغريزية وتعديدها البدن الخفة وذلك لانها تصير حرارة لطيفة فتحلل ما اجتمع من فضل كل يوم وتكون الحركة معينة في ازلاقه وتوجهه الى مخارجه وبها تحلل الاجسام التي في البدن ولهذا الانحلال يصير الاعضاء الاصلية الين ما كانت ويزداد به الرطوبة فتم ١٢ مولوي محمد يوسف

٥٩ قوله كالشجر اه فان الغاية الذاتية هي الوصول الى المكان الطبيعي قد توجد مع الغاية العرضية وهي الشجة وقد لا توجد معها كما اذا انقذف الحجر على الارض كذا الغاية الذاتية في رمي السهم هي الوصول الى الصيد قد توجد مع الغاية العرضية وهي القتل للانسان وقد لا توجد كما اذا رمي السهم في الانسان او في البيضة ولا يصل الى الصيد ولا شك في ان الغاية العرضية اي الشجة او القتل تقاوم الغاية الذاتية ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه ٦٠ قوله السقمونيا اه فان السقمونيا فاعل بالذات لاسهال الصفراء او ضررا بالاد وهي ضدها الذي هو البلغم وتنسب فعل البلغم الذي هو التبريد الى السقمونيا فهو فاعل بالعرض للتبريد والبلغم فاعل بالذات للتبريد ١٢ منه ٦١ قوله وغاية آه وحاصله انها غير الحركة لا تنفق فقط بحيث لا يقصد بآخر والغاية بالعرض مقابلها فشرب الدواء له غاية بالعرض غاية المقصود من الشرب الصحة فهي المنتهى للحركة وهي الغاية بالذات وذلك ان تجعل الغاية ما تعلق بالحركة بالذات لا بواسطة وشرب الدواء للدواء كذلك ١٢ ملا حسن

حواشی متعلقہ صفحہ سی و چہارم

ف قوله لا يسلب الطبائع البسيطة آه فان كما ان عدم الشعور من عدم الهرب عن المنافي وعدم الطلب للملائم لانه لا تميز عليها بحيث لا يمكن تشكيك غيره الا المجادل المتكلف فان بعض المركبات من المعادن والنباتات حديثة بهم الشعور والمحقق الصدر الشيرازي اجترأ على ثبوت الشعور في الطبائع بل في كل شيء حتى الهيولى التي هي محض القوة والاستعداد ولذا حمل العشق والمحبة الواقعين في كلام الاقدمين من ان الهيولى عاشقة للصورة ومحبة لها على الحقيقة لا على المجاز والكناية من استبعادها كما حمل الشيخ الرئيس عليه ولولا مخافة الاطناب تذكره مع ما له وما عليه ومن اراد الاطلاع عليه فليراجع الى الاسفار الاربعة ١٢ مولوی حمد الله رح ف قوله ويجيب ان الطبائع آه حاصله ان الغايات في الامور الطبيعية موجودة في الاذهان العالية فهذا الوجود علة ومتقدم على المعلول والوجود الخارجي المترتب على المعلولات معلول لها فانت تعلم ان هذا غير واضح في نفسه بل يعلم الواضح خلافه فانا نعلم ضرورة ان الطبائع اذا وجدت وخليت ونفسها تكون متوجهة الى افعالها المترتبة عليها وان لم يوجد عقل ولا فلك والاجتراء على التزام ان الامور المترتبة على الافعال الطبيعية دائما او اكثريا انما هي غايات متصورة للملائكة المسيطرة على نظام العالم ليس الا القول باثبات الغايات في الطبائع وهو لم يقل به بل يعبد عليه ١٢ مولوی حمد الله رح

حواشی متعلقہ صفحہ سی و ہشتم ۳۸

ف قوله واذا كان بعض آه العلم الطبيعي هو علم يبحث فيه عن امور تحتاج الى المادة في التحقق دون التعقل وما يسمى بعلم الرياضي لان النفس تتريض به وانما يسمى تعليميا لانهم كانوا يعلمونه صبيانهم تمرينا لافكارهم وتانيسا لطباعهم بالبراهين اليقينيات واصوله اربعة الهيئة والهندسة والحساب والموسيقى وفروعه كثيرة كعلم المناظر وجر الاثقال والاسطرلاب والنجوم وغيرها فموضوع الهندسة الكم المتصل الساكن وموضوع الحساب العدد وموضوع الهيئة عند المتاخرين الاجسام الاول العلوية والسفلية كالاجرام الافلاك والكواكب والعناصر الحاصلة في الباقية وبالجملة موضوع الهيئة الاجسام البسيطة بخلاف العلم الطبيعي فان موضوعه الجسم مطلقا سواء كان بسيطا او مركبا من هذه الحيثية فحاصل المقصود ان بعضا من العلوم التعليمية اي تعليمية بحتة كالهندسة والحساب مناسبة لما في العلم الطبيعي ومنها ما هي ليست تعليمية بحتة بل لها مناسبة كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة واعراضها فاذا كان ما هو مناسب للطبيعي لا يعرض فيه عن المادة واعراضها فالطبيعي كيف يتصور اهمال المادة فيه ١٢ مولوی محمد یوسف ف قوله لما كان آه اعلم ان بعض الاشياء مما لا علة له اصلا كواجب الوجود وبعضها ماله بعض العلل كالفاعل والغاية دون المادة والصورة كضرب من المفارقات وبعضها ماله جميع هذه العلل كالمركبات وجميع المتحركات والمستحيلات التي يبحث عنها في العلوم الطبيعية فالعالم الطبيعي يجب عليه ان يكون مفتشا باحثا عن جميع هذه العلل ليحيط بها في براهينه عند السؤال عن الامور الطبيعية خصوصا بالصورة والمادة حتى يتم احاطته بالمعلول فاذا سئل عنها لم فالجواب الحقيقي ان يذكر جميع العلل الا اذا كان السؤال متضمنا البعض العلل فحينئذ يصح ان يذكر الباقي باسره الا انه قد يكتفي بالبعض مسامحة كما قد فصله المصر ١٢ مولوی حمد الله رح ف قوله فالجواب الحقيقي آه لان لم لطلب العلة كما تبين في فن الميزان فالعلم التام والفائدة المعتدة انما تحصل بذكر العلل كلها ١٢ مولوی محمد یوسف ف قوله انها علة لفاعلية الفاعل آه يعني ان الغاية يصح منها انها علة لعلية العلة الفاعلية فان تصور الغاية علة فاعلية لكون الفاعل فاعلا اذ تصورها البصير مقدما على الفعل ١٢ مولوی محمد یوسف ف قوله كالمشير معطوف على قوله كالغاية فكما للغاية عليها فاعلية الفاعل كذلك للمشير الباعث علية لفاعلية الفاعل لكون المشير منبها للفاعل على حاجته الى الغاية والباعث ايضا له دخل في الفاعلية لكونه محتاجا الى الغاية فكل واحد من المشير والباعث فاعل الصورة الاختيار الذي ينبعث منه الفعل الاخير كالقتل والمراد من الباعث الذي لولاه لما كان يمتنع الى الفعل ١٢ مولوی محمد یوسف ف قوله كان يقال آه اي يقال في جواب لم قاتل فلان فلانا ان المقتول غصب حق القاتل فان الغصب يحقق الحاجة الى الانتقام ١٢ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ سی و نہم ۳۹

ف قوله لا يكون ثبوته لها معللا آه اي لا يكون ثبت الاستعداد بمعنى امكان قبول الصورة للهيولى معللا بعلة لما ثبت في مقره ان الذاتيات غير معللة بعلة فلا يسأل عن الاستعداد المذكور بلم لان لم طالب للعلة كما سبق وظاهر ان الفاعل لا يجوز ان يعطي المادة الاستعداد بانه ان لم يعطه لم يكن مستعدة فلا يتوجه على الاستعداد الاصلي ونقض حال الاستعداد بمعنى التهيؤ التام اي قريبا من التام فينبغي قوله بل انما يسأل آه اي يتوجه السؤال عن الاستعداد بمعنى التهيؤ لان الاستعداد بمعنى التهيؤ فقد يعطيه الفاعل كما يقال للمرأة اذا سئل عنها لم تحبل الشيخ فيقال لان الصاقل صقلها والحاصل ان الاستعداد الاصلي ذاتي لا يعطيه الفاعل ١٢ مولوی محمد یوسف ف قد عرفت ان الغاية قد تجتمع مع الصورة بالذات لكن من جهة الصورة بينهما تغاير البتة فاذا ذكرت الصورة مطلقة يصح ان ذكرت الصورة في الجواب وان ذكرت مقيدة مما يصح الصورة به فلا يصح ذكرها وان ذكرت مقيدة بما يفيد الغاية بما ذكرت الصورة بل الغاية فذكر ان صح فقد آل الى الغاية ١٢ مولوی نظام الدین رح

حواشی متعلقہ صفحہ چہل و یکم ۴۱

ف قوله رصدية آه الرصد جمع راصد كخدم جمع خادم وهو الذي يقصد بالرصد اي الطريق للحراسة ثم اطلق على جمع يرصدون الكواكب اي ينظرون حركاتها وبدائعها

الی موضع معین ثم یجتمع الذی یصدون فیه بالرصد لقیة الهلال ۱۲ شرح الحل ۱۲ مولوی محمد یوسف دام ظلہ العالی ۵ قوله فی الجسمیة المطلقة ای المادة الثانیة فان المادة الاولی فی ترکیب منها الجسم المطلق وتحصیل تمام ذاته منه ومن الصورة الجسمیة بعد تحصله یکون الجسم المطلق مادة ثانیة لصورة النوعیة فالمادة الثانیة هی الجسم الصالح لان ینطبع فیه صورة نوعیة

حواشی متعلقه صفحه چهل و سیوم ۴۳

تتمه حاشیه ۳ متعلقه صفحه ۴۳

والحاضر موجود فلا یتصل بها فیلزم وجود الحاضر بالفعل بلا انفصال بینهما الا العدم الملکت کما ذکرنا بل مع التجاور والتتالی فهناک آنات متتالیة ترکب منها الزمان اجزاء متتالیة غیر منقسمة بازائها من الحرکة القطعیة بینها بازاء الاجزاء المتتالیة الغیر المنقسمة من الحرکة اجزاء کذلک من المسافة فهی اجزاء غیر متجزیة فی جهة او جهتین او جهات مما یتحرک علیه الجسم فثبت المطلوب او نقاط متتالیة او خطوط او سطوح کذلک فیکون بازائها من الجسم الذی ینطبق المسافة علیه جواهر غیر متجزیة کذلک وهو المطلوب ۱۲ ملا حسن ۵۴ قوله والتخلف آه حاصله علی ما قال بعض المحشی مع ادنی تغییر انه لو کان الجسم قابلا للانقسام الی ما لا نهایة له یلزم ان لا یدرک سریع الحرکة بطیئها اذا تحرکا فی جهة واحدة علی سمت واحد وکان البطیء اسبق بل یکون السریع واقعا فی مکانه ای لا یحصل لها حرکة اصلا وبین وجه اللزوم بقوله اذ لا یقطع ما یحصل الملازمة انا اذا فرضنا البطیء متقدما علی السریع بقدر ذراع مثلا وتحرکا معا من مبدء واحد من الزمان فعلی اصل الخصم یلزم ان لا یدرک السریع البطیء فی حد اصلا وان کان السریع فی غایة السرعة کالبرق والبطیء فی غایة البطوء کالنملة لان السریع لا یقطع الذراع الذی هو مسافة بین السریع والبطیء الا بقطع نصف الذراع ولا یقطع نصف الذراع الا بقطع نصف ذلک النصف وهلم جرا الی ما لا یتناهی فلا یتاتی له قطع انصاف غیر متناهیة فی زمان متناه فیکون البطیء سابقا فی کل مرتبة علی السریع بقدر مسافة وهی قابلة للانقسام فیکون السریع بعد حرکته متاخرا ومقصرا عنه بمسافة هی اقل من تلک فلا محیص بالحرکة اصلا بل لا یتاتی له حرکة اصلا لاستحالة قطع مسافة معینة بای قدر کانت فی زمان متناه لان قطع تلک المسافة انما یکون بقطع انصاف غیر متناهیة وقطع انصاف غیر متناهیة فی زمان متناه محال وبهذا اذا کان معنی قوله بل الواقف بل یکون السریع واقفا فی مکانه واما اذا کان قوله الواقف معطوفا علی قوله البطیء یکون المعنی ان السریع لا یلحق البطیء بل لا یلحق الواقف فی مکانه وعلی ای تقدیر کان لا یتوجه هذا الالزام علی القائلین بالجزء فانه اذا بقی بینهما جزء فاصل فالسریع اذا تحرک جزء ادرک البطیء ولا یصح ان یقال ان البطیء ح تحرک اقل من الجزء حتی لا یدرکه لانه یلزم انقسام الجزء بل یلزم ان یسکن البطیء بعد حرکة جزء وهو معلل مطلق فصل انجذب ولیس یلزم المحال انک تجد السلسلة الی غیر النهایة جزء تقطیعها والتفصیل فیه ان الشبهة الی شبهتین الاولی انه لو کانت القسمة تذهب الی غیر النهایة لا یقطع المتحرک المسافة المعینة ابدا ویلزم ان یکون زمان القطع غیر متناه والثانیة انه یلزم علی تقدیر قبول الجسم القسمة الی غیر النهایة انه لا یدرک متحرک متحرکا فی سمت واحد والکان القدم منهما البطاء کثیر ولا یخفی علیک ان التفصیل الی الشبهتین انما یمکن اذا کان معنی قوله بل الواقف آه بل یکون واقفا فی مکانه واما اذا کان قوله بل الواقف معطوفا علی البطیء کما هو الظاهر فلا یصح التفصیل لانه عن شبهة واحدة ۱۲ مولوی محمد عبد الصمد

حواشی متعلقه صفحه چهل و چهارم ۴۴

۵۸ قوله لکنه لازم لکن وجوب کون الاقسام الممکنة فی المتصل قابلة للقسمة وان لم یکن مفهوم المتصل لکنه لازم المتصل اما صدق کونه مفهوما انه لا اذا اطلق علی شیء لفظ المتصل یفهم منه ما حقیقیا ان بین اجزاء المفروضة حد مشترک وهو طرفهما وذلک ولا یدرک ان کونه منقسما الی اشیاء تقبل القسمة ایضا لا یفهم الا بالبرهان فهو من العوارض اللازمة للمتصل المحتاج فی اثباته وجوده بالمتصل الی حد وسط واما کونه لازما فواضح بطلان توقف قسمة المتصل عند حد واذا کان هو لازما للمتصل فرسم المتصل بالمنقسم الی اشیاء تقبل القسمة کان التعریف باللازم فیکون رسما ۱۲ مولوی محمد یوسف دام ظله ۵۹ قوله هذه القول آه وذلک یحتمل امرین احدهما تلک الاقسام ان لم ینتهی الاجزاء التی غیر متجزیة اصلا فتحقق الکثرة بدون الوحدة وهو کما تری فلابد من ان ینتهی الی ما هی غیر متناهیة لزم ان یکون التالیف منها وهی غیر متناهیة فلزم وقوف القسمة وقد کانت غیر واقفة ۱۲ مولوی نظام الدین ح

حواشی متعلقه صفحه چهل و پنجم ۴۵

۵ قوله الا انه ربما یستدل علیه آه یرد علیه ان الاستدلال بالامور الطبیعیة لا یجعل الاتصال الا عارضا من جهة الحرکة والسکون وغیرها من الحیثیات المعتبرة فی موضوع الطبیعی والمانع من کونه من مسائل الطبیعی لیس الا ذلک فالاستدلال علیه من جهة الحرکة وما یتعلق بها لا یجدی نفعا فی کون مسئلة الاتصال من الطبیعی الا ان یقال انه قد حقق بعض الفضلاء المدققین فی حاشیته علی الحواشی الجلالیة علی التهذیب بما یدل علیه کلام التفتازانی فی التلویح بان الحیثیات المعتبرة فی موضوعات العلوم لیست حیثیة تقییدیة للموضوع بان یکون ثبوت الاعراض فی نفس الامر للمجموع المرکب من الموضوع والحیثیة ولا حیثیة تعلیلیة لثبوت الاعراض فی نفس الامر بل هی حیثیات تقییدیة فی نظر الباحث او حیثیات تعلیلیة للبحث فعلی هذا یحتمل ان یختلف حال المسئلة الواحدة من کونها من علم باختلاف الاستدلال کما سبق ان کرویة السماء والارض مثلا اذا استدل علیها بطریق لمی فهی من الطبیعی واذا استدل علیها بطریق انی یکون من الهیئة فان الاستدلال بالبیانات الطبیعیة یدل علی ان المنظور للباحث هو الحیثیة المعتبرة فی موضوع الطبیعی لما ان الاستدلال علی الکرویة بان السماء والارض فی طبیعة واحدة لا تختلف آثارها من الانتهاء فی جانب بحظ وفی جانب بحظ الی غیر ذلک یدل علی ان المنظور للباحث کونها طبیعیة ۱۲ مولوی محمد عبد الحلیم

ﻪ قوله وما التالف الجسم آه يعني ان الظاهر انهم ارادوا بالنظر في تجوهر الجسم تحقيق حقيقته فبعضهم كمثبتي الجزء علموا ان حقيقته عدة اجزاء لا تتجزى فادى نظرهم الى التالف والبعض الآخر كالفلاسفة علموا ان حقيقته جوهر متصل بنفسه فادى نظرهم الى عدم التالف لان الاتصال لا يتصور الا بان لا يكون مولفا من الاجزاء التي لا تتجزى فالنظر في التالف وعدم التالف ليس الا تبعا و المنظور حقيقة هو تجوهر الجسم وبيان حقيقته لان المقصود واصالة اثبات العرض الذاتي الذي هو التالف او عدم التالف للجسم الطبعي فالفقيهان القائلان بان الجسم مولف او غير ليس موضوع لهما بل هما شرحان كاشفان عن ان الجسم حقيقته اجزاء لا تتجزى او ان حقيقته الجوهر المتصل كما يقال في شرح حقيقة الجسم انه مركب من الهيولى والصورة ولا يراد به اثبات عارض التركيب من الهيولى والصورة للجسم والنظر في تجوهر الشئ لا يكون الا في الالهي فالظاهر انها منه ۱۲ مولوی محمد اسد الله رح ﻪ قوله وان مفهوم التالف آه ولما كان عسى ان يتوهم ان مفهوم التالف غير داخل في حقيقة الجسم عند مثبتي الجزء لان الاشاعرة منهم يحدون الجسم بالمتحيز القابل للقسمة ولو في جهة واحدة والمعتزلة منهم يحدونه بالطويل العريض العميق وليس التالف ماخوذا في كلا الحدين فكيف يصح مفهوم التالف من العوارض ويبحث من جهة العروض فدفعه بقوله وان مفهوم التالف آه وحاصله ان مفهوم التالف وان كان غير داخل في حقيقة الجسم عند مثبتي الجزء لكن يكون ملحوظا لهم في تحقيق جوهرية الجسم ولو تبعا اي لو كان خارجا عن حقيقة الجسم فانهم عند تحقيق تجوهر الجسم ينظرون ويلاحظون تالفه من الاجزاء لان التالف يفيد تحقيق التجوهر بالامر به واذا لوحظ لتحقيق جوهرية الجسم فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض للزوم التكرر وعدم الفائدة فافهم ملخصا ما في بعض الحواشي ۱۲ مولوی هدایت الله رام فوزی دام فیضه ﻪ قوله وعدم التالف منها آه دفع توهم عسى ان يتوهم وهو ان ملاحظة التالف لتحقيق جوهرية الجسم عند مثبتيه مسلمة واما ملاحظة عدم التالف عند النفاة لبيان تجوهره فغير مسلمة غاية ما يلاحظ عندهم هو الاتصال او التركيب من الهيولى والصورة لا عدم التالف من الاجزاء المفردة فالنظر فيه ليس الا انه عارض ذاتي للجسم وحاصل الدفع ان عدم التالف وان لم يجب ملاحظته عند تصور الجسم بالحقيقة عند النفاة لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين ليتقرر الامر في تجوهره يعني انهم لما نظروا في تجوهر الجسم في مقابلة المثبتين وادى نظرهم الى الاتصال ولا يتصور الا ببطلان التالف فلاجرم نظروا في عدم التالف لتقرير امر التجوهر لا لان عدم التالف عارض له لكون المقصود اثبات ذلك العارض من حيث انه عارض له فقال مولوی محمد اسد الله رح ﻪ قوله ومن ههنا قال آه يعني من ان النظر في التالف وعدمه نظر في تجوهر الجسم قال ما قال فان المراد بالنظر في نحو الوجود النظر في ماهية الشئ بقطع النظر عن الطبيعية والتعليمية بان يكون لنفس الموجودية كما فيه كما صرح به بعض المحققين ۱۲ مولوی محمد اسد الله رح ﻪ قوله المعلم الثاني آه المراد من المعلم الثاني الحكيم ابو نصر فارابي فان مدون قوانين الفلسفة هو الحكيم العظيم ارسطو وتلميذ اسكندر ولذا لقب بالمعلم الاول ثم بعد ذلك نقل المترجمون تلك الفلسفة من لغة يونانية الى العرب فهذبها ورتبها واحكمها واتقنها ثانيا الحكيم ابو نصر فارابي فلقب بالمعلم الثاني ۱۲ مولوی محمد یوسف ﻪ من ان الجسم متصل والاجزاء التي لا تتجزى من حيث الجزئية باطلة والانقسام الوهمي في الجسم لا الى نهاية وليست الاجزاء موجودة بالفعل والقول لوجودها بالفعل باطل بتقرير ستالفن مع بطلانه ببطلان الاجزاء التي لا تتجزى ۱۲ مولوی محمد یوسف ﻪ قوله ونحو ذلك آه اشارة الى ان العبارات بههنا مختلفة فقد يقال من حيث الحركة وقد يقال من حيث المادة وقد يقال من جهة الطبيعة ومآل الجملة واحد لان التغير لا يكون الا بالمادة وكون الشئ ماديا وكونه طبيعية متساويان عند المادة من لم يتغير ۱۲

حواشی متعلقہ صفحہ چہل وششم

ﻪ قوله كما فعلنا آه اي اعتبرنا قبول القسمة لا الى نهاية من جهة الوهم لا من جهة الفك او اختلاف الاعراض لان الدليل القائم على قبول القسمة لا الى نهاية انما يدل على قبول القسمة لا الى نهاية من جهة الوهم لا من جهة الفك واختلاف الاعراض ولم يحصل قبولها من جهة الوهم قطعية لقبولها من جهة الفك او اختلاف الاعراض فعلى هذا انما يتعلق مسئلة اللاتناهي في الانقسام بالطبعي من جهة الاستدلال عليه بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل ونحو ذلك الجهات من الطبعيات فقد حل المسئلة المذكورة في الطبعي بان يكون اللاتناهي في الانقسام بحثا فيه لان حقيقة البحث اثبات حكم بالبرهان والدليل يكون الحيثية قيدا في نظر الباحث او علة للبحث لا لايجاد نظر بل لايجاد يوجد الا بان يلاحظ تلك الحيثية في الاستدلال بان يورد الاستدلال مشتملا على تلك الحيثية والا فلم تقيد البحث بتلك الحيثية بل صارت مطلقة ولم تصر علة للبحث عنه واذا لوحظ حيثية الحركة او ما يتبعها في الاستدلال فلا محالة يظهر ان عروض اللاتناهي في القسمة اي قبولها انما هو من جهة الحركة فيكون مسئلة من الطبعي ۱۲ مولوی محمد یوسف ﻪ قوله وكذلك اللاتناهي آه التشبيه اما في التفصيل او في التعيين في الشق الاخير فعلى الاول يكون معناه انه كما كان للاتناهي في الانقسام جهتان من جهة يكون من الطبعي ومن جهة يكون من الالهي وانما يتعلق بالطبعي من جهة الاستدلال بالامور الطبعية كذلك للاتناهي في الصغر جهتان ان اعتبر الصغر من جهة الفك او من جهة التكاثف او الذبول كان من الطبعي لكونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة وان اعتبر الصغر بالقسمة الوهمية يكون من الالهي لا من الطبعي الا من جهة الاستدلال عليه بالامور الطبعية وعلى الثاني يكون معناه انه كما كان اللاتناهي في القسمة ليس من الطبعي الا من جهة الاستدلال كذلك اللاتناهي في الصغر ليس من الطبعي الا من جهة الاستدلال بالامور الطبعية ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه الله تعالى ﻪ قوله ولو تركيبا غير طبعي آه التركيب الطبعي في الجسم عبارة عن تكون حقيقته من اجتماع اجسام مختلفة الطبائع مثل النبات والحيوان فانهما يتالفان من اجتماع العناصر الاربعة وامتزاج بعضها بالبعض

والترکیب من حیث هما شیئین بسیطین انما یکون غیر طبعی لا طبعیا وانما تسمیته بهذا الترکیب الطبعی وتسمیته تقابله بالبساطة الطبعی لان مراد الطبعی الترکیب [illegible] انا بهو هذا ۱۲ مولوی محمد یوسف

علـــه قوله لم یکن من عدم رضاه آه قال الاستاذ رح لقائل ان یقول ان ههنا شیئا لا شک انه هو سلب الاتصال عن الجسم الذی من شانه ان یکون متصلا بالنظر الی نفس مفهومه ولا شبهة فی انه یختص بالجسم فان المجرد لا یقبل الانفصال فالمجرد ایضا عن الکل لیس الجزء الذی لا یتجزی بالذات بخلاف الجسم فانه مجرد والنظر الی مفهومه هو الطویل العریض العمیق مثلا یمکن فیه الاتصال من الجواهر الفردة ولذا توهم المتکلمون فیه ذلک وان کان الفحص البرهان

یستحیل اتصال المعدوم الدوام من الضرورة بالنظر الی مفهومها مع قطع النظر عن الابتناء علی اصول الدقیقة انتهی القول ان القابلیة بالنظر الی المفهوم فی بادی الرای لا یلتفت فی اعدام

الملکات بل المعتبر فیها القابلیة لنفس الامر به فیما لا یلتفت الیها بعد تسلیم ذلک لا یلزم انحصار العدمی فی مفهوم السلب لعدمه فان عدم الشیء مع القابلیة بالنظر الی نفس المفهوم

ایضا مفهوم من المفهومات یمکن ان یطلب اثباته للجسم وان لم یقل له عدم الملکة المصطلح ولذا ابدع الفاضل الخونساری فی حاشیته علی المحاکمات احتمالا بعد منع الاحتمال الذی ذکره

الاستاذ رح حیث قال و یمکن ان یجعل المحمول عدم الترکیب من الاجزاء التی لا تتجزی عما من شانه ان یترکب من الاجزاء المقداریة ثم قال و هذا وان لم یکن من عدم الملکة لکن لا ضیر فیه اذ لا یلزم

ان یکون المحمول العدمی اما سلبا او عدم ملکة ۱۲ مولوی حمد الله رحمه الله علیه قوله وقد اقتضینا اثره آه حیث ترجم الفصل لعدم التناهی فی الانقسام وان کان المقصود الاصلی

له هو الاتصال لان الدلیل المورد فی الکتاب انما یدل علی الانقسام بالتبع و ان ایهام الدلیل علیه بالذات بل المقصود الاصلی هو الایضر الاقتصار لکون المطالب الاربعة متلازمة

والدلیل علی احدها دلیل علی البواقی ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقه صفحه چهل و هفتم ۴۷

تتمه حاشیه ۵ متعلقه صفحه ۴۷

فی الاجزاء ولا یحصل منه حجم مع وما الا بالاسر فیلزم الانقسام فی الاجزاء ایضا ویمکن ان یطارد ذلک الکلام بما وسعه من الاجزاء فان قیل ان الاجزاء لا یسعه بل یبقی الجزء فاصلا فیلزم

الانقسام فی الجزء وان قیل انه کما یفرض وقوع الاجزاء فیه وان کانت غیر متناهیة لا یطارد ذلک الکلام بل یسع اجزاء آخر ایضا فیلزم انقسامه الا الی نهایة فیلزم انقسام الجسم کذلک

وهو المطلوب وستیقن ایادعه ما حصنا لا ینفعهم وهو ظاهر واما ان لا یکون له وضع متمیز من الاجزاء المتصلة کالعدم و یؤول الی ملاقات الاجزاء والاولی ان یقال ان ترکب الجسم

من الاجزاء التی لا تتجزی فلا بد اما ان یتلاقی او تتقارب بحیث یحصل بینها محاذاة و موازاة وعلی الاول لزم ما التزموه وعلی الثانی فاما ان یحاذی بشیء فی الوسط احد الطرفین

غیر الشیء الذی یحاذی منه الطرف الآخر اولا وعلی الاول یلزم الانقسام وعلی الثانی یلزم التداخل ضرورة انه لو لم یکن التداخل یحاذی شیء منه احد الطرفین وشیء آخر منه

الطرف الآخر ۱۲ مولوی حمد الله رح سلمه قوله ولا یحصل منها حجم آه لم یبن الکلام علی بطلان التداخل فی نفسه فان الخصم لعله لا یساعده بل ابطل بانه یفضی

الی عدم حصول الحجم بالتالف فلا یحصل جسم فی عالم الواقع و هو اشد استحالة فان التالف افضی الی عدم التالف ۱۲ مولوی حمد الله رح سلمه

قوله کالهیولی والصورة آه فانهما من الاجزاء المحصلة للجوهر الوجدانی لا من الاجزاء المحصلة للحجم فان الحجم انما یحصل من ترکب المقدار لا منهما وانما یحصل ویتقوم منهما جوهر وحدانی قابل

للمقادیر والاعراض والصورة اللاحقة وهو الجسم فتبین لک ان الاجزاء المقداریة هی التی یحصل بها تقدر الجسم کالنصف والثلث والربع وهکذا الا التی بها یتقوم ویحصل

حقیقة الکلیة کالهیولی والصورة جسمیة کانت او نوعیة ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقه صفحه چهل و هشتم ۴۸

علـــه قوله فیظهر من ذلک آه ای من تقریب الشبهة یظهر الجواب بطریق النقض عن الاستدلال القادم علی نفی تالف الجسم من اجزاء لا تتجزی والتعریف المشهور للنقض هو تخلف

الحکم عن الدلیل والتخلف کما یوجد فی المادة المتحققة بلا الزام لک تحقق بثبوت مادة ملزمة علی الخصم وان لم یقل بها صراحة فحاصل الجواب بطریق النقض ان الدلیل القادم

علی نفی تالف الجسم من اجزاء لا تتجزی بان الاجزاء اما ان لا یتلاقی او یتلاقی آه بجمیع مقدماته فاسد والا لزم ان لا تتالی النقاط ولا ترکب امتداد و مسافة منها والتالی

باطل بالملازمة فلان ما ذکر فی ذلک الدلیل فهو بعینه جار فی تتالی النقاط وترکب امتداد و مسافة منها بان یقال اما ان لا یتلاقی النقاط فلا یحصل منها مسافة او یتلاقی

فاما ان یتلاقی بالاسر فیتداخل بعضها فی بعض فلا یحصل الامتداد منها او لا بالاسر بل یکون شیء من نقطة مشغولا بالملاقاة وشیء منه فارغا فیلزم الانقسام فلا یکون

المفروض نقطة نقطة فلا تتالی النقاط ولا ترکب امتداد منها واما بطلان التالی فظاهر من حیث الزمان والحرکة فان تتالی النقاط وترکب المسافة منها لازم لهما فما هو جوابکم فهو جوابنا فی

تالف الجسم من اجزاء لا تتجزی ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه

حواشی متعلقه صفحه چهل و نهم ۴۹

تتمه حاشیه ۱ متعلقه صفحه ۴۹

فعلیة منه کما یدعی انه تام من باب الاجزاء موجودة بالفعل فی نحات وهذا اعترف بذا المحقق بعدم الفرق من الاجزاء الوهمیة التی بالقوة [illegible] الموجودة

الموجودة اذا كانت متساوية ۱۲ مولوی حمد الله رح ۵۵ قوله تمسک بها القائلون آه وانت تعلم انه لا يتم التمسک لواحد من الفريقين فان اثبات الاعم من الامر لا يفيد خصوصية فالاثبات للقدر المشترک اثبات الاعم من تاليف الجسم من اجزاء لا تتجزی فلا يثبت باثبات القدر المشترک ثبوت التاليف منها وكذا باثباته لا يثبت التحليل اليها الا ان يراد كل من الفريقين باثباته الرد على انكار القائلين بانقسام الجسم لا الى نهاية ۱۲ مولوی حسن رحمه الله

حواشي متعلقة صفحه پنجاه و دوم ۵۲

تتمه حاشيه ۳ صفحه ۵۲

كان الامر عليهم اضيق فانه لا يمكنهم القول بسكون القطب او المحيط فانه يلزم على هذا تاثر الاجزاء وعدم اتحاد مسافة القطب والمحيط وقد عرفت لا يمكن القول به وبدان القطب مرارا فليس الا ان القطب يطفر الا ان نعتذر من قبلهم ان الحركة المكانية في القطب لما كانت مساوية لما في المحيط لا تتخلل السكون في هذه الحركة في زمان حركة المحيط والتفاوت انما هو في الحركة الوضعية لهما فتخلل السكون الوضعي في الحركة الوضعية التي للقطب في زمان تحرک فيه المحيط بهذه الحركة وكذا تتحد المسافة المستقيمة ويتفاوت المسافة المستديرة غاية ما يلزم ان يكون قطع المسافة المستديرة للقطب بعضه بالدوران عليها وبعضه بالمرور عليها على سبيل الاستقامة وليس التزامه ابعد من التزام السكون في اثناء الحركة ۱۲ مولوی حمد الله رح ۵۴ قوله والاخرى شناعة آه مما يقوی التشنيع عليهم في التزام التفكيک ان يقرر فيما يتفق العقلاء على شدته واستحكامه في عدم تفككه كالفلک له ولو اقال الله تعالى وبنينا فوقكم سبعا شدادا او في جسم لو تفكک ليتناثر اجزائه كالفرجار مثلا او كان له شعور بحيث يبطل حيوته بحركته بالتفكيک كالانسان اذا دار على نفسه وبالجملة ان شناعة التفكيک السكون في اثناء الحركة ليست مما يخفى على من له ادنى عقل والاعذار التي يتكلفونها في رفع الشناعة من ارادة الفاعل المختار وغيرها مما هو مذكور في كتبهم باردة ركيكة كما يظهر بالرجوع اليها ۱۲ مولوی حمد الله رح ۵۵ قوله ويبطل مذهب هؤلاء آه بطلانه بالبيان السابق البيان الاتي انما هو لو ثبت انتهاء الكثرة الى الواحد الحقيقي والانقسام قد عرفت ان تالف الجسم من اجزاء تجزية غير متناهية بالفعل كما انه منها بالقوة عند الحكيم فلا مفرد عندهم اصلا حتى يبطل ببيان بطلان الاجزاء الفردة او بالتزام جسم يؤلف من الاجزاء المتناهية او لا تم تعميم تناهي الاجزاء في سائر الاحكام بالتناسب ۱۲ مولوی حمد الله رح ۵۶ قوله ان اخذت كلا او بعضا آه التفصيل ان الاجزاء لو كانت كلها ستداخلة لم يحصل حجم اصلا فلا جسم ولا قسمة مقدارية لا متناهية ولا غير متناهية وان تداخل بعضها فما يكون الباقي بعد التداخل متناهية او غير متناهية على الاول يبطل مذهبهم بالكلية فانه يكون كل جسم قابلا للقسمة الى نهاية فان الظاهر ان الاجزاء المتداخلة لا حظ لها في حصول المقدار منها فلا قسمة مقدارية اليها فهي ساقطة عن درجة الاعتبار ووجودها كعدمها وعلى الثاني فيمكن تحصيل جسم متناه الاجزاء ولو في ضمن الجسم الغير المتناهي الاجزاء الى آخر ما فصله المصنف ۱۲ مولوی حمد الله رح ۵۷ قوله وان فرغ اليه آه اي التجاء اليه لدفع لزوم عدم تناهي مقدار الاجسام للذين بالتاليف منها لازدياد الحجم وهو غير نافع له بل هو هادم لمرامه ۱۲ مولوی حمد الله رح

حواشي متعلقة صفحه پنجاه و سيوم

تتمه حاشيه ۷ صفحه ۵۳

ان حكم الضرورة بامتناع اتحاد المتعددين في الاشارة والوضع انما هو في المتعددين المتقدرين لان مجموع المقدرين كل الواحد جزء والضرورة تحكم بانه يزداد الكل على الجزء واما اذا لم يكن احد المتعددين متقدرا فبانضمام متقدر يحصل به التقدر على حسبه الا انه يزيد مقداره على تقدر هذا ۱۲ مولوی محمد يوسف ۵۸ قوله لتشابه الاجسام آه وليس كل ذلک بحكم الانطباق فان اتصال احدى المتطابقين لا يستلزم اتصال الآخر بل قد يمكن ان يكون احدهما متصلا والآخر ذا اجزاء بالفعل كما اذا فرضنا سطحا ذا ابعاض بالفعل منطبقا على الجسم المتصل نعم يلزم انه اذا كان احد المتطابقين متصلا لا بد من اتصال الاجزاء واشتماله عليه وكذا لا يلزم من بطلان تاليف احد المتطابقين بطلان تاليف الآخر لتجويز ان يكون احدهما متصلا والآخر متالفا ۱۲ مولوی حسن رحمه الله

تتمه حاشيه ۳ صفحه ۵۴

الاعداد الغير المتناهية اللاتقفية والماضية وان خرجت الى الفعلية لكن لما لم تجتمع لم يكن المجموع منها موجودة والتطبيق فرع الوجود ووجه عدم الاندفاع ظاهر مما عرفت سابقا بان الكل والجزء سواء كانا في الذهن او الخارج او الالتفات والملاحظة متساويا باطل مطلقا فالمعلومات المذكورة لله تعالى جل شانه متميزة في علمه وملاحظته وان لم تكن موجودة في ظرف الذهن او الخارج او بعلمه الله تعالى بتعين مرتبة مرتبة من الاول بازاء الثانية فاما ان يعلم بالمساواة او الزيادة والنقصان في الاول يستلزم الاستحالة والثاني وقوع الزيادة في جانب عدم التناهي ۱۲ ملا حسن رح

تتمه حاشيه ۸ صفحه ۵۵

الذي يحصل فيه ترتيب طبعي فهو في العقل والمعقولات واما العدد الذي لا يحصل فيه ترتيب لا في الوضع ولا في الطبع فلا تجري فيه الدلائل انتهى واذا كانت البراهين لا تنافي للامور الغير الطبعية ولا تستحيل اللاتناهي في الاعداد والغير المادية كما نص عليه المص فلا محالة يراد بالترديد الترديد على سبيل منع الخلو لا على سبيل منع الجمع بان يقال ان يكون مع الترتيب في الوضع الترتيب في الطبع ايضا كما في الاعداد المادية او يكون ترتيب في الوضع فقط ۱۲ مولوي محمد يوسف ۵۹ قوله بخلاف المنصرمات آه سيظهر لك ان البرهان يجري في الزمان والحركة والاعداد للمتعاقبة الغير المتناهية نعم لا يجري البرهان في الاعداد الغير المتسقة ويختص في الاول بالماضي فقط فبطل به مذهب الحكماء وتأكد به مذهب اهل الحق من المتكلمين هذا كله اجمال ما ذكر في هذا الفصل ۱۲ مولوي حسن رحمه الله تعالى

حواشي متعلقه صفحه پنجاه وششم

۵۵ قوله وهذا كما ان آه توضيحه ان الصورة الاجمالية للآحاد والمرتبة الغير المتناهية سواء كانت للكل او الجزء تكون مرآة لآحادها فيكون العقل بمعونتها حاكما بالحكم الصحيح الواقع بحصول التطبيق بين آحادها بالفعل فالمثبت له والمحكوم عليه بالحقيقة للتطبيق هي الآحاد والمرتبة والصورة واسطة الحكم فقط ۱۲ مولوي حسن ۵۶ قوله ومن البين آه يعني ان الجسم المشخص ليس في حاله هذا الحكم حاصلا ومعلوما بالذات بالضرورة لا بارتسامه في نفس العقل ولا في شعر آخر من الآلة فعلم ان سريان الحكم الى الاشخاص ليس الا بدله من علمها وارتسامها بل يكفي ارتسام مفهوم كلي صادق عليها ۱۲ مولوي حمد الله ۵۶ قوله من البين آه مبناه على ان الجسم مادي والمادي ابعد عن الحصول في العقل المجرد وفيما يحكم على المادي بخبث ارتسامه من القوة الجسمانية كما في القضايا الشخصية المنعقدة من الماديات وان بني على ان الاشخاص الخارجية لا حظ لها من الوجود في الذهن كما يراه المتأخرون مع الحكم المذكور سار اليها فلا مضايقة في الحكم على ما لا يحصل في العقل ۱۲ ان ۵۸ قوله لا يكون آه يعني ان المثبت له بالذات للوضع ليس الا الافراد وليس للطبيعة الكلية مدخل بالذات حتى يقال ان المقصود في هذا الحكم ليس الا اثبات الوضع لهذا المفهوم وهو حاصل في العقل فليس المقصود سريان الحكم الى الاجسام المشخصة فلا ضير في عدم حصولها في حالة هذا الحكم في العقل ۱۲ مولوي حمد الله ۵۸ قوله جرى التطبيق الوهمي آه وهو ايقاع المحاذاة في الوهم والحاصل ان المقادير والاعداد المتسقة المجتمعة ان وجدت في الوهم يحكم العقل بامكان توقع التطبيق الوهمي بين جميعها في الوهم بايقاع الوجه المحاذاة بان يلاحظها متحاذية اي يلاحظ المبدء بحذاء المبدء بحيث يحاذي الجميع الجميع كما قد يلاحظ الوهم المقدارين المتناهيين المتفاوتين بالزيادة والنقصان في جانب بعد وجودهما فيه متحاذيين ويظهر الزيادة في الجانب الآخر وهذا امر صحيح يبتني عليه اكثر الاحكام الرياضية فالتطبيق الوهمي فرع وجود المتطابقات متصلة في الوهم كما ان التطبيق الخارجي فرع الوجود الخارجي فالبرهان ينتهض على استحالة وجود ما يكون متسقا فالمفهوم غير المتناهي للوجود سواء كان في الخارج او في الذهن وان كان مفهوم غير المتناهي حكما حاصلا في العقل ۱۲ مولوي حمد الله ۵۹ قوله لا ينتهض آه يعني انك قد عرفت ان الخلف انما يظهر اذا ظهر الانقطاع في جانب اللانهاية وهو يتأتى بالتطبيق في آن او زمان متناه وظاهر انه لا يتأتى في المتعاقبات فانه فرع الوجود في الآن او في ذلك الزمان اذ لا يمكن تطبيق المعدوم على المعدوم هذا بحسب الخارج وكذا التطبيق العقلي فانه ايضا قد عرفت انه يكون في الامور الموجودة في الوهم معا ويمكن ان لا يكون المتعاقبات الخارجية موجودة في الوهم فلا يجري البرهان في تلك الا سولا مولوي حمد الله ۵۱۰ قوله كما في المجتمعة آه هذا الكلام حق ودليله تام فان الحكم الاجمالي الكلي المذكور بان بإزاء الاول والثاني من الاول يكون الاول والثاني من الثاني وهكذا انما يتأتى لو كانت الاول والثاني والثالث متعينة في السلسلتين ولم تكن متعينة لا بد من تطبيق جزء جزء مفصلا وقد عرفت انه ساقط الاعتبار بعدم حصوله في الآن والزمان المتناهي بل انما يحصل في الزمان الغير المتناهي وخروجه من القوة الى الفعل من المبدء المعين المستحيل فيكون التطبيق التفصيلي ايضا منها ۱۲ مولوي حسن ۵۱۱ قوله لا يتصور آه هذا اولى مما قاله المحقق الدواني من انه اذا لم يترتب الآحاد فيجوز ان يتخلل زيادة بين الاوساط فانه لا مبدء ولا وسط فيه حتى يقال ان الزيادة يجوز ان يكون فيه وان كان مراده ان ظهور الزيادة في الاوسط عدم ظهور الانقطاع ومجرد الحكم بالتفاوت والتفاضل ۱۲ مولوي حمد الله

حواشي متعلقه صفحه پنجاه وهفتم

تتمه حاشيه سهم صفحه ۵۷

لانه لا يتصور الا فيما له وجود في الآن او الزمان المتناهي ولا يتصور فيما ليس له وجود فيهما وان كان موجودا في الدهر والتطبيق في الزمان الغير المتناهي بعد امكانه لا ينفع لانه يرجع الى تطبيقات غير متناهية في ازمنة غير متناهية وفي كل تطبيق يبقى الزيادة في الاوساط ولا يظهر الانقطاع الى جانب اللاتناهي غاية الامر ان هذه التطبيقات الغير المتناهية والزيادات في كل الاوساط الغير المتناهية وان كانت متعاقبة بحسب الوجود الزماني لكنها معا في الوجود الدهري فيصدق في الدهر ان الزيادة في المبدء وفي الاوساط معا ولا يصدق ان الزيادة في الطرف الغير المتناهي لانك قد عرفت ان الدهر ليس الا الوجود الزماني بل ليس التطبيق في زمان من هذه الازمنة يوجب انتقال الزيادة الى الطرف حتى يكون هذا الانتقال دهريا مع عدم اللحاظ عن وقوعه في هذا الزمان المخصوص بحسب الخارج والتطبيق العقلي قد عرفت انه لا يجري الا فيما تصوره العقل ويدل على تناهي ما تصوره العقل وعن ما وجد في الخارج كذا ينبغي ان يفهم هذه العبارة ۱۲ مولوي حمد الله رحمه الله

۵۵ قوله ثم انه لو تکفی آه یعنی ان هولاء الطاعنین تصدوا فی هذا الرد علی الفلاسفة و توسلوا به الی حدوث العالم فیرد علیهم انه کما یکفی الوجود فی الدهر والحضور عند المبادی فی انفعال اللامتناهی فی جانب الازل یجب التناهی فی جانب الابد فیکون للحدوث حد ینتهی الیه فلا تحقق بعده حادث وحدوث فان الامور المستقبلة کالماضیة فی الوجود فی الدهر والاجتماع فیه والحضور عند المبدع الصانع بلا تفاوت اصلا وهذا کما یخالف اصول الفلاسفة یخالف قوانین الملة ایضا اذ لیس فیض الحق الدائم قاصرا عن الابدیة وجوده وجود المحض معطلا عن الدوام حاشا لله ۱۲ مولوی حمد الله

۵۶ قوله ایضا دقوانین الملة آه وانت خبیر بان هذا الفساد فان المتکلمین لا یقولون بالمعیة الدهریة فی الحوادث الاستقبالیة فلا اشکال علیهم بجریان البرهان اصلا واما الحکماء فهم یقولون بها فیرد الاشکال علیهم ولا مخلص لهم اصلا فان قلت ما وجه التخصیص للمتکلمین فی جریان البرهان فی الماضی دون المستقبل مع شمول المعیة الدهریة لهما عند الحکماء قلت لا الزام علیهم بحدوث العالم کما ذکرنا سابقا وایضا قد یقولون بجریان البرهان فی الماضیة باعتبار التعاقب کما ذکرنا ولا یجری فی الاستقبالیة لعدم خروجها تماما من القوة الی الفعل ۱۲ ملا احسن

۵۷ قوله بعض خیرة الآخذین آه یقال فلان خیرة الناس وفلانة خیرتهم علی وتیرة عکس التانیث فی خیر اسم التفضیل ویحتمل ان یکون صفة مشبهة علی وزن سیدة محففة او مثقلة منها کذا فی حاشیة الاستاذ العلامة ۱۲ مولوی حمد الله

حواشی متعلقه صفحه پنجاه و هشتم

تمه حاشیه ۵ صفحه ۵۸

ولانا فقد اما الاول فلان الزمان امر واحد شخصی موجود من الازل الی الابد وکل جزء من اجزائه سواء کان ماضیا او مستقبلا موجود فی حده فکما ان الماضی لیس بموجود فی الآن الذی فرض حدا مشترکا بینه وبین المستقبل وموجود فی حده کذا المستقبل وکما ان ما فرض جزءا من اجزاء المستقبل فهو متناه یمکن الزیادة علیه وکذا کل ما فرض جزءا من اجزاء الماضی فهو متناه یصح اخذ الزیادة علیه لکن ان الزیادة الاستقبالیة لیست بموجودة فی الجزء المفروض المتناهی کذا الزیادة الماضویة فاحتواء الوجود الغیر المتناهی فی الماضی دون المستقبل تحکم ظاهر واما الثانی فهو ما سیاتی فی کلام المصنف فان یقال ان احتواء الوجود لیس بکاف فی جریان البرهان بل لا بد من الاجتماع والترتب والآخر لا یوجد فی الوجود الدهری علی اعتراف هذا الماهر والاجتماع لیس فی الوجود الزمانی وفی انعدام احد الشرطین فی کل نحو من الوجودین الماضی والمستقبل سواء والکلام بینهما تفرقة فی احتواء الوجود وعدمه مع عدم اشتراط الاجتماع کما هو الظاهر من کلام هذا الماهر فی هذا المقام قد مر الکلام فیه ۱۲ مولوی حمد الله

۵۶ قوله اقول لا شک آه ان نوقش بان هذا الماهر لا یسلم عدم جریان البرهان فی التدریجیات باعتبار الثانی لعدم الاجتماع کما یشعر به قوله ولو کان للعامل علی التدریج آه بل مدار کلامه فی هذا المقام ان جریان البرهان لا بد له من الوجود والترتب وهو متحقق فی الماضی بالاعتبار الثانی دون المستقبل یقال قد مر فیما فی کلام المصنف من ان الاجتماع لا بد لاجراء البرهان وبناء علی ثبوته فیما قال المصنف لا شک یشعر به کلام الماهر فی مقام اجراء البرهان فی الماضی ایضا حیث بنی ههنا اجراءه علی الاجتماع فی الدهر والماضی والمستقبل سیان فی تحقق الاجتماع بالاعتبار الثانی فلا یجری البرهان بهذا الاعتبار فیهما وانکر هذا الماهر الجریان بالاعتبار الاول فی المستقبل لعدم الترتب وفیه ایضا بحث هما سیان فلم یبق الا الاعتبار یجری بحسبه البرهان فی الماضی دون المستقبل ومع هذین الاستوائین لا یجدی التفرقة بالاحتواء وعدمه وبالجملة مدار کلام المصنف علی اشتراط الاجتماع واعتمد فی ثبوته علی ما سبق وعلی التسلیم فهذا الماهر حیث یبنی الجریان فی الماضی فی موضع من الافق المبین علی الاجتماع الدهری فالتفرقة التی ذکرها الماهر من احتواء الوجود فی الماضی دون المستقبل لیست بنافعة وان لم یثبت اشتراط الاجتماع کما یشعر به کلام اکثر المتاخرین من ان المراد بالتطبیق التطبیق الاجمالی ولیس الاجتماع ضروریا للاجراء ویکاد کلام هذا الماهر فی بعض المواضع یشعر به ایضا هذا الکلام نص علیه فالتفرقة آن ثبت ینفع فی الفرق بین الماضی والمستقبل فی اجراء البرهان فی احدهما دون الآخر لکنه یبقی ان هذا الکلام یدل علی عدم اشتراط الاجتماع وعلی ان جریان البرهان فی الماضی انما هو لاحتواء الوجود الغیر المتناهی فیه بهذا الاعتبار وکلامه فی مواضع اجری البرهان فیه یدل علی ان بناءه علی الاجتماع الدهری فاشتراط الاجتماع فکلام هذا الماهر لا یخلو عن اضطراب ۱۲ مولوی حمد الله رحمه الله

۵۷ قوله ویستوی فی ذلک آه قد عرفت منا انه لا استواء فی جریان التطبیق بالمعنی الاعم بمعنی تعیین الآحاد من احدی السلسلتین بازاء الآخر باعتبار ما کان او یکون فی السلسلة الماضیة والحالیة فیفضی ذلک الی حد معین فی الجانب الآخر واما التطبیق باعتبار ما سیکون فلا یفضی الی حد معین بل الی حد اعم من ان یکون واقفا او غیر واقف ویقبل الزیادة فیه دائما من حل الی حل وادل الدلیل عند المتکلمین یدل علی التناهی بتعیین بخصوصه ۱۲ ملا احسن

۵۸ قوله فلم یبق آه قد عرفت منا انه یبقی اعتبار یختص به البرهان فی الماضی دون المستقبل وهو اعتبار التعاقب کما لو حامرارا فقد ظهر مما ذکرنا وحققنا سابقا آنفا ان المصنف قد مال عن الصواب فی مقامات الاول فی عدم جریان التطبیق فی المتعاقبات مطلقا والثانی فی عدم التفرقة بین الماضی والمستقبل فی جریان البرهان فی احدهما دون الآخر والثالث فی عدم جریان البرهان فی الدهریات لعدم الترتیب کما هو مذهب جمهور الحکماء والرابع فی تخصیص البرهان بالمادیات کما ذکرنا مرارا ۱۲ ملا احسن رحمه الله تعالی

حواشی متعلقه صفحه پنجاه و نهم ۵۹

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۵۹

وہذا الذی ذکرہ مما لا مورد لہ کیف والمسافۃ تمتنع فقط لا وجود لہا بالفعل لانہ لا یمکن اخراج خط الی خارج العالم اذ لا خلاء موجود ہناک ولا ملاء فکیف یتصور ملاً فالنقطۃ معدومۃ والوہم البحت الذی لا یساعدہ العقل لا عبرۃ لہ وتحقیقہ ان اللازم مما ذکرہ نقطۃ موہومۃ غیر متناہیۃ فی خط موہوم غیر متناہ والکلام فی تناہی الابعاد الموجودۃ فی الخارج دون الموہومۃ الصرفۃ انتہی ۱۲ مولوی حمد اللہ ۶ قولہ ان شئت مزید آہ لا بد من ہذا التفصیل لان المشہور ان الحدوث آنی و تدریجی والمسافۃ مع المطابق الحد لا القدر معین منہ لیست تدریجیۃ کما لا یظہر لک فلا بد ان یکون آنیۃ فلا بد لہا من اول وبہذا التفصیل یندفع ہذا ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

حواشی متعلقہ صفحہ شصت ۶۰ تتمہ حاشیہ ۷ صفحہ ۶۰

علی النطق بہ عبارۃ المصنف حیث جعلہ سالبا فی الوجہ الاول لا یتصور بقاء الاجزاء التحلیلیۃ اصلا فی الآن کما ینفع بہ قولہ فلا یتصور لحدوثہ آن ہو موجود فیہ آہ وفی الوجہ الثانی یتصور کما ینطق بہ قولہ ویجتمع الجزء اللاحق مع السابق آہ والتقیید باللاحق والسابق مبنی علی الظاہر لان السابق لا یجتمع مع اللاحق فی کلیہما لان الاتصال یجتمع بلا انفصلات کما فی العکس فتأمل فیہما اجزاء البقاء فی الوجہ الثانی کما یدل علیہ قولہ فجاز ان یبقی بعد تمام الحدوث آہ دون الاول فافہم ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ عدم فور

۸ قولہ ویجتمع الجزء اللاحق آہ ہذا بحسب الظاہر وبادی الرای والا فالحادث فی مجموع الزمان مثلا قدر معین من الزاویۃ متصل واحد لا جزء فیہا بالفعل لان الحادث فی کل جزء من الزمان جزء من ذلک القدر ثم بقی ذلک الجزء ویجتمع مع الجزء اللاحق الحادث فی جزء آخر من الزمان کیف وعلی ہذا یلزم وجود اجزاء غیر متناہیۃ من الزاویۃ بازاء الاجزاء المفروضۃ فی الزمان واجتماعہا یلزم انحصار الغیر المتناہی بین الحاصرین الا ان الوہم یحکم بان کل جزء من الزاویۃ یحدث فی جزء من الزمان یجتمع مع الجزء اللاحق ومن اجتماع تلک الاجزاء یحصل القدر المعین فی مجموع الزمان ۱۲ مولوی حمد اللہ ۹ قولہ ویجوز ان یکون آہ نفی اول آن الحدوث مشترک فیہ الضرب الثانی والثالث من الحدوث کما سیاتی لا بیانہ فی الضرب الثانی فی الضرب الاول ہذا اعنی ما لا یجتمع الاجزاء فیہ کالحرکۃ والاصوات فقد ذکرہ المصنف ما بیانہ فی الضرب الثالث اعنی ما یجتمع الاجزاء فیہ علی النحو الذی ذکرنا کالزاویۃ مثلا فہو ان الزاویۃ وامثالہا تابعۃ للحرکۃ وان کانت بہا خصوصیۃ اجتماع الاجزاء فاذا لم یکن للمتبوع اول آن وجود فی طرف لم یکن للتابع وجود فیہ ضرورۃ امتناع تخلف التابع عن المتبوع الا تری انہ لا یمکن ان یکون لکل سابقۃ فی ہذا الآن والمزوجیۃ فی آن اوضاع آخر ۱۲ ملا حسن

۱۰ قولہ اول آن ثم فیہ آہ وذلک لان تمام الزاویۃ انما یکون بوصول الخط المتحرک الذی کان منطبقا علی الخط الثابت الی حد معین من الوصول الی الحد المعین انما یکون فی الآن فہو مبدء زمان تمام الزاویۃ ۱۲ ملا حسن ۱۱ قولہ کالحرکۃ بمعنی التوسط آہ لا یذہب علیک ان الاستدلال علی ان التوسط لیس آن البدایۃ یحدث فیہ وآن النہایۃ یوجد فیہ آخرا وکذا انما یکون وجودہ کمطلق الزاویۃ والمسافۃ اما بیان انتفائہما فی التوسط فہو ان القطعیۃ ملازمۃ لہ غیر منفکۃ عنہ فما لم یحدث القطعیۃ لم یحدث التوسطیۃ واذا زالت القطعیۃ زالت التوسطیۃ قطعا ولا شک ان فی البدایۃ لم یحدث القطعیۃ لعدم وجودہا فیضرورۃ بطلان عدم القرار فی الآن فلم یحدث التوسطیۃ فیہا والا ارتفعت الملازمۃ بینہما وکذا ان النہایۃ الذی انقطعت فیہ وجود القطعیۃ فتلک المرتبۃ التی ذکرنا فلا بد فیہ من زوال التوسطیۃ ایضا والا ارتفعت الملازمۃ بینہما ۱۲ مولوی حسن ۱۲ قولہ کمطلق الزاویۃ آہ لا یتوہم ان المطلق موجود بعین وجود الافراد ولیس لہ وجود مجرد عن الافراد المعینۃ لبطلان الماہیۃ المجردۃ کما تقرر فی مقامہ فکیف یتصور الافتراق بین المطلق وافرادہ فی نحو الحدوث لان المطلق لہ وجود فی ضمن وجود کل فرد منہ لا ان لہ وجودا فی ضمن فرد مخصوص منہ فقط بحیث لا یتصور وجودہ فی ضمن جزء ہذا المخصوص فلذا کان قد حدث قدر معین من الزاویۃ مثلا فی قدر من الزمان یوجد نصف ہذا القدر فی نصف ہذا الزمان والربع فی الربع وہکذا وکذا کل آن فرض یوجد فیہ جزء من ہذا القدر حادث فی الزمان الذی ہذا الآن حدہ فکل من ہذہ الموجودات فی النصف والربع وغیرہا وفی الآنات التی ہی حدود لہا افراد لمطلق الزاویۃ فلا مجال لوجود المنسوب الی مطلق الزاویۃ مع قطع النظر عن تلک الخصوصیات فیقال لہ انہ فی جمیع الزمان وکل جزء منہ وکل آن فرض فی ذلک الزمان غیر منطبق علیہ ان المطلق موجود بتمامہ فی جزء ذلک الزمان الغیر فی ضمن فرد من افرادہ وان کان کل معین منہا یوجد فی معین من الزمان منطبقا علیہ لا یلزم منہ وجود الکلی مجردا عن الافراد کما لا یخفی ۱۲ مولوی حمد اللہ ۱۳ للعـ ای ما یکون وجودہ بالحرکۃ القطعیۃ علی سبیل الانطباق علی تلک الحرکۃ کالاصوات فوسہ منطبق علی حرکۃ اللسان مثلا فان الصوت عند المشائیۃ کیفیۃ تحدث فی الہواء المتموج الحاصل من قرع او قلع عنیفین مع مقاومۃ المقروع للقارع والمقلوع للقالع ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵ قولہ الزمان فان الزمان لا یوجد فی آن بل طرف الزمان فان الغیر المنقسم وغیر الممتد لا یکون ظرفا للمنقسم والممتد ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ شصت ویکم ۶۱

۱ قولہ الملاقاۃ ضد المسافۃ وظاہر ان المسافۃ تزول بالموازاۃ لان الموازاۃ ضد المسافۃ لان المسافۃ عبارۃ عن تقاطع الخطین والموازاۃ عبارۃ عن تخالف سمتہما علی ما لا آخر وحدوث الموازاۃ التی تحصل بعد المسافۃ تکون علی ہذا المعنی عبارۃ عن الوصول الی الحد المعین وہو لا یکون الا فی آن فزوال المسافۃ ذکان فی

الآن فلا يكون للمساحة آخر آن الوجود ولا يلزم تتالي الآنين وهو ظل وبهذا تبين لك ان الآن الذي تتم عليه المساحة هو آن ابتداء عدم المساحة لا آن آخر وجوده ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ قوله الا فلا آخر آن الوجود آه هو للمبدء لزمان زواله فانه لما لم يكن آنيا كان زمانيا ويكون لهذا الزمان مبدء البتة واول ليس في هذا المبدء الزوال بعدم كونه آنيا يكون فيه الوجود فيكون هذا آخر آنات الوجود ۱۲ مولوی حمد الله سلمہ وايضا لان العدم اللاحق اذ ليس مرضيا مجوزا في ثبته مبدء الزوال الذي هو آن لا يكون العدم فيه فلا بد من ان يكون هو موجودا فيه فهو آخر آن الوجود ۱۲ مولوی نظام الدين سلمہ قوله كالموازاة آه فان زوالها يكون بالمباينة والمساحة يحدث في الزمان وليس له اول الآن فلا يكون زوال الموازاة في الآن بل يكون في الزمان ومبدء هذا الزمان هو آن واذا لم يكن فيه عدم الموازاة فلا محالة يكون الموازاة موجودا فيه بان يكون هو آخر آن الوجود ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ قوله واما العدم آه لما فرغ المصنف عن بيان حال اختلاف الحوادث في اول الوجود وآخره وجه العنان الى بيان حال اختلاف عدم الحوادث فقال واما العدم آه انت تعلم انه بعد معرفة حال اول الوجود وآخره من تعيين الآن لكل منهما او تعيين عدمه يعرف بادنى تامل حال العدم السابق من تعيين الآن لآخره او تعيين عدمه له وحال العدم اللاحق من تعيين الآن لاوله او تعيين عدمه له لكنه فصله تسهيلا على المتعلم ولذكر بعض الفوائد كما لا يخفى على من له ادنى تدبر ۱۲ ملا حسن و مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۲ شرح سلم حصہ دوم

تتمہ حاشیہ ۶ صفحہ ۶۲

وهو التحقيق عندي وبيان ذلك ان الزمان المتناهي كالساعة يجوز ان يكون معيارا للمساحة مع الخط الغير المتناهي وذلك بان يكون الذراع الاول من الخط الغير المتناهي الذي مبدءه مبدء الخط ومنتهى الحركة الى منتهاه يحصل مساحته الخط المتناهي معه في نصف ساعة مثلا والذراع الذي يصله وقوعه في ربع ساعة والذي فوقه في ثمن ساعة وهكذا فيقطع والذراع المساوية الغير المتناهية في الساعة مثلا في اجزائها المتناقصة الغير المتناهية وذلك لان الحركة وان كانت في مسافتها الحقيقية مساوية لكنها يجوز ان يكون مختلفة بالنسبة الى ما يساحته بل هو الظاهر لمن له ادنى حدس في الامور المتناهية الغير وله بيان يعد الغير مخافة التطويل لا يرخص كره ۱۲ ملا حسن ج

ےے قوله ولا ينافي هذا ذلك واعترض عليه الفاضل الخوانساري بما حاصله انه اذا فرضت قطعة من الخط الغير المتناهي من الجهة التي تتناهى عندها وفرض ان المرور عليها في قدر معين من الزمان مثلا فاذا كانت القطعة المتقدمة على القطعة المفروضة المساوية لها ايضا تمر عليها الخط المتناهي في مثل الزمان المفروض او ازيد منه فلا محالة يكون ما في المرور غير متناه واما اذا كان المرور عليها في زمان اقل من زمان القطعة الاخيرة وهكذا القطعات المتقدمة يكون زمان المرور على كل منها اقل من زمان المرور على ما بعدها فعدم امكان المرور في زمان متناه محل نظر ولا مرفيما نحن فيه كذلك والحاصل ان اجزاء الحركة الواحدة يحتمل ان يكون مختلفة بالسرعة والبطوء ولا ينتهي حد السرعة الى حد بل كل جزء منها يكون اسرع مما بعده ويكون الجزء السابق على هذا الجزء اسرع بالنسبة اليه وهكذا الى غير النهاية فاجزاء الزمان متناقصة واجزاء المسافة متزايدة وبهذا يمكن المرور على غير المتناهي في زمان المتناهي ۱۲ مولوی حمد الله سلمہ قوله فحينئذ لك ان تقول آه يعني اذا تبين ان المرور في الزمان المتناهي لا يتصور على غير المتناهي فلك في الزام التالي الباطل ثلثة وجوه وتلك ثلثة متعددة بكل منها مبني على هذا الاصل ۱۲ مولوی حمد الله سلمہ قوله فلا يكون حادثة آه وهذا خلاف المفروض وهو حدوث المساحة والضرورة شاهدة على حدوثها فلا يمكن وجوده بعد غير متناه ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ قوله يلزم ان يكون بين حالتي آه اي يكون بين آخر آن الموازاة وبين آن المساحة زمان غير متناه فيكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ قوله يعني انه مختص بابطال الابعاد الغير المتناهية بخلاف برهان التطبيق فانه يجري في الاعداد والطبيعة ايضا وانه يعم الابعاد وكلها اي سواء كان عدم تناهيها في جهة او جهتين او جهات بخلاف السلمي فانه مختص بابطال عدم التناهي في جهتين فصاعدا كما سيظهر ان شاء الله تعالى ۱۲ مولوی نظام الدين رحمہ الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۳ شرح سلم حصہ سوم

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۶۳

المفروضين فهو متناه وهذا الحكم انما هو لانها ذريك الخطين يتساويك الخطين ذا ولا حظ العقل ان ديكه خطين ممتدين بالفعل الى غير النهاية فلينبغه زيادة الانفراج لزيادة الخطين ليلم العقل حكما اجماليا صحيحا بالضرورة ان الانفراج ايضا حصلت فيه الزيادة الى غير النهاية بالفعل ووصد بعد غير متناه بالفعل وان لم يحصل في الملاحظة التفصيل بعد مخصوص معين موصوف بغير التناهي وهذا القدر يكفينا فتامل ۱۲ مولوی حمد الله سلمہ قوله فان فرض ذلك آه دفع لما يتوهم من ان ذهاب الساقين الى غير النهاية انما يستلزم تناهي الانفراج بينهما لانه على هذا التقدير يكون الانفراج محصورا بين الخطين وكل بعد فرض فهو يتزايد الى نهاية بالنقطتين المفروضتين في الخطين فهو متناه والبتة ووجه الدفع انه لا يضر في مقصودنا وجه الملازمة فانها ضرورية تحكم به العقل وانما يضر في امكان الالزام

ولاضير غير غاية الامر انه يكون المقدم المحال مستلزما للمحال وكون ذهاب الامتدادين بالكذائيين مستلزما لتناهي الانفراج لايضر ايضا لان المقدم المحال جاز استلزامه للنقيضين كما لا يخفى حيث
المسافة للخط الغير المتناهي بينه يستلزم لاول نقاط المسافة ولاول نقطة يوجد في الخط المتناهي اول نقطة ايضا فاستلزامه للتالي اوضح من استحالة التالي الملازمة الاولى لا يقدح في ذلك فلا تذكر
ٮ۵ قوله فيفرض زاويتاه تفصيله انه اذا كانت زاوية الانفراج ثلثي قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان يحيط بهما الوتر كل منهما ثلثي قائمة اذ الساقان متساويان فالزاويتان
الحادثتان عند الوتر متساويتان لما في المامون من ان الزاويتين اللتين يحيط بهما وتر الزاوية التي ساقاها متساويان متساويتان فاذا زوايا كل مثلث مساوية لقائمتين فلابد ان يكون كل من
الزاويتين اللتين عند الوتر ثلثي قائمة اذ الازدياد عنهما يوجب الزيادة عن القائمتين والنقصان يوجب النقصان فيتساوي الزوايا الثلث فلابد من تساوي الاضلاع لما ثبت في الاصول
ان الزاوية التي يوتر بها الضلع الاطول يكون اعظم فلو كان الوتر اعظم تكون زاوية الانفراج ازيد من ثلثي قائمة بف ولو كان اقصر تكون زاوية الانفراج اقصر منه وان فرض زاوية
الانفراج ازيد من ثلثي قائمة يكون كل من الزاويتين المتساويتين عند الوتر اقل من ثلثي قائمة فلابد من ازدياد الوتر عن الساقين لان الزاوية العظمى يوتر الضلع الاطول ففرض زاوية الانفراج
ثلثي قائمة او ازيد يوجب ان يكون الانفراج بينهما مثل كل واحد من الساقين او ازيد فعلى تقدير ازدياد الساقين الى غير النهاية بالفعل يزداد الوضوح في لزوم كون الانفراج
غير متناه بينهما الا انه يندفع بهذا الفرض المنع ويثبت المقدمة الممنوعة كيف وكون الانفراج مساويا للساقين ليس معناه الا انه كلما فرض حد من الامتداد يكون بين الممتدين قدر
من الانفراج مساو لهما حتى يحدث مثلث متساوي الاضلاع ومجرد هذا لا يلزم انه اذا كان الامتداد غير متناه يوجد ايضا انفراج غير متناه بينهما فالاعتماد في الملازمة على المقدمة
التي ادعى المصنف سابقا فتامل ۱۲ مولوي حمد الله ش قوله مختص بابطال اللاتناهي آه لانه لو فرض اللاتناهي في جهة الطول فقط لم يمكن وجود خطين خارجين
من نقطة واحدة منفرجان ممتدان الى غير النهاية ضرورة توقف الانفراج كذلك على اللاتناهي في العرض ايضا كما لا يخفى ۱۲ مولوي حمد الله رح

حواشي متعلقة صفحه شصت وچهارم
تتمه حاشيه ۱ صفحه ۶۴

ولا يبرهن عليه فان المكان ليس من لوازم الجسم لا من حيث ماهيته ولا من حيث وجوده الخارجي وقد وقع للاوهام الغلط لعدم الفرق بين المكان والحيز وهو اعم من المكان لوضع
ما يصح ان لكل جسم حيزا لا ان لكل جسم مكانا نعم الوهم المالوف من الاجسام المتمكنة ابعده من المحدد والغير المتمكن يزعم ان كل جسم له مكان بل يزعم ان كل موجود جسما كان او
غيره له مكان فكما لا يكون زعمه بان كل موجود له مكان حجة على القائلين بان المكان هو السطح والا يلزم كون الباري تعالى وسائر المجردات مكانيا كذلك لا يكون زعمه بان
لكل جسم مكانا حجة عليهم ۱۲ مولوي محمد يوسف سلمه قوله منع الثالث آه اي الجواب عن الثالث وهو حديث الطير انا لا نسلم لزوم تحرك الطير
لهبوب الرياح وانما يلزم ذلك لو كانت الحركة الاينية مطلق تبدل الامكنة على المتمكن سواء كان مبدأ الاستبدال ومنشأ التحرك موجودا في المتحرك اولا وممنوع
ذلك بل المتحرك تلك الحركة ما يكون مبدأ الاستبدال ومنشأ التحرك اعني الميل موجودا فيه ولا كذلك الطير لانه واقف ليس فيه منشأ التحرك فلا يكون متحركا وكذا ليس
متحركا قسريا لان السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة او عدم التغير بالنسبة الى امور ساكنة او كونه بحيث لو تحرك على حاله وترك عليه مكانه حفظه واما لو
فسر السكون بالاستقرار في مكان واحد زمانا فالطير المذكور ليس ساكنا بهذا المعنى كما انه ليس متحركا فالقول بان الطير الواقف في الهواء ساكن بالضرورة ممنوع والتقابل
المانع لارتفاع المتقابلين تقابل الايجاب والسلب كالانسان واللاانسان فان اي شيء يفرض لا يخلو من ان يكون انسانا او لا انسان والا يلزم ارتفاع النقيضين
والتقابل غير التقابل بالايجاب والسلب لا يمنع ارتفاع المتقابلين مثل التقابل بين الحركة والسكون ليس تقابل الايجاب والسلب فلا يمتنع ارتفاع الحركة والسكون عن الطير المذكور ۱۲ مولوي محمد يوسف

حواشي متعلقة صفحه شصت وپنجم
تتمه حاشيه ۳ صفحه ۶۵

ان المساواة حقيقة لكنه لا نسلم ان المساوي للجسم جسم فانه يمكن ان يكون بعدا مجردا عن المادة يساوي ويداخل الجسم في جميع اقطاره واما في الثالث فلان النمو في المكان
انما يلزم لو كان للاجسام النباتية مكان واحد لازم لها وليس كذلك بل هي تستبدل مكانا بعد مكان كما انها تستبدل كما بعد كم فتامل ۱۲ مولوي حمد الله رح
سٮ۵ قوله مرتبة آخرون آه اي يقولون انه ليس له وجود الا في التوهم ولا امكان للوجود الخارجي بخلاف المثبتين للوجود الخارجي فانهم يقولون بالوجود الخارجي في الجملة وكانه
فلا نسلم ان المكان عند المثبتين للوجود الخارجي انه قد يكون موجودا خارجيا انحيازيا فان البعد المجرد عند الاشراقيين هو بعد واحد ممتد بقدر امتداد جميع العالم
واجزاؤه التوهمية امكنة الاجسام عندهم واما عند القائلين بالسطح فقد يعتبر السطح جسما بعينه الى ان يتم جزء لا شك ان الابعاض امور متوهمة ۱۲ مولوي حمد الله
ٮ۵ قوله عند اولئك آه اي عند النافين لشيئيته وجوده الظاهر من سياق العبارة ان المراد بالوجود الوجود الخارجي لا الوجود على نحو المناطق والمراكز ولا يخفى ان
الوجوه الثلثة التي يذكرها المصنف ليست شواهد عدل عليه فان المكان لو كان امرا موهوما على نحو موهومية المناطق والمراكز يصح ان يقال انتقل الجسم من مكان

المكان له اي مكان يكون له ويمكن ان يكون للاجسام باعتباره فوقا وتحتا وطالبة له بالطبع وهاربة عنه كك وحمل الوجود على العام من الخارجي والوهمي ليس ببعيد ايضا فانه يمكن ان يكون المقصود في هذا المقام الشهادة على وجوده مطلقا والمناقشة مع انما فيين ثم ابطال البعد الموهوم انما هو لشيء آخر لا بهذه الشواهد الثلثة فتامل ۱۲ مولوي حمد الله رح

۵۲ قوله وتحتا آه اي الشيء الذي لا يتحدد به جهة الفوق والتحت انما يصير فوقا وتحتا بالمكان ظاهر دان المحدد فوقيته ليست بالمكان فانه لا مكان له عند المشائين ۱۲ مولوي حمد الله رح

۵۳ قوله فاقول فتلك آه المقصود من هذا الكلام ان المناقشة بحديث الوضع والترتيب وان كانت تقدح في الشواهد الثلثة لكنها لا ينفتح بها باب اثبات المشهود عليه بنحو آخر واذا المشهود عليه كان ضروريا والشواهد من قبيل التنبيهات لا ينفع المناقشة فيها كثير نفع لاسيما اذا انفتح باب الشهادة من وجه آخر ۱۲ مولوي حمد الله رح

۵۴ قوله فضاء بفتح الفاء والمد الساحة وما اتسع من الارض والمراد الامتداد في الجهات ۱۲ مولوي حمد الله رح

۵۵ قوله بل الامر موجود آه حاصله ان الاجسام عند كونها متباينة يجب ان يكون بينها فضاء مقدار اي مختلف بالضيق والسعة اي متصف بالزيادة والنقصان في نفس الامر فلا يكون لاشيئا محضا فان الاتصاف بالاوصاف لنفس الامرية يوجب تحقق الموصوف في الجملة فاما ان يكون موجودا في الخارج بالفعل او موجودا بالقوة في محل قابل اي يكون الموجود في الخارج هو المحل القابل بحيث يصح ان يوجد ذلك الفضاء في ذلك المحل القابل في الخارج كالمكان على تقدير سطحية يكون موجودا بالقوة في محل ثم لو صدق الخارج بخرق الجسم المتحرك ذلك المحل القابل اولو لم يكن موجودا في الخارج لا بالفعل ولا بالقوة فاما ان يكون لاشيئا محضا او امرا موهوما اي انتزاعيا انتزاعا صحيحا لا باختراع الوهم كانياب الاغوال واللاشيء المحض لا يمكن اتصافه بالاوصاف لنفس الامرية والانتزاع الصحيح يوجب ان يكون له منشأ انتزاع وهو لا يمكن ان يكون نفس الاجسام والا فكيف امكن انتزاعه بعد موصوفا بالزيادة تارة وبعده موصوفا بالنقصان تارة ولا يقال ان الاجسام حين قربها منشأ لانتزاع الضيق وحين البعد لانتزاع السعة لان القرب والبعد ليس الا الضيق والسعة و قلة الفضاء وكثرته فيما بينها والكلام ليس الا فيها ۱۲ مولوي حمد الله رح

قوله فانخ قش آه حاصل المناقشة انا لا نسلم ان بالنقلة مفارقة مكان والقول بان ما سوى المكان ربما يبقى مع المفارقة في حيز انخار لان الوضع والترتيب الذي للجسم بالنسبة مع غيره من الاجسام لا يبقى مع انتقاله فانتقاله مفارقة وضع وترتيب الجسم مع غيره من الاجسام لا مفارقة مكان فاذا كان كك فلا يكون المتعلق من الشواهد على وجود المكان لا نسلم ان الشيء انما يصير فوقا وتحتا بالمكان بل نقول ان الشيء انما يصير فوقا وتحتا بوضع وترتيب له مع غيره من الاجسام وهذا لا يمكن ان يكون من الشواهد على وجود المكان لعدم احتياجه اليه ولا نسلم ان لولا ان هناك امكنة موجودة لم تختلف الاجسام في المطلب والمهرب بل نقول ان اختلاف الاجسام في المطلب والمهرب انما هو من جهة الوضع والترتيب لا من جهة المكان بما هو الحق وذهب اليه المحققون ۱۲ مولوي محمد يوسف

حواشي متعلقه صفحه شصت وششم ٦٦

۵ قوله فعلى الاول يجب آه الظاهر منه كما يدل عليه قوله فان قيام مادة الجسم المتمكن ان المادي ما يقوم بالمادة فغير المادي ما لا يقوم بها فح لقائل ان يقول ان البعد الذي يتصور ان يكون مكانا قائم بنفسه كالاجسام على ما بالي الشيخ المقتول فان حقيقتها هو البعد لا غير فيكون بعدا جسمانيا فلا فرق بين هذا البعد والاجسام مع انهم يقولون بالافتراق و الجواب ان المادة في هذا المقام هي الذي فيه استعداد حدوث الحوادث والجسم مادي فان فيه استعداد الحركة وغيرها من الحوادث فالبعد المكاني لا بد من ان يكون غير مادي اي لا يكون محل الحوادث الجسمانية من الحركة والسكون غير تام لا مكان جسما قائما بالذات اوبالواسطة فان هو الجسم المتمكن او قائما بذلك قيام صورة جسمية او نوعية او قيام مقدار لزم الدخول او القيام فانفسخ عقد ما مهدناه من وجوب كونه يسكن فيه الجسم ينتقل عنه والبدء جسما آخر وقائما بذلك فلا حسن تقرير له لم يكن حاويا للجسم آه غاية الامر انه ترك بعض الشقوق لظهور بطلانه وانهامه بما ذكره من حديث التداخل مع ان غير المادي يشمله فالمدعى حاصل ۱۲ مولوي نظام الدين

۵۶ قوله فعداه غير مادي آه المراد بالمادة ههنا المادة بالمعنى الاعم المسلم عند جميع الفرق وهو ما يكون محلا مستعدا للتغير والحوادث الجسمانية لا بالمعنى الاخص وهو الهيولى ۱۲ مولوي حمد الله رح

۵۷ قوله قيام صورة آه اي بان يكون جزءا للجسم وداخلا فيه قوله او مقدار آه اي بان يكون البعد عارضا للجسم المتمكن وبطلانه سيظهر كونه جسما تعليميا او جسميا فان شارح احتمال ان يكون المكان على تقدير كونه قابلا للابعاد الثلثة هو الاعراض المنبسط في القابل للابعاد بالذات انبساطا ذاتيا كالجسم التعليمي او عرضا كالاوضاع وغيرها المنبسط في الجسم انبساطا بالعرض لا يخرج عن قلة تدبر ۱۲ مولوي محمد يوسف

۵۸ قوله تداخل الاجسام آه لان القيام بمادة اخرى انما يتصور بان يكون متصلا بالجسم كالصورة او فيه قيام مقدار انما يمكن اذا كان تحصل الجسم قبل عروضه على المفروض ههنا جسم غير جسم متمكن فكونه حاويا لا يمكن بدون تداخل الحيز ۱۲ مولوي محمد يوسف

۵۹ قوله فلا يكون مكانا آه لانه لو كان التداخل مكانا لا يمكن ان يكون مكانا للمتمكنين فان الاجسام اعلم ممتنع من التداخل فجاز ان يدخله جسم آخر هذا ما افاده صاحب المقامات الرفيعة ومن ههنا ظهر لك التنبيه على امتناع التداخل بانه لو جاز التداخل لجاز تداخل العالم في الخردلة ۱۲ مولوي محمد يوسف

۶۰ قوله ثم يجب آه فح يكون المكان عبارة عن بعد غير مادي يساوي اقطاره اقطار المتمكن فيه بعبارة اخرى عن بعد منطبق على البعد الذي في الجسم وبالجملة فهو اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية -

يسمونه بالبعد المفطور واما الثاني فهو مذهب المتكلمين القائلين بان كل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم في المقدار والتناهي يشغله الجسم ويملاه على سبيل التوهم ١٢ مولوي محمد يوسف

سلمه الله قوله وعلى الثاني آه اي اذا كان المكان منقسما في جهتين لم يجز ان يكون قائما بنفسه لبطلان السطح الجوهري لا يجوز ان يكون حالا في المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم من مكانه واستقلاله

رائيه فيجب ان يكون قائما بغيره فذلك الغير ان لم يكن حاويا ولم يحو السطح ايضا والاحتواء من لوازم المكان كما عهده اوله وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فلا يكون السطح مكانا

هف فلا محالة يكون ذلك الغير حاويا فيكون المكان سطح الحاوي ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه الله تعالى

حواشي صفحه شصت وهفتم

تتمة حاشية ١٠ صفحه ٦٧

في الطبيعة البعدية ولوازمها وجوب التساوي في المعلولات عند التساوي في العلل كما حقق في موضعه فلا يكون حينئذ الجزئية والكلية لان اختلاف الكل والجزء فرع التغاير في الحد والشكل واذا لم يبق التغاير بينهما لم يختلف الكل والجزء واللازم باطل وبطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم واذا لم يكن الحد المعين والشكل المعين من طبيعة البعد ولوازمه يكون بسبب امر عارض له فيمكن زوال ذلك الشكل المعين بزوال الامر العارض فامكن ان يتشكل بشكل آخر فكان له في نفسه قوة الانفعال لان الاختلاف التشكلية لا يحصل في البعد الا بعد كونه متهيا لان يقبله وقوة الانفعال هي من لواحق المادة كما تقرر عندهم في مسلك الانفعال من طرق اثبات الهيولى فيكون المفارق عن المادة مقارنا لها هف وهذا الخلف انما يلزم من وجود البعد المجرد فهو باطل ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه الله قوله كان للجزء بالكل آه هذا منقوض بالفلك فان المقرر عندهم ان المقدار والشكل الحاصل فيه يقتضيه الصورة النوعية فيه ولا شك ان الصورة التي للجزء والتي للكل واحدة فيلزم ان يكون للجزء بالكل ولم يكن كل وجزء وان قيل في دفعه ان الاجزاء قبل فرض التجزية معدومة متخليت لها شكل لا شكل الكل ولا شكل آخر بل ليس كل ولا جزء وبعد التجزية لا استبعاد في تشكل الاجزاء بشكل الكل والتقدر بقدره قيل مثل ذلك جار في البعد المجرد ايضا وايضا كون الاجزاء معدومة محضة غير مسلم بل لها وجود واقعي يترتب عليها الآثار الخارجية فظاهر ان مقدارها وشكلها ليس مقدار الكل وشكله ١٢ مولوي حمد الله سلمه الله قوله جاز بالنظر آه وفيه نظر دقيق فانه يجوز ان يكون الشكل للعارض المفارق الدائم او ظبا من الدائم كالعلة مع المعلول فلم يوجد فيه جهة القوة المحوجة الى المادة فان القوة عبارة عن فقدان شيء في زمان ووجدانه في زمان آخر فلا نسبة في انها لا يقتضيها الامر الدائم ضرورة والعجب من المحشي انه كيف صدر منه هذا الكلام مع وضوح سخافته ١٢ مولوي حسن

حواشي متعلقه صفحه شصت وهشتم

تتمة حاشية ٨ صفحه ٦٨

في جهة المقدارية وهذا ايضا مما اتفقت عليه العقول لبداهتها وقد بينه المصنف بما لا مزيد عليه ومن جملتها تداخل الجسم في البعد المجرد فانها ايضا لا يخلو من ان يكون مقدارا او متعددا ويلزم من امكانه الثاني الا ولى بداخل المقادير في جهة المقدارية بعضها في بعض في البعد المجرد واذا فرض كونه للاجسام يلزم استحالة التداخل من جهتين من جهة التحيز بالذات ومن جهة المقدارية كذلك ١٢ ملا حسن رف قوله الا ترى ان الخط آه فيه انه اذا كان الخط او السطح بحيث اذا اضيف اليها ما يجانسها في جهة الامتداد ازداد واذا ضعف هذا المجانس في جهة الامتداد لم يزدد وتداخلا اعلم ان تداخل الابعاد مما يا بعاد ليس بتخييل كيف ولا شك ان كل من الخطين المتنافيين في جهة العرض مثلا طولا ومع ذلك لم يصير الطولان اعظم من طول واحد فلو كان البعد بما هو بعد يقتضي اعظمية البعدين من الواحد لكان ما يضاف وينضم البعد الى البعد يكون المجموع اعظم من الواحد فلم يكن بين الاضافة في جهة الامتداد وبين الاضافة من جهة اللاامتداد فرق كما لا يخفى بل المقدر المسلم ان الاثنين اكبر من الواحد دون المقدارين اذا التقيا ملاقاة على سبيل التنحي والقياس عد يكون ان اعظم من الواحد واذا التقيا لا على سبيل التنحي بل على سبيل المداخلة لا يكونان اعظم اذ ليس كل جزء بحسب المقدارية حتى يكون الكل اعظم من الجزء بل كل جزء بحسب العدد وعدد البعدين المتداخلين هو الاثنان اكثر من الواحد بلا شبهة فقد ظهر ان ما ذكره المصنف لا شبهة ان المانع من التداخل هو المقدار شاهد على انه ليس هو المانع ١٢ مولوي حمد الله سلمه الله قوله واعلم ان آه فيه تفضيح الفاضل بالبعد المجرد بانه لما لزم عليهم ان التداخل بين الجوهرين المتحيزين بالذات وبين المقدارين في جهة المقدارية يعترفون في اول الامر ثم ينكرون بمعارضة الامر الوهمي للبديهي العقلي والامر المبرهن بالبرهان القطعي فيوسوس في سرك بان البعد المجرد يجوز ان يخالف البعد الجسماني بالماهية فالتخالف يجوز ان يكون مجوزا للتداخل ولم يتفطن بان هذا التجويز كتجويز تداخل الانسان في الفرس والشجر في الحجر ولم يعلم بان المانع منه بالحقيقة هو التحيز بالذات من الجانبين او المقدارية وهذان المانعان موجودان في صورة تخالف الماهية فلو كان للتخالف دخل في التجويز مطلقا يلزم اجتماع المتنافيين في امر واحد وهذا كما يقال انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد امران يقتضي احدهما الحركة الى غاية اقتضاها ما يقتضي الآخر المنتهي عنه كك وامثال ذلك كثيرة ١٢ ملا حسن سلمه الله قوله ونعلم آه قد يمنع فان البعد الجسمي هو الجسم التعليمي عرض عندكم والبعد المجرد جوهر عندهم فاين الاتحاد في الحقيقة الا ان يقال المراد بالبعد الجسمي الصورة الجسمية ونفي المنافية عن الصورة فيما سبق انما هو عن الصور سوى الجسمية ١٢ مولوي حمد الله سلمه الله قوله لو عينه محصلة آه وفيه ان هذه المقدمة لم تدل عليها دليل قوي بعد وكحوه

دعوى البداهة فيها لمنعه الخصم فلا تتم حجة بحلية ١٢ ملا حسن ١٢ قوله على انى اقول آه حاصله ان الاختلاف بالماهية لا يضر فان الاشتراك فى عارض هو المنشاء
لامتناع التداخل يكفينا فان الظاهر ان البعد الجسمى انما يمنع التداخل لكونه ممتدا مسوحا بالقدر وهو حاصل فى البعد ايضا كما شرحه المص بما لا مزيد عليه والمكان مخالفا بالماهية للامتداد
الجسمى ١٢ مولوى حمد الله ١٣ قوله على انى اقول آه وفيه ان المجوز لتداخل الجوهر الجسمى فى البعد المجرد لعله يعود ويقول ان التسبيح مطلقا لا يمنع التداخل
بل اذا وقع فى الماهية الواحدة فالاصلح فى وجه الدفع ان يحرر كلام المص هذا بما حررنا آنفا فافهم ١٢ مولوى حسن ١٤ قوله يحيده آه حاد يحيد يميل والمعنى
ان الوهم يميل عن الصراط المستقيم وهو الهداية الى الحق ويكاد يوسوس سرك آه اى من الاحادة اى يميل ويصرف سرك عن قبول الحق ١٢ مولوى نظام الدين ١٥
قوله يجوز ان يخالف آه هذا اعتراض من قبل اصحاب وجود البعد المجرد على الدليل المذكور لابطاله وحاصله ان بعد الجسم حال فيه ويلازمه وبعد فيه يفارقه وليس حالا فيه بل هو
قائم بنفسه فهناك بعدان مادى ومجرد فقد اتحد بماهيتهما الآخر وتداخلا وامتناع التداخل بين البعد المادى والمجرد ممنوع وانما الممتنع نفوذ المادى فى المادى وتداخلهما
وبين حقيقة البعد المادى وحقيقة البعد المجرد تخالف فلا يستلزم امتناع التداخل فى الماديين امتناع التداخل بين المادى والمجرد ١٢ مولوى محمد يوسف سلمه

حواشى متعلقه صفحه شصت ونهم تتمه حاشيه ٥ صفحه ٦٩

ثم المطلوب بالذات للجسم ليس هو المكان بل الوضع والترتيب هو عرض حال فى الجسم والسطح مطلوب بالعرض ثم قال ذلك المحقق ان المكان بمعنى السطح قد لا يكون ١٢ مولوى
حمد الله مدرس ٦ قوله اى منظورا عليه البداهة آه لك ان تبين الدليل المذكور ببيان استدلالى بان الكيفيات كلها سواء كانت اجساما او جسمانيا يجوز عليها العدم
بالنظر الى ذاتها وبعد فرض وجودها والضرر يجوز على بعضها العدم نظرا الى وجود بعض آخر لو لم توجد بينها علاقة العلية واللزوم الا ترى ان زيدا يجوز عليه العدم نظرا الى وجود عمرو اجنبى
عنه لا يكون بينها علاقة العلية واللزوم اذا تمهد هذا فنقول اذا فرضنا اناء من جسم صلب كالحديد مثلا لا يتحرك بعض اطرافه الى البعض الآخر الا بقوة شديدة فقد فرضنا عدمها ح
اذا فرضنا الاناء المذكورة مملوا من ماء او هواء او فرضنا عدمها عنه بل عدم كل ما يحويه بناء على المقدمة الممهدة فاما ان ينطبق اطراف الاناء فذلك باطل لما مر آنفا او يبقى حجم
واسع فذلك اما ان يكون خالية فالخلاء محال او لا يوجد فيها الاجسام وقد فرضنا عدمها فلم يبق الا ان فيه الا بعد مجرد وهو المطلوب وجوابه ان البعد المجرد قد بطل بوجوه بطلا
قطعيا كالخلاء فيلزم لكل فرجة من حجم جسم فيها فاذا رفع اللازم يبقى الفرجة اما انطباق بعض اطرافها على بعض او تحرق الجسم الذى فرض فيه قد شوهد ان الجسم الصلب الذى
فيه فرجة ضيقة فيها هواء وقد سدت منافذه الاجزاء ذهبت معا شديدا تحرق الجسم او يميل بعض اطرافه على البعض وما ذاك الا بضرورة بطلان الخلاء والبعد المجرد والضرورات
الطبيعية قد تستدعى امورا عجيبة ينكرها العقل فى بادى الرأى ١٢ ملا حسن ٧ قوله منظور عليه آه بمعنى انه ليس من العقول المجردة ولا من الاجسام المادية لانه برزخ
بينهما ١٢ ملا حسن ٨ قوله لو كان المكان هو السطح المذكور آه بناء هذا الاشكال على فهمهم بان لكل جسم مكانا وللقائلين بالسطح ان يعارضهم ويقولون الاجسام انما يلزمها المكان
لنفس الجسمية لانها قابلة للفصل والوصل وسائر العوارض المادية فانه لا دخل للتمكن لتلك العوارض فاذا الزم المكان لنفس البعدية يلزم ان يكون للبعد المجرد ايضا بعد آخر
فيلزم عدم تناهى الابعاد كما يلزم عدم تناهى السطوح ١٢ ملا حسن ٩ قوله وقال ايضا آه تقرير الاشكال ان الحركة فى المقولة عندهم عبارة عن ان يكون فى كل آن للمتحرك فرد لا يكون فى الآن السابق و
اللاحق وهكذا الحركة المطلقة بالمزوج يسير لسيرا اذ كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فلو كان المكان هو السطح لزم ان يكون الطير الواقف فى الهواء مع هبوب الرياح وكذا الحجر الواقف فى الماء الجارى
سوى كالصدد الحركة المطلقة والحركة فى المقولة عليهما مع ان العقول تشهد بانهما ساكنان ١٢ ملا حسن ١٠ قوله لكان المسافر المحفوف آه وهذا لان المكان الحقيقى للمسافر المذكور انما يكون هو السطح الباطن
للكرباس لم يتبدل عليه فيلزم السكون فيه مع ان الانتقال المكانى فيه ضرورى للسياحة فيه فيلزم اجتماع المتنافيين ١٢ ملا حسن ١١ قوله المحفوف آه المحفوف
بالحاء المهملة والفائين الملفوف والكرباس بكسر الكاف الثوب ويقال ساح الماء اى جرى على الارض والسياحة بالكسر الذهاب فى الارض كذا فى القاموس ١٢ مولوى محمد يوسف

حواشى متعلقه صفحه هفتادم

١ قوله عن الرابع آه اى الجواب عن لزوم سكون المسافر المحفوف بالكرباس ان اللازم ههنا السكون فى الاين الحقيقى وهو غير باطل اذ لم يدل عليه الدليل فلا تشهد
به البداهة وانما دل البداهة على انه متحرك فى الجملة والمكان فى الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية او الاين العرفى كالدار والبلد وهو لا يبطل كون المكان الحقيقى سطحا
والمراد من المكان العرفى ما يكون الجسم فيه ولا يكون مختصا به كالصندوق للدرة لان الصندوق يكون فيه الدرة وليس الصندوق مختصا بالدرة بل يمكن ان يوجد فى الصندوق
درة وما سواها ايضا فكذلك المسافر السائح مشارق الارض ومغاربها مكانه العرفى ما بين المشارق والمغارب وهو وان لم يكن مختصا بالمسافر لكن لا ضير فيه ومكانه الحقيقى
بمعنى السطح هو السطح الباطن للكرباس ١٢ مولوى محمد يوسف ٢ قوله فلهذا لا نسلم آه قد وقع فى وجه الاستدلال فى المشهور لزوم سكون المحمول فى نفسه
ويجيب بالتزام السكون فان الحركة فيه حركة بالعرض لالتزامه بمكانه والمتحرك بالحقيقة انما هو الصندوق فاورد عليه بان المسافر المحفوف بالكرباس النسالم مشارق
الارض ومغاربها التزام السكون فيه بالذات والقول بالحركة فيه بالعرض خلاف البداهة فالمص اورده فى الاستدلال واجاب بمادة الاشكال وحاصله ان
القدر المسلم فيه بحكم البداهة مطلق التحرك فى مقولة اما الحركة فى الاين الحقيقى والمكان الذى هو فلا نسلم حكم البداهة لها فليكن متحركا فى الوضع او فى المكان العرفى ١٢ حسن

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و یکم
تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۷۱

قولہ لا یکون المالی لہ ما کان فیہا لمکان ما نتقل الیہ فذلک الغیر والا یلزم الدور فلا بد من جسم آخر مغائر لہ وہلم جرا الی ان یتموج العالم کلہ من خلف المتحرک الیہ فیلزم خرق الافلاک او تحرکتہ حرکۃ اینیۃ وہو باطل فان التموج لا محالۃ ینتہی الی الافلاک فاما ان یخرق الجسم الذی یلاقی جزءا من الافلاک لذلک الجزء وتداخل فیہ او یحرک الکل ای کل الافلاک من مکانہ الی غیرہ وہو باطل ایضا والشبہۃ ایضا الزامیۃ مبنیۃ علی قواعد الحکماء فان عند المتکلم علی تقدیر کون العالم مملوا قد یعدم الیہ الجسم الذی قدام الجسم المتحرک حال انتقالہ بحرکتہ الی مکانہ فیملاء المتحرک ویخلق جسما آخر فی مکان المتحرک لیملاء مکانہ فلا یلزم الخلاء ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و دوم
تتمہ حاشیہ ۶ صفحہ ۷۲

ایضا لیست الزامیۃ صرفۃ فان المقدمۃ الالزامیۃ المذکورۃ محققۃ ایضا کما سیاتی فی کلام المص والتحقیق عندی انہ لیست الحجۃ الاولی تحقیقیۃ کما ذکرنا ولیست الزامیۃ وتحقیقیۃ لعدم تمامیۃ المقدمات الباقیۃ لہا فلا یسلمہا الخصوم ولا یتم البرہان کما سیاتی بیانہ تحقیقہ فانتظرہ منتقشا ۱۲ ملا حسن قولہ یکون لا محالۃ اہ لان الحرکۃ فیہ مسبوقۃ بالحرکۃ فی النصف منہ وہی بالحرکۃ فی نصف النصف وہکذا فلا محالۃ یکون فی الزمان لا فی الآن ۱۲ مولوی حمد اللہ قولہ یکون آہ زمانہا ازید آہ لانہا حرکۃ مع المعاوق وہی لا یکون مساویۃ لہا بلا معاوق فی السرعۃ والبطوء ولا اسرع منہا بالضرورۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ قولہ نسبۃ معاوقتہ آہ وان فرض الحرکۃ الاخری فی ملاء ارق تکون نسبۃ معاوقتہ الی معاوقۃ الملاء الاول ازید من نسبۃ زمان الحرکۃ الخلائیۃ الی زمان الحرکۃ الملائیۃ التی فرضت اولا یکون الخلف افحش وہو ان یکون الحرکۃ مع المعاوق اسرع من الحرکۃ مع اللامعاوق مثلا اذا فرض ان زمان الحرکۃ فی الخلاء ساعۃ مثلا فرزمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ اربع ساعات فیکون النسبۃ بین الزمانین نسبۃ الربع ثم ان فرض ملاء ارق بحیث یکون نسبۃ معاوقتہ الی معاوقۃ الملاء الغلیظ نسبۃ الزمانین یکون زمان الحرکۃ فی ہذا الملاء الارق الغیر ساعۃ وہو زمان الحرکۃ فی الخلاء بعینہ وان فرض ملاء رقیق یکون نسبۃ رقتہ الی الملاء الغلیظ نسبۃ الثمن مثلا یکون زمان الحرکۃ فی ہذا الملاء الرقیق ثمن زمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ وہو نصف ساعۃ ویکون الحرکۃ الملائیۃ اسرع من الحرکۃ الخلائیۃ وہو افحش من التساوی کما لا یخفی ۱۲ مولوی حمد اللہ قولہ الی معاوقۃ الملاء الاول آہ لم یعتبر نسبۃ ذات الملاء الی ذات الملاء الغلیظ فی الرقۃ والغلظۃ بل غیر النسبۃ بینہما فی المعاوقۃ لئلا یرد ان الرقیق اذا فرضت نسبۃ رقتہ الی نسبۃ الغلظ مثل زمان الحرکۃ فی الخلاء الی زمان الحرکۃ فی الملاء یجوز ان لا یوجد فی الرقیق معاوقۃ اصلا لکمال رقۃ الملاء فلان العقل یجوز بان لا یکون التاثیر فی المعاوقۃ فی الملاء الا اذا کان علی مرتبۃ معینۃ لا یبلغہا الملاء الرقیق المفروض علی النسبۃ المذکورۃ نعم لا استحالۃ فی مساواۃ زمان الخلاء وزمان الملاء الرقیق الذی لا یوجد فیہ لرقۃ الملاء المعاوقۃ اصلا نعم اذا فرضت معاوقۃ الملاء الرقیق بالنسبۃ الی الملاء الغلیظ کنسبۃ زمان الحرکۃ فی الخلاء الی زمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ یظہر الخلف بظہور وجود المعاوقۃ فی الحرکۃ المفروضۃ فانقداح ولا شبہۃ فی استحالۃ مساواۃ زمان الحرکۃ فی الملاء الرقیق الذی وجد فیہ معاوقتہ ملاء المتحرک مع الخلاء الذی لا یوجد فیہ معاوقۃ اصلا وذلک لان تفاوت المعاوقۃ یشہد بضعف الوجود للعدم معاوقۃ

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و سوم
تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۷۳

فی الخلاء مساویۃ للحرکۃ فی المعاوق علی النسبۃ لو وجدت ولا شئی من الحرکۃ فی الخلاء مساویۃ للحرکۃ فی المعاوق علی النسبۃ لو وجدت ینتج انہ لیس کل حرکۃ فی الخلاء حرکۃ فی الخلاء وہذا محال وانما لزم من تحقق الخلاء لانہ دخل فیہ للمعاوقۃ المخصوصۃ بل للحرکۃ فی الخلاء ایضا اذ علی تقدیر الاستحالۃ ایضا یتم المقصود والا تری انا لو صرحنا بالاستحالۃ یتم الدلیل ایضا بان یقال لو تحقق الخلاء لکانت الحرکۃ فیہ مساویۃ للحرکۃ فی المعاوقۃ المخصوصۃ المستحیلۃ لکن ذلک التساوی محال فظہر انہ لا یتوقف الدلیل علی امکان المعاوقۃ المخصوصۃ ولا علی امکان الحرکۃ المفروضۃ فی الخلاء ہکذا فصلہ المحقق الدوانی فی الحواشی القدیمۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ قولہ اقول یمکن الجواب آہ ہکذا یمکن تحریر الاعتراض المذکور بان یحیل الحکم اللازم صدق قضیۃ شرطیۃ وہی انہ لو امکنت المعاوقۃ المخصوصۃ والخلاء لکانت الحرکۃ فی المعاوق مساویۃ للحرکۃ فی عدم المعاوق وہذہ الخلاء وہذہ الشرطیۃ کاذبۃ لازمۃ لوجود الملاء فیدل علی بطلان ملزومہا ۱۲ مولوی حمد اللہ قولہ کاذبۃ آہ ضرورۃ عدم العلاقۃ بین مقدمہا وتالیہا لعدم العلاقۃ بین المعاوقۃ المخصوصۃ وبین تساوی زمان الخلاء والملاء والشرطیۃ اللزومیۃ اذا لم یکن بین مقدمہا وتالیہا علاقۃ تکون کاذبۃ کما انہ لا علاقۃ بین المقدم والتالی فی قولنا ان کان الانسان ناہقا کان الحمار ناطقا ۱۲ مولوی

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و چہارم

قولہ ربما یناقش آہ یحتمل ان یکون مناقشۃ علی الجواب عن اعتراض ابی البرکات بان مقصود المعترض ان الحرکۃ المخصوصۃ ہی الصادرۃ عن قوۃ مخصوصۃ

مخصوصة فی مسافة مخصوصة تقتضی قدرا معینا من الزمان فلا یدان جزء الحرکة ایضا حرکة وهی ایضا تقتضی قدرا من الزمان الذی فرضناه بمقتضی الحرکة

او ان کل حرکة یمکن حرکة اسرع منها فیکون ستة افضل لان الجزء من الحرکة انما یقع فی جزء من مسافة الکل والاسرع انما یکون بقوة

اقوی ولو فرض اقتضاء الصادرة عن قوة مخصوصة فی مسافة معینة فلا ینافی وقوع حرکة صادرة من قوة اقوی والحرکة واقعة فی کل من المسافة فی زمان اقل وتحصل ان مبنی

مناقشته علی وصل الدلیل فالجواب عن اعتراض ابی البرکات تام وهذا انما یتاتی اذا کان مقصود المعترض اقتضاء ماهیة الحرکة من حیث هی هی للقدر المعین من الزمان کما فی کلام الامام

الرازی فی المباحث وشرح الاشارات ظاهر فیه ویشعر به کلام المحقق فی شرح الاشارات ایضا وکلام المصنف فیما سبق وهو قوله هذا الاعتراض فی غایة السقوط ایضا یدل علیه

وعلیهم وجدوا ایضا من المعترض علی ان مراده اقتضاء نفس الحرکة من حیث هی ١٢ مولوی حمد الله ٥٦ قوله والجواب آه هذا الجواب کما هو المصرح به کلام المحقق

الطوسی فی شرح الاشارات تلخیصا لا یرد علیه یرد علی کلام المحقق وتظهر لک ذلک بالمراجعة الی شرح الاشارات ١٢ مولوی حمد الله رح

حواشی متعلقة صفحه هفتاد وپنجم

٥٦ قوله واذا کان الغاسر آه لان المیل القسری انما حدث بالطبیعة وهی لا تتحد ومرتبته فان الاشد منه الکون بالطبیعة وطبیعة المقسور بطبیعة فیها واذا کان اراده فالاراده

مان جزء بتحدید جزء منها ایضا والفرق بین المعاوق الطبیعیة وبینه وهو فی القسریة ان المعاوق الداخلی الایجابی فی الطبیعة بخلاف القسریة ١٢ مولوی نظام الدین

٥٧ قوله فیکون الحرکة آه ای یلزم ان یکون زمان الحرکة مع المعاوق مساویا لزمان تلک الحرکة بدون المعاوق واللازم ظاهر البطلان فی بیان اللزوم انا نفرض

حرکة الجسم فی فرسخ مثلا من الخلاء ولا محالة تکون فی زمان فلنفرضه ساعة ثم نفرض حرکة ذلک الجسم بتلک القوة بعینها فی فرسخ من الملاء ولا محالة تکون فی زمان اکثر لوجود المعاوق

ولنفرضه عشر ساعات ثم نفرض حرکته بتلک القوة فی ملاء ارق قواما من الملاء الاول بحیث یکون نسبة معاوقته الی معاوقة الملاء الغلیظ کنسبة زمان حرکة الخلاء الی زمان حرکة الملاء الغلیظ

ای یکون معاوقة الملاء الرقیق عشر معاوقة الملاء الغلیظ فیلزم ان یکون زمان الحرکة فی الملاء الرقیق ساعة ضرورة انه اذا اتحدت المسافة والمتحرک والقوة المحرکة یکون التفاوت

والبطوء بحسب قلة الزمان وکثرته بحسب قلة المعاوقة وکثرتها فیلزم تساوی زمانی حرکة ذی المعاوق وهی التی فی الملاء الرقیق وزمان حرکة عدیم المعاوق وهی التی فی الخلاء ١٢ مولوی محمد یوسف

٥٨ قوله فی اثبات المعاوق آه لا یتوهم ان هذا المطلب انما یتم ان لکل جسم جوهرا معد ما یحل فی حیثیة ویکون سببا للآثار ولا یحتاج الی مؤنة هذا البحث فان ثبوت

الصورة النوعیة التی یوجب کونها مبدء لمیول الحرکات وکذا ثبوت المکان الطبیعی للاجسام لا ینفی هذا المعاوقة فانه لا یختص الکلام بالقسریة بل المراد ان الحرکة القسریة مطلقا لا بد لها من المعاوق

حواشی متعلقة صفحه هفتاد وششم

تتمه حاشیه ٥ صفحه ٧٥

اذا کانت مراتبها غیر متناهیة بازاء مراتب الزمان ما الاکثر یمکن اذا کانت ویکون النسبة بین الزمانین حقیقیة وبینهما عدد به وتحصیل المعاوقة المخصوصة فلا یقبل العلاقة

بین المقدم والتالی ایضا فیکذب الشرطیة علی کل حال وهی لازمة لمطلوبهم فیبطل فیتم التقریر فی السابق ومن ثم یبطل صدق الشرطیة فلم یلزم استحالة الخلاء فافهم ویقال ان الکلام

فی السابق کان ظاهرا علی سبیل التنقیح کما فصلنا وهنا علی سبیل التحقیق ١٢ ملا حسن ٥٦ قوله ان نسبة آه ومعه هذا ظاهر زیادة الایضاح نقول ان الحرکة

الطبیعیة مثلا فی الخلاء مع عدم المعاوق ولیکن البرودة العارضة للتخفیف او الحرارة العارضة للتثقیل مثلا لزمها ما یسابقه وتحرکه مع ذلک المعاوق فی الملاء الغلیظ طبعا فرضا بین

زمانه ولیکن ساعتین فان زادت ساعة لغلظ الملاء فیحرکه ساعة فی اضعف الغلیظ المعاوق بمعاوقة ذلک الغلیظ مع الملاء الغلیظ بالمعاوق بعضها بمقدار الزیادة او ثلاث اقسام ساعة ثلث ساعة فی الرقیق

ثلثة ارباع عاوق الغلیظ ولا یسبق فی ان نسبة زمانی الغلیظ الی الرقیق نسبة معاوقته الی معاوقته ای کلها الی کلها فزمان الحرکة فی الرقیق ثلثة ارباع زمان حرکة فی الغلیظ لیست

کنسبة فضل معاوق حرکة فی الرقیق علی معاوق حرکة فی الخلاء وهو نصف غلظ الغلیظ وهو الواصل علی معاوق حرکة فی الخلاء وهو البرودة مثلا ضرورة ان الزمان والسرعة

والبطوء انما تحصل بکل معاوق لا بد لک ان تتفضل الکائنات کما لزم المساواة النسبة فان النسبة الفضلین النصف فیکون زمان حرکة فی الخلاء نصف زمان حرکة

فی الرقیق وهذا الاعتراض منع مع السند ویحتمل ابطال مقدمة من مقدمات الدلیل ١٢ مولوی نظام الدین

حواشی متعلقة صفحه هفتاد وهفتم

تتمه حاشیه ٧ صفحه ٧٦

من جانب لکنها متجهة للقرب منه من جانب آخر وهذا القرب لا ینافی طبیعة الحرکة ١٢ مولوی حمد الله ٥٨ قوله بل ارادیة آه الظاهر من سوق

الکلام ان المانع من نهایة الدلیل فی الاکثر الغیر المتحددة عدم المکان الحرکة الطبیعیة والقسریة الراجعة الی الطبیعیة لتشابه اجزاء الخلاء فانه لو کانت واحدة

منها جائزة بکان تتم فیها ایضا بشهادة البدیهة فانها محالة بان کل جهة اذا ارسل فی جزء من الخلاء تحرک اذ کان الجزء الآخر منه طبعیا له ولا تتوقف حرکة علی معاوقتها

وان امكان الحركة الارادية والقسرية الراجعة اليها الا بتامية فان الارادة يجوز ان يحدد حال الحركة من السرعة والبطؤ فيحدد قدر من الزمان بازائه ويشترك في الحركات الثلثة
ويختلف في اثنين منها ما يزداد بحسب المعاوق فلا يلزم التخلف ح ١٢ ص ٥٩ قوله يجوز ان يحدد آه اي حين يكون الحركة في الخلاء فوق المحدد ارادية او قسرية راجعة الى الارادية لا طبيعية ولا قسرية
راجعة الى الطبيعة يجوز ان يعين حال الحركة من السرعة والبطؤ بحدود الارادة فيحدث الحركة على حسب ما اريد فزمانها محفوظ في الحركات الثلث ويزداد بالمعاوق وينقص بنقصانه فلا
فلا يلزم المساواة فلا تتم الحجة بخلاف ما اذا كانت الطبيعة او القسرية الراجعة الى الطبيعة جائزة في خلاء فوق المحدد فانها تتم فيهما ايضا بحكم البديهة بان الجسم لو ارسل في جزء من الخلاء
يتحرك بان يعين الجزء الآخر منه مطلوبا بالطبع الى ولا يتوقف حركته على معاوق وفيه ما مر ١٢ مولوی محمد یوسف سلمہ

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و ہشتم

تتمہ حاشیہ ہم صفحہ ۶۷

بازدياده وتنقص بانتقاصه فلا بد لاثباتها من الدليل والتجويز الصرف لا يكفيه وما ذكره المص سند للمنع وبيانه انه حكم العقل من الاحكام الواقعية التي تجده العقل بشهادة لبداهته البرهان
ظاهران في المعاوق انما تجد العقل بشهادة الوجدان التاثير في كسر الميل فقط وتضعيفه كضعف قوة الماء من الارض فليس للضعف تاثير في تحديد الزمان فليس للمعاوق
الظاهر تاثير فيه واجاب عنه المص من عند نفسه بقوله اقول آه وحاصله ان البديهة المذكورة ممنوعة بل العقل الا باض بالنظر الطبعي يحكم بان الطبيعة انما تقتضي الحصول في الحيز الطبعي والمعاوق
يمنعها ليس المراد من الاقتضاء عدم التخلف ولا من المنع اقتضاء عدم الحصول كذلك ضرورة وجود التخلف بينهما بل المراد بها الملائمة والمنافرة كملائمة الاشكال الطبعي بالنظر الى
الطبائع ومنافرة الاشكال القسري بالنظر اليها فاذا اقتضت الطبيعة الحصول في حيز الطبعي عند الخروج عنه فلعلها تقتضيها قاسر ضعيفا اعني معاوق ضعيف ولم يمنع عنها
بالكلية بل ضعف بمنعها على سبيل البعضية والنقصان فلزم التراخي من هذه الجهة فوجب تحديد الزمان ١٢ ملا حسن ص ٥٥ قوله انا نعلم آه ان قوة الميل آه من تعيينه او دخله
على المعمول اي المعاوق الخارجي او الداخلي الذي يحيله بحده اكثر ان قوة الميل فان في المتحرك ميل يوصل الى الغاية بسرعة لا حد لها وبذلك المعاوق فان احدهما في الطبعي
والآخر في القسري يكسر ان قوة ميله كما تنكسر قوة الميل بهما كذلك تنكسر بضعف قوة الطبيعة للمتحرك او القاسر بان يكون قوة الطبيعة اضعف وكذلك القاسر كما في
الماء والارض مثلا اذا ارسل جزء من الماء وجزء من الارض فكما يكون الميل في جزء الارض على قوة لا يكون في الماء فلم لا يكون ضعف هذه القوة الطبيعية او القاسر محددا للميل ويحصل به
تعيين الميل فان عنوان طبيعة المتحرك او القاسر لتلبس احد منها مع اي حد من القوة لا يكون كافيا في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف لكن لا تقتضي الحصول في المكان
الا على اقصر ما يمكن اي تقتضي بسرعة لا حد لها بان يفرض اي حد من السرعة يكون مقتضيا فوقه وعلى هذا القياس فلم يكن الطبيعة او القاسر مع المعاوق الذي يتبوز ايضا تقتضيا
لاقصر ما يمكن الخ فكما يحصل ضعف الميل الطبعي والقسري بسبب ذلك المعاوق الذي يحيله محددا كذلك يحصل من ضعف القوة الطبيعية او القاسر ضعف الميل فلم لا فرق كان
ذلك الميل اي الميل الطبعي او القسري الذي حصل الضعف فيهما بسبب ذلك المعاوق ايضا لا يقتضي الحصول في الحيز الا في اقصر ما يمكن فلا تعيين الزمان فعليهم بيان
الفرق بين الصورتين ١٢ مولوی محمد یوسف ص ٥٦ قوله فهذا قالوا آه ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال انهم لا يقولون ان الميل الحاصل بالقوة الطبيعية
وان كان ضعيفا لا يحدد قدرا من الزمان بل يقولون ان تحديد الزمان ليس الا بالميل لكن الطبيعة وان ضعفت لا اقتضائها الحصول في المكان الطبعي واختلاف مراتب
الميل بالشدة والضعف ليس يمكن ان تقتضي ميلا معينا محددا بقدر من الزمان وحد من السرعة والبطؤ لان كل مرتبة من مراتب الميل يمكن ابطؤ منه وكل حد من السرعة يتصور
اسرع منه وبما اليق باقتضاء الطبيعة فاقتضائها مرتبة دون مرتبة وحد دون حد ترجيح بلا مرجح وكذا القاسر الذي لا شعور له فالطبيعة تقتضي الحصول في الحيز على اقصر ما يمكن وعدم
متعاومة الملائم يحدث ميلا محددا للزمان وحد من السرعة لانها تحدث ميلا وذلك الميل وان كان ضعيفا لا يقدر على تحديد قدر من الزمان وحد من السرعة والبطؤ ثم
بعد انكساره من المعاوق وصيرورته ضعيفا تصير محددا حتى يتوجه انه ما الفرق في الصورتين وكذا الحال في القاسر عري عن الشعور بخلاف النفس فانها لشعورها وتخيلها الملائم
والمنافر يمكن ان يحدث ميلا محددا او سرعة محدودة وكلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات كانه نص على ما ذكرت ١٢ مولوی حمد اللہ ص ٥٩
قوله اقول لعلك تتفطن مما ذكرنا ان هذا احسانا عليهم لا امتنانا منهم ويمكن الفرق بنحو آخر غير ما ذكره رح وهو ان الطبيعة لما اقتضت الحصول في الحيز فالاليق بحالها ان لا تحدث
ما يوجب التراخي في المطلوب فالميل الضعيف الذي احدثته الطبيعة لا يحدد الزمان البتة بخلاف الميل الذي حدث فيه الضعف بسبب المقاوم فانه وان كان ايضا طبعيا
في الاصل منشاء بها في الضعف لما هو طبعي باق على حاله لكن المقاوم له دخل في حدوثه فيقتضي اقتضاء متوسطا بين اقتضاء المقاوم والطبيعة فكانهما متغائران
نوعا وصنفا لان تغائر المقتضي يدل على تغائره ١٢ مولوی حمد اللہ رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و نہم

ص ٥٩ قوله الا ان يتموج آه فيه ان التموج مستبعد والمستبعدات قد يلتزم لضرورة البرهان كما التزموا حركة كرة الارض بتمامها بحركة ثقيل كالنملة لضرورة انطباق مركز

ثقل الارض على مركز العالم كما هو التحقيق والحق انه ليس المقصود ههنا لزوم المستحيل لزوم المحال وهو خرق الفلك او كون حركة اينها او تداخل الاجسام فان الكل محال بيان الاستلزام ان التموج الى القدام مثلا اما ان ينتهي فيما بين المتحرك والافلاك فيلزم التداخل او يتعدى الى الافلاك فاما ان يخرق الجسم الذي يلاقي جزء من الفلك لذلك الجزء او يداخل فيه او تحرك الكل كل الفلك من مكانه الى غيره فيلزم المحذورات المتعددة كما لا يخفى على المتامل ١٢ ملا حسن **٩٥** قوله ومنها انا اذا فرضنا الخ المشهور في تقريره ان ارتفاع الانطباق دفعة لانه لو كان تدريجيا لكانت زمانه منقسما فحينئذ البعض منه لا يكون تحقق فيكون الانطباق هذا خلف ١٢ ملا محمد نظام الدين

حواشي متعلقة صفحة هشتاد م ٨٠

٩٥ قوله قابل للمقادير الخ هذا هو المشهور والظاهر ان المقادير اي الاجسام التعليمية حالة في الجسم بما هو هو والصورة الجسمية فانما القبول لها للجسم او للصورة ولو فرض زيادة المقدار على الجسم وهو محض الجوهر الممتد لا مادة له كما يراه الاقدمون فالقبول بحاله ولو كان الصورة الجسمية كما يقتضيه الفحص وسياتي ان شاء الله تعالى في موضعه لم تثبت قبول المقادير المختلفة الا اذا كان الجسم بسيطا فالامر ظاهر والكان مركبا فلانه يلزم الحركة في الجوهر وقد نهى عنه فالظاهر ان يقول ان الجسم قابل للمقادير ١٢ **مولوي نظام الدين** **٥١** قوله فالجواب عن الاولى الخ هذا الجواب لا بد منه لكان التحرير كما مر الاشارة اليه ان المادة عند الذاهب بان التخلخل والاجسام متناهية فلا بد من الخلاء والا لوقع التداخل وفي صورة التكاثف فاذا يجاب بان المقدار الذي تخلخل فيه يتكاثف فيه وبالعكس ولا جواب سوى هذا ولكان التحرير على ما يشير اليه الكتاب وعليه سائر الكتب ان الانجماد يقتضي الاتحلية مكان الذوبان لا يكون الا بتباعد الاجزاء فيقع الخلاء فيما بين الاجزاء فلا ضرورة الى التزام التخلخل والتكاثف الذي اختلف فيه فمنهم من يحيل الخلاء مع ذلك عليها ايضا فالصحيح هذا الجواب من قبله بخلاف التحرير الاول فانه مبني على وجه ما ظهر ان بعد فالجواب المطابق على راى الكل ان الماء عند الانجماد يدخله جسم غريب كان في اخلافه من قبل ومنهم من يعمم ان الانجماد تخلية بين الاجسام وان الانجماد تخلية على الاطراف وما يدرى بهم ولكن التحقيق عند المشائين في الانجماد والذوبان بالتخلخل والتكاثف فلا ذهني المهم الجواب عليه ١٢ مولوي نظام الدين

٥١ قوله ان الماء المنجمد لو قررت الشبهة بالنحو الذي قرره المص يناسب هذا الجواب لو قررت بان الجسم قد يزداد حجمه بلا مداخلة جسم آخر وقد ينتقص بالانتقاص اجزاء منه فيه ١٢ مكانه على الاول فلا بد من تحقق الخلاء حين يملاه والا لزم تداخل الاجسام وينقص مكانه على الثاني فلا بد ان يبقى اجزاء مكانه الاول فارغا فانا يناسب فان المشكك قائل بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين بل المناسب حينئذ القول بان ازدياد الحجم انما هو بمداخلة جسم آخر وانتقاصه بخروجه الا ان يقال لما جاز التخلخل والتكاثف جاز ان يتخلخل او يتكاثف وعند تخلخله يتكاثف جسم يليه ويشغل المتخلخل بمكانه وعند تكاثفه يتخلخل ما يليه ويشغل بمكان المتكاثف ١٢ **مولوي حمد الله** **٥١** قوله عن الثانية الخ قد مر ان الجواب كان تيسيرا بدون التزام التخلخل والتكاثف وقد اشار اليه المص كما عرفت بل بعد لا يتم فان لها اسبابا كالحرارة والبرودة مثلا ونحن نعلم قطعا بامكان التحرك لولا تلك الاسباب وتكون الاجسام على مقاديرها الطبيعية ١٢ **مولوي نظام الدين** **٥٥** قوله ويحل الثالثة الخ وانت تعلم انه لا يحل الثالثة على التقرير الذي قررنا اخيرا من ارتفاع السطح المنطبق عن السطح المنطبق عليه دفعة بان يكون الوسط والاطراف مرتفعا معا فانا اذا وصل الهواء من الخارج الى منتصف ما بين الوسط والطرف يكون الوسط لا محالة خاليا ضرورة ان الانطباق قد ارتفع ولم يصل الهواء من الخارج الى الوسط عند وصوله الى المنتصف مثلا ١٢ ملا حسن رح

حواشي متعلقة صفحة هشتاد ويكم

٥٥ قوله وقد يكون بتدريج الخ وهذا التدريج اعم من ان يكون على سبيل الاتصال سواء كان مع تجاوز الاجزاء كالحركة او بدونه كالحركة في الكم تدريجا او الاتصال كالاصوات اولا والثاني اعم من ان يكون في آن واحد منه باقيا في الزمان او الآن كما في حدوث الزاوية المطلقة من افتراق خط عن خط بعد الانطباق وكحدوث المماسة بين الكليين بعد الموازاة او لم يبق بل يكون التدريج بحيث يوجد في كل آن فرد من هذه الافراد وكلها بعدها على سبيل التدريج لكن لا على سبيل الاتصال ولا على سبيل التجاوز ١٢ **مولوي محمد يوسف** **٥٥** قوله لما كان معلما الخ المقصود من هذا الكلام بيان وجه عدول السالك الى مسلك آخر وهو المعلم الاول من تعريف القدماء باحد من هذه العبارات الى مسلك آخر وحاصله ان التدريج هو وقوع الشيء في زمان بعد زمان فيتوقف تصور التدريج على تصور الزمان وكذا معنى يسيرا يسيرا هو معنى التدريج وتصور اللادفعة موقوف على تصور الدفعة وهي عبارة عن الحصول في الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة فيلزم الدور ولا يقال ان طعن المعلم الاول بلزوم الدور انما يتوجه لو كان التعريف تعريفا حقيقيا والظاهر انه تعريف لفظي لان الحركة معلومة بمعونة الحس بهي تصورها فانما المقصود ذلك الانحصار الذي وقع من اطلاق لفظ الحركة على معان وهو حاصل لانا نقول ليس مقصود المعلم الاول افساد التعريف انما هو مقصود اولويته ان يعرف بتعريف خال عن الدور ثم بيانه للمتعلم الصناعة التعريف كما مر بنا حاصل ما في بعض الحواشي ١٢ **مولوي محمد هدايت الله**

حواشي متعلقة صفحة هشتاد ودوم ٨٢

٥٤ قوله لا يتصف الخ اي الجسم في آن انتقاله من السكون الى الحركة غير متصف بواحد منهما اما انه غير متصف بالسكون لانه انتقل منه واما انه غير متصف بالحركة لان الحركة بمعنى القطع عبارة عن الامر الممتد ولم يوجد بعد واذا لم يتصف الجسم في آن الانتقال بالحركة والسكون فيلزم الواسطة بينهما مع ان وجود الحركة يلزم م

تتمئ بالواسطة عندهم تحقق الواسطة يوجب استمرار وجود الحركة فلا يتوجه ان نفى الواسطة حال بين حالها المقررة عندهم ونفى حالها الاستلزام نفى وجودها ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۵ قوله بنيلي الاول آه خلاصة ان ليكم انما يلزم منه استمرار وجود الحركة بمعنى القطع فى آن الحصول قبله ولا يلزم منه استمرار وجوده فى الزمان بحيث ينطبق كل جزء منها على كل جزء من الحركة موجودة قبل آن الحصول فى الزمان المبتدى من آن المبدء الى آن الوصول ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقه صفحه ہشتاد وسیوم ۸۳

۵۶ قوله الحركة وما ضاها آه قد ذهب بعض الاوهام ان الحركة بديهية لا حاجة الى تعريفها وذهب بعضهم الى انه نظرى قابل للتعريف الحقيقى وآخرون الى انه بديهى يعرف بالتعريف اللفظى تعيينا للمراد موضوع البحث قبل الخوض فى عوارضها فقال الوافى تعريفها الخروج يسير يسيرا او لا دفعة او تدريجا فزى بعضهم انه تعريف دورى لاخذ الزمان فى تعريف التدريج واشاله مو معرف بانه مقدار الحركة فعدل عن التعريف الى تعريف آخر وهو ذكره المص بانها الكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة وكان ذلك خطار منه لانه يجوز ان يكون تعريفها لفظيا يتجمل الدور فيه اذ ليس هو حقيقيا كما حقق ولان مفهوم التدريج الاتصالى ونحوه التصورات اولية مع قطع النظر عن الزمان مع ان التعريف المعدول عنه والمعدول اليه سيان فى ايضا المذكور فان القوة ايضا لا يعقل بدون الزمان فانها عبارة عن قصد شيء فى زمان ووجدانه فى زمان آخر كذلك الاولية الماخوذة فى تعريف المعدول اليه ويضرفيه خطا ربالنسبة الى معرف بالفتح فلا يصلح للتعريف ۱۲ ملا حسن

حواشی متعلقه صفحه ہشتاد وچہارم ۸۴

۵۷ قوله ولولا ان التدريج آه اجيب عنه بان التدريج معلوم لنا بقطع النظر عن الزمان الذى هو كمية اتصالية العالية فان التدريج على سبيل الانقسام الى المتقدمة والمتاخرة والدفعة هى الوجود على سبيل عدم الانقسام ولا يفتقر فيه الى التوهم فى طرف الزمان فلا دور ولئن سلم انه موقوف على تصور الزمان لكن الزمان يمكن ان يتصور بانها كمية متصلة غير قارة لا بنظر بالى انها مقدار حركة فالتدريج هو الموقوف فى كميته تلك ولا يعلم بعد انها متعلقة بالحركة او قائمة فحسبها طلاء ورد فى عبارة الكتاب اشارة اليه فان قوله يعود علينا لولا توقف تصور التدريج ونحوه على الزمان وانه لا يدرك بدون الحركة يدل على انه مبنى على تقدير عدمه لكن الاهم عنده انه تعريف غير حقيقى فلا يضر اخذنا صورة الدور فان المقصود منه دفع الاشتباه العارض من الاشتراك ونحوه وتقصيله ان الحركة قد تصور بالنقلة وقد تصور بالخروج مطلقا فمن يسمع لفظ الحركة لا يعلم المراد فاوقع بين مقصد فكان عنده الكمال الحركة التدريجية المعاملة ايضا مفهوم بالضرورة بدون ان يتصور الزمان من حيث انه متعلق بالحركة وليس كذلك الا الخروج المذكور والكمال الموصوف ۱۲ مولوی محمد حسن

۵۸ قوله فكل ذلك آه اجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة واللادفعة لها تصورات اولية لاعانة الحواس عليها فمن الجائز ان يجد الحركة بهذه الامور ثم يحصل بالحركة معرفة الزمان والآن الذين هما سببا هذه الامور الاولية لتصورها سبق تصويره الامام الرازى فى المباحث المشرقية قال بعض محققى المتاخرين فى شرح الهداية الاثيرية والحق خلاف ذلك لما قيل انه لا يمكن تعقل التدريج بدون تعقل الزمان سلمنا ان تصور التدريج بديهى اولا وكون تعقل التدريج متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج على ثبوت الزمان بل لانه لابد ان يعتبر فى ذلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التى تقع فى آنات متعاقبة يتوسط بين كل اثنين منها زمان وليست بحركة فلم ممتد على هذا الوجه هو الزمان انتهى اقول نعلم انه لا يلزم لدفع هذا الانتقاض اعتبار الانطباق على الزمان بل يجوز ان يقال المراد الخروج تدريجا على نعت الاتصال اى لا ينقطع فى البين وهذا المعنى يتصوره كل عامى وخاصى وان لم يتصور حقيقة الزمان ومن لم يطلع على المباحث الحكمية نعم اتصال الخروج سببه لما نطبق على امر ممتد غير قار الذات بل لا يفهم فى العرف العام من لفظ التدريج وامثاله الا تحقق الشىء درجة درجة بالاتصال وعدم الانقطاع فى البين ولذلك يجب التعميم ۱۲ مولوی حمد الله مرحوم

۵۸ قوله ما يتحرز من الدور آه قد عرفت ما فيه من ان التعريف المعدول عنه والمعدول اليه كلاهما يشتملان على نحو من الدور فلا يكون هذا وجها للعدول فان القوة ايضا قد يتخذ الزمان فى تعريفها لما عرفت من انها عبارة عن قصد شيء فى زمان ووجوده فى زمان آخر وكذلك الاولية الماخوذة فيه ولا ينفع ما قلت سابقا من ان التدريج له مفهوم اضافى فقط لا يعقل الا بالزمان والقوة لها حقيقة خارجية لا يلزم ان يكون متصورا بالزمان لان كل واحد منها له مفهوم حقيقة فى الخارج فالتدريج مفهوم بالتفسير بان يكون بعضه فى زمان وبعضه فى زمان آخر وحقيقته اعنى منشأ انتزاعه امر فى الخارج ينتزع منه هذا المفهوم كذلك القوة لها مفهوم اصطلاحى هو ما ذكرناه وله منشأ حقيقة وهى الكيفية الحاصلة التى يكون من خصوص المادة ويكون باطلا فى الخارج عند ورود الفعلية فالدور بالنظر الى المفهوم لازم عن كل واحد منهما وبالنظر الى الحقيقة والمنشأ غير لازم من كل منهما فلا يصلح اشتباه الدور سببا للعدول بل السبب تعيين المراد وتضمن الجهات التى يثبت عليها الاحكام الآتية فافهم ۱۲ ملا حسن

۵۹ قوله كمال ان حصول الفعل آه يسمى بالحاصل بالفعل كما لان فى القوة نقصانا والفعل تمام بالقياس اليها وفى قوله هو برأة من القوة اشارة الى ان تسميته الحاصل بالفعل كمالا انما هو من حيثية البراءة عن القوة وقد يعتبر فى معناه الاتيية بما هو موصوف به وليس براد هاهنا فان الحركة لا يجب ان يكون لائقا بالمتحرك ۱۲ مولوی حمد الله

۶۰ قوله تحركه وتدرجه اليه آه وحاصله ان المراد بالكمال هاهنا الفعلية ولا شك ان التحرك له فعلية بالضرورة فانا كما نعقلها ونقابلها اعنى القوة بالقياس الى الصفات الاخر كذلك نعقلها بالنظر الى الوصف الذى هو التحرك فاذا كان المتحرك على السد نعلم قوة متحرك فاذا خارجه نعلم فعلية بالضرورة وانما اورد المص حديث قوة التحرك فى بيان فعليته وشرحنا كلامه على طبق عبارته لان الشىء لا يعرف الا بمقابله

ـلك قوله اذ هو فعلية آه يعني انه فعلية بتصورها اذ هو بالقوة سواء كانت متحققة في ضمنها الفعلية او لم يتحقق فالبراءة عنها بمعنى المنع عن تحققها كما في الحركات الفلكية ۱۲ الازلية ۱۲ حسنـم

عـه اراد بالتدريج التدريج الاتصالي والتدريج الذي لا يكون الواقعة جزء منها وان كان ظرفا لها فلا يرد ان مجموع الانفعالات التدريجية الواقعة في مقولة الجوهر مثلا كالاستحالات التي في الحالات الكائنة بغير تدريج ظلم الصحيح وجوده ولا ينافي في مقولات فقد بان بعده ۱۲ ملا حسن ح

حواشي متعلقة صفحه هشتاد و پنجم

تتمه حاشيه ۵ صفحه هشتاد و پنجم

فانها فعل وكمال لما هو بالقوة من هذه الجهة وهي الحصول في الحيز مثلا فانها اول بالنسبة اليه وهو بالقوة وكمال ثان لها بالجسم من جهة انه بالقوة في الحصول في الحيز وحقيقة الكمالية من جهة الطلب والتوجه الى مطلب الكمالي والجواب على ما ذكره المصنف في الحاشية المنقولة منع صدق الكمال على القطعية لان الكمال انما يطلق حقيقة على ما يكون حاصلا بالفعل البتة قائما في الاعيان والحركة القطعية ليست محصلة الوجود محققة بمعنى ان يكون حاصلا بالفعل في آن وفيه شائبة خفاء فان التوسطية ايضا ليست حاصلة في الآن فهي والقطعية سيان فلا يصدق على شيء منهما فلا يكون تعريفا لهما والاوجهان يقال ان الكمال هو الحاصل بالفعل لا المنتظر بمعنى اذا احصل تمامها ولا يكون حصوله بان يوجد البعض منه ويتوقع الآخر كما هو شان القطعية سواء كان حدوثه في الآن اولا والمقصود ان كلام المصنف فيه بالنظر الى ما يتسارع اليه الاوهام رائحة خفاء والكلام في نفسه صحيحا ۱۲ مولوي محمد نظام الدين ح ـــ۵ قوله من حيث هو بالقوة آه معنى كون الكمال من جهة القوة تعلق تحققه بجهة القوة بمعنى ان ذلك الكمال انما يتحقق ما دامت القوة وكلما ارتفعت ارتفع ۱۲ مولوي حمد الله ـــ۵ قوله واذا تحققت مفهوم اسم الحركة آه اعلم انه يفهم من عبارات بعضهم ان لفظ الحركة يطلق على القطع والتوسط بالاشتراك اللفظي ونحوه لا بالاشتراك المعنوي وشارح المواقف ناص على الاشتراك اللفظي وكلام الشيخ في الشفاء في مواضع عديدة يشير الى ان اطلاق اسم الحركة على التوسط بالحقيقة والى ان هذا التعريف انما هو للتوسط دون القطع وكذا التعريفات الأخر المذكورة في كلام وكذا كلام خير المحققين الى المبين في الافق المبين الى جلية الحال بالجملة هذا المفهوم ليس موضوعا للفظ الحركة حتى يلزم من صدقه على المعنيين كون اللفظ مشتركا معنويا بل اللفظ انما وضع للامر الذي هذا المفهوم شرح له ۱۲ مولوي حمد الله ـــ۵ قوله امتداد المسافة آه اشار الى ما تحقق بعد في بحث الزمان ان الحركة القطعية ليست حقيقة ممتدة بامتداد منطبق على امتداد المسافة بان يكون لها امتداد مغاير لامتداد المسافة فهي اما عبارة عن الحركة التوسطية من حيث انها ممتدة بالمسافة بالعرض كامتداد الصورة النوعية باعتبار محلها الذي هو الجسمية كما يرشد اليه بعض عبارات المصنف في ذلك البحث او عبارة عن مجموع التوسط وامتداد المسافة من حيث انه منسوب الى الحركة كما يدل بعض آخر ولهذا الامتداد غير قار من حيث الانتساب الى الحركة والكان قارا في ذاته وبهذا يصح القول بعدم قرار القطعية ويجيء ما يتعلق بهذا ان شاء الله تعالى فانتظره ۱۲ مولوي حمد الله ـــ۵ قوله وجودها في الاعيان ظاهر آه قد ذكر في الجلسة الملكوتية لاثباتها وجه بيانه ان المتحرك ما دام متحركا باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدأ والمنتهى ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة وإلا لزم الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود المفروضة في المسافة لا الحدود التي هي واقعة بين تلك الحدود فلم يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل من حد الى حد آخر بلا موافاة قدر من المسافة فيكون بينهما يلزم طفرات غير متناهية بحسب اجزاء غير متناهية بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع الحدود وجميع المقادير متروكة وهذا اشد اشنع الطفرة حيث يقع في جميع اجزاء المسافة ۱۲ مولوي حمد الله

عـه والاولى الاقتصار على غير مناف للكمال اذ احصل فان الكمالية من جهة القوة منافية للكمال لان القوة فاذا لم ينافيه لا يكون كمالا لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة ولا يخل لعدم منافاة القوة ما دامت موجودة في نفي الكمالية بل لا بد من انتفاء المنافاة ۱۲ مولوي نظام الدين ح

حواشي متعلقة صفحه هشتاد و ششم

تتمه حاشيه ۴ صفحه هشتاد و ششم

الا بمعنى التوسط اذ الحركة بمعنى القطع لا يحصل بها الجسم في آن انتهى لا يخفى ان هذا انما يدل على ان اطلاق الحركة على الحالة الموجودة في كل آن انما هو على سبيل الحقيقة وهو لا يدل على ان لا يكون للفظ الحركة معنى حقيقي آخر وان يكون الاسم جاريا بالوضع على تلك الحالة الا ان يقال لما علم كون الحالة المذكورة معنى حقيقيا للاسم يكون المعنى الآخر مجازيا له فان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك يحمل على المجاز والظاهر ان اللفظ اجري بالاطلاق على المعنى الحقيقي ۱۲ مولوي حمد الله ح ـــ۵ قوله انا نعلم قطعا آه لقائل ان يقول ان اريد ان الحالة موجودة في الخارج بعينها في جميع الآنات والازمنة فهو ممنوع وان اريد ان الحالة ولو انتزاعية فهو مسلم ولكن لا تقريب فان المدعى ان التوسطية موجودة في الخارج و تفصيله ان المتحرك فيما بين المبدأ والمنتهى متصف بنحو من الحالة فيما فيه الحركة غير قارة اجزاؤه المتصرمة المتلاحقة غير موجودات بالفعل على نحو ما لها حظ من الثبوت بحيث يترتب عليها آثاره ومنها التوسط بين المبدأ والمنتهى الذي هو حاصل في كل آن حصولا بالفعل بذلك لعدم الوجود الذي هو غير منقسم بالفعل لكل جزء منه بمعنى ان الوقف الضعيف ليس له سوى ما ذكره ۱۲ مولوي نظام الدين ح ـــ۵ قوله ليس الا كون آه مناسب وقع في دفع توهم تنشأ من ان يتوهم من ان الحركة بمعنى التوسط ليست بموجودة فانها على تقدير وجودها لكانت عبارة عن كون المتحرك في حد معين مشخص لزم ان ينعدم عند الخروج عن هذا الحد مع انها باقية عند كم في زمان التحرك وفي كل آن منه ولكان عبارة عن

مطلق والكون بين المبدء والمنتهى بمعنى عام كلى لا يمكن ان يتحقق بدون التشخص لبطلان المثل الافلاطونية فيلزم ان يكون هناك حدود متشخصة بالفعل والكون كذلك في آنات كذلك لا بمعنى انه ما
في زمان موجود متشخص بالحد بهذه الاكوانات المتشخصة فيلزم انه تشافع الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى بل انفكاك الحركة فيما بين الآنات وحاصل الدفع انها ليست هذا والاكوان بل ليست
الاكوان والاحداث في زمان احد يتعلق بمتحرك واحد في مسافة واحدة محدودة بين مبدء ومنتهى معينين يعني انها حالة متشخصة بما يعتبر في تشخصها من المتحرك والزمان [illegible] من حيث الاكوان
في حدود المسافة معتبرة بالتوسط والكون بين المبدء والمنتهى لانها عين تلك المعنى الانتزاعي المبهم وعين الكون في الحد الواحد المتعين حتى يلزم ما لزم فتدبر ۱۲ **مولوی حمد اللہ**
ف قوله ولا تظن آه تقرير الظنون بان يقال ليس هيهنا الا كون مطلقا والاكوان المخصوصة افراد فان ما زيد على كون المتحرك بحيث كلما فرض حد يكون فيه قبل ولا بعد فكانت
الاكوان موجودة فلزم تشافع الآنات او تسلسل الآنات المنحصرة بين الحاصرين لان الكلى موجود بدون التشخص والجواب على ما فصله ان التوسطية ليست الا الكون المبهم فالمتحرك في الاين
مثلا يتحرك في الاين المبهم بل حالة تشخصية اخرى مستمرة منتسبة الى المنتهى وليس الكون المبهم متحققا بالفعل على ما يراه المصنف وتفصيله في الكتاب ۱۲ **مولوی نظام الدین ف** قوله
لزم التشافع آه واعلم ان اللبيب المتأمل فيما ذكرنا يظهر له دليل على المطلوب بلا نكوص من لزوم تشافع الآنات والاجزاء التي لا تتجزى والانبعاث [illegible] بان [illegible]
في ذلك وهو ان الاكوان اذا وجدت متشخصة محصصة بحدود فاما ان يكون موجودات خارجية او امور انتزاعية على الثاني لا بد ان يكون منشأ [illegible]
تلك الحدود والا لزم الترجيح بلا مرجح فان انتزاع المستقبل منها في زمان قبل او بعد يفضي الى ذلك الترجيح كما لا يخفى على من له ادنى فطانة فتلك الموجودات الخارجية اما ان
متشافعة متباعدة او يكون متفاصلة بينها مسافة على الاول يلزم تتالى الآنات وتركب الجسم من اجزاء لا تتجزى ضرورة انطباق الاكوان الغير المتجزية من الحركة على الاجزاء [illegible]
المسافة والطباق اجزائها الغير المتجزية على اجزاء الجسم وعلى الثاني يلزم انبتات الحركة في المسافات التي وقعت بين تلك الاكوان [illegible]
التسلسل بالضرورة هذا خلاف المفروض ۱۲ **ملا حسن ف** قوله الكون واحد آه اي واحد بالوحدة الشخصية دون [illegible] المذكورة [illegible]
تشخصية باقية من المبدء الى المنتهى من الزمان المسافة بين كل جزء منها وكل حد منها ۱۲ **ملا حسن حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد و ہفتم ۸۷**

تمتہ حاشیہ صفحہ ۸۷

عدم اجتماع اجزائه في الواقع ومنها امكان محاذاة المشتبه ولكن التحقيق عندي منقطع عن جهل النقليد سمعت من علماء [illegible] [illegible]
الدهرية هو الاشتراك في الواقع والكان على سبيل التعاقب فيه فاذا كان مناط عدم القرار هو عدم الاجتماع في الواقع لا يكون الحركة الا [illegible]
فيه لان المراد بالاتصال اتحاد الوجود ولا يعقل اتحاد الوجود في الواقع مع التعاقب فيه لامتناع ان يتحد الوجود فيه بما يكون معدوما فيه [illegible]
اليه المستتب والظن انه لا يعقل الاتصال الا الاشتراك في الحدود والاتحاد في الحدود مع فقدان محالها ۱۲ **ملا حسن ف** قوله لكانت آه [illegible]
الكون من [illegible] عند وجود الحركة الماضية تكون المستقبلة منتظرة الوجود وان كانت الحركة المستقبلة موجودة فالماضية تكون معدومة [illegible]
الماضية ۱۲ **مولوی محمد یوسف ف** قوله الثاني ان الموجود آه مناط هذه الشبهة ايضا على امتناع المعية الدهرية [illegible] الجواب [illegible]
وتقريرها هيهنا بحيث ينطبق الجواب عليه ان الحركة والزمان لغير انهما منقسم الى ثلثة اقسام ماض ومستقبل وحال والاول قد انقضى والثاني لم يوجد بعد [illegible]
وهو غير منقسم اذ لو انقسم لكان بعضها ماضيا وبعضها مستقبلا فلم يكن الحاضر تماما حاضرا فالحاضر غير منقسم منفصل عن الماضي والحاضر [illegible]
المنفصل فلم يحصل الاتصال وكذا لم يحصل الزمان في الزمان ايضا ۱۲ **ملا حسن حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد و ہشتم ۸۸**

تمتہ حاشیہ صفحہ ہشتاد و ہشتم

انسلاب فان اراد الشاك ان الجسم في آن وجوده ليس ساكنا بمعنى عدم الحركة مع قابليته له في ذلك الزمان فمسلم ولا يضر انسلاب الحركة والسكون بهذا المعنى [illegible]
مع قابليته له في نفس الامر اعم من ان يكون في ذلك الوقت او غيره فعدم السكون ممنوع بل هو متصف بالسكون فانه مسلوب الحركة في الآن مع صلاحيته [illegible] **مولوی**
محمد نظام الدین ف قوله الثالث آه لا يخفى على المتفطن ان مناط الجواب على اثبات المعية الدهرية لاجزاء الحركة [illegible]
والتعاقب في الواقع لم يتصور اتحاد الوجود هيهنا وتصور الحدود المشتركة بينها كما لو كان امرا الا علم ثبت الاتصال ۱۲ **ملا حسن رحمہ اللہ تعالی**

حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد و نہم ۸۹

ف قوله [illegible] آه خلاصة [illegible] الانعدام [illegible] الانعدام بالمرة في آن [illegible]
[illegible] فانا معدومة في الآن [illegible] المتصلات مع [illegible] **مولوی [illegible]**
[illegible] من ماض [illegible] في زمانه [illegible] المضي [illegible] الا [illegible]

مطلقا كانعدام المنقار فلانم ان الحركة الماضية منقضية كذلك لان الحركة الماضية انما انعدمت عن الآن الفاصل لم تنعدم عن زمانها كما مر ان الآن المعدوم بالقياس الى ذلك الآن فلا نم لزوم العدم والوجود معا لانها معدومة في الآن وموجودة فيما قبل وكذلك وجود الحركة المستقبلة تقارن بوصف الاستقبال ولا يلزم وجود العدم معا لان الاستقبالية والعدم انما هو بالقياس الى الآن الفاصل [illegible] فالحركة [illegible] معدومة في ذلك وموجودة [illegible] ١٢ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ نود ۹۰

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ نود

عنه فان قيل ما حدث شي فذلك الشي الذي قد حدث وكان معدوما ثم صار موجودا وكل ما كان كذلك فلوجوده ابتداء وذلك الابتداء غير منقسم والا لكان احد جزئيه الابتداء لا هو فذلك الذي اما ان يكون في ابتداء وجوده موجودا او لا يكون فان لم يكن فهو بعد في عدمه لا في ابتداء وجوده وان حصل له وجوده فلا يخلو اما ان يكون بقي عنه شي بالقوة او لم يبق فان لم يبق فالشي قد حصل بتمامه في اول حدوثه وهو حاصل دفعة لا يسير اليسير او ان بقي منه شي بالقوة فذلك الذي بقي اما ان يكون عين الذي وجد اولا وهو محال لاستحالة ان يكون الشي الواحد موجودا معدوما معا فهو اما ان يكون غيره فهو الذي حصل ولا فقد حصل تمامه الذي لم يحصل تمامه بعد وهو فليس هناك شي واحد يحصول على التدريج بل هناك امور متتالية فالحاصل ان الشي الامري الذات يمتنع ان يكون حصوله الا دفعة اما الشي الذي له اجزاء كثيرة امكن ان يقال ان حصوله على التدريج على معنى ان كل واحد من تلك الافراد الحقيقية انما يحصل في صالح حين حصول الآخر واما على التحقيق فكل ما حدث حدث تمامه دفعة وما لم يحدث فهو تمامه بعد وهو فهذا ما سنح في هذا الموضع انتهى مولوی حمد اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ نود و یکم ۹۱

سلّمہ فيه [illegible] اه انه قيل اذ كان الموجود في الاعيان من الزمان الآن السيال عندهم فما بال التقدم والتاخر في الاشياء رفات انهم يقولون ان الزمان في الذهن [illegible] بطبيعة الاختلاف انتهاء الى حدود المسافة [illegible] الحدوث كما ان [illegible] القائلين بوجوده في الاعيان وجود ابديا [illegible] الانقسامي وكان وجودا تدريجيا لكنه [illegible] الوجود الخارجي في ترتب الآثار ولكونها من هذه الحيثية طرف للزمانيات يكون منشأ لعروض التقدم [illegible] من عوارض اجزائه المتوهمة في الذهن من حيث حدوثها بالذات وبالعرض ١٢ مولوی حمد اللہ ۵۵ توروثانيا ان التشكيك آه ولذا [illegible] في حصوله كل [illegible] حصول الحركة المتصلة مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان فقد راغب [illegible] الفلسفة عن كلام التشكيك عقدة تفلطية لا تخيس [illegible] ١٢ مولوی حمد اللہ رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ نود و دوم ۹۲

سلّمہ [illegible] مراتب الاستعداد كيفية بسيطة انما يفترق [illegible]. لان الاشكال المتزعة في الكيف لا يتباين بالفصل لاجل البعض بالا [illegible] بل انما المائزة في الوجود [illegible] اما في الكم فظاهر ان مراتب الزيادة فيه مركبة من الناقصة وزيادة تنضاف اليها لان الاشكال المتزعة فيه يكون متمايزة في [illegible] فان التحرك [illegible] معين كالذراع مثلا واذا بلغ المنتهى كان ذلك القدر المعين ما نم الى ربعة اذرع مثلا فالاذرع فيه متمايزة في الاشارة الحسية ١٢ مولوی محمد یوسف ۵۵ قوله فلا يكون المتحرك آه ولا يخفى ما فيه لان المتحرك اذا تحرك في المكان يخرق ما امامه من الهواء ونحوه فيماس سطحه بسطح الحادث بالخرق مماسة متعلقة في زمان الحركة فلم [illegible] سطحه [illegible] ايضا المماسة [illegible] حصل للمتحرك [illegible] اجزاء الجسم [illegible] زمان الحركة [illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ نود و سوم ۹۳

۵۵ قوله [illegible] على ما قال الشيخ انه غاية ما يلزم منه [illegible] الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل [illegible] اليسير [illegible] حركة في توصيف السرعة ومعنى الطان هوان حركة في الفعل والانفعال [illegible] والسرعة والبطوء ليسا بحركتين حتى يلزم محذور وجود نوع الحركة في الحركة وليسا الفعلين والانفعالين حتى يستلزم الحركة في السرعة والبطوء حركة في الفعل والانفعال بل السرعة والبطوء عارضان كيفيتان متفاوتان للحركة او الفعل والانفعال فان الحركة يكون سريعا وبطيئا او الفعل او الانفعال يكون سريعا وبطيئا بما قررنا تبين لك ان [illegible] الحركة في السرعة [illegible] لزوم الحركة في الفعل والانفعال [illegible] للمصنف الشرح بقوله وكذلك ان تقول آه حاصله انه لا حركة في السرعة والبطوء لانه لا يبقى الحركة من [illegible] وموضوع السرعة والبطوء هو الحركة والفعل والانفعال وهي ليست باقية في كل آن زمان من زمان الحركة فهذا والمحال لا يرد على ما قاله الشيخ لا مر لكن الحق لا يتجاوز عن ذلك لان السرعة عبارة [illegible] الحركة في الزمان القليل والبطوء عبارة عن [illegible] الحركة في الزمان الكثير فلا يتصور [illegible] فلا يتصور فيها الحركة لانه لا يبقى زمان التحرك من ان يعرض فرد من الحركة [illegible] قبل او في آن بعد بذاتا قاله مولوی محمد یوسف [illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ نود و چہارم ۹۴

تتمہ حاشیہ ۱ صفحہ نود و چہارم ۹۴

[illegible] شطر فيما تسق على التدريج في زمان الشق وحركة السكين في كل آن يفرض نسبة سطح متصل زائد على ما كان في الآن قبل وناقص عما في آن بعده وليس هذا الا صفة السابق

مع زيادة فان الاتصال معدوم لما كان قبل ذ موجود منفصل آخر فاذن قد صدق على الجسم في حال الشق وانما ينعدم بعد انقطاعه لزوال الوحدة الاتصالية عنده ١٢ مولوی محمد یوسف

۵ قوله لكونها خروجا آه فان قلت ان الخروج من القوة الى الفعل الاستمرارية المبدء والمنتهى كما في حركات الافلاك قلت قد عرفت ان المراد باللازم اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة

وبالقوم اعم من ان يكون بالنظر الى ذاته من حيث هو كك او بالنظر الى اجزائه فلا ينتقض الكلية بحركة الافلاك كلها من حيث هو كك ١٢ ملا حسن ۸ قوله ما يجري مجراه آه اطلاق المسافة عليهم

عندهم على الاين وما يجري مجراه على المقولة الباقية اعني الكمية والكيفية والوضعية فلاولى من الباقية مناسبة تامة مع الاول ضرورة كون مسافتها منقسمة بالذات كما في الاول ويتبدل

الاين للمتحرك في الابان والآنات فيها كما في الاول وللثاني مناسبة في المرتبة الثانية فان المتحرك وان لم يكن مسافته منقسمة بالذات ولم يتبدل مكان المتحرك فيه ولكن يتبدل

الكمية اجزاءه فهي حركة حقيقية للاخرى كما انها حركة وضعية للكل بما هو كل والحركة الاولى يكون مناسبته مع الحركة الاينية بالنظر الى الاجزاء واما الكيفية فهي بعيدة من الاول غاية البعد لها مناسبة

معه في مطلق التبدل وفي حصول الفرد التدريجي فيها كما سياتي بل التحقيق يقتضي بطلان الفرد التدريجي في الكيفية دون الاينية فان الفرد التدريجي متصل كما سياتي والمتصل لا يتالف

ولا ينحل الى المتباينات ومراتب الكيفية متباينة بالدليل كما تقرر عندهم في غير هذا الفن فلم يبق المناسبة القريبة الا في التبدل فقط ١٢ ملا حسن ۹ قوله من مقدار آه

اي امر به يتقدر الحركات سواء كان قائما بها كما في حركة الفلك الاعظم او غير قائم كما في سائر الحركات والمسافة الجسمية التي عليها الحركة وان كانت مقدرة ايضا لكنها ليست مقدرة

لها من حيث انها منتشرة الوجود فانها مقدرة من حيث الاتصال ومن شانها عدم الفرد الا يتصل الا على هذا السبيل ولئن سلم فالمسافة اولا بد منها في النقلة وبنحو وجوده امن جهة انها مسافة وبعد

ودخلت فيها لا بد منه فلا مضايقة كثيرة في حصر المقدار في الزمان فتدبر ١٢ مولانا محمد نظام الدين ح ۱۰ قوله او لا آه قال الامام الرازي واقوى شبهة ما يتوجه عليه

ان الماهيات فاعلة للوازمها وقابلة لها وذلك يبطل ما قالوا انت تعلم ان مبنى الايراد على المغالطة لاشتباه من اشتراك لفظ القبول بين الانفعال والتعبير وبين مطلق الاتصاف ١٢ حمد الله

حواشی متعلقه صفحه نود و پنجم ۹۵

۱۱ قوله بين الضدين آه اي ضدين حقيقيين والا فالتضاد كما يتحقق بين السواد المحض والبياض المحض كك يتحقق بين مراتب الشدة والضعف من السواد المحض الى البياض المحض لكن التضاد

بينهما مشهوري ١٢ ملا حسن ۱۲ قوله فيجوز ان يكون آه بهذا يجب الظاهر والاشتباه ان المبدء والمنتهى طرفا ما فيه الحركة من المقولات فالنقطة المذكورة ليست مبدء ولا منتهى وانما المبدء

الوضع او الاين او ما التاس بها او الحاواة لها وهي زائلة بالحركة ويتجدد مثلها عند الانقطاع اليها فهما متغايران لا مشتبهة ولكن قد يحصل ما فيه المسافة وما يجري مجراها جعل النقطة مبدء ومنتهى

اشارة اليه في الكتاب ١٢ مولانا محمد نظام الدين ح ۱۳ قوله كما في حركة الفلك آه فيه وهن ظاهر فان حركة الفلك وضعية فما فيه الحركة هو الوضع المتجدد والمبدء هو الوضع

الواقع في ابتداء الحركة ثم اذا انتهى الى ذلك الحد من الوضع يحصل وضع جديد آخر مماثل الاول فالمغايرة بينهما بين المبدء والمنتهى بحسب التشخص والوجود فان المماثل لا يعود ١٢ ملا حسن

۱۴ قوله ولعل المذهب آه قال السيد الشريف في شرح المواقف وتبعه الفاضل الشيرازي في الاسفار الاربعة وذهب جماعة الى ان ... وعموم الحركة في مقولة هو ان تلك المقولة ثم نوعها

بعينها يتغير من حال الى حال على سبيل التدريج فيكون تلك المقولة هي الموضوع الحقيقي لتلك الحركة وابطل هذا القول بما ابطل المذهب الثاني المذكور في الكتاب ١٢ مولوی حمد الله

۱۵ قوله منها آه قال الشيخ في الشفاء اختلف اصحاب هذا المذهب فمنهم من قال الافتراق الذي بين السواد والغاية ومنهم السيال اذ رتبا نوعيا ومنهم من جعله قرارا غير منفصل اذ هو زيادة

نعرض على خط فيصير خطا اكبر ولا يخرج من نوعه وقال الاولون بل ... سواد ... سيال ... يقينا باما هو ... التي ينفصل ١٢ حمد الله

حواشی متعلقه صفحه نود و ششم ۹۶

تتمه حاشیه ۵ صفحه نود و ششم ۹۶

كلها اما كلمة او الحركة قطعية فلعلها الاصطلاح النزاع فان القائلين بها اما ان يجعلوها عبارة عن الفرد التدريجي فهو ظاهر انه من المقولة التي فيها الحركة واما يجعلونها عن حالة ممتدة اخرى

سوى الفرد التدريجي فلا يخلو اما ان يجعلوها ممتدة بالذات كالزمان متعلقة بعلة بان يكون من مقولة الكم او ان يجعلوها ممتدة بالعرض بامتداد المسافة فهي على هذا اما عين التوسط

فالنزاع فيها انما راجع الى النزاع في التوسط واما غيره وهو خلاف الظاهر بل ليس قائل بالقول به فان وجود حالتين سيطتين ممتدتين بامتداد المسافة في عرض لنحو واحد ... من

المحال الذي فيكون التوسط ما يلتفى به انقطع بهذا المعنى ١٢ مولوی حمد الله ۵ قوله مثل هذا الاختلاف آه اي فيما يكون جنسا وما نحن فيه كك فان السواد جنس على ما هو

بل الصناعة والا فالاختلاف لا يستوجب الاختلاف بالفصول فان الاختلاف بالماهية قد يكون ... الماهية لا بد من ... الفصول كاختلاف الفصول فان قلت

لو كان الاختلاف ... بين مراتب السواد كيفيات ... المراد البسائط الخارجية ولا ياتي ... استلزم التركيب الذهني التركيب الخارجي ابطال

ان المراد البسائط ... الزيادة المضافة هو لا ... ١٢ مولانا ... الدين ح ۵ قوله لا يبقى بعينه آه لكان المراد بالحصة ما هو المشهور التي هي

الماخوذة مع التقييد دون القيد التي لا تحقق لها في الخارج اصلا فعدم بقاء حصة الجنس هو بعد القصول وحصة النوع ... بدل ... خارج ضرورة ان هيئة يتجدد

من تجدد حد التعيين وان كان ... الامر النجار ... التحصيل فيه من الفصل ويكون الاتحاد في ... ان زوال الحصل بالكسر زوال المحصل بالفتح ولذا قالوا ان الشجر اذا

قطع والحيوان او ذات مبدل جسمية وحصل جسمية اخرى تدل ان الصورة النوعية اذا اعتبر حصلها بالنظر الى الهيولى باعتبار نوعية لما ذهب اليه المحققون فصادها حصل ظاهر وكذا اذا اعتبر باعتبار

الجسمية الخاصة بالنظر الى الطبيعة المتحصل المعين في مرتبة من المراتب بالنظر الى الجسمية المعينة فلا فساد له فان الحصل الا بزوال فرد الى واحد معين في مرتبة من المراتب بالنظر الى الجسمية المعينة

فلا فساد له فان الحصل بها انما زال بالقطع او الموت مثلاً كما ذكر زوال الحصل ١٢ ملا حسن ٥٨ قوله والحصة من النوع آه فان قلت ما ذالم يتحقق النوع الفرد لا يتحقق المتصل الا محالة

وادام لم يتحقق فلا يوجد متصل واحد الى بين المبدء والمنتهى قلنا هذا مغلطة منشاءها معقول من نحو تحقق المتصلات غير قارة ولو صح لانهدم اساس الزمان وغيره ١٢ مولوي محمد عظيم الله

٥٩ قوله واما الكم آه دفع توهم نشاء ان يتوهم ان الكم من المراتب الاشتدادية كيفية صحيحة انما يظهر في الكيف واما في الكم فالظاهر ان المراتب الزيادة فيه مركبة من الناقصة وزيادة متفاوتة

اليها وجه الدفع ان هذا انما يحسب التوهم وعند التامل فالظاهر ان الزيادة غير منحازة في الوجود ولا تفضي الى الجوهر الفرد فكل مرتبة زائدة ليست مركبة من الناقصة والزيادة بل هي ممتازة

عن الناقصة بنفس هويتها الشخصية فلا يتصور تعاد فرد من الكم ما بين مبدئها فانا ١٢ مولوي حمد الله رح

حواشي متعلقة صفحه نود وهشتم

٥٧ قوله لكن الحركة آه وهذا لان الامور الآبية عن الذاتية كالامور الاضافية بالنسبة الى الموجودات الخارجية وكالامور اللاتي يعتبر فيها التشكيك بالنظر الى ما يشاركه بالنسبة اليه يعتبر

في تحقيق الذاتيات والذات بناء على اعتبار النسبة المحققة بعلها فيدخل في تحقيق الذاتيات دون نفسها كلفظ الوجود في الخارج في تعريف الجوهر وغير ذلك وهكذا الكمال الماخوذ في

تعريف الحركة كذلك فانه وان كان مشككا بالنظر الى الموجودات التي من جملتها الحركات النوعية والشخصية ولكنه اذا اخذ مع الامور الاخر التي يكون معها محققة بالنظر الى نفس ماهية الحركة

يجوز ان يكون جنسا لما تحتها من انواع الحركات وشخصا منها وكا تنفك عنها ولا مضائقة فيه ١٢ ملا حسن ٥٨ قوله فيا لحري آه لا يخفى ان بطلان المذهبين الآخرين لا يستلزم

حقية المذهب الاول لانها يحتمل ان يكون داخلة تحت مقولة من المقولات لا ان يكون نفس مقولة ان ينفعل قال الاستاذ ولعل الاشبه ان الحركة الستطيعة من مقولة الكيف انتهى ولعله ليس

غرض المص الاستلزام بل غرضه ان المذهب الاول احرى بالحقية وليلة قوله الآتي كيف لا آه ١٢ مولوي حمد الله ٥٩ قوله والنسبة اليها آه يعني ان التحقق في حالة التسود مثلاً

سوى السواد امران الحالة المتجددة المسماة بالحركة والنسبة هذه الحركة الى موضوعها وهي المعبرة بالقبول والتاثر فالاليق بحالهم ان يجعلوا مقولة ان ينفعل عبارة عن الحركة الموجودة في الخارج

لا ان يجعلوا عبارة عن النسبة التي هي امر اعتباري اذ الظاهر ان الموجود الخارجي الحصل اخرى لا اعتبار لما جعلوا نفس الكيفية حينا لا نسبتها الى الموضوع وكلامهم ظاهر في ان مقولة ان ينفعل

اي النسبة لا بد ان يحمل على المسامحة والعدم تفطن هذه المسامحة قال الامام الرازي واكثر المحققين منهم المحقق الطوسي ان مقولة ان ينفعل وكذا مقولة ان يفعل من الاعتبارات فتامل ١٢ حمد الله

حواشي متعلقة صفحه نود وهشتم

تتمة حاشية ٢ صفحه ٩٩

الآنات ايضا فالنظر حين التحقيق لعل الحق لا يتجاوزه وضعف الدلائل على المطلق ما ذكره بعض الاجلة من ان الانتقال في الجواهر اما ان يكون من ماهية الى ماهية او من شخص الى شخص آخر بانه تعالى شخصا

في الماهية والتبدل انما يكون في التشخص فقط على الاول يلزم انحصار الغير المتناهي بين حاصرين في تتالي الآنات المستلزم للاجزاء التي لا تتجزى وذلك بناء على ان المتباينات لا بد

بينها الاتصال والتوحد في الوجود كما ذكرنا وعلى الثاني تكون الحركة والتبدل في العارض فقط الى التشخص دون الجوهر وهذا مستوعب بالحركات الواقعة في المقولات الاربعة كالكيف فانه

التبدل فيه في الماهية والتشخص فيلزم الاستحالة بالنظر الى الشق الاول ومراتبها كلها ١٢ ملا حسن ٥٤ قوله واذا فسدت فقد آه وفيها قد ذكرت مرارا انه لا يلزم من بطلان

الحركة في الطبائع الجوهرية عدم ثباتها فقد وفسادها كذلك اذ يجوز ان يكون كل من الحدوث والفساد على النحو الثالث من الحدوث المذكورة وهو ان يكون خروج كل منهما من القوة الى

الفعل في الزمان بان يكون في الماهية حدود وده وكما بان يكون حركة لا استحالة مثلا اذا بلغت الى الغاية فيفسد بها فحدث زمان آخر يزول فيه الصورة السابقة ويحدث الصورة اللاحقة

على النحو الذي ذكرنا ١٢ ملا حسن ٥٥ قوله ولا يوجد آه اي لا يوجد بين الصورة المتقدمة والصورة الموجودة كمال متوسط حتى يكون هو حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل

بحيث اي انه يحصل في ما بينهما يعرض فيه فرد منها يعرض في آن آخر فان الصورة الموجودة بالفعلية محضة والصورة المتوقعة انما تحدث في آن هو آن فساد الصورة التي

كانت موجودة ثم فسدت وليس بينهما زمان ولا يلزم ما خلو الهيولى عن الصورة او حصر الغير المتناهية بين حاصرين اي المبدء والمنتهى وبهذا قال المص فهذا ما يوجبه الفحص في فساد الصورة

وحدوثها وثباتها فقد بدان وجود كمال متوسط بين كونها بالقوة وفعلها بالصرف ما يوجبه النظر والفكر ١٢ مولوي محمد يوسف ٥٦ قوله هذا ما يوجبه الفحص آه والشيخ في الشفاء

بعد ذكر هذه الحجة التي حصلها المص نقل حجة اخرى ثم قدح فيها الحصل الحجة ان الجوهر لا ضد له فلا يكون الحركة فيه لان الحركة سلوك من ضد الى ضد وخلاصة القدح اما ان اعتبر فانى التضاد

تعاقبهما على موضوع واحد فالصورة لا ضد لها وان لم يعتبر ذلك بل يكفي تعاقبهما على المحل كان الصورتان ضدين لان المائية والنارية معنيان وجوديان مشتركان في محل متعاقبان

عليه وبينهما غاية الخلاف ١٢ مولوي حمد الله ٥٧ قوله الا ان الحال آه اي المثبتون للحركة في الجوهر يقولون ان في نحو تقلب المني في اطواره المتعاقبة اي من الصورة المنوية

الى الصورة الدموية ومنها الى المضغة ومنها الى صور العظام والاعصاب والرباطات والاوتار ومنها الى الصورة الحيوانية انتقال المادة من حد الى آخر يكون تدريجيا

والا فاما يلزم تتالي الدفعيات واما ان يكون بين صور زمان فيلزم وقوف المادة عن التاثر ووقوف الطبيعة عن التاثير وهو مستلزم لموت المني فهذا الانتقال تدريجا حركة

ویلزم الی المعانقة ای من الصحة کالقوة کالفرق آه قوله فی الکیف ۹۸ مولوی محمد یوسف ۱۲ هو مستثنی عن الوضع آه الواقع لکن بقوله علیهم جاء بعد ما تثبت الحرکة فی الجوهر بلا تیقن

الذی ینقص الدم بوصول مقداره یزید ثم المنی مقدار بتحصیل ینتقل ابتداء الکمیة بالانتقال الکیفیة ای بواسطة الانتقال فی الکیف کما یکون الانفعالات فی الکم ای متوسط فی الکم وبینما اقال المعدا [illegible] للغلظة

عن الانتقال وتوقف الطبیعة للمادة فیه لیس الکم فی وحرکة الکیف فی حرکة فیه زمان توسطه الی اخری صورة من والانتقالات التکوینات من اثنین کل فبین التدریجی الکمی یتصل ولا [illegible] یتبعض

ن بالفارسیة یقال بالتحریک عصب جمع آه اعصاب قوله ۱۰۰ احمد الله ۱۲ النظم من تنبت التی وهی رباط جمع آه رباطات قوله ۹۹ مولوی محمد یوسف ۱۲ تره والتا

احمد الله ۱۲ بالعصب شبیهة العضل اطراف من تنبت اجسام وهی آه اوتار قوله ۱۰۱ احمد الله ۱۲ التجاج ورسم الدماغ من تنبت الانفصال فی صلب الاتصال فی لین بین عرق وهو

حواشی متعلقہ صفحہ نود ونہم ۹۹

تتمہ حاشیہ ۸ صفحہ نود ونہم ۹۹

الزمان ذلک فی موجود بشخصها فانها التوسطیة الحرکة تلک به یتقید الذی هو الآن ذلک ولیس التوسطیة الحرکة من فرد منه آن کل فی یقع آن مثل الحرکة فلک فانه التوسطیة الحرکة فی

فرد انها الا قارة حقیقة نفسها فی کانت وان التوسطیة الحرکة ایضا المتناهیة الغیر الازمنة امکان الی یقتضی زمان تحقق فی الواقع تحقق الاجزاء بتعاقب فیه موجود وانها منه آن کل فی

عقلیة فیه یتحقق منها فرد آن کل فی التحقق والا ایضا منها یتصور بحیث الحرکة فی یتصور لم والا علیه منطبقة یکن لم وان الزمان فی الا یتحقق لا ولذا قطعیة بالحرکة وهی تعاقب الغیر المتعاقبة الحالات

وقال مندرجا حرکة وکل حرکة تدریج کل لیس والحرکة المطلق التدریج بین الفرق عدم نشأ آه فیمن انه علم واعلم قوله ۹۰ مولوی حمد الله ۱۲ فاقل منه التوسطیة الحرکة من

هو الی فان والسواد السود فی کما التدریج فیه یقع ان بد لا التدریج وغایة التدریج غایة یکون الانفعال او الفعل آن حاصله آخر شیء وفیه نقدناه الاول الوجه اما ظاهر الاخیرین الوجهین ان

الانفعال او فالفعل الحرکة فیه یقع ان بد لا ایضا حیثیة من حیث غایة الحرکة فیها یقع التی الغایة الف المنیا والسیاه مثل الحرکة فی الغایة ان فیه والسبب بالضرورة الحرکة فیه فیتم الکیفیة الحرکة غایة

مثلا کالتسود التدریج یا ان المقولة یکون ان عن عبارة مقولة فی الحرکة ان الظان زعم آه الاول قوله ۱۱ ملا حسن ۱۲ المعترض مطلوب هو الحرکة فیه یتم حیثیة من حیث

المقولة انواع تجدد یکون تتحرک فی الحرکة ان تقریره لعل آه الثانی قوله ۱۱ مولوی حمد الله ۱۲ حرکة فیها ینفعل او ینفعل حتی مندرجا الشیء یکون وقد السواد نهایة فانها

۱۲ حرکة فیها ان فعلم لذلک مضاد وانفعال فعل الاتصال علی له تحصیل ان الی یتدرج ثم انفعالا ینفعل او فعلا یفعل ربما الشیء فان کذلک وهیهنا بالتدریج مقارنا الاتصال علی فیها او ایضا

علی یکون منه قوة مرتبة الی ضعیفة مرتبة عن الخروج فان الحرکة فیه یقع قبلها ما وکل یتضعف الاشتداد یقبل الانفعال او الفعل ان حاصله لعل آه الثالث قوله ۱۲ حمد الله

تحصیل الیسیر الیسیر یتدرج ثم ضعیف سواد له تحصیل قد السنی الا مرتبة اشد له وتحصیل اشتد شیئا فشیئا ویقوی یتدرج ثم اضعف من مرتبة علی وانفعال فعل له یکون الشیء فان التدریج

الحرکة فان حرکة فیها یکون ان یستلزم لا التدریج غایة المقولة کون ان حاصله آه الجواب قوله ۱۳ مولوی حمد الله ۱۲ فیها حرکة کذلک الاسود الی الاول من اشد سوادا

اما قوله ۱۴ مولوی حمد الله ۱۲ هذا ظهر وقد المقولة تلک من فرد تحصیل الشیء ذلک فی التدریج وبعد آخر شیء فی التدریج یکون ان لا المقولة تلک فی التدریج من لها بد لا فیها

انما بهما التدریج ان التحقیق فالجواب الحرکة تحقق التدریج مقارنة منع الاتصال نعت علی الافراد وتجدد انجر من الظان ما یة تسلیم علی مبنی تنزلی جواب انه ظاهر آه الثانی عن

منقطع لا ان الاتصال نعت علی التدریج ذلک ویکون واللاحق السابق الآن فی لیس فرد آن کل فی یتحقق بان فیه الحرکة وتمت التی المقولة افراد فی التدریج من الحرکة من بد لا فرد فرد جواز فی

الکلام حصول فی یتحقق للافراد تلک ویکون منها فرد فیه یکون لا زمان تتخلل لا متعاقبة متجددة افراد تحصیل وان کانت التدریج لذلک یصلحان لا للمقولتان تابکم الحرکة انها ما دامت

الانفعال فی الحرکة یثبت لا الا حرکة الیسیر الیسیر بالفعل السرعة الی قوة السرعة من الاستحالة جعل ان اذ الشیخ غرض من ظاهر آه الثالث عن واما قوله ۱۵ مولوی حمد الله

التجاذب بسیاط فانه لیس المعروف اورده علیها یرد حتی المذکور الجعل فحینئذ مقصوده ولیس الکیف مقولة من التی السرعة وصف الحرکة فی فهی الجعل ذلک صح ان فانه حرکة جعلها من حینئذ الا لنا والفعل

منها بشیء ثبت بالاخر التضعف حول منها بعد ویتضعف یتدرج ثم السرعة من بعد اولا ویتضعف والانفعال وحده حرکة ولیس الانفعال الحرکة اوصاف من والبطوء السرعة ان فالحق

والانفعال للحرکة یعرضان انما والبطوء السرعة ان حاصله آه تقول ان وذلک قوله ۱۶ حمد الله باطلاق الحرکة علیهما بالمجاز ولا بالعرض منها ما اطلاق بالذات الا السرعة فی الحرکة

مولوی محمد نظام الدین ۱۲ الحرکة زمان من آن کل فی بانه وہی بسیط فانها للحرکة موضوعات ای تکون

حواشی متعلقہ صفحہ صد ودوم ۱۰۲

التوسطیة الحرکة بین ملزوم والبطوء السرعة فی التوسطیة الحرکة تحرک من فرد فلو ذلک یقتضی والبطوء السرعة فی الاختلاف ان منها مخالفة قلیلة السریعة الحرکة ان یتوهم لما دفع آه متعرف قوله

وشخصیین منفصلین بینهما والبطوء السرعة لان والبطیئة السریعة الحرکة فی الاختلاف یوجب لا والبطوء السرعة فی الاختلاف ان فهم الیه تقرر منه فیما الحرکة من فیها بد ولا بشخصها

مولوی محمد ہدایت اللہ رامپوری دام ظله ۱۲ باعتبار ومتشخصا منفصلا ذلک کان اذا آخر شیء فی الاختلاف یقتضی ما تعینه او الشخصی او النوعی اختلاف

قوله ولا لانی قوله ۱۰۳ ملا حسن ۱۲ کذلک فیها اختلاف الشخصی او النوعی اختلافهما من یلزم فلم وشخصیین متعینین بینهما والبطوء السرعة ان کما بصدده قوله ۱۰۲

آه المراد بالاول بالذات ويبقى بلا تغير ... اي بالعرض وحاصله ان المراد باثبات الحركة في المقولات اثباتها بالذات وبالنفي ... فالتغير في الاضافة اما دفعي او تدريجي
بواسطة مقولة اخرى ويطلق في العرض من معه ... ان يثبت المطلوب بالقول الحصر اما دعاي او استقرائي والاول كما ترى والثاني منقوض بالطبائع والنفوس بالقياس الى الحركة الطبيعية الارادية
فان الطبيعة علة لتمام حركة الطبيعة وابعاضها وكونها التي وقعت فيها بالنظر الى حدود المسافة وكذا النفوس بالنسبة الى حركاتها الارادية ففي كل آن يثبت لها علاقة خاصة ليست لها في آن سابق ولاحق
وكذا في كل الزمان لها فرد تدريجي من العلية التي هي من الاضافة وابعاضها على قياس سائر الحركات وليس ثبوت العلية وتغيرها بالفعل بواسطة المعلولات ويطلق العروض مع الاول لزم الدور كما
لا يخفى على من له ادنى فطانة بل لا يسلتزم الثبوت ايضا لذلك وما زعمه في العقد الغائية من انها علة فاعلية الفاعل فتفاعل الجنبتين برفع الدور كما صرح في مقامه ملا حسن رح
٩ قوله اقول في توضيح آه انما احتاج الى ذلك التوضيح دفعا لما اعترض السيد السند من انه ان اريد ان التغير في المقولة تغير في الاضافة كايجاب حركة الرامي حركة السهم
مثلا فوجوب ذلك ممنوع فانه يتحرك زيد في الاين ولا يتحرك في الابوة مثلا وايضا هذا ليس اصل المقصود فان الموضوع متحرك في الاضافة في الحقيقة والتبعية لا ينافيه فان تخلل تابع
للحركة الكيفية وان اريد ان الحركة واحدة منسوبة الى الموضوع بالنسبة الى المقولة بالاضافة والى الاضافة بالعرض فذلك ليس وقوع الحركة في الاضافة اصلا لا تبعا فان الاضافة
ح يكون موضوعا للحركة لا متحركا فيه والكلام انما هو فيه ان اريد ان موضوع الاضافة كالكيف اذا كان فيه حركة بسبب تغير الاضافة للعارضة به فذلك حق ولكنه يريد ان التبعية
لا ينافي الذاتية انتهى ملخصه ١٢ مولوي حمد الله

حواشي متعلقه صفحه صد و يكم ١٠١

تتمه حاشيه ٦ صفحه صد و يكم

لا تجري والامر في حركة راس المخروط مثلا فيحكم كل الوضع وكذا في الوضع فان الحركة في الوضع يستلزم حركة اجزاء المتحرك في الاين فتحقق اوضاع وغيرها في آنات مستلزم لتحقق الاين لكل
الاجزاء فيفضي الى تركيب المسافة من اجزاء غير منقسمة بقي الامر في الكيف والكم فان الاحتمال المذكور ليس بظاهر البطلان فيهما لكن لا يخفى انه اذا كان التبدل فيهما طبيعيا او قسريا بل ارادية
ايضا لا يتصور تخلل زمان السكون فيهما فان الميل الحاصل من الطبيعة والقاسر والارادة ميلا ما لم يعقه عائق يستحيل ان يتعقب المتحرك معه توقفا في الحركة مع الدفعيات الى تتالي الآنات فلا بد من التغير
المتصل التدريجي فيهما وهو الحركة فتامل ١٢ مولوي حمد الله ٥ قوله فانه آه اشارة الى ابطال الحركة في الكيفيات النفسانية فانها في ابتداء الوجود تسمى حالا واذا صار
رسوخها تسمى ملكة ١٢ مولوي حمد الله ٦ قوله انما يكون جسما آه منشاء زعم القائل انما ان الحركة معدودة في العوارض الذاتية للاجسام وهي منحصرة بما يعرض الشيء لذاته او
لامر يساويه فلا يتعدى عن الموضوع وفساده ظاهر فان المنافي للعرض الذاتي كونه لامر اعم لا كونه اعم فانه يوجد في القسمين او ان الحركة تقتضي القوة ولا قوة في المجردات بل انما توجد في الاجسام
وهو ايضا سهو فان من المجردات ما يكون ذا شبهين كالنفس فلا يمنع القوة عليها ١٢ ملا حسن ٩ قوله قال الشيخ لا يدري آه الظاهر ان المقصود عدم الاطلاع على قولهم في
الاستقامة والانحناء المطابق لقواعدهم ان لا يكون فيها حركة فان المستقيم والمنحني مختلفان نوعا عندهم وكذا جميع مراتب الانحناء فلا يتصور الموضوع الواحد لها انتهى ١٢ مولوي حمد الله
١١ قوله ما في القوة والا قوة آه كان المشهور عند المتكلمين ان القوة عبارة عن الصلاحية المحضة واللاقوة عن نقيضها والمشهور عند الحكماء خلافه وهو انها حالة خارجية ما هي الشيء
ما لم يحصل المستعد ومن اتصلت بطلت تلك القوة فكانت من الكيفيات الخارجية ولم يظهر لهذا العبد دليل يعتمد عليه على كونها من الموجودات الخارجية بعد بل الظاهر قول المتكلمين
لكن الكلام ههنا مبني على طور الحكماء ١٢ ملا حسن ١٢ قوله ولا ينتقض آه والظاهر انه لم يتيسر النقض بالحركات كلها فانه لا شبهة في ان المتحرك ما دام في الحركة يتبدل عليه
العوارض فاذا كان تبدل العوارض موجبا لتبدل الموضوع لم يبق الموضوع في الحركات كلها والحل ان تبدل الاعراض مطلقا لا يستلزم تبدل موضوع الحركة من حيث تشخصه وهو ظاهر
في الحركات الشخصية ١٢ ملا حسن ١٣ قوله ثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع آه لا يخفى عليك ما فيه فان المتحرك يجب ان تبقى بتشخصه وايضا ان طبيعة النوع ان كانت
هي الموضوع يجب ان تبقى الى انقطاع الحركة فبقاؤها مجردة عن الاشخاص غير معقول فلا بد من ان تكون مع تشخص هو واحد فالتشخص مع الموضوع وان تعدد متعاقبة بين كل تشخص
هي متعددة فكانت الاشخاص متناهية والا فانها كانت بالقوة فيلزم وجودها مجردة او على سبيل السيلان كما عرفت في افراد المقولة التي فيها الحركة وهي زمانية فلا يتصور ان يكون
موضوعا للحركة فان من شانها ان تكون المتحرك في كل آن ملاصقا الفرد لم يكن ملاصقا به قبل ولا يكون كذلك بعده ولو جاز ان يكون مثله حركة فيكون الحركة القطعية متحركا في السرعة
والبطوء وهذا خلف المصوص من قبل ولذلك قال المحقق الدواني ان ذلك القصد من الشيخ اعتراف بعدم الحركة والجواب عنه ان المراد طبيعة النوع الحافظة للاعراض المتشخصة بصور تجري
النوعية ويشعر به كلام الشيخ فادامت تلك الطبيعة باقية لم يتغير الموضوع ولم يفسد صورة الجوهرية فان الموضوع ثابت بذاته ولكن يشكل جدا في النمو والذبول فكلام المصنف الى ما ذكره فيها كلام الشيخ حق
١٤ قوله بان الموضوع طبيعة آه والاظهر طبيعة النوع من حيث انها متشخصة فان الموضوع للحركة لا بد ان يكون متشخصا ثابتا ومجرد بقاء النوع وتوارد الاشخاص لا يكفي للحركة ١٢ احمد الله مدظلہ

٦ قوله جاز ان يكون بالقوة آه وهذا لا ينقض على هذا فان لهم ان يقولوا فيها انتقالات متفرقة تسندا منه فيظن في بادي الراي التدريج ولكن مقصود الشيخ انه لا يوجد بانواع من نوع
الحركة بل الضرورة قاضية بخلافه فاسا يجوز وقوع الحركة لما تسلمه شبهة ودعوى ان المتحرك يجب ان يكون جسما من تتميم قدرة الى نفوسهم لا تساعد عليها لوجه من الوجوه ١٢ ملا نظام الدين

ـه قوله فلم يشبه ان يكون آه كذا قال الشيخ في الشفاء لكن الظاهر ان الحركة يمكن فيها فان الشمعة مثلا اذا تبدلت اشكالها فالظاهر انه يتبدل يسير الى يسير او كذا الجسم اذا قطع بالتدريج فشكل ينقطع ذلك ١٢ مولوي حمد الله ـه قوله نعم يشبه آه وهو لا يخلو عن خدشة فان الجسم المتصل الواحد اذا قطع شيئا فشيئا فانه يتبدل شكله بالحركة تدريجا بلا مرية وكذا الكسر فانه ادور المكعب وطول الدوطول المستوي طين على المستدير تدريجا والامثال كثيرة وبهذا ظهر ان الحركة الكمية لها انحاء اخر غير الانحاء المشهورة من النمو والذبول ونحوهما والتخلخل والتكاثف فان المستدير يحصل شيئا فشيئا فافهم ١٢ مولانا محمد نظام الدين ـه قوله في المتصل باقتداره آه واما عدم الفرار كالزمان فلا يتصور فيه الحركة كما عرفت من انه لا يتصور وجود فرد منه في الآن ولا بد للحركة من ذلك ١٢ مولوي حسن رحمه الله

حواشي متعلقه صفحه صد و دوم ١٠٢

تتمه حاشيه ٢ صفحه صد و دوم ١٠٢

كون المقدار ذا عرضا تمامه فان نسبته الجسمية الى المقادير تكون على السواء فان لم يثبت زيادته بل يكون عين الجسم فثبوت الهيولى لا ينفع ايضا فان تبدله يكون عين تبدل الجسم الا ان الجسم قبيل في المقدار وايضا اذا كان بسيطا كان الجزء والكل متحدين بحقيقة فجاز اتصاف كل بمقدار الآخر وانتقال الجزء الى مقدار الكل تخلخل وبالعكس تكاثف ١٢ حمد الله

ـه قوله مستقيما آه بقي التحقيق في الوحدة فقط ولم يخرج الى الموضع وبه يحسن عندي انه لم تقم عليه دليل قوي بعد واذا المقام غريب لا يسعه تركنا الدلائل الموردة فيها وما يرد عليها ولو ثبت التخلخل والتكاثف بهذا المعنى ثبت الحركة الكمية بلا كلفة ١٢ ملا حسن ـه قوله ولا يتوهم آه منشأ التوهم في هذه المذكورات عدم الفرق بين الحركتين فاجاب ببيانها وكذلك في الحركة في الوضع والاين ١٢ ملا حسن ـه قوله ولا يتصور آه فان التضائف يستدعي ان يكون تعقل كل بالنسبة الى الآخر وتحقق كل لا بدون الآخر كما هو شان المتضائفين الايجاب والسلب يقتضي عدم خلو شي منهما والامور الثابتة لا يتصف بواحد منهما فلا يقابل لهما لها ساكنة كما لا يقابل انها متحركة ١٢ مولوي حمد الله ـه قوله لانك قد عرفت آه حاصله انه قد تقرر ان حد والمتقابلات متقابلات فاذا حد نا الحركة بالكمال الاول بما هو بالقوة من حيث هو بالقوة فلا بد من ان يوخذ في تحديد السكون تقابل شي من اجزاء تعريف الحركة والا لا يصح التقابل فاذا جعل السكون وجوديا لا يمكن اخذ مقابل الكمال في حده فانه لا يتحد مقابله الا مفهوم القوة وبه يتحد ويحد السكون لا يعد شيئا بعد فيتعين ان يعتبر تقابل التضاد بين الاثنين وانه ما ذكره انه تعين كونه عدميا واعتبار مقابل الكمال ١٢ مولوي حمد الله ـه قوله لما كان الاثنانية آه لا يخفى ان الثاني لا يقابل الاول تقابل التضاد بل تماثل التقابل بينهما تقابل التضائف وكذا الفصل لا يقابل القوة بالتضاد بل اما بالتضائف او بالعدم والملكة فانه حد من بين المفهومين لا يورث التضاد الا ان يقال ان هذا الاعتبار مستدل بل هو امداد وامانة وغرضه ابداء التحاق اخرى فتامل ١٢ مولوي حمد الله رحمه الله تعالى

حواشي متعلقه صفحه صد و سيوم

تتمه حاشيه ٥ صفحه ١٠٢

الى فان السكون المقابل انما يقابل الحركة عن المكان لا الحركة اليه فالحق ان السكون في المكان متقابل للحركة منه واليه فان السكون ليس عدم حركة خاصة والا كان المتحرك الى جهة ساكنا في غير تلك الجهة بل هو عدم حركة ممكنة له في ذلك الجنس انتهى ١٢ مولانا محمد نظام الدين ـه قوله لكنه عدميا آه يعني بان السكون المقابل للحركة مثلا هو عدمها عن التقابل فلا يكون في الاين ضرورة ان الاين السيال والاين المستمر فلا يتدرج تحته عدم التدريج وبهذا ايضا ظهر ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة فانها لو كانت تلك المقولة لكان السكون بهذا ايضا فان السكون حينئذ للمقولة مستمرة متقابل فيه ١٢ مولانا محمد نظام الدين ـه قوله فالسكون في الاين آه اعلم ان الحركة ان كانت هي المقولة النسبية فالسكون الكائن منها ايضا فهو ليس الا المقولة القارة فالاين سيال ضدا للاين القار وان لم يمكن بينهما لكن عدم الملكة وهو اظهر فان الاين السيال والقار منها مثلا لا متضادان فلا يكون السكون مقابلا فيكون عدم الملكة الا غير فللكلام مجال واسع ١٢ مولانا نظام الدين ـه قوله ليس انما مستمر آه قد عرفت مناسبا قال الحركة القطعية يجوز ان يكون عبارة عن الفرد التدريجي المتصل بل هذا اقرب الى الصواب كما ذكرنا سابقا فكذلك الاقرب الى الصواب بهذا ان السكون في الاين مثلا عبارة عن اين مستمر كالسكون في الكيف مثلا كما ان الحركة فيها عبارة عن كيفية تدريجية وهكذا فيحصل التضاد بين الحركة والسكون ان لم يعتبر التقابلين ورد التضادين ١٢ حسن ملا

حواشي متعلقه صفحه صد و چهارم

ـه قوله لا مدخل للوحدة آه يفهم منه ان للامور الستة دخل في الوحدة النوعية والجنسية وهو باطل فان الامور المذكورة علل ولا مدخل للعلل في النوعية والجنسية وخلاف بل المدخل فيها للذاتيات ان لم يكن الشي بسيطا ولا مدخل لشي في كونه موحدة والكثرة من لوازم ذات الشي مقدمة على وجوده لا معه ولا متاخر عنه الكان بسيطا نعم كونها من مداخل الوحدة الشخصية ضروريا كما لا يخفى على من له ادنى تامل ودفعه انه ليس المراد بدخليتها في تلك الوحدات انها علة لها بل اعم منها ومن الامارات اللازمة لها ١٢ ملا حسن ـه قوله واما الزمان آه دفع لما يتوهم من ان الزمان امر شخصي في الخارج لا يتصور تعدده فلا معنى لاشتراطها وحدته ولا يحصل الغرض بتعدد الحركة بتعدد الزمان فان اريد التعدد الخارجي وان اريد التعدد الذهني فكل حركة فانها متعددة بالوهم فحاصل الدفع ان المراد بوحدة الزمان وحدته جزء منه بحيث يكون متصلا واحدا وبكثرته ان يكون بين الحركتين جزء منه يمتنع تصور تعدده فان الزمان وان كان

شخصا واحدا بالفعل لكن يتوهم فيه آنات يتكثر بها في الوهم فلا يتوهم انه لا يتصور تعدده فلا معنى لاشتراطه وحدة ان المراد يتوهم تعدد الحركة بتعدد الزمان هو ان تكون الحركة في حدين تحركها
من حيث ان تفصيلها بجزئية وكانت الحركة المنطبقة فيه واحدة في نفس الامر في تحقق هذا المعنى فلا يتوهم انه لا يحصل بتوهم تعدد الحركة بتعدد الزمان لا بد التعدد الخارجي وان اريد التعدد فانه يكل حركة
زمانها متعدد في الوهم فافهم ١٢ مولوی محمد ہدایت اللہ رام پوری مدظلہ العالی — حواشی متعلقہ صفحہ صد و پنجم ۱۰۵

سلہ قولہ غير المسافة آه وقد عرفت فساد هذا التحقيق بوجه آخر ادق مما ذكره المص بقوله اقول بان ما فيه الحركة في الفرد التدريجي من كل مقولة تقع فيها الحركة فالاين التدريجي
المسافة الحركة في الاين على مذهب التحقيق وكذا الكيف والكم والوضع للحركة الكيفية والكمية والوضعية فاتحاد المسافة وغيرها مما فيه الحركة اعني اتحاد الفرد التدريجي مغن عن الوحدات
الاربعة اعني وحدة ما فيه وما اليه والمتحرك والزمان ١٢ ملا حسن سلہ قولہ وحدته الشخصية آه اقول حصول الوحدة الشخصية لما فيه الحركة في غير المسافة على تقدير
وجود الفرد التدريجي المتصل معقول لكن لا يلائمه بعض عبارات السابقة فتدبر وان لم يكن له فرد متصل بالفعل آه وعلى تقدير عدمه فلا يعقل الواحد الشخصي لما فيه الحركة فيما سوى
المسافة اذ لا يعقل الوجود للحركة الا ما وقعت فيه فهي الافراد التدريجية المتصلة فعلى تقدير بطلانها فالافراد الآنية فليست هي واحدة بل كثيرة وغير موجودة فيه والا يلزم تتالي الآنات
والمسافة غير المتناهي بين حاصرين فلا يكون واحدا شخصيا لان التشخص لازم الوجود واذا بطل الوجود بطل التشخص فلا يكون واحدا على ان القائلين بعدم الفرد التدريجي ينكرون
بوجود الافراد الآنية ويقولون بانه ليس لها وجود الا بمعنى ان الحركة لو انقطعت لتحققت بها ولا يحصل الوحدة الشخصية لما فيه الحركة على تقدير نفي الفرد التدريجي اللهم الا
ان يقال على تقدير نفي الفرد التدريجي ويحصل للمتحرك حالة خاصة سوى الحركة التوسطية والقطعية ماخوذة بالنظر الى الافراد الآنية بهذه فيها ويعبر عن تلك الحالة بان المتحرك
لو انقطعت حركته لتحققت بجزء معين من افراد ما فيه الحركة فهذه الحالة امر شخصي سوى الحركة وسوى الافراد الآنية والزمانية لما فيه الحركة فهي بهذا ايضا من بين تلك الافراد ولا يحصل
الا للمتحرك خاص لا يوجد لمتحرك آخر ولا في زمان آخر فانظر الى هذه التكلفات والتمحلات فالحق هو القول بالفرد التدريجي وبانه هو ما فيه الحركة حقيقة وهو منها في وحدة الحركة تاملا حسن

حواشی متعلقہ صفحہ صد و ششم

تتمہ حاشیہ صفحہ ۱۰۶

في الوجود يستلزم الخيار بما فيه وهو يصادم وحدة الكل وبالجملة للجزء وجود في الذهن وهو وجود انحيازي فليس الكلام فيه هذا الوجود ووجود في الخارج وهو عين وجود الكل
فلا يتصور التمايز في الجزء الا بايجاده في الخارج واذ وجوده فيه عين وجود الكل فايجاده ايجاد للكل وكذا الكلام في الجزء الثاني فيلزم الاجماع على وجود الكل وان قيل
بايجاد هو الجزء الذي يكون الوجود للجزء وجودا مغايرا لوجود الكل ثم ما اعنه فينهدم اتصال الكل وينهدم وحدته الشخصية تامل وسنعيد ان شاء الله تعالى بالزوائد عليه احد
سلہ قولہ لا يجب انحيازها آه اقول وحيث كذلك فان نصف الحركة اذا صدرت من المؤثر فالنصف الباقي الذي صدر من المؤثر الآخر اما ان يتصل
بالاول او ينفصل عنه الاول باطل فان الاتصال بالزيادة يعدم المتصل الاول فيخرج من كتم الوجود وموجود آخر هو لا يكون اثر الاول بل الثاني والا يلزم تخلف الاثر
عن المؤثر فلا يكون اثرا منهما بل منسوبا الى كل واحد منهما فبطل ما اشتهر فليس سبيل الصدور الا بان الصادر للاول اثر للاول وبدون الاتصال هو الثاني اثر الثاني
بعد نفيلزم الفصل وهو المطلوب ١٢ ملا حسن — حواشی متعلقہ صفحہ صد و ہفتم ۱۰۷

سلہ قولہ ولا يلزم توافق المؤثر آه فان قيل فيجوز
مثل هذا في الفاعل ايضا بان تتوارد الفاعلان على معلول واحد ويكون الفاعل بالحقيقة المقدار المشترك كما في تموجات الفاعل بعينها قلت محل الفرق ان العقل يستقبح
عن ان يكون تحصل الصادر ويقوى ان تحصل الصدور ويستقبح من ان يكون امر واحد بعينه مصدرا لامرين بعينه بالنسبة الى الآلات المتعاقبة فان السعة في الايجاد هو الفاعل
وباقي العلل متممات لعليته وهذا الكلام مقنع لطالب الكمال وان لم يفد ليقينيت اهل الجدال ١٢ مولوی حمد اللہ سلہ قولہ وجود النفس آه اي على الصحيح لهم
الآن الحركات السيارات في بعض المواضع تختلف نفسها في غير تلك المواضع سرعة وبطوءا كالاوج والحضيض فانا نحس فيكون كذلك في الواقع وحركة الثوابت بطوءها
في الغاية فلا يجاز ان يكون مختلفة ولا يدرك الاختلاف لقلته وبطوء الحركة فلا ينبغي ان عار الظهور في امثال هذه الحركات ١٢ مولوی محمد نظام الدين
سلہ قولہ قلما توجد آه وذلك لان الحركة يكون على انحاء ثلثة ارادية وقسرية وطبيعية اما الاول فيمكن ان يكون بالاستواء وبغيره بل قد يتحقق على نحوين
واما الاخيرين فلا يكون الا بعدم الاستواء ضرورة ان القسرية تقع فطورها آخر لضعف الميل في ذلك الوقت والطبيعية يكون حالها على عكس القسرية يكون بطيئا في
اول الحركة وسريعا في آخرها لكثرة الملاء في مبدء الحركة وقلتها في آخرها وهو ايضا من الحركة فاذا كان النصاد كثيرا يحصل الضعف ويعرض لها البطوء واذا كان قليلا
يحصل القوة ويعرض منها السرعة ١٢ ملا حسن سلہ قولہ تجري بجريها آه وذلك كما تحرك حبة على القطر الاطول على العدس الاقصر
على السطح الذي فيه تقعيبات وتقعيرات لا على الزاوية كما ذكره لصرف تجس ميكون الحركة تابعا اياها لا بالانفصال لعدم الزاوية بينها ١٢ ملا حسن رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ صد و ہشتم

ولا يديحيا بحيث يكون فيه وفي كل جزء وآن منه سوى الآن الذي هو طرف ذلك الزمان تلك المباينة والمماسة موجودتان في الزمان الذي آن المماسة طرفه وفي كل جزء وحد من ذلك الزمان سوى طرفه الذي هو آن المماسة وكما انه ليس الحركة التوسطية اول آن تلك المباينة والمماسة فلا يلزم من عدم وضعيتها تدريجيا ان يلزم وضعيتها فتدبر ۱۲ مولوی محمد الله

ست قوله على ان تبع ذلك وما انت تعلم ان الانتقاض متوقف على كون الحدود متمايزة بالفعل بل تحصل الحدود المفترضة من المسافة الغير كما سيأتي تقريره الا انه اذا امتازت الحدود في الخارج يظهر النقض ظهورا تاما فلذا افرده بالذكر ثم ذكر الانتقاض على سبيل الترقي بالحدود المفترضة من المسافة المتصلة ايضا ۱۲ ملا حسن

شه قوله بان صار بسببه تحقق الفصول عند قيام عرضين على ما هي من محل القسمة باختلاف عرضين متحققة خارجية فظاهر وعلى ما هي من محل القسمة قسمة وهمية او تجوز ابعاض انحاء القسمة والخارج في محل الخصار وكل النقض اوفى من النقض بالحدود المفروضة في المسافة فلعدم ارادة تحقق الفصول بعين التحقق الخارجي والوهمي القوي فتامل ۱۲ مولوی حمد الله

حواشی متعلقہ صفحہ صد و بست و دوم

قوله زاوية اختلاف المنظر آه فيه ان زاوية اختلاف المنظر عندهم عبارة عن الزاوية الحاصلة عند مركز الشمس التي يحيط بها خطان خارجان احدهما من مركز العالم والآخر من منظر الابصار فتقاطعا عند مركزها وهي لا تدرك فيما فوق فلك الشمس لان الارض ليست لها نسبة محسوسة بالنظر الى ما فوقها فان الخارجان احدهما من مركز العالم والآخر من منظر الابصار كانهما خارجان من نقطة واحدة لا من نقطتين لكن لا يجب بهذا ان لا يكون ما في الاعمال دخل في تعيين النقطة ودفعه انه ليس مقصود المصنف ههنا اثبات القياس بل مقصوده الاشارة الى ما قلنا آه بعضا ان الاعمال الرصدية متعلقة بالحس وهو لا يدرك الاشياء كما هي في حق المقدار والرقة والغلظ وتعيين النقطة الا ترى ان المقدار الواحد يتفاوت تفاوتا عند الحس بسبب القرب والبعد ولهذا يعد زاوية اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس ... فيما تحته وكذا لا قدرة للحس على تعيين النقطة الاوجية والحضيضية ولا للعقل باستعمال الاعمال الرصدية لان غايتها ما كان باستعمال تلك الاعمال كون الكواكب سريعا وبطيئا واضيا واصاغرا ثم باستعمال برهان آخر يعلم العقل ان هذه الاحوال لا تمكن الا بالخارج المركز فلا ولا بد للخارج من نقطتين متفاوتين في الرقة والغلظ وانتهائهما الى النقطة المعينة فلا يدرك الحس لعدم القدرة عليه لبعده وعدم كونهما من جنس المحسوسات كما لا قدرة له على تعيين زاوية اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس وكذا لا قدرة للعقل اذ لا برهان له على تعيين النقطة بل الاعمال الرصدية بمعونة الحس يرشده الى ان لا بد من خارج المركز والمطين سواء كانا منتهيين الى سطحين خلطين منطبقين احدهما على الآخر كما ذكرنا وبهذا البيان تم مقصود المصنف بلا تكلف كما لا يخفى على المتفطن ۱۲ ملا حسن

شه قوله وقد يورد النقض آه اورد النقض السابق بكل الحدود الموجودة وان لم تكن متمايزة وبهذا النقض بالحدود المفروضة موهوما فان الحدود المفروضة وان لم توجد بالفعل لكن لها وجود واقعي بحسب الخارج فيتصف المتحرك بوصوله الى تلك الحدود بحسبه فلزم ان يتصف المتحرك بتلك الحدود وعرض قطع المسافة التي فرضت تلك الحدود فيها يلزم الطفرة الا ترى انا لو فرضنا الجسم لمساحة ذراع مثلا يلزم قطع منتصفه بالضرورة وكذا الحال في الثلث والربع وغير ذلك وما يلزم الطفرة المستحيلة بلا شبهة فلا نقل مثل من قال ان المقطوع هو المسافة والحدود ليست موجودة فيها فلا يتصف المتحرك بقطعها واذا اتصف المتحرك بقطع الحدود المفروضة يلزم النقض بها فان المتحرك اتصف بالوصول الى واحد منها في آن ويتصف باللاوصول في آن آخر فيها ان السكون ولا يمكن فيها التزام التوافقات والابطال اتصال الحركة خلاف المتصل لا تكون كلها متمايزة بالفعل والا يلزم الجزء الذي لا يتجزى كما لا يخفى على الماهر في الفن فاذا كانت متمايزة بعروض الاوصاف لها فان ما يكون الامتياز في بعض منها ولا يلزم من السكون فيها بطلان الاتصال مطلقا ۱۲ مولوی حسن رح

حواشی متعلقہ صفحہ صد و بست و سوم

ش قوله الثالث اجماع آه بان يقال ذكر في الحجة المشهورة المماسة والمباينة مما يدرك بها المؤثر اعاد بها البيان بحجة ذاتية الاثر مقام المؤثر واعترض الامام في المباحث المشرقية على ما افاده الشيخ بانه تتم في الحركة الابينية فقط دون سائر الحركات من الكمية والكيفية وغيرها فانها ليست لا بد لها من ميل هو مدار البرهان عليه وفيه ان شيء من المرافعات الامطبقة فانها الغير محتاجة الى سبب موصل قوة مزاحمة لما هو مانع الحركة وان لم يسم ذلك السبب بالميل وقد يعترض تارة بانه اذا وصل الجسم المتحرك الى حد يتوجه اليه فلو وجب حصول الميل الموصل عنه وصوله لوجب حصول الميل الطبيعي عند وصول الحجر مثلا الى حيزه الطبيعي بحركته الطبيعية وهو صريح البطلان ويمكن ان يجاب بان عدم وجود الميل الطبيعي للجسم عند كونه في الحيز الطبيعي والكلام منصوص على ما هي في السماء العالم من الشفاء لكنه ليس عليه حجة اقناعية فضلا عن البرهانية ولعل وجه صحة ان الميل الطبيعي بحركته الطبيعية بما هو مزيل ومدافع لما بقي عند الوصول الى الحيز الطبيعي والكلام باتم انما هو موصل كالميل القسري بعينه واراد بالميل نفس المدافعة وتارة بان السكون كالحركة ينقسم الى الطبيعي والارادي والقسري ففي سكونه المتخلل بين حركتي الحجر ... الطبيعي او ارادي او قسري ولا خفاء في انتفاء الاولين كذا في انتفاء الثالث اذ لم يمكن ان لا يكون ثمة قاسر وهذا اقرب من الذي سيأتي ويجاب ان سكون قسري وتعاونه عدم اجتماع الميلين فانه موجب السكون مع القاسر لا يجب ان يكون امرا موجودا كامتناع الخلاء بما يوجب حركة تخلخلية فتامل ۱۲ مولوی حمد الله

شه قوله فانه صار قبل الحركة آه ويقرب منه ما يقال ان الحجر اذا تحرك في الهواء قسرا ثم ضربنا يدا عليه من فوق حتى انزلناه فلا شك ان يدنا تتحرك بمشايعة الحجر فلو وجب سكون الحجر لوجب سكون يدنا لكنا لا نحس الا بحركة اليد فتدبر ۱۲ حمد الله

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و بست و پنجم

تتمہ حاشیہ ۳ صفحہ ۱۲۵

طبیعیۃ الاحکام المذکورۃ لما لنوع منہا وہی الحرکۃ التی تقع بالنظر الی نفس صور الاجسام الطبیعیۃ فالحرکۃ الطبعیۃ لفظ مشترک عندہم بالاشتراک الصناعی
بین المعنی الاعم التقسیم للحرکۃ القسریۃ و بین نوع منہ کاشتراک لفظ التصور بین المعنی الاعم و التصور الساذج والاولی حذف قولہ غیر متعلق بالمتحرک و
ادخال الحرکۃ المذکورۃ فی القسریۃ والجواب عن حرکۃ النفس للبدن ظاہر فان مبنی التعریف علی الظاہر والحل فی الظاہر ان المتحرک ہو الانسان المرکب من
النفس والبدن ولذا اشتہر فی العرف انہ یذہب و یتحرک من المشرق الی المغرب مثلا ولذا قیل ان المتحرک فی الحرکۃ فی النمو النفس قیل انہ ہذا ہو الباقی فی مدۃ
عمرہ وان تبدلت ذیل اخری ۱۲ **ملا حسن** **ﷺ** قولہ او علی جہات مختلفۃ آہ دفع توہم وہو ان الحرکۃ الطبیعیۃ ما یکون علی جہۃ واحدۃ و نہج واحد بل
ما یکون صاعدۃ او ہابطۃ فقط ۱۲ **مولوی حمد اللہ** **ﷺ** قولہ لکن ان الفلک آہ قد اشتہر من القدماء ان فی الفلک طبیعۃ خامسۃ و حرکتہ حرکۃ طبعیۃ
والمتاخرون اولوہ بتاویلین احدہما ان حرکات الافلاک وان لم تکن طبیعیۃ لکنہا لیست مخالفۃ لمقتضی طبیعۃ اخری لتلک الاجسام لانہ لیس مبدء ہا امرا
غریبا عن الجسم فکانہا طبیعیۃ وثانیہما ان کل قوۃ انما تحرک باحداث المیل والنفس الفلکی لا تزال تحدث فی جرم الفلک میلا بعد میل و ذلک المیل لکونہ عدیم الشعور
وغیر حاصل من امر غریب ولا ہو مضاد لطبیعۃ الفلک لا یمکنہ ان یتحرک او تحرک الی غیر تلک الجہۃ لا یبعد ان یسمی طبیعۃ و یقال للحرکۃ المستندۃ الیہ طبیعیۃ وعن ہذا
قال بطلیموس ان المختار اذا طلب الافضل ولزمہ لم یکن بینہ و بین الطبعی فرق والحق عند المحققین المتاخرین کالمحقق الطوسی وغیرہ انہ لیس للفلک طبیعۃ مغایرۃ لنفسہا وجعلہا
وحرکتہا ارادیۃ مستندۃ الی ارادۃ وشوق منبعث عن تلک النفوس ولا یلزم ان یکون الارادۃ علی مناہج مختلفۃ وہو المرضی المص ۱۲ **مولوی حمد اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و بست و ہشتم

تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۱۲۸

وان استندت الطبیعۃ السیالۃ الی الاستعداد السیال فی المادۃ فیجری الکلام فی الاستعداد حتی یفضی الی الدور والتسلسل کما لا یخفی وان قیل بان الطبیعۃ
تجددہا وسیلانہا عن نفس ذاتہا فلیس لہ تجددہا من علۃ متجددۃ فکونہا متجددۃ کما یظہر من کلام ہذا المحقق حیث قال بعید ہذا الکلام ان التجدد للشیء ان لم یکن
صفۃ ذاتیۃ لہ فتجددہ یحتاج الی تجدد وان کان صفۃ ذاتیۃ لہ فتجددہ لا یحتاج الی جاعل یجعلہ متجددا بل جاعل یجعل نفسہ بسیطا لامرکبا لتخلل بین مجعول و
مجعول الیہ ولا شک فی وجود امر حقیقیۃ مستلزمۃ للتجدد والسیلان وہو عندنا الطبیعۃ وعند القوم الحرکۃ والزمان ولکل شیء ثبات ما وفعلیۃ ما انما الفائض
من الجاعل نحو ثباتہ وفعلیتہ فاذا کان ثبات شیء ثبات تجددہ وفعلیتہ قوامہ فلا یجال ان یکون الفائض من الاول علی ہذا النحو من الثبات والفعلیۃ کما
ان لکل شیء نحو من الوحدۃ وہی مساوقۃ للوجود وعینہ فاذا کانت وحدتہ عین کثرۃ اما بالقوۃ او بالفعل کانت الفائض علیہ من الواحد الحق وحدۃ الکثرۃ
باحد الوجہین فالذی من الوجودات ثباتہ عین التجدد ہی الطبیعۃ والذی فعلیتہ عین القوۃ ہو الہیولی والذی وحدتہ عین الکثرۃ بالفعل ہو العدد والذی
وحدتہ عین قوۃ الکثرۃ ہو الجسم وما فیہ فالطبیعۃ بما ہی ثابتۃ مرتبطۃ الی المبدء الثابت وبما ہی متجددۃ یرتبط الیہا تجدد المتجددات وحدوث الحادثات
کما ان الہیولی من حیث انہا فعلیۃ ما صدرت عن المبدء الفعال بانضمام الصورۃ ثم من حیث انہا قوۃ واستکمال یصح بہا الحدوث والانقضاء والدثور
والفناء فہذان الجوہران بدثورہما وتجددہما الذاتیین واستعدادہما للحدوث والزوال فی الامور الجسمانیۃ وبہما یحصل الارتباط بین القدیم والحادث وتحسم
مادۃ الاشکال التی اعیت الفضلاء فی دفعہ انتہی فمع قطع النظر عن صحتہ وفسادہ لا یخفی انہ ہدم لمبنی المباحثۃ وایضا لا حاجۃ الی القول بتجدد الطبیعۃ وسیلانہا
بل یکفی ان یقال ان الحرکۃ معلولۃ للطبیعۃ من حیث ہی والطبیعۃ جاعلۃ لنفس وجودہا الاتصالی لکنہا لکونہا حقیقۃ غیر قارۃ لم یجتمع اجزاؤہا فی الوجود ولا علیہا
بل انقضت وتجددت والتخلف انما ہو لنقص جوہر المعلول لا لنقصان فی افاضۃ الجاعل ہذا وتحقیق الحق یستدعی مقاما اوسع ۱۲ **احسن**

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و سی و یکم

ﷺ قولہ یمکن قسمتہ و یکون قسمہ انقص
آہ ولو وہما فلیس مما یتصور انقص منہ فان المراد بالتصور التجویز العقلی المستعمل فی الریاضیات فلا یرد ان البعض المقادیر کان قسمتہ محال کالاجسام الدیمقراطیسیۃ علی رایہ ۱۲ **مولوی حمد اللہ**
ﷺ قولہ من الحرکات آہ وبیان ان الحرکات لہا الکمیات المتصلۃ الثلاثۃ او الاربعۃ علی اختلاف المذہبین الاول الکم العرضی بحسب المتحرک و ایضا ہی فیہ الکیفیات الجسمانیۃ الاخر
والثانی باعتبار المسافۃ والثالث باعتبار الزمان وبین الثلث قالت بہا جمہور الحکماء من المحققین ونحو یکون الاتصال الثانی والثالث یتصور علی نحوین اما ان یکون علی
طریق التوسط فی العروض او التوسط فی الثبوت فیقتصر علی الاخیر کون حرکات متکممۃ بالذات بمعنی نفی التوسط فی العروض فان اطلاق بالذات شائع علیہ ایضا وقال بعضہم ان الحرکۃ

متصفة بالذات يعني .... نفي الوسطين المذكورين كالزمان فيتصور على هذا لها كميات اربعة ثلثة منها مذكورة لكن لا يكون الا بالعرض بمعنى تحقق الوسط في العروض والرابع كمها الذاتي واما الكميات التي تعرض لها بالنسبة الى المحاذيات وللمقابلات الخارجة عما يتعلق به وجودها فهي غير معتبرة وهذه الكميات الثلثة الا لاحقة تنسب الى القوة المحركة بالعرض بواسطة او بواسطتين بذاتي الكم الاتصالي وقد يعرض لها الكم الانفصالي عند اعتبار القسمة فيها بالوهم او بالعقل في الخارج ويعبر عنها بالعدة وهذا ايضا منسوب الى القوة المحركة ١٢ ملا حسن رح ٥ قوله فكم القوى آه يعني ان كم ما هي عليه من الحركات على نحوين فانها متكمة بكم متصل بالعرض بحسب انطباقها على المسافة والزمان حلولها في المتحرك حلولا سريانيا بكم منفصل باعتبار عروض العدد ولها كم القوى باعتبار ما هي عليه ايضا على نوعين ١٢ حمد الله رح

حواشي متعلقه صفحه يكصد وسى وسوم

تتمه حاشيه هشتم صفحه ١٣٣

ويدفع ما سبق من ان الكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرض في قوام الملاء ١٢ مولوي حمد الله رح

٥ قوله ويظهر الخلف آه وفيه انه لا يلزم على تقدير تساوي تحريك الجزء والكل في العدة والمدة لهذا الجسم الاصغر ان لا يكون للكل فضل على الجزء فان التفاوت فيهما لا ينحصر ان يكون بحسب المدة والعدة بل يجوز ان يكون باعتبار ان الجزء لا يقدر على تحريك ما هو الاكبر من الاصغر والكل يقدر على تحريكه او باعتبار انه لو امكن الزيادة على غير المتناهي كان الكل قادرا على التحريك في هذه الزيادة ايضا دون الجزء كما عرفت سابقا ١٢ مولوي حمد الله رح ٥ قوله والكلام في هذه آه حاصله ان البرهان انما يتم اذا وجد تحريك قوة الجزء لما يحركه قوة الكل ثم المناسبة بين التحريكين .... بمثل مناسبة القوتين والكلام فيه كالكلام في التقدير الذي فرض في قوام الملاء في ابطال الخلاء فكما يمتنع هناك وجود الملاء الذي يشبه مقاومته الى ملاء آخر اغلظ منه مثل نسبة زمان الخلاء الى زمان الحركة في ذلك الملاء الاغلظ يمنع ههنا تحريك الجزء لما يحركه الكل على نسبة القوتين في الجزء والكل ويجاب ههنا بما يجاب ثمه ١٢ مولوي حمد الله ٥ قوله بل نقول آه حاصله ان القوة الجسمانية يلزمها ان يكون نسبة تحريكها الى تحريك الجزء نسبة المتناهي الى المتناهي لو فرض ان الجزء يحرك لما يحركه الكل ست نسبة قوتي الجزء والكل لا يجب في صدق هذا اللزوم تحقق المقدار وكل ما يلزمه هذه الشرطية فهو متناه فالقوة الجسمانية متناهية ١٢ مولوي حمد الله

٥ قوله وبالجملة ليس العائق آه يعني ان العائق عن تحريك الجزء ليس طبيعة القوة المشتركة في الكل والجزء فان لم يكن الكل والجزء متحركا فانما هو من طبيعة الامور التي ليست توجد في مرتبة وجود القوة فالقوة من حيث هي هي يلزمها الشرطية الصادقة القائلة بانها لو كانت الامور توجد على نحو ما يوجد تلك الامور القوة لكان نسبة تحريك جزءها الى تحريك كلها نسبة المتناهي الى المتناهي وعلى تقدير كون القوة الجسمانية غير متناهية لا يلزمها هذه الشرطية بل شرطية اخرى منافية لها وهي انها لو كانت الامور توجد على هذا النحو لا يكون نسبة التحريكين نسبة المتناهي الى المتناهي والمناقشة بان المقدم المحال يستلزم النقيضين بناء على تجويز استلزام المحال محالا فيجوز ان تكون الشرطيتان صادقتين فقد مر الجواب عنها بان كل مقدم محال لا يستلزم المحال بل عند وجود العلاقة فيهما ولا علاقة بين الامور بحيث لا يعوق عن تحريك قوة الجزء لما يحركه الكل بين ان تكون نسبة بين التحريكين نسبة على التحريكين كما لا يخفى ١٢ مولوي حمد الله رح

حواشي متعلقه يكصد وسى و ششم

٥ قوله ثم لكن اعادة ترتيب آه قيد به لانه اذا كانت الاحاد مختلفة مثلا بالقوة والضعف مثل ان يكون الحركات الصادرة من القوة بعضها اسرع من البعض او يكون الحركة الواحدة مختلفة الاجزاء بالسرعة والبطوء وتنصف القوة تنصيف محلها لا تنصيف الحركة بانتصاف امتدادها وسلسلة القوة امتدادا والمسافة بازاء تضعيف القوة بل هيهنا يحكم الوهم فيها ان نصف كل حركة قوية او جزء قوي بازاء نصف القوة ونصف الآخر بازاء نصف الآخر وكذا كل جزء ضعيفة وجزء ضعيف وهذا لا يوجب التناسب فالبرهان لا يجري في الحركة الغير المتناهية بحسب المدة والعدة المنتظمة الغير المتناهية الا اذا كانت غير مختلفة ولعل هذا لا يضر بالمقصود فان الغرض اثبات ان المحرك في الافلاك ليس قوة جسمانية والحركات الفلكية ليست مختلفة بالسرعة والبطوء هذا فتامل ١٢ مولوي حمد الله رح

حواشي متعلقه صفحه يكصد وسى ونهم

تتمه حاشيه ٥ صفحه ١٣٩

بل مع شرطها وظاهر ان المقصود ليس اثبات الشق الاول فانحصر المقصود في الشقين الاخيرين والاول منهما ليس مقصودا ايضا على ما يظهر من كلامهم كيف وعلى هذا يكون جميع الاحياز طبيعيا مع ان الطبعي عندهم واحد كما بينه المصنف عن قريب ايضا على هذا لا يكون فرق بين الطبيعة والنفس فان النفس يختلف مقتضاه ايضا باختلاف الشروط كما اختلف مقتضى الطبيعة فعلى هذا فليس الشق الاول مقصودا والشق الثالث والدليل لا ينتجه فان محصله انه اذا فرضنا عدم الامور الخارجية المؤثرة في المكان لا بد ان يكون الجسم في مكان وليس من الخارج فهو من طبيعة الجسم فنقول انه من الجائز ان لا يكون لطبيعة الجسم اقتضاء اصلا بل الاقتضاء انما هو في بعض الاحياز من امور خارجية موجودة

في البعض من تلك الامور وهو التخلية عنها او يكون الجسم اقتضاء الكل لكن في البعض بشرط وجود امور خارجة وفي البعض بشرط عدم تلك الامور وفرض عدم الامور المؤثرة والتخلية عنها انما ان يراد به عدم خصوص الامور الموجودة فلا ينفع وهذا الاعم بحيث يشمل عدم تلك الامور فهو فرض لتعاطي النقيضين والقول بانه وان كان محالا لكنه بالقياس الى الجسم من حيث هو لا ينفع فانه بعد تسليمه يقال لو فرض وقوعه لا يتعين الجسم في حيز معين ووجود المطلق بدون فرده ان كان محالا لكنه ايضا ممكن بالقياس الى الجسم من حيث هو فعدم اقتضائه بحيز معين اصلا واقع على تقدير المحال والمحال وان كان ممكنا بالقياس الى الغير يمكن ان يستلزم محالا اشتمله هذا ١٢ احمد الله رح

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل

قوله فان قلت آه بناء هذا الاعتراض على ما هو المقرر من ان الحيز الطبيعي للجزء هو الاقرب منه فيتعدد ولا يتحد الكل وحاصل تقريره الذي قرره بعض الاعلام هو ان الحكم بان حيز الجزء البسيط ان الطبيعي ما هو الاقرب اليه من الاحياز المتشابهة المتوهمة وتعين الاقرب يكون من خارج فيجوز ان يكون طبيعة الكل ايضا تقتضي ما هو اقرب اليها من عدة احياز متشابهة وتعيين الاقرب فيها اليهم يستفاد من الخارج فاذا وصل الى اقربها يطلب حيزا آخر اذ لا يمكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منه فلا يكون حيز معين طبيعيا للكل كما ان جزء من الاحياز المتشابهة في حيز الكل البسيط طبيعيا للجزء بل ما هو وان قلتم ان الدليل يحكم بان طبيعة الكل لا بد ان يقتضي الحيز المعين لا المبهم وهو الاقرب مطلقا قلنا هذا الدليل بعينه جار في جزء البسيط ايضا فما الفرق بين جزء البسيط وكله يحكم وتقرير الاعتراض على ما افاده مولانا احسن الله تعالى ثم لا بد علينا ان نحرر الاعتراض حسب ما قصده اهل التحقيق على وجه لا يتوجه عليه الجواب الآتي في كلام المص فنقول ان الدليل المار دل على وجوب حيز طبيعي معين للكل جسم كذلك كان ذلك الجسم او جزء منفصلا او متصلا كما قررنا انفا ويستوي الكل والجزء في هذا الحكم فعلى هذا لو قلتم بتعدد الحيز الطبيعي للجزء متمسكا بان المطلوب هو الاقرب فطبيعة الكل ايضا يجوز ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو الاقرب من عدة احياز متشابهة فحاصل السؤال انكم اذا حكمتم بتعدد الاحياز للجزء مع قضاء البرهان على امتناعه فعليكم ان تجوزوا الحكم بتعدد الاحياز في الكل ايضا وهذا كما يقال ان انقلاب الماهية الى ماهية اخرى مع بقاء الاول مستحيل فلو جوزتم انقلاب الانسان الى الحجارة مع قضاء البرهان على خلافه فعليكم تجويز انقلابه الى الفرس ايضا فان المنع انما كان من جهة استحالة الانقلاب فاذا لم يعتبر استحالته بالذات بل جوزتم جوازه بالذات فالتقييد بشيء دون شيء ترجيح بلا مرجح ١٢ مولوي محمد هدايت الله رامفوري سلمه وابقاه ٥٦ قوله لا يقال آه حاصله ان الحيز الطبيعي اذا كان واحدا للكل يمكن ان يتعين الاقرب من الاحياز المتوهمة للجزء فيمكن طلب الجزء له فانه على هذا التقدير يكون الاقرب في كل حين واحدا متعينا لا متعددا حتى يكون نسبة الجزء الى ذلك المتعدد على السواء حتى يكون طالبا لبعض دون بعض ترجيحا بلا مرجح فلا مضائقة في كون الحيز للجزء الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة عند كون الحيز الطبيعي للكل واحدا متعينا بخلاف طبيعة الكل اذ لو كان الطبيعي لها هو الاقرب من عدة احياز متشابهة فانه تتصور وقوع الكل بحيث يكون نسبته الى الكل من تلك الاحياز المتشابهة على السواء بان يقع في وسط تلك الاحياز وخارجا عنها بحيث يكون قربه منها على السواء فح لا يتعين الاقرب ويكون طلبه لاحدها دون الآخر ترجيحا بلا مرجح فلا يكون له حيز طبيعي فان الطبيعي ما يطلبه عند الخروج منه فلا يمكن القول في الكل كما نقول في الجزء فلا بد ان يكون الطبيعي للكل واحدا متعينا ١٢ مولوي احمد الله رح ٥٩ قوله بان يحصل بالكلية آه اعلم ان الجسم العنصري البسيط على نوعين رطب كالماء والهواء ويابس كالارض والنار فالاول من النوعين اذا انفصل جزء من الكل ثم اشتغل به يعني في بادي الراي اتصل الجزء بالكل اتصالا حقيقيا بمعنى توحد الوجود لكن لم يوجد برهان يدل على ثبوت هذا المطلوب فلم يثبت ولئن سلمنا ثبوته في الجسم الرطب فلعله يختص به بوجه وعلة الاتصال هو الحرارة الشفافية والثاني اعني اليابس لا يظن فيه في بادي الراي ايضا انه يقتضي طبيعة الجزء الاتصال فيجوز ان يكون طبيعة ايضا كذلك وبالجملة لا يظهر الدليل على الاشتداد والوحدة لاقتضاء طبيعة الجزء لاتصال بالكل بل يجوز على تقدير المسلمية الاول يجوز ان يكون مستندا الى الرطوبة وعدمه في الثاني يجوز ان يكون منسوبا الى طبيعة الجزء فلا يثبت المطلوب ومن الحواشي المراد بالاتصال ههنا هو الالتصاق والتماس بقول المص فان لم يتيسر الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالارض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان اليبوسة لا تمنع عن التماس الا الاتصال فيلتصق به وتماس الاجزاء الارضية المنفصلة بالكل ١٢ ملا حسن ٥ قوله ثم انه آه اه ابداء استحالة اخرى في الزمين قوع الكل بحيث يكون نسبته الى كل من تلك الاحياز المتشابهة بالسواء ان لم يكن عائق عن التوجه الى شيء منها فاما ان يتوجه الى كل منها اوتينه فيلزم ان يتوجه شيء واحد الى جهتين مختلفتين في آن او لم يتوجه الى شيء منها فلم يكن شيء منها طبيعيا او توجه الى البعض كان ذلك هو الطبيعي دون الآخر مع ان المناقش ان يناقش ان قربه من كل واحد منها مانع التعيين طبيعيا حتى يلزم من عدم التوجه اليها او الى واحد منها خلاف المفروض بل المفروض ان الطبيعي المعنى المبهم وهو الاقرب واذ ليس تعيين في هذه الصورة الاقرب فلا يمكن ان يكون حيز طبيعي فليس الخلف الا الذي ذكره اولا ١٢ مولوي حمد الله السنديلوي رح

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و دوم

تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۱۴۲

ان وجد في ذلك المذكور الابدان يسكن فيه فان الجاذب فيه الى السفل وهو الارض وان كان غالبا على الجاذبين الى العلو وهما الهواء والنار لكن الماء ايضا

مقاوم للارض ومعاون للهواء وانما فی اقتضاء عدم تحرک المرکب الی مکان الارض وان لم یکن معاونا فی اقتضاء الحرکة الی مکانهما فبمعاونة الماء یقاوم الارض فلا یتحرک المرکب الی مکانها ویسکن فی مکان الماء ولکن لا یکون فی مکان الارض ایضا ان جد فیه فلا یتعین مکان الغالب لمثل هذا المرکب وفی المثال الثانی لا یسکن المرکب فی مکان الارض وان وجد فیه لانها وان اقتضت السکون لکن البواقی تقتضی الخروج منه وهی غالبة علیها لان مجموع البواقی فی هذا المثال تسعة والارض ثلثة فتزاد باستة فلا بد ان یکون مکان هذا المرکب مکان الماء لیتعین فالاصوب ان یقال المراد بالغلبة علی الاطلاق الغلبة علی مجموع البواقی فهذان المثالان ایضا ما خلان فی القسم الثانی ولعلک تتفطن منه انه لا بد فی القسم الثانی من التفصیل بانه اما ان یکون الواحد من الجزئین الموافقین الغالبین بخیر مع البواقی المغلوب المتوالی له غالبا علی صاحبه من هذین الجزئین او مساو یا والثالث باطلان المغلوبیة یرجع الی القسم الاول کما لا یخفی د علی الاول یکون مکان المرکب مکان هذا الواحد علی التعیین کما فی المثال الثانی یکون مکانه مکان ایهما اتفق وجوده فیه کما فی المثال الاول فتامل ۱۲ حسم

ـــــــــــد لعل المراد بها الامکنة المتقدمة ووجه تقدم امکنة البسائط علی امکنة المرکبات ظاهر فانها اجزاء کما سبق وسیاتی والجزء یتقدم علی الکل ۱۲ **ملا حسن رح**

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و چہارم

ـــــــــــ۹ قوله ان نفرض آه یعنی ان العناصر الاربعة اذا کانت علی حالها الطبیعیة یکون فیها خفة او ثقل علی مرتبة من المراتب البتة ولنفرض ان فی النار درجتین من الخفة وفی الهواء درجة واحدة وفی الارض درجتین من الثقل وفی الماء واحدة منه ولیس الغرض ان المفروض ضروری فیها بل یحتمل ان یکون علی مراتب اخری سوی المفروض فهذا الفرض لمجرد التفهیم **العلامة حسن** ـــــــــــ۵ قوله والا فاقسم آه مثلا اذا فرض الترکیب من الارض والهواء وبناء من ان اربعا درجات الثقل الی درجات الخفة فیکون فضل درجات الثقل علی الخفة فی الاول بواحدة وفی الثانی باثنین وقسمنا الواحد علی عدد البسائط فی الاول وهو اثنان فیکون خارج القسمة نصفا وهو درجة المرکب فی الثقل وقسمنا الاثنین علی عدد البسائط فی الثانی وهو ثلثة فیکون خارج القسمة ثلثین وهما درجة المرکب آه

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و ششم

تمہ حاشیہ ہندسہ ۸ صفحہ ۱۴۶

نحو الماء وهی جزء من اذا قسمت علی البسائط وهی ثلثة فیکون خارج القسمة ثلثین من درجة الخفة فیکون ارتفاعه عن الحد المشترک بذلک القدر من نصف قطره ای ثلث قطر المرکب لان ثلثین نصفه یکون ثلث الکل ولا یدخل ذلک المرکب تماما فی حیز الهواء وههنا مقدمات صادقة واقعیة تقتضی ان یکون حیز ذلک المرکب حیز الهواء حیث یدخل تماما فی حیز الهواء بالطبع وهی ان الجزء الهوائی یطلب السکون فی حیز الهواء والجزء الناری یجذب المرکب الی فوق والجزء المائی یجذب المرکب الی تحت والتجاذب من الجانبین لا یبطل مقتضی جزء الهواء وهو السکون فی حیز الهواء فیکون حیز المرکب حیز الهواء وتنقیض هذا لظنک بان حیز المرکب انما یکون حیز الهواء اذا بلغت خفته درجة وهنا ما بلغت خفته درجة فلا یکون حیزه حیز الهواء بل یکون ارتفاعه عن الحد المشترک بین الماء والهواء بقدر ذلک من نصف قطر المرکب ۱۲ یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و نہم

ـــــــــــ۵ انت خبیر بان التجویف والسطح الحاصل بسببه المخالف بالحقیقة للسطح الحادث حاصل فی الخارج البتة فاما هو فعل الطبیعة التی هی فی محل التجویف فیلزم فعل الغیر علی الاول فیلزم ان یکون ذلک الغیر قاسرا فان القاسر لیس الا الفاعل فی الشیء فعلا مخالفا لما یقتضی طبع ذلک الشیء وان کان ذلک الغیر سببا غائیا لبعیدة بحصول النظام الاشرف وکذا حال النقرات والاختلاف بالرقة والغلظ ۱۲ **مولوی حمد الله سندیلوی**

قطعہ تاریخ طبع از آفتاب فہم فنکا المعہ ضیا مولوی مفتی سید محمد عباس صاحب سلمہ اللہ تعالی

کتابیکہ شمسے بود بازغہ	چو شد با حواشی مزین بطبع
نوشتیم سید بتاریخ طبعش	عجب مہر روشن بر آمد ز مطلع
	۱۲۷۹ ہجری

مزیل اغلاط شمس بازغه

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۲	۶	اذیب	ادیب
۳	۳	على النظرية	على النظرية
〃	۶	الطبعية	الطبيعة
〃	۸	فی احوال	فی احوال
〃	۱۰	فيتبدار	فيبدء
〃	۱۴	استوتيت	استوفيت
۴	۶	حيثما	جسما
〃	۹	الطبيعة	الطبيعية
〃	۱۸	والتخييل	والتخييل
۵	۴	تتبع	يتبع الاولين
۶	۲	بالجسمية	الجسمية
〃	۵	الجسم	الجسم
〃	۱۱	اثر	اثرا
۷	۱۴	لاتنقص	لاتنقض
۸	۱۰	منها	منها
۹	۱	ولتضع	ولنضع
〃	۵	من المقبول	من الا المقبول
〃	۱۶	وطينية	وطينية
〃	۱۸	الطينية	الطينية
۱۰	۱۹	يتقوم	لا يتقدم
۱۱	۱۴	[illegible]	لا يكون متبايق
۱۲	۴	بالمقابل	بالمقابل
۱۳	۲	ليسود	ليسود
〃	۵	وبين	وبيين
〃	۱۹	كالساكن	كالساكن
〃	〃	لاتخلف	يتخلف
۱۵	۲	الاخرى	اخرى
۱۶	۲	كذلك	وكذلك
〃	۷	والمتغيرة	لو المتغيرة
۱۰	۳	ديبرون	ويبرهن
〃	۵	هي الطبيعة	هي الطبيعة

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۷	۱۷	الخروج	الخروج
〃	۱۹	[illegible]	[illegible]
۱۸	۱	وتجعلها	او تجعلها
〃	۸	انه يتعرف	انه يتعرف
〃	۱۶	وفيه سكونه	فيه وسكونه
۱۹	۱۰	ان النفس	من ان النفس
〃	۱۴	تحرك	انما تحرك
〃	۱۴	شيء الطبيعة	شيء من النفس الطبيعية
〃	۱۷	واكان	واكانت
〃	〃	بالسكون	عدم السكون
۲۲	۱	من	من وجود
۲۲	۹	طبيعة	طبيعية
۲۳	۹	اونكل	او النكل
〃	۱۳	فالامر	فالامر
〃	۱۳	الاكمل	الاكمل
۲۳	۳	اوقوامه	اوقيامه
۲۵	۱۱	بجهم	تجمهم
۲۷	۹	الطبيعي	
〃	۱۵	لذه	لذته
۲۸	۱۳	كالجاهل	كالجدل
۲۹	۴	غريبة	غريبة
〃	۸	الاغنياء	للاغنياء
〃	۱۱	وتشابه	وتشابه
〃	〃	انبازقلس	انبذقلس
〃	〃	وتشابه	وتشابه
〃	۱۵	تشويهات	التشويهات
۳۰	۷	ولاتقض	ولاتنقض
۳۱	۱۰	وغاية	ولاغاية
〃	۱۵	تيانق	لايتانق
۳۲	۲	الاسباب	للاسباب
〃	۴	واشباهها	واشباهها

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۳۲	۷	كانبازقلس	كانبذقلس
〃	۱۴	ليست	وليست
۳۳	۱۰	فى نتيجة	فى ان نتيجة
۳۴	۳	اغيال	افعال
〃	۱۱	بيتته	ببتته هذا
〃	۱۵	الغايات	الغايات
۳۵	۷	الغايات	لغايات
〃	۱۰	انتظام	ان انتظام
〃	۱۵	سابقه	سابقيه
۳۶	۱	غايته	غاية مقصودة
۳۸	۱۴	باشرها	باشرها
〃	〃	لكن	لكنه
۳۹	۱۶	آخره	آخر
۴۰	۱۰	لاقابلة	قابلة
〃	۱۳	لكنه	لكن
〃	〃	واكثر ما يصدر	واكثر ما تقتضيه الصورة
۴۱	۴	صورة	الصورة
〃	۷	الطبعي	الطبيعي
〃	۸	بالطبعي	بالطبيعي
〃	〃	للطبعي	للطبيعي
〃	۹	الطبعي	الطبيعي
〃	۱۰	الطبعي	الطبيعي
〃	۱۶	الطبعية	الطبيعية
۴۲	۱	لم تعقف	لم ينقف
〃	۱۹	لايتجزى	لاتتجزى
۴۳	۱۱	ولاينقطع	ولاتنقطع
۴۶	۱۳	كمافعلنا	كما فعلنا
〃	۱۴	وكذلك	وكذلك
〃	۱۹	ولوتركيبا	ولوتركيبا
۴۹	۳	اوقسمته	اوقسمة
۵۰	۳	نحليلية	تحليلية

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۵۰	۴	والجوب	والجواب
۵۱	۱۳	اوعنوا	اذعنوا
۵۲	۱۷	مع توہم	مع توہمہم
۵۴	۲	فخل لہ	فکل لہا
〃	۴	وحلها	وحلها
〃	۶	فليفرض	فلنفرض
〃	۷	تفرز	نفرز
〃	۱۳	بازاوجهة	بازاوجهة
〃	۱۹	ليفرض	لنفرض
۵۶	۴	اوالاق	اوالتاق
۵۷	۸	فی الجملة	فی الجملة
۵۹	۷	فلبقائها	فلبقائها
〃	۱۱	بحيث	بحيث
۶۱	۱۳	لاآخر	له آخر
۶۲	۱۶	يلزم ان كان من	يلزم ان يكون من
〃	۱۹	يختص	يختص
۶۵	۲	فی انية	فی انية
〃	۱۱	فانتقش	فانتقش
۶۶	۷	يتوسعون	يتوسعون
۶۷	۷	من كان	من كان
〃	〃	كلية باطل	كلية باطل
〃	۹	سخن	سخن
〃	۱۰	حقيقه	حقيقة
۶۹	۱۷	متحركا كا	متحركا
۷۰	۲	اذا تعاقبت	اذا تعاقبت
〃	〃	[illegible]	تعاقبت [illegible]
〃	۱۰	[illegible]	[illegible]
۷۱	۴	خلق	خلوه
〃	۶	اذ لو فرض	اذ لو عرض
〃	〃	مسافة	مسافة
〃	۱۷	محتة	حتة

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۷۲	۱۷	المقاومة	المقاومتة
〃	۱۹	تبكيتيه	تبكيتية
۷۵	۱۴	بحسبه	بحسبه
〃	〃	فقد لاح	فقد لاح
〃	〃	الطبيعة	الطبيعية
۷۷	۱۰	وان فرضت	وان فرضت
۷۸	۲	فشعبت	فتشعبت
۸۱	۱۵	ان تقول	ان نقول
۸۳	۹	وبالكالة	وبالجملة
۸۴	۵	تقول	نقول
〃	۱۹	اذ بعقلية	اذ بعقلية
۸۵	۲	الى كمايه	الى كمايه
〃	۹	هی اول	هی اول
〃	〃	بالنسبة اليها	بالنسبة اليها
〃	۹	وماضياً	وماضياً
۸۶	۶	للحركه	للحركة
〃	۸	فی حد	فی حد
۔	〃	لم يكن	لم يكن
〃	〃	ولايكون	ولايكون
۸۷	۹	الاول	الاول وهو الكل الاول
〃	۱۲	والثانی	والثانی وهو الكل الثانی
〃	۱۵	الاول وهو الكل الثالث	الاول وهو الكل الثالث
〃	۱۷	فلايكون	فلايكون
۸۸	۲	تتنع	تمتنع
〃	۳	من امرر	من امور
۸۹	۹	الاانقضاء	الا الانقضاء
۹۰	۴	والاختفاء	والانقضاء
۹۱	۱۵	اتصال الموجود	اتصال للوجود
〃	۱۴	وحينئذ	وحينئذ
۹۳	۴	فان	فان
〃	۱۹	الحمر	[illegible]

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۹۴	۱۲	العقود	القعود
〃	۱۶	مافيه الحركة	مافيه الحركة
〃	〃	ومن مقدار	ومن مقدار
〃	۱۹	والاكان	والاكان
۹۵	۱۹	فالسيا	فالسيال
۹۷	۹	المسلوة	المرسومة
〃	۱۳	هوالمذهب الاول	بل المذهب الاول
〃	〃	اونسبة	اونسبة
〃	۱۶	والاتبی	والانی
۹۸	۱۶	الاضيات	الرضيات
〃	۱۵	واعصايا	واعصايا
〃	〃	وباطات	[illegible]
〃	〃	واتما	[illegible]
۹۹	۸	بتتمة	باتية
〃	۱۱	اوينفصل	اوينفعل
〃	۱۶	من يكون	بل يكون
۱۰۰	۷	وجهة الحركة	وحدة الحركة
〃	۹	اولانی مقولة	اولانی مقولة
〃	۱۳	وفی الامتناع	وفی الاضافة
〃	〃	اقول	اقول
۱۰۱	۴	منزلة	[illegible]
〃	۱۳	من جهة ماهو	من جهة ماهو
〃	۱۹	والطبيعة	والطبيعة
۱۰۲	۲	بحققها	وتحققها
〃	۱۳	الحركه	الحركة
〃	۱۷	حركه	حركة
۱۰۳	۱	التقابل	التقابل
〃	۲	بالرسميات	بالعدميات
〃	۵	والمقابل	فالمقابل
〃	۶	فی مابين	فی اين
〃	۱۷	استوقت	استوفت

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۰۵	۵	بتعددالایان	بتعدد الذ ان
۱۰۶	۱	المسافہ	المسافۃ
〃	۶	النزول	التنزل
〃	۱۰	وحدہ النسبۃ	وحدۃ النسبۃ
۱۰۷	۲	لامناع	لامتناع
〃	۱۳	کالہیولی	کالہیولی
۱۰۸	۱۷	وماسنہ	وماھنہ
〃	۱۹	ھکلا	مختلفۃ
۱۰۹	۱۷	فان المبدء	فان المبدا
〃	۱۹	فلایختلف	فلایختلف
〃	〃	یعرضان	یعرضان
۱۱۰	۱۰	وبہو الکیفیۃ	وبہ الکیفیۃ
〃	۱۲	واحد	واحد
〃	۱۳	بینہما	بینہا
〃	۱۵	تقع فیہ	تقع فیہ
〃	۱۸	اوبفضل	اوایفضل
۱۱۱	۱	اوتیفاضلا	اوتفاضلان
〃	۱۳	المساواۃ	المساواۃ
〃	۱۵	وہی	وہی
〃	〃	الزیادۃ	الزیادۃ
〃	۱۷	قریبۃ	قریبۃ
〃	۱۹	اذربہا	اذ بہا
۱۱۲	۱۶	وکل بہا	وکل منہا
〃	۱۷	مجانیۃ	مجانیۃ
〃	۱۹	والبعیدۃ	والبعیدۃ
۱۱۳	۱۱	ماتقع	ماتقع
〃	〃	بل خط	بل خط
〃	۱۳	علی ہذا	علی ہذا
〃	۱۹	کمانقاس	کماتقاس
۱۱۵	۱۱	[illegible]	من جہتہ
〃	〃	والتضاد	والتضاد

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۱۴	۱۱	فلان	فلان
〃	۱۳	واماثانیا	واماثانیا
〃	۱۵	المذکورتین	المذکورتین
〃	۱۷	مع انہ	مع انہ
〃	۱۹	خلافہ	خلافہ
۱۱۶	۲	فیہ تضاد	فیہ تضاد
۱۱۷	۱۱	ذلک	ذلک
〃	۱۲	وذلک	وذلک
〃	۱۵	ولعلک	ولعلک
〃	۱۹	واظنک	واظنک
۱۱۸	۴	لطرفین	الطرفین
〃	۶	غایۃ القرب	غایۃ القرب
〃	۱۷	کالثانیۃ	کالثانیۃ
۱۱۹	۶	القوسیات	القوسیات
〃	۱۳	ثم انہ	ثم انہ
〃	۱۴	من جہۃ	من جہۃ
〃	〃	وذلک	وذلک
۱۲۰	۱۱	کالصاعودۃ	کالصاعدۃ
〃	۱۲	اولکون	اولکون
〃	۱۳	علی الاستقا	علی الاستقامۃ
〃	۱۴	کالتسود	کالتسود
〃	۱۶	اقول	اقول
〃	۱۸	کالحرکۃ	کالحرکۃ
۱۲۱	۱۳	بان بعضہا یبعض	بان بعضہا یبعض
〃	۱۴	لیس بعید	لیس ببعید
〃	۱۵	واظن	واظن
〃	۱۸	المانع	المانع
〃	۱۹	لوجود	لوجود
〃	〃	ذلک	ذلک
۱۲۳	۱۱	فانکان	فانکان
〃	۱۲	فاول	فادل

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۲۳	۱۲	عیران	غیر آن
〃	۱۳	لاتقضع	لاتقضع
〃	۱۴	فلاتقطن	فلاتقطن
〃	۱۵	لیکون	لیکون
۱۲۴	۱۷	تصول	حصول
〃	〃	فان	فان
〃	۱۹	الملاء	الملاء
۱۲۷	۷	علی انہ یخالف	علی انہ غیر مخالف
〃	۱۳	لمقتضا	لمقتضاہ
۱۳۰	۱	استبدت	استبدت
〃	۱۰	فی آخرۃ	فی آجزۃ
۱۳۱	۱۳	القص منہ	القص منہ
〃	۱۷	مدہ استقامہ	مدۃ استقامۃ
۱۳۴	۱۳	البسیط	البسیط
〃	۱۵	مایصدر	مایصدر
〃	۱۶	والواحد	الواحد
〃	〃	فان تبیل	فان تبیل
〃	۱۸	القوۃ	القوۃ
۱۳۵	۱۰	یتضعف	تتضعف
〃	〃	ان یتضعف	ان تتضعف
۱۳۶	۴	المسالوالدۃ	المتساوالدۃ
〃	۱۱	بتقسیم المدۃ	بتقسیم المدۃ المتبدۃ
۱۴۰	۱۳	الاحیاکر	الاحیان
〃	۱۵	لایقتضی	لایقتضی
۱۴۱	۵	محدقہ	محدقۃ
〃	۷	التجری	التجری
〃	۱۷	قبل تبسہا	قبل تبسہا
۱۴۲	۹	وح فلا اقل	وح فلا اقل
〃	۱۱	فان فی الاشارات	فان فی الاشارات
〃	۱۷	ومن مستقیمین	ومن مستقیمین
۱۴۵	۱۲	فی الثلاثی	فی الثلاثی

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۴۶	۱۲	دون درجه	دون درجة
۱۴۷	۴	خیر بها	خیز بها
۱۴۸	۳	او سخنه	او شخنه
〃	۱۴	بذک	بذاک
۱۵۱	۱۱	جنتًا	جسمًا
۱۵۲	۱۱	فلا یکون	فلا یکون عنه
۱۶	۱	لاکقارنة جسم	لاکمقارنة جسم
〃	۱۱	البنار	البناء
〃	۱۹	تقر	تغتر
۱۶۱	۱۹	تتبعه عروتها	بتبعیة عروضها
۱۶۴	۱۸	یرید التی	یرید بها التی
۱۶۵	۱۱	بغیر قارة	لغیر قارة
۱۶۹	۵	تعرض	تعرض
〃	۱۰	وهو لکان	وهو کان
۱۷۲	۱۵	من سیث	من حیث
۱۷۴	۳	ولعل صحیح	ولعل تنقیح
〃	۱۱	تخالف	فیتخالف
〃	۱۳	صینع	یسیح
۲۵	۴	مبتداه	مبتدأة
〃	۱۲	سفینیة	قبلیة
۱۷۶	۳	سور	امور
〃	۱۱	لایبیی	لاینبغی
〃	۱۲	سعبة	سعیة
〃	〃	بفضها	بعضها
〃	〃	کرنها	کونها
〃	۱۳	العیبة	المعیة
۱۷۷	۲	واستمرارشل	واستمرار اشل
۱۸۰	۵	الدهر	بالدهر
۱۸۱	۰	عدم ب	عدم ب
〃	〃	بی وجوده	فی وجوده
〃	۱۴	الکتار	الکتابه

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۸۲	۱۳	تزویج	تزویج
۱۸۴	۳	نمویحض	تمویه محض
〃	۱۸	انتسات	ابتنات
۱۸۵	۱۳	قبلنة	تبلیة
〃	۱۵	بتصور الزمان	بتصور الزمان
〃	۱۴	للواجب	للواجب
۱۸۶	۲	متخصصه	متخصصة
〃	۴	یکون الشعی	یکون الشیٔ
۱۸۸	۲	الذمانی	الزمانی
〃	۵	باللت	بالذات
〃	۷	بالحقیقة	بالحقیقة
〃	۹	نیصور	متیصور
〃	۱۵	وذمک	وذلک
〃	۱۹	لایتصور قبل	لایتصور قبل
۱۸۹	۱۰	جفنه	بنفسه
۱۹۰	۱۵	ترتقی سنه	ترتقی و سنه
۱۹۱	۱۵	لاستناهی	لامتناهی
۱۹۲	۱۰	وان ارید الفسا	وان ارید الفساد
〃	۱۹	وجوهها	وجوده بها
۱۹۴	۷	ذریحب	تذبحیا
〃	۹	ماکحرکة	بالحرکة
〃	۱۱	العدام	انعدام
〃	〃	کدا	کذا
۱۹۵	۱۱	فاذا بقل	فاذا انتقل
〃	۱۷	نسبته الیه	نسبته الیه
۱۹۶	۱۵	الوتر	الوطر
۱۹۸	۱۹	بذالسب	بذالسلب
۱۹۹	۱۴	الاشیاء	الاشیار
〃	۱۹	الحرکز	الحرکة
۲۰۲	۸	جتبدلیه	بستبدلیه
۲۰۴	۶	فلینظر فیه	قلینظر فیه

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۲۰۶	۱۲	السفی	البیضی
۲۰۸	۱۵	تحیته	تحتانیة
۲۰۹	۱	تعنبها	تعینهما
〃	۱۳	ببعنی	بمعنی
۲۱۰	۱۲	فهی	فهی
۲۱۱	۲	التخنیر	للجنبتین
〃	۱۹	اذب السمیات	علی قد البیدیات
۲۱۲	۱۱	کترة	کرة
۲۱۳	۱	المیرود	[illegible]
〃	۱۳	الحسین	الحسین
۲۱۴	۱۳	للبناءلد	للبسائط
۲۱۵	۸	[illegible]	[illegible]
۲۱۶	۱۴	[illegible]	[illegible]
۲۲۰	۸	تحکاست	تحرکات
〃	۱۰	ستتة	مشترقة
۲۲۵	۷	المتقدسته	المتقدمة
۲۲۶	۲	الاشاء	الاشیاء
۲۳۰	۱۱	اسیات	السارات
۲۳۴	۹	اد	اذ
۲۳۵	۷	مسیل المزان	بسیل المیزان
۲۳۶	۱۱	خیر النشو الحکیه	خیر النشو ائیة
۲۳۷	۹	بجدتها	بحدتها
۲۳۸	۴	الحیر	الخیر
۲۳۹	۹	عیر حاجة	[illegible]
〃	۱۲	فی التقل	فی المقل
〃	۱۹	اداکان	اذاکان
۲۴۱	۱	الضبعی	الطبعی
۲۴۶	۵	حیات	حبات
۲۵۰	۱۳	وللذین	والذین
۲۵۲	۲	اما بعد	الحمد لو ثبه القدیمة نعم بعد اما بعد
تمت	تمت	تمت	تمت

دافع اغلاط حواشی شمس بازغہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۴	۳۴	تعرف	تعریف
۴	۳۵	تعرف النوع	تعریف النوع
۵۰	۳۴	مائل	قابل
〃	۳۳	فیسکون	فیکون [illegible]
۹	۳۴	بمعنی التکلم	بمعنی التمکن
〃	۴۱	تخصص ذاتیۃ	بخصوصیۃ ذاتیۃ
〃	۴۳	القدر	العذر
〃	۵۴	مخصوصیۃ	مخصوصیۃ بہ
۱۱	۴۳	علی النفس	علی النفس وحدہا
۱۲	۵	اذ المقرر	اذا تقرر
〃	۳۷	الکمی لوزمن	[illegible]
〃	۵۶	ابنا	انہا
۱۳	۲۶	یطلب	بطلت
〃	۵۲	فبانباء	[illegible]
〃	۵۶	فبالتحرک	[illegible]
〃	۵۷	بل انما یخلف	[illegible]
۱۵	۶۳	الصورۃ	[illegible]
۱۶	۳۶	وہذا اما یعید	وہذا مما لا یعید
〃	۵۵	جزء الصورۃ	[illegible]
۱۸	۴	ہو اسبق	[illegible]
۱۹	۵۶	ایضا	وایضا
۲۳	۸	تعلقہ	تعقلہ
〃	۲۲	النوع المتعلقۃ	النوع فی المتعلقۃ
〃	۵۴	التی	والتی
〃	۵۸	وبہم	وجہ
〃	۶۲	وہی	وہی التی
۲۴	۱۷	بانیکون	بان یکون الاول
〃	۱۹	لا تعددت الصور	[illegible]

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۴	۲۰	اذ	او
۲۵	۲۶	مصلحۃ انی	[illegible]
〃	۴۲	وجدت	اوجدت
〃	۴۳	اصلا	اجلا
۲۶	۱۳	واما الانہا	واما انہا [illegible]
۲۷	۱۸	والعرض	والعرض [illegible]
〃	۵۵	تبقادل	فیتقاول
۲۸	۱۹	احوال انضمام	احوال الانضمام
〃	۲۸	کلہا	کل
〃	۳۴	فان بہا	فان المقصود بہا
〃	۵۴	بقل	العقل
〃	۵۵	الرطوبۃ	الرطبۃ
۲[illegible]	۱۳	ای العلۃ	ای الغایۃ
۳۱	۱۹	لعلۃ مجہولۃ	قولہ لعلۃ مجہولۃ الخ
۳۲	۳۷	[illegible]	[illegible]
〃	۵۱	الفت	لفت
۳۳	۱۰	فلا تقتصر	فلو لا تقتصر
〃	۱۴	فتثبت بہا مسلم	[illegible]
۳۳	۵۴	والمنفی	اذ المنفی
۳۴	۸	ذات غایات	ذات غایات [illegible]
〃	۱۶	من دویۃ	من غیر رویۃ
۳۶	۲۴	جسم	[illegible]
〃	۳۸	بان الفعل	بان الکل
۳۹	۴۱	نقطہ	نقطۃ
۴۰	۹	جسم	الجسم
〃	۴۵	[illegible]	[illegible]
۴۱	۳۹	لاجسام	الاجسام
۴۳	۲۱	لو لم یفید	لو لم یفد
۴۴	۲	اعلم ہہنا	اعلم ان ہہنا
〃	۳۷	بین	بین
〃	۳۲	الموصوف	الموصوف بالصغر

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۴[illegible]	۱۵	ویسامحہ	مسامحۃ
〃	۲۴	فتکون المسائل	فتکون مسائل
۴۸	۱۰	والتالی	والتالی
〃	۶۲	صرح	[illegible]
〃	۶۴	یاخذ	باخذ
〃	۹	کذا حال	وکذا
〃	۱۶	المقادیر	والمقادیر
۵۱	۲۸	کما قیح	انما قیح
〃	۶۵	ہ	ہ
۵۲	۱۹	قنیح	قبیح
〃	۲۶	عند	عین
〃	۲۸	علی لزوم	علی الاول لزوم
〃	۳۰	فی المتوہمۃ	المتوہمۃ فی
〃	۵۱	رقم	سرح
۵۳	۲۰	العسر	العسیر
۵۴	۶	الحرکۃ	حرکۃ
〃	۵۸	[illegible]	[illegible]
۵۵	۹	والتسلیم	والتسلیم [illegible]
〃	۲۶	ولا بمعنی السلب	ولا بمعنی ان یکون
〃	۳۵	العالم	من العالم
〃	۳۹	قد یطلق	وقد یطلق
〃	۴۵	والعدد الفادی	والعدد الغادی
〃	۴۶	بترتب	ترتب
〃	۴۲	علی الاول	وعلی الاول
〃	۵۵	کلا تحقق	کلما تحقق
〃	۵۷	الدہر	فی الدہر
۶۰	۲۳	[illegible]	[illegible]
〃	۳۲	لم تکل	لم تکن
〃	۳۸	یبقی	یفنی
۶۱	۴	وکان جہا ذکر	وبما ذکر
〃	۲۵	لا حق بہ	ما لا لاحق

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۶۱	۴۹	قوله ومايصير تشبيها الا لايكون آه	ومايصلح تشبيها آه
〃	۵۸	والمنبهة عليه حكمها	والمنبهة عليه حكمها
〃	۵۹	كل واحد من	كل من
۶۴	۱۳	قوله له	قوله
〃	۲۳	وهو طول	وهو مسلول
۶۵	۶	امر انتزاني	امر انتزاعي
〃	۵۳	للفلك الافلاك	لفلك الافلاك
〃	۵۶	تحبله	تخيله
۶۸	۴۱	اوعرضيا	او عرضيا
〃	۴۶	قوله بل الطبيعة الاستدارة	بل الطبيعة الاستدارة
۶۹	۳۵	مقابلة	مقابله
〃	۳۷	لااقتضاه غيره	لااقتضاء غيره
۷۰	۹	قوله تعالى الاشياء و	ومن قوله الحديد
۷۱	۹	نيران	وفيه ان
〃	۳۴	مالزام	الالزام
〃	۳۶	المتقدمين	المتسقين
۷۲	۳۹	ماعسم	اعم
〃	۴۷	لقوله	لقبوله
〃	۶۱	المحدود	المحدد
۷۳	۱۷	يقتضي	يقتضي
〃	۴۹	تفصيله ههنا	تفصيله ان ههنا
۷۵	۳۵	يعيين عدا من	تعيين حد من
۷۶	۴۴	هو المطلوب	وهو المطلوب
〃	۵۳	صادقا	صادقة
۷۷	۲۳	يقتضي خلافه	يقتضي خلافه
〃	۲۴	يقتضي خلافه	يقتضي خلافه
۷۸	۱۰	يعرض الحركة الطبيعية	يعرض الحركة الطبيعية
〃	۴۰	لايظهر وجه الاستحالة	لايظهر وجه الاستحالة
۷۹	۲	ان يكون المسيل	ان يكون الميل
〃	۱۵	مثل	مسيل
〃	۶۵	هذا للزام	هذا الالزام
۸۱	۲۹	على اللاحق	عين اللاحق
〃	۳۸	اشتبا	اشتباه
〃	۳۹	بميزه	تميزه
〃	۴۰	حالا	خاليا
〃	۴۸	يتعدد	بتعدد
۸۲	۵۳	زعم المتاخرين	زعم المتاخرين
۸۶	۲۳	المستمر لوجود	المستمر كوجود
〃	۴۳	المذكوران	المذكورين
۸۸	۴	غير القوار	غير القرار
〃	۱۵	وبه يندفع	وبه يندفع
۹۰	۳۶	هذا الشكوك	هذه الشكوك
〃	۵۰	الرشاء	الرشاد
۹۲	۲۶	بان يتركب	بان يتركب
〃	۴۹	للسائر	لسائر
〃	۶	المذهب	مذهب
۹۳	۲۳	واما القوة السطحية	واما الحركة السطحية
〃	۳۸	ينتهت	تنهيت
۹۴	۵۳	القوة القدرية	القوة القدسية
۹۵	۱۹	فان بخلاف	قال بخلاف
۹۶	۳۶	وبواسط	وبواسطة
۹۷	۱۱	سود	سواد
〃	۴۲	بان جنسا لها	بان تكون المقولة
۹۸	۳۰	الشيخ محي الدين الغزالي	الشيخ محي الدين العربي
۹۹	۱۴	محال ثم	محال
〃	۱۵	اذ يلزم	اذ يلزم
〃	۲۵	لايمكن فيه	لايمكن ان يفرض فيه
۱۰۱	۳	حركة العامة	حركة العامة
〃	۱۱	ان متبدل	ان تتبدل
〃	〃	بدون	وبدون
۱۰۲	۲	لشارح	شارح
۱۰۳	۱۱	موجبا للسلب ليكون امرين	موجب للسلب
۱۰۳	۱۱	امران	امرين
〃	۱۲	موجودان	موجودين
۱۰۴	۲۶	يقال الها له	يقال له
〃	۳۳	اسطقسيا	اسقط
〃	۶۰	الوحدة المادة	لوحدة المادة
۱۰۶	۳۰	فلاعتبار المعتبر	لاعتبار المعتبر
۱۰۷	۴۴	على حمله المم	على ماحمله المم
〃	۴۷	انظارا	انتظار
۱۰۸	۱	مايكون	ماتكون
〃	۸	وكك	كك
۱۱۴	۱۹	الواحداني	الوحداني
۱۱۶	۱۳	سلب التضاد	سلب التضاد
۱۱۹	۴۶	العموم	بالعموم
۱۲۶	۲۸	الادية	[illegible]
۱۳۰	۲۶	لطلب	يطلب
〃	۳۳	ثابت قرة	ثابت بن قرة
〃	۳۸	البواقي الخارجيا	والبواقي طبيعيا الخ
〃	۵۸	طبعا	طبعيا
〃	۶۰	المسطح	سطح
۱۳۱	۶۰	قسم المط	قسم المط
۱۳۳	۳	حاله	حالة
〃	۱۷	العدد	العدة
۱۳۴	۵	فيتقوم جسمانية	فيه قوة جسمانية
〃	۷	الاساط	الاوساط
〃	۵۳	الاعترافات	الاعتراضات
〃	۵۹	المقام	المقدم
۱۳۵	۳۹	اعتراض	اعترض
۱۳۹	۴	القو	القواسر
〃	۲۱	دليكم	دليلكم
〃	۳۹	ليثبت	لايثبت
〃	۴۱	ايضا	يقال

صفحه	سطر	غلط	صحيح
١٤١	١٣	ليقضى	ليقضى
"	"	مترين الانبيا	من بين الانبياء
"	٥٦	وسهرلك	ومع ذلك
١٤٣	١٩	فالمحقر	فالمحقق
١٤٥	١٤	للنحه	للنحفة
١٤٩	٥	تبائن	يتباين آه
١٥٣	١٨	عليب	عليه صورته
١٥٤	٤٩	الوبع	الوضع
"	"	ان البحسية	ان الجسمية
١٥٥	١١	وبعل	وجعل
١٥٦	٣	العرق	الطرق
"	١٧	لبنافيا	تنافيا
"	٠	وحدة	واحدة
١٥٧	٤٧	يتواليه	يتوجه اليه
١٥٩	٣	من المسافة	من المسافة
"	٩	اجزاالفلك	اجزاء الفلك
"	٤٦	العامة	الخاصة
١٦٠	١٠	علاقة الانطباع	علاقة الانطباع
"	٢٨	تبنيها	تنبيها
١٦١	٣٦	[illegible]	[illegible]
"	٤٣	ذلك انتقوب	ولكن انقول
١٦٢	٢	الجبل	بالجبل
١٦٥	٤٣	بذا ما انا	بذا ما افاد
"	٥٩	متقدار	بومقدار
١٦٦	٥٩	نصبوله	فيتبوله
"	٤٣	لانيل	لايخل
١٦٩	١٥	بالفيد	بالقيد
"	٣٧	الموصوف المتقدم	الموصوف بالتقدم
١٧٠	١٨	لتحصله	متحصلة
"	٤٨	مضى	معنى
"	٥١	[illegible]	علاقة تسلطية

صفحه	سطر	غلط	صحيح
١٧١	١٣	الغاب	[illegible]
"	١٠	بالعرض	بالعرض
١٧٤	٥٣	باشتباه القسمة	باشتباه القسمة
١٧٦	١٤	ثم لعلك	ثم لعلك
"	٣٨	من الفئة	من المعية
"	٣٩	[illegible]	[illegible]
"	٣٦	كل الزمان	كل الزمان
"	٥٣	ماكين	[illegible]
١٧٧	٢٠	لطى	لفظى
"	٣١	القسا	انقسا ما
١٧٨	٣	الواقع	الواقعى
"	٣٤	لعاب	فكذلك
١٧٩	٧	فالاخفية	والاخية
"	٥٤	ون قال	ولذا قال
١٨٠	٤٥	ال الفهوم	ان المفهوم
١٨١	٦	٥ الا	والا
"	"	بالزمان	بالبرهان
"	١٦	وكمن	ولكن
"	٦٠	سلنب	سلب
"	٦٣	للواهب	للمواهب
١٨٢	٤٠	تنظر	تنظير
١٨٤	٣٨	القسات	القبسات
١٨٥	٧	[illegible]	[illegible]
"	٩	الشبهة	لاشبهة
"	١٣	لاانا تيصور	انا تيصور
"	٥٢	تحفيف	تحقيق
١٨٦	٣٤	الماسى	الماضى
"	٣٩	والمطلوب	والمطلوب
١٨٧	٣	ومضامى	وضميرى
"	٢١	النص	النص
"	[illegible]	قبلة	قبلية

صفحه	سطر	غلط	صحيح
١٨٨	٣٩	لسبا	سينا
"	٣٤	والعلية	والملكة
١٨٩	٣	مروصارو	وصاروا
"	٦	القدسيات	والقدسيات
١٩٣	١٥	والتقية	والتعقية
١٩٤	٣٤	امات	آيات
"	٥٤	الآخرة	لاآخرة
١٩٥	٣	آن بداية	آن بداية
"	٧	لاول آل	لاول آن
١٩٦	٣٦	ولاباس	ولاباس فيه
١٩٩	١٧	الحزى	الجزى
٢٠٠	٣٦	[illegible]	[illegible] التقرير
٢٠١	٩	فاذا ابترت	فاذا اعتبرت
"	٣٢	الشائين	للمشائين
٢٠٢	١٧	دجبوالول	وجبوطول
"	٢٥	حركة الطبيعة	حركة الطبيعية
٢٠٣	٣	حدهما	احدهما
"	٣١	نهاليا	فيالينا
"	٦٠	ارس شخص	راس شخص
٢٠٤	٢	لايدلها	لابدلها
"	١٩	لة الجهة	لتوالجهة
"	٥٨	تنا هيه	تناهيه
٢٠٥	٣٧	امالو	لمالو
٢٠٦	٢٥	من الحسين	من الجسمين
"	٣٩	محدد محد	محدد
٢٠٩	٣٣	من ولكه	من فلك
"	٢٧	وجود الجسمين	وجود الجسمين
"	"	استحرك	المتحرك
"	٣٢	نرورة	ضرورة
"	٥٤	واخرمه	واخرجها
٢١١	٣٧	والكيات	والكيات

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۱۳	۲۲	یحبط	یحفظ
۲۱۴	۵	ازلزم	اذ یلزم
۲۱۵	۲۱	فاذت	فانکانت
〃	۲۳	اکثہ	اکثر
〃	۲۴	المزکر	المرکز
〃	۴۱	لایحرک الا	لایحرک المار
۲۱۶	۱۷	المتنع	الممتنع
۲۱۷	۸	کیف ان	کیف وان
۲۱۸	۵۵	التحریک آخر	تحریک آخر
۲۱۹	۲۶	عربیۃ	غریبۃ
〃	۴۹	خیل آہ	تخیل آہ
۲۲۰	۵۰	لم یسدل القول	لم یستدل بالقول
۲۲۱	۲۲	المقابل	القابل
۲۲۲	۱	تعلق صفحہ ۲۲۱	تعلق صفحہ ۲۲۳
〃	۲۲	المواجہ لنا	[illegible]
+	+	+	[illegible]
۲۲۳	۱۵	یراقیہ	ینافیہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
〃	۱۶	مالاینتج الشعار	مالاینتج اشعار
〃	۱۷	ولاضور لہو	ولاضور لہ
〃	۱۹	لمن یتج	لمن تتبع
۲۲۴	۱۱	ویتکس	ینعکس
〃	۲۶	متصرفا ہو	منصرفا ہو
〃	۳۶	دفع ضر	فرفع ضرر
〃	۴۴	تہا الرائی	ہذا الارائے
۲۲۵	۲۰	لی التبید	الی التبید
۲۲۶	۴۵	مستدیر ازوان	مستدیر الثوب
〃	۴۶	کبیثرا	کبیرا
۲۲۷	۳۲	وتدویر	وتماویر
۲۳۰	۵۳	معکوس	معکوسہا
۲۳۱	۲۱	الحاولۃ	الحاملۃ
〃	۳۲	فکونہا	لکونہا
۲۳۳	۴۴	الانقاع	الارتفاع
〃	۵۲	لطبنا	اطبنا
۲۳۶	۳۹	فی الیطرف	فی الطرف

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۳۹	۴	قصما	قطعا
۲۴۳	۴	یوجد فیہ جہۃ	لایوجد بہ واحدۃ
〃	۵	للکیفیات الاربع	الکیفیات الاربع [illegible]
۲۴۴	۷	عنصری	[illegible]
〃	۳۹	طبیۃ واحدۃ	طبقۃ واحدۃ
〃	۴۲	السخن	اسخن
〃	۵۱	تقتضی	تقتضیہ بکون
۲۴۴	۴۹	یحتاج الحل	یحتاج الی الحل
۲۴۵	۳۵	واکل وثلم	ویکل وثلم
〃	۳۷	الی احد امرین	الی احد الامرین

تمت